

دراسات في المنهج

(١)

منهج السلف الصالح

في ترجيح (المصالح)، وتطويع (المفاسد) والقبائح
في أصول (النقد)، و(البحر)، و(النصائح)

كتبه

علي بن حسين بن عيسى بن عبد الحميد
الحسابي الأثري

منهج السلف الصالح

في ترجيح المصالح، وتطويع المفاسد والقبائح
في أصول (النقد)، و(البحر)، و(النصائح)

مَجْمُوعَةُ الطَّبَعِ مَحْفُوظَةٌ

١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م

- الطبعة الأولى -



فاتحة القول...

قال الإمام ابن قتيبة^(١) الدينوري في كتابه «الاختلاف في اللفظ» (ص ٢٠-٢١): «.. وسيوافق قولي - هذا - من الناس ثلاثة:

١- رجلاً منقاداً سمع قوماً يقولون، فقال كما قالوا! فهو لا يرعوي، ولا يرجع؛ لأنه لم يعتقد الأمر بنظر، فيرجع عنه بنظر!

٢- ورجلاً تطمخ به عزة الرياسة، وطاعة الإخوان، وحُب الشهرة؛ فليس يردُّ عزته، ولا يُثني عنائه إلا الذي خلقه - إن شاء -؛ لأنَّ في رجوعه إقراره بالغلط، واعترافه بالجهل، وتأبى عليه الأنفة!

وفي ذلك - أيضاً - تشتُّ جمع، وانقطاع نظام، واختلاف إخوان عقديهم له النحلة!

والنفوس لا تطيب بذلك - إلا من عصمه الله ونجَّاه -.

٣- ورجلاً مُسْتَرَشِداً؛ يريدُ الله بعمله، لا تأخذه فيه لومة لائم، ولا تدخله من مفارق وحشة، ولا تلفته عن الحق أنفة.

فإلى هذا بالقول قصدنا، وإياه أردنا^(٢).

(١) انظر ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية - في «مجموع الفتاوى» (١٧/ ٣٩١) - في مدحه -.

(٢) ولست أنقل قوله - هذا - تشبهاً به (١)؛ ولكن: حكاية للواقع - وسببه -!



مقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ؛ نَحْمَدُهُ، وَنُسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا،
وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ؛ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ؛ فَلَا هَادِيَ لَهُ.
وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ.
وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ، وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].
﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا
وِنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ، وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا. يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ
ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أما بعد:

فَإِنَّ خَيْرَ الْكَلَامِ كَلَامُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرُّ الْأُمُورِ
مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٍ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.

وبعد:

فَإِنَّ «النَّصِيحَةَ هِيَ الْمَسْئُورِيَّةُ الْمَشْتَرَكَةُ فِي الْعَمَلِ الدَّعْوِيَّ»^(١) -تَوَاصِيًا بِالْحَقِّ، وَتَوَاصِيًا بِالصَّبْرِ، وَتَوَاصِيًا بِالرَّحْمَةِ-.

وَهِيَ دَلِيلٌ مُهِمٌّ -مِنْ أَدَلَّةٍ- عَلَى «سَمَاحَةِ الْإِسْلَامِ، وَمَا فِيهِ مِنَ الرَّحْمَةِ»^(٢) -تَحْقِيقًا لِلأُخُوَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْعَظِيمَةِ؛ الْمَبْنِيَّةِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ -تَعَالَى-، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ-.

وَفِي سَبِيلِ تَحْقِيقِ هَذِهِ الْأُخُوَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ -وَمَا يَسْبِقُهَا- وَيَتَّبِعُهَا- مِنْ دَعْوَةٍ إِلَى عَقِيدَةِ الْإِسْلَامِ، وَهَدْيِ الْإِسْلَامِ، وَمَنْهَجِ الْإِسْلَامِ-: أَجَازَتِ السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ، وَالسِّيَرَةُ الْمُحَمَّدِيَّةُ -بِأُصُولٍ مُحْكَمَةٍ، وَضَوَابِطٍ ثَابِتَةٍ- «التَّنَازُلُ عَنْ بَعْضِ الْوَاجِبَاتِ، وَمُرَاعَاةِ الْمَصَالِحِ وَالْمَقَاسِدِ-عِنْدَ الْحَاجَاتِ وَالضَّرُورَاتِ-»^(٣).

وَمِنْ بَابِ (تَخْرِيجِ الْفُرُوعِ عَلَى الْأُصُولِ)^(٤): كَانَتْ هَذِهِ الرُّسَالَةُ

(١) مِنْ عَنَّاوَيْنِ الشَّيْخِ رَبِيعِ بْنِ هَادِي -حَفِظَهُ اللَّهُ- لِبَعْضِ «مَقَالَاتِهِ»، وَكُتِبَتْ.

(٢) هُوَ -فِي الْأَسَاسِ-: عِلْمٌ يُعْنَى بِرِبْطِ الْفُرُوعِ بِقَوَاعِدِهَا؛ إِبْرَازًا لِلثَّمَرَاتِ الْمَتَرْتِبَةِ عَلَى أَصُولِهَا:

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ -رَحِمَهُ اللَّهُ- كِتَابِي «مَنْهَاجُ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ» (٥/٨٣):

«... لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَعَ الْإِنْسَانِ أُصُولٌ كُلِّيَّةٌ يَرُدُّ إِلَيْهَا الْجُزْئِيَّاتِ؛ لِيَتَكَلَّمَ بِعِلْمٍ وَعَدْلٍ، ثُمَّ يَعْرِفَ الْجُزْئِيَّاتِ كَيْفَ وَقَعَتْ؛ وَإِلَّا يَبْقَى فِي جَهْلٍ وَكَذِبٍ فِي الْجُزْئِيَّاتِ، وَجَهْلٍ وَظُلْمٍ فِي الْكُلِّيَّاتِ؛ فَيَتَوَلَّدُ فَسَادٌ عَظِيمٌ».

وَانْظُرْ «الْمُسَوَّدَةَ» (٥٣٣) -لَأَن تَيْمِيَّةً-، وَ«الْإِنْصَافَ» (٦/١)، (٢٥٧/١٢) -لِلْمَرْدَاوِيِّ-،

و«الْمُدْخَلَ الْمَفْصَّلَ» (٢٦٨/١) -لِلشَّيْخِ بَكْرِ أَبِي زَيْدٍ- رَحِمَهُ اللَّهُ-.

العلمية^(١) النَّاصَة - مُتَّصِمَةٌ أُصُول (نَصِيحَةٍ) خَاصَّة -؛ كَتَبَهَا بَعْضُ أَفَاضِلِ أَهْلِ الْعِلْمِ الْمُعَاصِرِينَ، لِأَخٍ لَهُ فِي الْعَقِيدَةِ وَالْدِّينِ؛ جَمَعَتْهُمْ الصُّحْبَةُ الْعِلْمِيَّةُ الدَّعْوِيَّةُ - مِنَ السَّنِينَ - أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثِينَ ...

كَتَبَهَا لَهُ وَرَقَةً وَرَقَةً؛ بِعِلْمٍ، وَحِرْصٍ، وَإِخْلَاصٍ، وَشَفَقَةٍ.

وَلَا تُزَكِّي عَلَى اللَّهِ أَحَدًا - لَا غِلًّا وَلَا حَسَدًا -.

وَلَا أَحْمِلُ الْحِقْدَ الْقَدِيمَ عَلَيْهِمْ

وَلَيْسَ (سَوِيًّا) الْقَوْمُ مَنْ يَحْمِلُ الْحِقْدَا

﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾، أَوْ يَدْرَأُ بِهَا طَيْشًا ...

... فَقَدْ كَتَبَهَا بِنَفْسِيَّةٍ هَادِتَةٍ وَقَلَمٍ مَضْبُوطٍ، لَيْسَ عَلَيْهَا شَدٌّ، وَلَا جَذْبٌ،

وَلَا ضَعُوطٌ.

(١) وليس من شرطني في (كُلِّ) مَنْ نَقَلْتُ عَنْهُمْ شَيْئًا مِنَ الْكَلِمَاتِ - أَوْ بَعْضًا مِنَ الْعِبَارَاتِ -:

أَنْ أَكُونَ مُؤَيَّدًا لَهُمْ فِي كُلِّ شَيْءٍ، أَوْ مُوَافِقًا لِإِتَاهِهِمْ فِي سَائِرِ أُمُورِهِمْ؛ بَلْ إِنَّ (كَثِيرًا) مِنْ هَذِهِ النُّقُولِ:

إِنَّمَا هِيَ عَلَى وَجْهِ الْإِلْزَامَاتِ لِمَا خَالَفَ أَفْعَالُ (هَؤُلَاءِ) مَا صَدَرَ عَنْهُمْ مِنْ مَقُولَاتٍ!

فَكُمُ رَأْيُنَا - وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ - مَنْ يُخَالِفُ (فِعْلُهُ) = (قَوْلُهُ)!!

وَبِكَأَنَّهُ يَسْتَرْوِحُ (!) التَّطْبِيقَ الْجَائِزَ لِقَاعِدَةٍ: (الْقَوْلُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْفِعْلِ)!!! - فَيَعْمَدُهَا!! -

وَانْظُرْ «عُمْدَةُ الْقَارِي» (٤/ ١٤٢)، وَ«عَوْنُ الْمَعْبُود» (١٢/ ١٢٠)، وَ«تُحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ»

(١/ ٥٠)، وَ«الْمَحْصُول» (ص ١١١) - لَا بِنِ الْعَرَبِيِّ -.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٥/ ١٠١) - فِي مَطَالِبِ أَعْظَمَ -:

«... وَلَيْسَ كُلُّ مَنْ ذَكَرْنَا شَيْئًا مِنْ قَوْلِهِ - مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ - وَغَيْرِهِمْ -؛ نَقُولُ بِجَمِيعِ مَا يَقُولُهُ فِي

هَذَا الْبَابِ - وَغَيْرِهِ -، وَالْحَقُّ يَقْبَلُ مِنْ كُلِّ مَنْ تَكَلَّمَ بِهِ».

فَخَرَجْتُ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ - مُوَصَّلاً تَأْصِيلاً عِلْمِيّاً رَائِقاً، وَمُحَقَّقةً تَحْقِيقاً
مَنْهَجِيّاً فَائِقاً.

وَذَلِكَ عَلَى وَجَارَتِهَا، وَمُخَدَّوِدِيَّةِ صَفَحَاتِهَا.

وَتِلْكَ (النَّصِيحَةُ) مَكْتُوبَةٌ قَبْلَ خَمْسِ سِنِينَ - بِالْيَقِينِ -، وَوُجِّهَتْ إِلَى مَنْ
كُتِبَتْ لَهُ بِالسَّرِّ، وَبَقِيَتْ مَكْتُومَةً حِيناً مِنَ الدَّهْرِ.

... إِلَى أَنْ طَفَّ الصَّاعُ، وَانْكَشَفَ الْقِنَاعُ - وَوَقَعَ الْإِبْتِدَاعُ! -: فَظَهَرَتْ،
وُنُشِرَتْ، وَانْتَشَرَتْ وَتُدَوِّلَتْ...

وَمَا كَانَ ذَلِكَ - قَطْعاً - فِي الْأَصْلِ - هُوَ الْمُرَادُ -.

وَاللَّهُ وَلِيُّ السَّدَادِ...

وَلَكِنْ؛ ﴿لَيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾؛ فَلَعَلَّ نَشْرَهَا يَكُونُ لِحَقِّهَا
أَكْثَرَ تَجَاوُزاً، وَقَبُولاً..

... وَلَقَدْ أَعْجَبَنِي هَذِهِ (النَّصِيحَةُ) - جِدّاً -؛ لِمَا رَأَيْتُ فِيهَا عِلْماً
وَحِلْماً، وَلِيناً وَصَبْراً، وَرِفْقاً وَهَدِياً وَلُطْفاً^(١)؛ تَحْقِيقاً لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ:
«الدِّينُ النَّصِيحَةُ»^(٢).

(١) وَمَا أَجَمَلَ مَا قِيلَ:

قَدْ بَمَكَتُ النَّاسَ دَهْرًا لَيْسَ بَيْنَهُمْ وَدُفِيزَ رُغَةُ التَّسْلِيمِ وَاللُّطْفُ

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٥٥) عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ النَّارَ عَلَى كُلِّ هَيِّنٍ لَبِنٍ قَرِيبٍ سَهْلٍ»^(١).
 وقوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَبْعَثْنِي مُعْتَتًا، وَلَا مُتَعَتًّا، وَلَكِنْ بَعَثَنِي مُعَلِّمًا مُيسِّرًا»^(٢).
 وَإِنَّ هَذِهِ الْأَخْلَاقَ الَّتِي تَدُلُّ عَلَيْهَا هَذِهِ النُّصُوصُ الشَّرْعِيَّةُ - وَرَبُّ السَّمَاءِ -
 لِهِيَ أَخْلَاقُ أَصْحَابِ الْإِيمَانِ، وَآدَابُ ذَوِي الْبِرِّ وَالْإِحْسَانِ - مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ
 وَالْقُرْآنِ -.

وَاللَّهُ - وَحْدَهُ - يَعْلَمُ كَمْ نَحْنُ بِحَاجَةٍ إِلَيْهَا؛ لِلاَّجْتِمَاعِ عَلَيْهَا؛ فَهِيَ الْأَسَاسُ
 فِي اجْتِمَاعِ النَّاسِ:

﴿وَالْعَصْرُ. إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَشِيرٌ. إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا
 بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾.

﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ
 وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾.

(١) «صحيح الترغيب» (١٧٤٤).

(٢) رواه مسلم (١٤٧٨) عن جابر بن عبد الله.

أقول - فوا أسفاه -:

يَظُنُّ (البعض!) - وَلِلْأَسَفِ الشَّدِيدِ - أَنَّ الدَّاعِيَ إِلَى اللَّهِ - تَعَالَى - كُلَّمَا (تَعَتَّتْ!) أَكْثَرَ، وَكُلَّمَا
 (تَشَدَّدَ) أَكْثَرَ، وَكُلَّمَا (عَنَّفَ!) أَكْثَرَ: كَانَ سَلَفِيًّا أَكْثَرَ!!!
 وَهَذَا - وَاللَّهِ - ظَنٌّ فَايِدٌ - جِدًّا -.

وَسَيَأْتِي نَقْدُهُ، وَنَقْضُهُ...

وكما قيل: مِنْ آثَارِهِمْ تَعْرِفُوهُمْ!

وَلَمَّا كَانَتْ الْحَاجَةُ مَاسَّةً - هَذِهِ الْأَيَّامُ - بَلْ مُنْذُ أَعْوَام!! - إِلَى مِثْلِ هَذِهِ (النَّصِيحَةِ): كَانَ لَا بُدَّ مِنْ نَشْرِهَا، وَنَشْرِ دُرِّهَا؛ لَعَلَّهَا تُعَالِجُ (بَعْضاً!) مِنْ أَمْرَاضِنَا، وَتُلْمِلِمُ (شَيْئاً) مِنْ جِرَاحَاتِنَا، وَتُدَاوِي (مَوَاضِعَ) مِنْ أَدْوَانِنَا؛ وَتَجْمَعُ مُتَمَرِّقَ شَمْلِنَا^(١)؛ لِمَا حَوَتْهُ مِنْ تَأْصِيلَاتٍ عِلْمِيَّةٍ فِي مَوَاضِعَ شَتَّى؛ مِنْهَا^(٢):

١- الجرحُ يحتاجُ إلى أدلّةٍ وأسبابٍ معتبرةٍ (مُقْنَعَةٍ).

٢- اشتراطُ تفسيرِ الجرحِ المُبْهَمِ، وقد يختلفُ العلماءُ في (المفسّرِ) مِنْهُ -قبولاً وردّاً-؛ فَيُرَدُّ أحياناً عند بعضهم.

٣- علمُ الجرحِ والتعديلِ له أهلهُ الْمُخْتَصُّونَ فِيهِ.

٤- الاختلافُ -قبولاً وردّاً- في عالمِ النَّقْدِ؛ ليس سبباً في الخُصُومَةِ أَوْ الإِسْقَاطِ مَا دَامَ عَلَى أُصُولِهِ، وَبِضُوَابِطِهِ^(٣).

(١) وَذَلِكَ فِينَا -نَحْنُ دُعَاةُ مَنَهِجِ السَّلَفِ الْحَقِّ، وَأَصْحَابُ الْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ الصَّحِيحَةِ-

لَا (عُمُومَ الْمُسْلِمِينَ!)؛ فَضْلاً عَنْ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالْمُبْتَدِعِينَ -مَنْ (سُرُورِيِّينَ) وَ(قُطَيْبِيِّينَ)، وَ(تَكْفِيرِيِّينَ)، وَ... وَ...!!!

فَلِهَؤُلَاءِ - بِهَذَا - سَبِيلٌ آخَرُ، وَطَرِيقَةٌ أُخْرَى... وَكَمَا قِيلَ: الْأَقْرَبُونَ أَوَّلَى بِالْمَعْرُوفِ!

(٢) وَقَدْ لَحْضَهَا -مِنْ كِتَابِي- هَذَا- هُنَا- أَحَدُ تِلْمَازِئِي -بَارَكَ اللَّهُ لَهُ- بَعْدَ قِرَاءَتِهِ الْكِتَابَ -قَبْلَ طَبْعِهِ-:

(تَنْبِيهُ): وَفَقَّنِي اللَّهُ -تَعَالَى- لِتَوْزِيعِ عَشْرَاتِ النَّسْخِ (الْخَاصَّةِ) مِنْ كِتَابِي -هَذَا- قَبْلَ طَبْعِهِ وَنَشْرِهِ -عَلَى جَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَطَلَبَتِهِ-؛ لِأَنْتَفَعُ بِمُلاحَظَاتِهِمْ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ الدَّقِيقَةِ.

وَقَدْ حَصَلَ كَثِيرٌ مِنْ ذَلِكَ -بِحَمْدِ اللَّهِ-؛ فَجَزَى اللَّهُ الْجَمِيعَ خَيْراً.

وَانْظُرْ -لِزَاماً- حَالاً!- (ص ٣١٧)- مِمَّا يَأْتِي-؛ لَا سَيَكْمَالُ فَائِلَةُ هَذَا التَّنْبِيهِ -دَفْعاً لِأَيِّ تَمْوِيهِ-...

(٣) فَلَسْنَا نَحْتَاجُ بِالْاِخْتِلَافِ -مِنْ حَيْثُ هُوَ-، وَلَسْنَا مُهَوَّنُونَ الْحَقَّ بِسَبِيهِ...

فَتَأَمَّلُوا -أَيُّهَا الْمُجِبُّونَ-، وَلَا تَطِشْ بِكُمْ خَيَالَاتُ الظُّنُونِ!!

- ٥- عدم اعتداد أحد بقول جرح أو معدّل لا يُعدُّ سبباً للطعن فيه.
- ٦- من أكثر الوقعة في العلماء والصُّلحاء سقط من أعين الناس.
- ٧- الخلاف في تنزيل أصول التّقد - مع اتفاق المخالف والمخالف في أصول العقيدة والمنهج - جملة وتفصيلاً: لا يُفسد الوُدّ والإخاء.
- ٨- العالم قد يُخطئ - جرحاً أو تعديلاً -، فيُصحّح له أخوه خطأه.
- ٩- يُردُّ الجرح بغير جرح إنصافاً لمن وقع عليه هذا الجرح.
- ١٠- تجنّب شماتة الأعداء مقصد شرعيّ عالٍ.
- ١١- إعمال قاعدة (التعاون الشرعيّ والتواصي بالحقّ والصبر) - بين دعوة المنهج السلفي - حتى تقوم الحجة.
- ١٢- طريقة السلف: التفصيل والبيان في نقد أهل البدع والأخطاء؛ حتى يتبين خطأ المجتهدين، وتستبين سبيلُ والمُفسدين.
- ١٣- لم يكتفِ علماء السلف بإصدار الأحكام بدون إقامة الحجج، والبراهين (المقنعة).
- ١٤- التوسُّط الشرعيّ من الأناسة التي يجبُّها الله؛ بخلاف التّشدّد^(١) غير الشرعيّ.

(١) وَقَدْ تَنَبَّهْتُ قَدِيماً - بِفَضْلِ اللَّهِ - تَعَالَى - إِلَى خَلَلِ هَذَا التَّشَدُّدِ الْمَذْمُومِ، وَأَشْرْتُ إِلَيْهِ فِي بَعْضِ حَوَاشِي عَلَى أَحَدِ مُؤَلَّفَاتِي؛ وَهُوَ كِتَابُ «رُؤْيَا وَاقِعِيَّةٍ فِي الْمَنَاهِجِ الدَّعَوِيَّةِ» (ص ١٠) - طُبِعَ سَنَةَ ١٤١٢ هـ؛ فَقَدْ قُلْتُ - مُشِيرًا إِلَى وَاقِعِ بَعْضِ إِخْوَانِنَا السَّلَفِيِّينَ - فِي بَعْضِ رُدُودِهِمْ! - «وَإِنْ كَانَ فِي كَلَامِ (البعض) مِنْهُمْ نَوْعٌ غُلُوٌّ لَا تَرْضَاهُ؛ نَقُولُ هَذَا إِنْصَافاً وَأَمَانَةً!»

١٥- على المقلد أن يهجر أهل البدع هجراً وقائياً، ولا يعنى هذا أن يجعل الجرح والتبديع شغلة الشاغل.

١٦- على الشباب ألا يدخلوا في الفتنة، أو يخوضوا فيها، وإلا جرفتهم ومزقتهم؛ وعليهم أن يدعوا العلاج للعلماء.

١٧- إن العلماء الناصحين قد يسكتون عن أشخاص مراعاة للمصالح؛ إذ قد يترتب على الكلام مفسد أعظم من السكوت.

١٨- لا تظن أن كل تصريح نصيحة، ولا كل سكوت غشاً للإسلام والمسلمين.

١٩- العاقل المنصف البصير يدرك متى يجب -أو يجوز- الكلام، أو السكوت.

٢٠- الواجب على كل طالب علم أن يستشير إخوانه، ويستشير بارائهم.

٢١- بيان بعض مسائل الإيمان -على منهج السلف-.

٢٢- دعوة ناصحة (عامّة=هامة) للدعاة إلى الله -تأخياً، ومحبة، واجتماعاً، وتضافراً-.

... وغير ذلك من تنبيهات نافعات، وفوائد مباركات.

وهذه الرسالة المبرورة -بإذن الله- أرجو أن تكون كالتقدمة لكتابي الآخر: «القواعد الناصرة في تطبيقات (١) علم (الجرح والتعديل) المعاصرة» -يسر الله إتمامه على خير وبركة-.

(١) فالعلم هو هو، وقواعده هي هي؛ ولكن بحبي -جله- في تصرفات التطبيقات، وهي التي تحتاج كثير (منها) إلى معالجة وتسييد...

وَلَقَدْ ارْتَأَيْتُ لُزُومَ حَذْفِ أَسْمَاءِ (جميع) الأشخاص المذكورين طَيَّ هَذِهِ
الرِّسَالَةِ؛ حِرْصاً عَلَى أَنْ تَكُونَ عَامَّةَ التَّوْجِيهِ، شَامِلَةً الْبَيَانَ؛ مُسْتَوْعِبَةً لِكَثِيرٍ مِنَ
الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالْأَعْيَانِ.

وَحَتَّى تَأْخُذَ مَضَامِينُ (النصيحة) مَلْحَظَ الْعُمُومِ؛ فَلَا يُظَنَّ (!) أَنَّهَا مُوَجَّهَةٌ
لِأَحَدٍ بَعِيْنِهِ، أَوْ لِحِجَّةٍ بِذَاتِهَا؛ فَتَمْنَعِ الْأَسْبَابَ، وَتُغْلِقَ الْأَبْوَابَ...

وَلَعَلَّ هَذَا -هَكَذَا- أَذْعَى لِلْقَبُولِ، وَأَقْرَبُ لِلْقُلُوبِ:

قال الإمام ابن قَيِّمِ الْجَوْزِيَّةِ في «مفتاح دار السعادة» (١/ ٤٤٤ -
٤٤٥ - بتحقيقي):

«فَإِذَا أَرَدْتَ الْاطَّلَاعَ عَلَى كُنْهِهِ الْمَعْنَى -حَقُّ أَوْ بَاطِلٌ-:

فَجَرِّدْهُ مِنْ لِبَاسِ الْعِبَارَةِ، وَجَرِّدْ قَلْبَكَ مِنَ النَّفَرَةِ وَالْمَيْلِ، ثُمَّ أَعْطِ النَّظَرَ
حَقَّهُ، نَاطِراً بِعَيْنِ الْإِنْصَافِ.

وَلَا تَكُنْ مِمَّنْ يَنْظُرُ فِي مَقَالَةِ أَصْحَابِهِ -وَمَنْ يُحَسِّنُ ظَنَّهُ بِهِ- نَظِراً تَامّاً بِكُلِّ
قَلْبِهِ! ثُمَّ يَنْظُرُ فِي مَقَالَةِ خُصُومِهِ -وَمَنْ يَسِيءُ ظَنَّهُ بِهِ- كَنَظَرِ الشَّرِّ وَالْمَلَا حَظَّةً!!

فَالنَّاطِرُ بِعَيْنِ الْعَدَاوَةِ يَرَى الْمَحَاسِنَ مُسَاوِيَةً، وَالنَّاطِرُ بِعَيْنِ الْمَحَبَّةِ عَكْسَهُ!

وَمَا سَلِمَ مِنْ هَذَا إِلَّا مَنْ أَرَادَ اللَّهُ كَرَامَتَهُ، وَارْتَضَاهُ لِقَبُولِ الْحَقِّ.

وَقَدْ قِيلَ:

وَعَيْنُ الرِّضَا عَنْ كُلِّ عَيْبٍ كَلِيلَةٌ

كَمَا أَنَّ عَيْنَ السُّخْطِ تُبْذِرُ الْمَسَاوِيَا

وقال الآخر:

نَظَرُوا بَعِينَ عِدَاوَةً لَوْ أَنَّهَا

عَيْنُ الرِّضَا لاسْتَحْسَنُوا مَا اسْتَقْبَحُوا

فإذا كان هذا في نظير العين الذي يُدرك المحسوسات، ولا يتمكن من المكابرة فيها؛ فما الظنُّ بنظر القلب الذي يُدرك المعاني التي هي غُرصة المكابرة؟ والله المستعان على معرفة الحق وقبوله، وردِّ الباطل وعدم الاغترار به.
قُلْتُ:

وقد اقتضى نشر هذه (النصيحة) - كما أردت - بعض التعديل - اليسير -، وحذف شيء مما لا يمكن ضبط لفظه إلا بذكر اسم (زيد) أو (عمرو) - وسرد حكايتهما! -؛ مما لو فعلته لأضعت مقصود الرسالة، ولُبَّ (النصيحة)!!
ولكن هذا - كله - لم يُغيّر شيئاً - لا قليلاً، ولا كثيراً - من مضمون هذه (النصيحة) وروحها، وحقها وحقيقتها^(١)...

منبهاً - قبل كل شيء - إلى أن هذا الكتاب موجه لكل من خالف منهج مشايخنا - المنضبط - في الجرح والتعديل؛ نازعين منزع الغلو^(٢) والتبديع،

(١) وكُلُّ التعليقات والخواشي بقلمِي، إلا ما كان مختوماً بكلمة (منه)؛ فهي لصاحب أصل (النصيحة) - وفقه الله، وسدّد خطاه - وهي قليلة.

(٢) وأقول - منصفاً نفسي، ومُعترفاً بتجاوزي! -:
لئن تقدّم مني - قبلاً - يدٌ سبق في (شيء!) من هذا (الغلو) وأربابه؛ فإني أرجو ربّي أن =

والإسقاط والتشنيع؛ لعلَّ الله - سبحانه - يهديهم، ويُظهر الحقَّ لهم..
ولا أبيعُ لمُمَيِّعٍ أو مُضَيِّعٍ أنْ يستغله - أو بعضه -! للطَّعن في السَّلَفِيَّين،
ومنهجهم الأمين...

فلا يزال النَّاسُ يُحْطِئُونَ، وَيُصَوِّبُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا^(١)!!

= يكون لي قَدَمُ صِدْقٍ في رَدِّ الحَقِّ إلى نصابه، وتحرير هَدْيِهِ وصوابه...
ولعلَّه - في مثل هذا الواقع - قال الإمام الشَّافِعِيُّ كلمته الذَّهِيَّةَ:
«ما رَفَعْتُ (أحدًا) فوقَ منزلته إلا اتَّضَعَ مِن قُدْرِي (عنده) بمقدار ما أَكْرَمْتُهُ».
أخرجه السَّلَفِيُّ في «الطُّبُورِيَّاتِ» (٥٧٩)، وابنُ أبي حاتم في «مناقب الشَّافِعِيِّ» (ص ١٢٢)،
والبيهقي في «المناقب» (٢/ ١٩٠).
وهذا «مِنْ أَقَاتِ المُبَالَغَةِ» - كما قال الحافظ السَّخَاوِيُّ في «الإعلان بالتَّوْبِيخِ لِمَنْ ذَمَّ أَهْلَ
التَّوْرِيخِ» (ص ١٢٣) -.

وهو مُخَرَّجٌ عَلَى مَعْنَى مَا قَالَهُ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللهُ - في «بَيَانِ الدَّلِيلِ عَلَى بُطْلَانِ
التَّخْلِيلِ» (ص ٢١٥): «رُبَّ قَاعِدَةٍ لَوْ عَلِمَ صَاحِبُهَا مَا تُفْضِي إِلَيْهِ، لَمْ يَقُلْهَا!!»
(١) فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ - أَخِي السَّلَفِيُّ المَوْفَّقُ - أَنْ تَدْفَعَ فِي تَحْرِيرِ كِتَابِي هَذَا - وفي نُقُولِهِ، وَأُصُولِهِ،
وَفُصُولِهِ - بِشَهْبِ ظُنُونِكَ، وَأَوْهَامِكَ، وَتَحَرُّصَاتِكَ، فَتَقُولَ: قَصَدْتُ فَلَانًا!
أَوْ:

أَرَدْتُ كَيْتَ وَكَيْتَ!

أَوْ:

قَصَدْتُ كَذَا وَكَذَا!!!

... فَهَلْوَ - وَرَبُّكَ - صَنَعَةُ البَطَّالِينَ؛ وَلَكِنْ:

- مَا وَجَدْتُ فِيهِ مِنْ حَقٍّ أَصَابَكَ؛ فَافْرَحَ بِهِ، وَادَّعَى لِكَاتِبِهِ.

- وَمَا وَجَدْتُ فِيهِ غَيْرَ ذَلِكَ - وَلَا بُدَّ وَاجِدٌ -؛ فَادَّعَى لِكَاتِبِهِ، وَأَدَّ حَقَّ النُّصِيحِ وَالنَّصِيحَةِ.. =

(تَنْبِيْهُ لِكُلِّ نَبِيْهِ):

قَالَ الْعَلَامَةُ السَّعْدِيُّ فِي «تَفْسِيْرِهِ» (٢/ ٣٣٦) -مُفَسِّرًا قَوْلَ اللَّهِ -تَعَالَى -:

﴿ قَالُوا أَجِئْتَنَا لِنَلْفِتَنَّا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا ﴾ [يونس: ٧٨] :

أَيُّ: أَجِئْتَنَا لِنَتَّصِدَّنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا، مِنْ الشُّرْكِ وَعِبَادَةِ غَيْرِ اللَّهِ، وَتَأْمُرُنَا بِأَنْ نَعْبُدَ اللَّهَ - وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ - ؟!...

وَقَوْلُهُ: ﴿ وَتَكُونُ لَكُمْ أَلِكْرِيَاءَ فِي الْأَرْضِ ﴾ [يونس: ٧٨] ، أَيُّ: وَجِئْتُمُونَا لِنَتَّكُونُوا أَنْتُمْ الرُّؤْسَاءُ، وَلِنُخْرِجُوكُمْ مِنْ أَرْضِينَا! وَهَذَا تَمْوِيَةٌ مِنْهُمْ، وَتَرْوِيْجٌ عَلَى جُهَاْلِهِمْ، وَتَمْيِيْجٌ لِعَوَامَّتِهِمْ عَلَى مُعَادَاةِ مُوسَى، وَعَدَمِ الْإِيْمَانِ بِهِ. وَهَذَا لَا يَحْتَجُّ بِهِ مَنْ عَرَفَ الْحَقَائِقَ، وَمَيَّزَ بَيْنَ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ الْحُجَجَ لَا تُدْفَعُ إِلَّا بِالْحُجَجِ وَالْبَرَاهِينِ.

وَأَمَّا مَنْ جَاءَ بِالْحَقِّ، فَرَدَّ قَوْلُهُ بِأَمْثَالِ هَذِهِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى عَجْزِ

= - وَإِيَّاكَ ثُمَّ إِيَّاكَ مِنْ سُوءِ الظَّنِّ؛ «فَإِنَّكَ إِنْ أَصَبْتَ لَمْ تُؤْجَرْ، وَإِنْ أَخْطَأْتَ أَثِمْتَ» - كَمَا فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (٢/ ٢٢٦) -.

- وَإِيَّاكَ ثُمَّ إِيَّاكَ - سَدَّدَنِي اللَّهُ وَإِيَّاكَ - مِمَّا يَتَّبِعُ سُوءَ الظَّنِّ - هَذَا -؛ مِنْ خُصُومَاتِ، وَهَجَرٍ، وَتَنَافُرٍ؛ فَضْلًا عَنِ الْإِسْقَاطِ، وَالتَّبْدِيْعِ، وَو...و...

... وَاللَّهُ يُعَيِّنُنَا - جَمِيعًا - عَلَى مَا فِيهِ خَيْرٌ عَقِيدَتِنَا، وَجَمْعُ كَلِمَتِنَا - بِالْحَقِّ إِلَى الْحَقِّ -...

وَفِي هَذَا الْمَعْنَى مَا قِيلَ:

وَمَنْ يَتَّبِعْ جَاهِدًا كُلَّ عَشْرَةٍ يَجِدْهَا وَلَا يَسْلَمْ لَهُ الدَّهْرُ صَاحِبٌ

منهج السلف الصالح في أصول (النقد)، و(المجرح)، و(النصائح) ————— ١٩

مُورِدَهَا، وَلَمْ يَلْجَأْ إِلَى قَوْلِهِ: قَصْدُكَ كَذَا! أَوْ مُرَادُكَ كَذَا^(١)! سَوَاءٌ كَانَ صَادِقًا فِي قَوْلِهِ وَإِخْبَارِهِ عَنْ قَصْدِ خَصْمِهِ، أَوْ كَاذِبًا.

وَكَمِ مِنْ عَائِبٍ قَوْلًا صَحِيحًا وَآفَتُهُ مِنَ الْفَهْمِ السَّقِيمِ!

* * * * *

(١) كما هو حال كثير من المعترضين -أو المعارضين- اليوم -٩!

...ولدت

ضَبَطْتُ نَصَّ هَذِهِ (النَّصِيحَةِ)، وَقَدَّمْتُ لَهَا،
وَعَلَّقْتُ عَلَيْهَا بِمَا أَظَنُّهُ نَافِعًا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ -.

وَاللَّهُ مِنْ وَرَاءِ الْقَصْدِ...

سَائِلًا رَبِّي - سُبْحَانَهُ - لِي، وَلِإِخْوَانِي، وَمَسَاحِيخي -: أَنْ لَا نَكُونَ مِمَّنْ اسْتَعَاذَ
بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهِمْ نَبِيُّ الْإِسْلَامِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - يَقُولُهُ:

«اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ خَلِيلٍ مَآكِرٍ، عَيْنُهُ تَرَانِي، وَقَلْبُهُ يَرْعَانِي؛ إِنْ رَأَى
حَسَنَةً دَفَنَهَا، وَإِنْ رَأَى سَيِّئَةً أَذَاعَهَا»^(١)!

فَ:

«نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا»^(٢).

«وَكُلُّ ذَلِكَ عِنْدِي»^(٣).

(١) «السُّلَيْمَةُ الصَّحِيحَةُ» (٣١٣٧).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٣١ / ١١٤):

«وَمِنْ أَعْظَمِ التَّقْصِيرِ: نِسْبَةُ الْغَلَطِ إِلَى التَّكَلُّمِ مَعَ إِمْكَانِ تَصْحِيحِ كَلَامِهِ، وَجَرِيَانِهِ عَلَى أَحْسَنِ
أَسَالِيبِ كَلَامِ النَّاسِ؛ ثُمَّ يُعْتَبَرُ أَحَدُ الْمَوْضِعَيْنِ الْمُتَعَارِضَيْنِ بِالْغَلَطِ دُونَ الْآخَرِ».

(٢) جُزْءٌ مِنَ (خُطْبَةِ الْحَاجَةِ) - النُّبُوَّةِ -؛ فَانْظُرْ: «تَمَامُ الْمِنَّةِ» (ص ٣٣٤).

(٣) رواه البخاري (٦٠٣٥)، ومسلم (٢٧١٩) عن أبي موسى.

﴿وَمَا أُبْرِيْ نَفْسِيْ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيْ إِنَّ رَبِّيْ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾
 وَلَعَلَّ مِنْ أَجْلِ مَا يُفْتَحُ بِهِ هَذَا الْكِتَابُ: كَلِمَةً إِمَامٍ هَذَا الْعِلْمِ الْأَمِينِ، شَيْخِ
 الْمُحَدِّثِينَ؛ الْإِمَامَ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - صَاحِبِ «الصَّحِيحِ»
 - الْمَشْهُورِ -؛ قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

«وَلَمْ يَنْجُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ مِنْ كَلَامِ بَعْضِ النَّاسِ فِيهِمْ»^(١)...
 وَلَمْ يَلْتَفِتْ أَهْلُ الْعِلْمِ - فِي هَذَا النَّحْوِ - إِلَّا بَيَّانٍ وَحُجَّةٍ.
 وَلَمْ تُسْقَطْ عَدَالَتُهُمْ إِلَّا بِبُرْهَانٍ ثَابِتٍ وَحُجَّةٍ.
 وَالْكَلامُ فِي هَذَا كَثِيرٌ»^(٢)...

فَيَا أَيُّهَا السَّلَفِيُّ الْأَيُّ: «أَحْذَرُ مِنْ كُلِّ مَنْ لَا يُنْصَفُ، وَكُلُّ مَنْ لَا يَفْهَمُ، وَلَا
 تُكَلِّمُ إِلَّا مَنْ تَرَجُّوْا إِنْصَافَهُ وَفَهْمَهُ»^(٣).
 ... وَاللَّهُ - وَحْدَهُ - الْمُسْتَعَانُ.

(١) وَقَالَ - إِنْصَافًا وَتَحْقِيقًا - وَمَا أَعَزَّهُمَا! -:
 «فَلَرَبِّمَا يَتَكَلَّمُ الْإِنْسَانُ فَيُرْمِي صَاحِبَهُ بِشَيْءٍ وَاحِدٍ، وَلَا يَتَنَبَّهُ فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا».
 قلتُ: وهذا معنى عميق؛ من فقه دقيق، ونهج أنيق...
 فأين هم - أولاء - السَّالِكُونَ؟!

(٢) «جُزْءُ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ» (ص ٣٣).

(٣) «مَجْمُوعُ رِسَائِلِ ابْنِ حَزْمٍ» (٤ / ٣٤١).



بين يدي الكتاب

وفيها أربع عشرة مسألة:

المسألة الأولى: فتنة فلسطين - الدعوية -:

مِنْ أَوَّخِرِ مَا جَرَى مِنَ الْفِتَنِ - بِسَبَبِ قِلَّةِ الْعِلْمِ - عُمُومًا -، وَالْجَهْلِ بِأَسَالِبِ (النَّصِيحَةِ، وَالنَّقْدِ، وَالتَّرْجِيحِ بَيْنَ الْمَصَالِحِ وَالْمَقَاسِدِ) - خُصُوصًا -: مَا وَقَعَ فِي فَلَسْطِينَ الْحَبِيبَةِ - السَّلَيبِيَّةِ^(١) - مُنْذُ بَضْعَةِ شُهُورٍ -؛ لَمَّا أَتَكَرَّ (أَحَدُهُمْ) عَلَى كَاتِبِ هَذِهِ السُّطُورِ - عَفَا اللَّهُ عَنْهُ - زِيَارَةَ بَعْضِ الدُّعَاةِ مِنْ طَلَبَةِ الْعِلْمِ^(٢) لَهُ

(١) انظر ما سيأتي (ص ٢٣٢).

وَلَقَدْ ذَكَرَنِي صَنِيعُ هَؤُلَاءِ - هَكَذَا - بِمَا قَالَهُ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ ربيع بن هادي - حَفِظَهُ اللَّهُ - رَدًّا عَلَى مَنْ شَتَّعَ عَلَى بَعْضِ الْعُلَمَاءِ سُكُوتَهُ عَنْ شَيْءٍ مِنَ الْبَيَانِ - قَائِلًا - فِي بَعْضِ «نَصَائِحِهِ» -:

«هُوَ لَمْ يَسْكُتْ جُبْنًا وَلَا غِشًّا، وَإِنَّمَا سَكَتَ عَنْ أَسْئَلَةِ أَنَاسٍ لَهُمْ أَغْرَاضٌ وَمَقَاصِدُ سَبِيَّةٌ مِنْهَا: إِسْقَاطُ أَنَاسٍ فِي بِلَادِهِمْ هُمْ أَمْثَلُ النَّاسِ، وَيُاسْقَاطُهُمْ تُنْتَهِي الدَّعْوَةُ السَّلَفِيَّةُ فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ».

قُلْتُ: وَهَذَا عَيْنُ مَا جَرَى فِي فَلَسْطِينَ - وَانْجَرَّ إِلَى غَيْرِهَا مِنْ بَعْضِ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ -.

(٢) وَبَعْضُ النَّاسِ يُنْقَلُ عَنِّي (!) - دُونَ رَوِيَّةٍ وَلَا تَثْبُتِ - أَنِّي أَقُولُ عَنْ هَذَا الْأَخِ - غُلُوءًا! -:

إِمَامٌ فِي السَّلَفِيَّةِ!

-مَنْ هُوَ عِنْدَهُ (!) مُبْتَدِعٌ^(١)!-؛ إنكاراً شديداً غليظاً -جداً-.

حَتَّى إِنَّ ذَاكَ (المذكور!) -بِسَبَبِ ذَا- لَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ السَّلَامَ! وَرَفَضَ مَعِيَ
الْكَلَامَ!! وَصَارَ يُلْزِمُ الْآخَرِينَ بِقَوْلِهِ أَيُّهَا الْإِزَامُ!!! وَيَبْنِي عَلَيْهِ الْهَجَرَ، وَالتَّبْدِيعَ،
وَالْخِصَامَ!!!

= وهذا لم يكن -قط!-؛ والواقع: أَنَّنِي أَعْرِفُهُ مُنْذُ سِنِينَ -عَنْ قُرْبٍ- وَاعِظاً نَاجِحاً؛ دَاعِياً إِلَى
مَنْهَجِ السَّلَفِ، وَعَقِيدَةِ السَّلَفِ -بارك الله فيه-، وَإِنَّمَا أَدْفَعُ عَنْهُ -البدعة والتبديع؛ وذلك مِنْ بَابِ
«انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا» -كما رواه البخاري (٢٣١٢) عَنْ أَنَسٍ!

فضلاً عَنْ أَنْ يَكُونَ كَلَامِي عَنْهُ -كما قد يُتَوَهَّمُ- شُغْلِي الشَّاعِلُ!
وَلَا يَنْجُو مِنَ الْخَطَا إِنْسَانٌ -كَائِنًا مَنْ كَانَ- سِوَى مَنْ عَصَمَهُ رَبُّنَا الرَّحْمَنُ -والله المستعان-.

(١) مع كَوْنِ ذَا مَقْلُوداً فِي هَذَا التَّبْدِيعِ!
وَبِالرَّغْمِ مِنْ أَنَّ مَا أُؤْخِذَ عَلَيْهِ ذَاكَ الدَّاعِي إِلَى اللَّهِ -تعالى- مِمَّا هُوَ سَبَبُ تَبْدِيعِهِ لَهُ! -قد
نَاصَحْتُهُ بِهِ؛ فَرَأَيْنَا مِنْهُ -والفضل لله- وَحْدَهُ -تجاوباً واستجابةً.

وَأِنْ كُنَّا نَطْمَعُ مِنْهُ -سَدَّدَهُ اللَّهُ- الْمَزِيدَ مِنَ الْوُضُوحِ، وَالْمَزِيدَ مِنَ الْبَيَانِ -مطلباً شرعياً صادقاً-...
وَ (أَهْلُ السُّنَّةِ أَعْرِفُوا النَّاسَ بِالْحَقِّ، وَأَرْحَمُهُمْ بِالْخَلْقِ) -كما قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ -كَمَا سَيَأْتِي
(ص ٢٣٢)-.

وَقَارَنَ بِمَا سَيَأْتِي (ص ٧٩-٨٠) - فِي بَيَانِ حَالِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ -نَفْسِهِ- فِي ذَلِكَ -وَأَفْعِيًا-.
وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «تَفْسِيرِ آيَاتِ أَشْكَلَتْ» (٢/ ٥٩٥):
«وَمَنْ تَدَبَّرَ أَصُولَ الشَّرْعِ عَلِمَ أَنَّهُ يُتَلَطَّفُ بِالنَّاسِ فِي التَّوْبَةِ بِكُلِّ طَرِيقٍ».

وَمِنْ تَوْجِيهَاتِ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ ربيع بن هادي فِي بَعْضِ «رُدُودِهِ» عَلَى (الْحَدَّادِيَّةِ):-
«قُلْتُ لَهُمْ: إِذَا قُلْنَا: (أَشْعَرِي) مَعْنَاهُ أَنَّهُ: عَنْهُ بَدْعَةٌ؛ الْإِنْسَانُ يَرِيدُ أَنْ يَتَأَدَّبَ فِي لَفْظِهِ؛ لَيْسَ
لَا زِمًا أَنْ نَقُولَ عَنْهُ: مُبْتَدِعٌ».

إِلَى أَنْ قَالَ: «أَنَا أَقْرَأُ لَكُمْ تَرَاجِمَ مِنْ «الْبُخَارِيِّ»؛ يَمُرُّ عَلَى (جَابِرِ الْجُعْفِيِّ)، وَيَمُرُّ عَلَى غَيْرِهِ، لَا
يَقُولُ: مُبْتَدِعٌ -وهو يَعْرِفُ أَنَّهُ رَافِضِي-، وَلَا يَقُولُ: إِنَّهُ مُبْتَدِعٌ؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ لَازِمًا.
بَيْنَ ضَلَالَةٍ نَصَحًا لِلنَّاسِ، لَكِنْ؛ لَيْسَ لَازِمًا أَنْ نَقُولَ: مُبْتَدِعٌ، أَوْ: غَيْرَ مُبْتَدِعٍ».

... كُلُّ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ مُنَاصَحَةٍ، وَلَا بَيَانٍ، وَلَا اسْتِفْسَارٍ، وَلَا اِعْتِبَارٍ...

مَعَ أَنِّي طَلَبْتُ ذَلِكَ -كُلَّهُ- مِنْ ذَاكَ -مِنْ تَلْقَاءِ نَفْسِي- مِرَاراً!! فَلَمْ أَجِدْ إِلَّا
الصَّدَّ وَالرَّدَّ -تَكَرَّراً-!

فَكَانَ أَثَرُ فَعَائِلِهِمْ -وُقُوعاً- عَيْنَ مَا حَدَّرَ مِنْهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي
«مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٣٥٧/٢٢) -مِنْ: «التَّفَرُّقُ وَالْاِخْتِلَافُ الْمُخَالِفُ لِلْاجْتِمَاعِ
وَالْاِئْتِلَافِ؛ حَتَّى يَصِيرَ بَعْضُهُمْ يُبْغِضُ بَعْضاً وَيُعَادِيهِ، وَيُحِبُّ بَعْضاً وَيُوَالِيهِ
-عَلَى غَيْرِ ذَاتِ اللَّهِ-.

وَحَتَّى يُفْضِيَ الْأَمْرُ بِبَعْضِهِمْ إِلَى الطَّعْنِ، وَاللَّعْنِ، وَالْهَمْزِ، وَاللَّمْزِ، وَيَبْغِضُهُمْ
إِلَى الْاِفْتِتَالِ بِالْأَيْدِي^(١) وَالسَّلَاحِ، وَيَبْغِضُهُمْ إِلَى الْمُهَاجَرَةِ وَالْمُقَاطَعَةِ؛ حَتَّى لَا
يُصَلِّيَ بَعْضُهُمْ خَلْفَ بَعْضٍ!

وَهَذَا -كُلُّهُ- مِنْ أَعْظَمِ الْأُمُورِ الَّتِي حَرَّمَهَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ.

وَقَالَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٤٢٠/١٧) -أَيْضاً-:

«الْعَاقِلُ لَا يَبْنِي قَصْراً، وَيَهْدِمُ مِصْراً»!

... فَحَالُ هَذَا -أَيْضاً- كَحَالِ «مَنْ أَرَادَ أَنْ يُطَبِّبَ زُكَّاماً؛ فَأَحْدَثَ جُذَاماً»!!

وَمَنْ أَرَادَ نُصْرَةَ السُّنَّةِ، وَرَدَّ الْبِدْعَةَ لَا يُلْزَمُ -بِحَالٍ- أَنْ يَوْوَلَ صَنِيعَهُ «تَمْزِيقاً
لشَمْلِ الْأُمَّةِ؛ وَلَا تَفْرِيقاً لَصَفِّهَا»^(٢).

(١) رَوَى أَبُو عَمْرٍو الدَّانِي فِي «السُّنَنِ الْوَارِدَةِ فِي الْفِتَنِ» (١٧١) -عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَوْلَهُ: «إِنَّمَا
الْفِتْنَةُ بِاللِّسَانِ، وَلَيْسَتْ بِالْيَدِ».

قُلْتُ: فَكَيْفَ إِذَا اجْتَمَعَا؟!

(٢) «مَجْمُوعُ فَتَاوَى الشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ» (٧٢/٣).

قُلْتُ: وَلَقَدْ عَظُمَتِ الْفِتْنَةُ -بَعْدُ - جِدًّا-؛ بِسَبَبِ هَذَا التَّهَوُّرِ، وَبِسَبَبِ ذَلِكَ التَّنَطُّعِ، وَالَّذِي لَمْ يَقُمْ أَصْحَابُهُ بِالْحَدِّ الْأَدْنَى مِنَ الْوَاجِبِ الشَّرْعِيِّ؛ بَعْدَ أَنْ كَانُوا -لَنَا- بِالْأَمْسِ الْقَرِيبِ - ذَوِي احْتِرَامٍ وَتَقْدِيرٍ، وَإِجْلَالٍ كَبِيرٍ...

... وَفَجَاءَهُ؛ فَلَبَّوْا لَنَا ظَهَرَ الْمَجْنِّ... وَبَغَيْرِ سَبَبٍ سِوَى الظُّلْمِ وَالِإِحْنِ!

ثُمَّ صَارَ (كَبِيرُهُمْ) ^(١) -فَجَاءَهُ- هَذَا اللَّهُ -يَتَّهِمُنَا بِالتَّمْيِيعِ ^(٢) -حِينًا-، وَبِالْحَدَّادِيَّةِ -حِينًا آخَرَ-!!

وَآخِرًا (!) صَارَ يَتَّهِمُنَا ^(٣) -وَبَعْضُ إِخْوَانِنَا- بِكُلِّ صَلَفٍ! -بِالْخَارِجِيَّةِ وَالتَّكْفِيرِ وَالْقُطْبِيَّةِ!!!

وهذا -لَعَمْرِي!- عَجَبٌ عَجَابٌ:

(١) قَالَ الْعَلَامَةُ الْبَاحِي فِي «الْمِنَهَاجِ فِي تَرْتِيبِ الْحِجَاجِ» (ص ١٠):

«وَلَا يُنَاطَرُ مَنْ عَادَتُهُ التَّسْفَةُ فِي الْكَلَامِ، وَلَا مَنْ عَادَتُهُ التَّفْطِيعُ؛ فَإِنَّهُ لَا يُسْتَفِيدُ...».

(٢) وَمَصْطَلَحُ (التَّمْيِيعِ) -أَوْ (التَّمْيِيعِ)-: مُصْطَلَحُ (هَلَامِيٍّ) فَضْفَاضٌ -أَوَّلًا-، وَتُهْمَةٌ جَاهِزَةٌ يَتَرَاثَقُ بِهَا الْمُخْتَلِفُونَ -فِيهَا بَيْنَهُمْ- كَيْفَمَا كَانُوا! -لِلْإِسْقَاطِ- ثَانِيًا-

وَضَبْطُ مَعْنَاهُ -الصَّوَابُ-؛ أَنَّهُ: تَضْيِيعُ الْحَقِّ بَعْدَ إِقَامَةِ الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ الْبَيِّنِ عَلَيْهِ -بَغْضٍ النَّظَرِ عَنْ إِدْرَاكِ الصَّوَابِ فِيهِ، أَوْ عَدْوِهِ-

(٣) وَكُلُّ هَذَا مَسْجَلٌ بِصَوْتِهِ!

فَالوَاجِبُ عَلَى هَؤُلَاءِ «أَنْ يَتَّقُوا اللَّهَ فِي أَنْفُسِهِمْ وَفِي الْمَنَهِجِ السَّلْفِيِّ الَّذِي نَالَهُ مِنَ التَّشْوِيهِ وَشِئَانَةِ الْأَعْدَاءِ؛ الْأَمْرَ الَّذِي لَا يُطَاقُ؛ بِسَبَبِ كِتَابَاتِ أَنْاسٍ مَجْهُولِينَ، لَا تُعْرَفُ عَقَائِدُهُمْ، وَلَا مَنَاجِيهِمْ، وَلَا سِيرَتُهُمْ، وَلَا أَخْلَاقُهُمْ بِاسْمِ السَّلْفِيَّةِ وَالسَّلْفِيِّينَ!!

وَأَصْبَحُوا يُطَارِدُونَ السَّلْفِيِّينَ عَنْ جِيَاظِهِمْ، وَيَشُنُّونَ عَلَيْهِمْ حِمَالَتِ الطُّعُونِ وَالِاتِّهَامَاتِ الْخَطِيرَةِ بِالتَّمْيِيعِ -وغيره-» -كما في «المجموع الواضح...» (ص ١٧) للشيخ ربيع بن هادي-

فَ:

إثباتُ ضِدِّينِ مَعًا فِي حَالٍ مِنْ أَقْبَحَ مَا يَأْتِي مِنَ الْمَحَالِ !!

وَ:

شَتَانٌ بَيْنَ الْحَالَتَيْنِ فَإِنْ تُرِدْ جَمْعًا فَمَا الضَّدَّانِ يَجْتَمِعَانِ

... فَأَيْنَ التَّنَاصُحُ فِي الدِّينِ ؟!

وَأَيْنَ التَّوَاصِي بِالْحَقِّ الْمُبِينِ، وَالتَّوَاصِي بِالصَّبْرِ وَالْيَقِينِ ؟!

أَيْنَ صَنَائِعُ هَوْلَاءِ الْهُوجِ - هَدَاهُمْ اللَّهُ - مِنْ بَعْضِ «تَوَجِّهَاتٍ» فَضِيلَةِ
الشَّيْخِ ربيع بن هادي المدخلي - وَفَقَهُ الْمَوْلَى - النَّافِعَةَ -؛ لَمَّا قَالَ:

«إِنَّ مُرَاعَاةَ الْمَصَالِحِ وَالْمَقَاسِدِ مِنْ أَهَمِّ قَوَاعِدِ الْإِسْلَامِ وَأُصُولِهِ، وَكَمْ يَجْلِبُ
اللَّهُ بِذَلِكَ مِنَ الْخَيْرِ، وَيَدْفَعُ بِهِ مِنَ الشَّرِّ!

وَعَدَمُ مُرَاعَاتِهَا فِيهِ بَلَاءٌ عَظِيمٌ»^(١).

قُلْتُ:

فَمَا نَتِيجَةُ فِعْلِهِمْ - ذَاكَ -، وَثَمَرَةُ تَشَدُّدِهِمْ - ذِيَاكَ -؛ إِلَّا الْفُرْقَةُ، وَالتَّشْتُّتُ،
وَالْخُصُومَاتُ، وَالضَّعْفُ، وَالذُّلُّ، وَتَسَلُّطُ الْأَعْدَاءِ^(٢) ؟!

(١) وَصَلَ الْبَلَاءُ بَعْضَ مَنْ دَخَلَ هَذِهِ الْفِتْنُ - مِنَ الْمُسْلِمِينَ الْجُدُدِ فِي بِلَادِ الْغَرْبِ - إِلَى أَنَّهُ

ارْتَدَّ عَنْ دِينِهِ!

وَلَا مُفَرِّجَ إِلَّا اللَّهُ - تَعَالَى -.

(٢) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٢٢ / ٢٥٤):

بَلْ مَاذَا سَيُجِيبُ هَؤُلَاءِ - هَدَاهُمُ اللَّهُ - فِي مَوْضُوعِ (الزِّيَارَةِ!) - ذَاكَ -
وَالَّذِي هُوَ سَبَبُ فِتْنَتِهِمْ (الظَّاهِرُ!) - عَلَى مَا رَوَاهُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَاد»
(٢٦٢ / ١٠) عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يُوسُفَ الْمُطَوَّعِيِّ، قَالَ:

«كَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ صَالِحِ الْأَزْدِيِّ رَافِضِيًّا، وَكَانَ يَغْشَى أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ،
فَيَقْرَبُهُ وَيُذْنِبُهُ، فَقِيلَ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ! عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ صَالِحٍ رَافِضِيٌّ؟!
فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ! رَجُلٌ أَحَبَّ قَوْمًا مِنْ أَهْلِ بَيْتِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ - نَقُولُ لَهُ: لَا تُحِبُّهُمْ! هُوَ ثِقَةٌ.»

= «وَبَلَادُ الشَّرْقِ مِنْ أَسْبَابِ تَسْلِيْطِ اللَّهِ التَّكْرَرِ عَلَيْهَا: كَثْرَةُ التَّفَرُّقِ وَالفِتَنِ بَيْنَهُمْ فِي الْمَذَاهِبِ
-وغيرها-؛ حَتَّى تَجِدَ الْمُتَنَسِّبَ إِلَى الشَّافِعِيِّ يَتَعَصَّبُ لِمَذْهَبِهِ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ؛ حَتَّى يُخْرِجَ عَنْ
الدِّينِ! وَالمُتَنَسِّبَ إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ يَتَعَصَّبُ لِمَذْهَبِهِ عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ -وغيره-؛ حَتَّى يُخْرِجَ عَنْ
الدِّينِ! وَالمُتَنَسِّبَ إِلَى أَحْمَدَ يَتَعَصَّبُ لِمَذْهَبِهِ عَلَى مَذْهَبِ هَذَا وَهَذَا!
وَفِي الْمَغْرِبِ: تَجِدُ الْمُتَنَسِّبَ إِلَى مَالِكٍ يَتَعَصَّبُ لِمَذْهَبِهِ عَلَى هَذَا وَهَذَا!
وَكُلُّ هَذَا مِنَ التَّفَرُّقِ وَالاخْتِلَافِ الَّذِي نَهَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ عَنْهُ.
وَكُلُّ هَؤُلَاءِ الْمُتَعَصِّبِينَ بِالْبَاطِلِ، وَالمُتَّبِعِينَ ﴿أَقْلَنَ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ﴾، الْمُتَّبِعِينَ لِأَهْوَائِهِمْ بِغَيْرِ
هُدًى مِنَ اللَّهِ: مُسْتَحَقُّونَ لِلذَّمِّ وَالْعِقَابِ.

وَهَذَا بَابٌ وَاسِعٌ؛ فَإِنَّ الْأَعْتَصَامَ بِالْجَمَاعَةِ، وَالاْتِّلَافَ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ، وَ(الْفِرْعَ) الْمُتَنَازِعَ فِيهِ
مِنَ الْفُرُوعِ الْخَفِيفَةِ، فَكَيْفَ يُقَدِّحُ فِي الْأَصْلِ بِحِفْظِ الْقُرْعِ؟!
قُلْتُ: وَ(الْفِرْعَ) -المُشَارُ إِلَيْهِ-: مَسْأَلَةُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ لِحَنْفِيٍّ يُخَالِفُ مَذْهَبَهُ؛ فَبَدَّعَ بِسَبَبِ ذَلِكَ!
... وَالتَّارِيخُ -نَفْسُهُ- يَتَكَرَّرُ! -بِسَبَبِ السَّفَهِ وَالْحُمَقِ-!!

وَكَمَا قَالَ ﷺ: «إِذَا وُسِدَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ؛ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ» -رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ: (٥٩)-.
وَفِي «مَعْجَمِ الْبُلْدَانِ» (٢٠٩ / ١)، وَ(١١٧ / ٣) قَصَّتَانِ عَجِيبَتَانِ (!) فِيمَا كَانَ يَجْرِي بَيْنَ
(الشَّافِعِيَّةِ) وَ(الْحَنْفِيَّةِ) مِنْ فِتْنٍ، وَحُرُوبٍ، وَ... وَ...!!

بَلْ مَاذَا سَيَقُولُونَ - أَصْلَحَهُمُ اللَّهُ - فِيمَا ذَكَرَهُ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ ربيع بن هادي
- حَفِظَهُ اللَّهُ - فِي بَعْضِ «أَجَوِبَتِهِ» - فِي (مَسْأَلَةِ نَصِيحَةِ أَهْلِ الْبِدْعِ، وَالْجُلُوسِ
مَعَهُمْ لِلنُّصْحِ) -؛ لَمَّا قَالَ:

«... فَأَنَا لَا أَذْهَبُ إِلَى بُيُوتِهِمْ وَمَجَالِسِهِمْ، فَإِذَا جَاءَنِي أَحَدٌ مِنْهُمْ إِلَى بَيْتِي^(١):
نَاصِحَتُهُ، وَيَبَيِّنُ لَهُ الْحَقَّ.

وَهَذَا لَيْسَ بِعَيْبٍ؛ فَقَدْ كَانَ الْمُنَافِقُونَ يَخْضَرُونَ مَجَالِسَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ -، فَيُنَاصِحُهُمْ، وَيُبَيِّنُ لَهُمُ الْإِسْلَامَ وَالْحَقَّ.

وَهَذَا الشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ^(٢) - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَأْتِيهِ أَهْلُ الْبِدْعِ، وَأَهْلُ التَّحَزُّبِ إِلَى
مَجْلِسِهِ، فَيُنَاصِحُهُمْ، وَيُبَيِّنُ لَهُمُ الْحَقَّ.

وَهَذَا الْمُفْتِي، وَ(هَيْئَةُ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ) يَأْتِيهِمْ أَهْلُ الْبِدْعِ فِي (رَابِطَةِ الْعَالَمِ
الْإِسْلَامِيِّ)، وَفِي مَجَالِسِهِمْ - أَيْضًا -، وَيُنْصَحُونَهُمْ - فِيمَا أَعْتَقَدَ -.

(١) مَعَ أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - رَفَضَ زِيَارَةَ دَاوُدَ بْنِ عَلِيٍّ الظَّاهِرِيِّ لَهُ،
وَدُخُولَهُ عَلَيْهِ!

كَمَا فِي «تَارِيخِ بَغْدَاد» (٨/ ٣٧٣) - فِي خَرٍّ يُكْرَرُهُ الْكَثِيرُونَ دُونَ حُسْنِ فُهُمٍ! -.

... وَلَكِنَّهُ تَغَيَّرَ الزَّمَانُ، وَالنَّظَرُ فِي الْمَصَالِحِ ...

وَهُمَا أَصْلَانِ مُهِمَّانِ، يَغَيِّبَانِ عَنِ الْكَثِيرِينَ؛ مِنَ الْمُتَحَمِّسِينَ بِالْبَاطِلِ!

(٢) انْظُرْ مَا سَيَأْتِي (ص ٢٤٥).

وَلَا أَعْرِفُ أَحَدًا مِنَ الْعُلَمَاءِ قَالَ لِي: أَنْتَ تُجَالِسُ أَهْلَ الْبِدْعِ! وَلَا أَحَدٌ رَدَّ عَلَيَّ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي هَذَا الْأَمْرِ! ^(١).

أقول:

وَلَيْسَ لِي -بَعْدُ- إِلَّا أَنْ أَدْعُو رَبِّي -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- هَؤُلَاءِ الْإِخْوَةَ -قَائِلًا لَهُمْ- وَفِيهِمْ- بِدْعَاءِ الشَّيْخِ ربيع بن هادي -حَفِظَهُ اللَّهُ- لَأَمْثَالِهِمْ:-

«أَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يُؤَلِّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ.

أَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَجْمَعَ كَلِمَتَكُمْ عَلَى الْحَقِّ.

أَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يُذْهِبَ عَنْكُمْ كَيْدَ الشَّيْطَانِ.

اجْتَهِدُوا فِي بَذْلِ الْأَسْبَابِ لِذَلِكَ؛ ابْذُلُوا الْأَسْبَابَ فِي اسْتِثْصَالِ شَافَةِ الْفُرْقَةِ وَأَسْبَابِهَا.

وَفَقِّكُمْ اللَّهَ، وَسَدِّدْ خُطَاكُمْ -حَيَّاكُمْ اللَّهُ-.

وَانْظُرُوا إِلَى الْأَعْدَاءِ فِرَاحِينَ! فَإِنَّ الدَّعْوَةَ السَّلَفِيَّةَ تَوَقَّعَتْ، وَضُرِبَتْ ^(٢)...

(١) مع أن الشيخ عبيد الجابري -سَدَّدَهُ اللَّهُ- ذَكَرَ -فِي «الْمَوْقِفِ الْحَقِّ مِنَ الْمَخَالِفِ» -بَعْضَ الْمُبْتَدِعَةِ- بِأَسْمَائِهِمْ-، ثُمَّ قَالَ:

«... مع أنني أشهدكم: لو أرادوا زيارتي ما مَكَّنْتُهُمْ مِنْ زِيَارَتِي، وَاللَّهُ لَا يَدْخُلُونَ بَيْتِي -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- .. مُسْتَعِدُّونَ أَنْ أُمَكِّنَ (حَمِيرَ) آبَائِهِمْ، وَلَا أُمَكِّنُهُمْ مِنْ زِيَارَةِ بَيْتِي»!!!

(٢) نعم -والله-؛ فلم يبقَ لِلْسَّلَفِيِّينَ شُغْلٌ شَاغِلٌ إِلَّا تَجْرِيحُ بَعْضِهِمْ بَعْضًا؛ فَالُوا ﴿كَأَلَنِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَبَتْ﴾!!

منهج السلف الصالح في أصول (النقذ)، و(البحر)، و(النضاح) ————— ٣١

فَاتَّقُوا اللَّهَ فِي أَنْفُسِكُمْ، وَاتَّقُوا اللَّهَ فِي هَذِهِ الدَّعْوَةِ، وَابْذُلُوا الْأَسْبَابَ الَّتِي تَمَحُّو هَذِهِ الْأَبَاطِيلَ، وَهَذِهِ الْفِتَنَ»^(١).

وَقَدْ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» (٤/ ٣٤٣):

«وَالْفِتْنَةُ إِذَا وَقَعَتْ: عَجَزَ الْعُقَلَاءُ عَنْ دَفْعِ السُّفَهَاءِ، فَصَارَ الْأَكَابِرُ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- عَاجِزِينَ عَنْ إِطْفَاءِ الْفِتْنَةِ، وَكَفَّ أَهْلِهَا!

وَهَذَا شَأْنُ الْفِتْنَةِ، كَمَا قَالَ -تَعَالَى-: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥]، وَإِذَا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ، لَمْ يَسْلَمْ مِنَ التَّلَوُّثِ بِهَا، إِلَّا مَنْ عَصَمَهُ اللَّهُ».

وَلَنُكْرِرَ مَعَ شَيْخِنَا الْوَالِدِ، الْعَلَّامَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدٍ نَاصِرِ الدِّينِ الْأَلْبَانِيِّ -تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ- قَوْلَهُ فِي «سِلْسِلَةِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ» (٢/ ٧١٣):

«وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى فُسَادِ أَهْلِ هَذَا الزَّمَانِ، وَإِعْجَابِ كُلِّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ...»

(١) «الْحَثُّ عَلَى الْمَوَدَّةِ وَالْإِثْلَافِ، وَالتَّحْذِيرُ مِنَ الْفُرْقَةِ وَالْإِخْتِلَافِ» (ص ٤٧).

قُلْتُ:

وَكَمْ نَحْنُ بِحَاجَةٍ إِلَى هَذِهِ الْمَعَانِي! فَيَهِيَ -وَاللَّهِ- غُرَّةُ الْأَمَانِيِّ...

المسألة الثانية: تفاصيل (الجرح والتعديل)؛

مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي يُكَرَّرُ ذِكْرُهَا (بَعْضُ النَّاسِ!) ^(١) - دون استيعابٍ للمَقَامِ -:
 مَسْأَلَةُ (الْجُرْحِ وَالتَّعْدِيلِ) - وَمَا يَتَعَلَّقُ بِأَدْلَتِهَا، وَحُكْمِهَا -؛ فَأَقُولُ - مُلَخَّصًا مَا
 عِنْدِي - بِوُضُوحٍ وَبَصِيرَةٍ:

أَدَلَّةٌ مُشْرُوعِيَّتُهُ - فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ - ظَاهِرَةٌ بَاهِرَةٌ، مَعْرُوفَةٌ لَا تَخْفَى عَلَى
 أَقَلِّ طَالِبٍ عِلْمٍ شَادٍ؛ فَلَا يَخْتَاجُ الْحَسْمُ فِيهَا إِلَى أَذْنَى حَشْدٍ (!) أَوْ أَقَلِّ إِرْشَادٍ!
 وَلَكِنَّ الْبَحْثَ - وَهُوَ مُرَادِي وَمَقْصُودِي - فِي: تَقَاسِيمِهِ وَأَنْوَاعِهِ، وَقَوَاعِيدِهِ
 وَتَأْصِيلَاتِهِ وَتَفْعِيلَاتِهِ، وَشُرُوطِهِ وَأَرْكَانِهِ؛ فَقَدْ حَدَثَتْ - بَعْدُ - مُؤَصَّلَةٌ عَلَى أَيْدِي
 عُلَمَاءِ السُّنَّةِ الرَّبَّانِيِّينَ، وَلَيْسَ مِنْهَا فِي الرَّحِيْنِ الشَّرِيفَيْنِ إِلَّا بَعْضُ عُمُومَاتٍ...
 وَكَوْنُهُ (عِلْمًا = نَشْأًا) لِمَصْلَحَةِ الشَّرِيعَةِ، وَحِفْظِ الدِّينِ؛ فَهَذَا يَمَّا لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ
 اثْنَانِ، وَلَا يَنْتَظِعُ فِيهِ كِبْشَانٌ..

(١) وَلَمْ أَصْرَحْ بِالْأَسْمَاءِ - هُنَا - فِي مَوَاضِعِ كَشْفِ الْإِتْقَادِ -؛ مُكْتَفِيًا بِهَذِهِ الْإِشَارَةِ!!

حِزْصًا عَلَى الشَّرِّ - مِنْ جِهَةٍ، وَعَدَمِ الْإِثَارَةِ، وَلَوْ بِأَذْنَى إِشَارَةٍ - مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى!!

وَلِي فِي ذَلِكَ سَلَفٌ جَلِيلٌ؛ وَهُوَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -، حَيْثُ ذَكَرَ فِي «صَحِيحِهِ»

- الْعَظِيمِ - الرَّدَّ عَلَى بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مُكْتَفِيًا بِقَوْلِهِ: (وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ!)!

وَذَلِكَ فِي نَحْوِ مِنْ ثَلَاثِينَ مَوْضِعًا..

وَأَلْفَ عَدَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ كُتِبَ مُسْتَفْلَةً فِي تَحْقِيقِ - وَتَعْيِينِ - (بَعْضِ النَّاسِ) - هَؤُلَاءِ! -

وَمَا قَرَّرْتُهُ - ثَمَّةَ - بِفُرُوعِهِ الثَّلَاثَةِ - هُوَ مَا قَالَه الإمام أبو عمرو ابن الصلاح في «علوم الحديث» (ص ٣٥٠) - تماماً:-

«رُوينا عن صالح بن محمد - الحافظ جَزَرَة -، قال: أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي الرِّجَالِ: شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ، ثُمَّ تَبِعَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، ثُمَّ بَعْدَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ - وهؤلاء -.

قلت: يعني أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ تَصَدَّى لَذَلِكَ، وَعُنِيَ بِهِ.

وإلا؛ فَالْكَلَامُ فِيهِ - جَرَحاً وَتَعْدِيلاً - مُتَقَدِّمٌ ثَابِتٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ - فَمَنْ بَعْدَهُمْ -.

وَجُوزَ ذَلِكَ صَوْنًا لِلشَّرِيعَةِ، وَنَفْيًا لِلخَطَا وَالْكَذِبِ عَنْهَا.

قلت:

وَمَنْ حَمَلَ كَلَامِي - فِي بَعْضِ الْمَجَالِسِ! - عَلَى خِلَافِ هَذَا التَّقْرِيرِ: فَقَدْ تَقَوَّلَ - أَوْ تَأَوَّلَ -!..

وَإِذَا صَاحَبْتَ فَاصْصَحْبْ صَاحِبًا ذَا حَيَاءٍ وَعَفَافٍ وَكَرَمٍ
قَوْلُهُ لِلشَّيْءِ: لَا؛ إِنْ قُلْتَ: لَا وَإِذَا قُلْتَ: نَعَمْ؛ قَالَ: نَعَمْ^(١)

وَرَحِمَ اللَّهُ الْإِمَامَ ابْنَ الْقَيْمِ - الْقَائِلَ -:

«فَقِيَهُ النَّفْسُ يَقُولُ: مَا أَرَدْتُ؟ وَنِصْفُ الْفَقِيهِ^(٢) يَقُولُ: مَا قُلْتُ؟!

(١) «التَّوَضُّعُ بِشَرْحِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ» (٢/ ٣٥٥) لِلْحَافِظِ ابْنِ الْمُلقِّنِ.

(٢) وَ(غَيْرُ الْفَقِيهِ!) يَقُولُ: ابْتَدَعْتُ، وَمِيعَتُ: فَسَقَطْتُ!!

فَاللُّغُو فِي الْأَقْوَالِ نَظِيرُ الْخَطَا وَالنَّسْيَانِ فِي الْأَفْعَالِ.

كما في «إعلام الموقعين» (٣ / ٥٤).

وَلَا يَنْقُضِي عَجَبِي مِنْ (بَعْضِ النَّاسِ!)؛ لَمَّا رَاجَعَنِي فِي مَسْأَلَةِ مَشْرُوعِيَةِ
الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ - هَذِهِ -، مُبَيِّنًا لَهُ قَصْدِي، وَذَاكِرًا لَهُ حَقِيقَةَ قَوْلِي وَمُرَادِي، وَأَنَّ
كَلَامِي (ذَاكَ) - إِذَا سَلَّمْنَا بِإِتِّقَادِهِ! - لَا يُخْرِجُ عَنْ كَوْنِهِ (خَطَأً لَفْظِيًّا)، فَأَصَرَ
- جِدًّا! - عَلَى أَنَّهُ (خَطَأٌ حَقِيقِيٌّ)!!

وَالوَاجِبُ: «أَنْ يُفَسَّرَ كَلَامُ الْمُتَكَلِّمِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ»^(١)، وَيُؤْخَذُ كَلَامُهُ هَاهُنَا،
وَهَاهُنَا، وَيُعْرَفَ مَا - عَادَتُهُ - يَعْنِيهِ وَيُرِيدُهُ.. - كما قال شيخ الإسلام في
«الجواب الصحيح» (٤ / ٤٤) -.

... وَحَالُ ذَاكَ الْمُعْتَرِضِ - هَذَا اللَّهُ - خِلَافُ حَالِ مَنْ سُئِلَ عَنْ قَوْلِي عَلَى
وَجْهِ الاستعداد! -؛ فَأَجَابَ - عَلَى سَبِيلِ الْإِنْصَافِ - وَفَّقَهُ اللَّهُ - بِمَا حَرَفُهُ: «مَا
أَظُنُّ أَخَانَا الشَّيْخَ عَلِيًّا يَجْهَلُ هَذَا»...

فَجَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا، وَزَادَهُ فَضْلًا وَبِرًّا؛ فَ«مَا زَالَ الْحَمْلُ عَلَى السَّلَامَةِ - عِنْدَ
الِاخْتِيَالِ - : شِعَارَ الْعَارِفِينَ، وَالصَّالِحِينَ، وَالْمُتَّقِينَ»^(٢).

وَقَالَ الْعَلَامَةُ السَّعْدِيُّ فِي «الْقَوَاعِدِ وَالْأُصُولِ الْجَامِعَةِ» (ص ٨٤):

«يَنْبَغِي أَنْ يُرَاعَى فِي أَلْفَاظِ النَّاسِ عُرْفُهُمْ وَعَوَائِدُهُمْ؛ فَإِنَّ لَهَا دَخْلًا كَبِيرًا فِي
مَعْرِفَةِ مُرَادِهِمْ وَمَقَاصِدِهِمْ».

(١) إِنْ كَانَ وَفَّقَ أُصُولُ أَهْلِ السُّنَّةِ.

(٢) «الْعَوَاصِمُ وَالْقَوَاصِمُ» (٥ / ١٤) لابن الوزير اليماني.

وقال شيخ الإسلام في «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ١٦٥):

«والاستفسار^(١) - مع ظهور المقصود - نوعٌ من اللدد في الكلام، و(أبغضُ الرجالِ إلى الله الألدُّ الخصمُ)^(٢)».

وقال الإمام ابن حبان:

«خيرُ الإخوان من لم يُناقش...»^(٣).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في «الرد على البكري» (١/ ٢٦٣):

«وما زال أهل العلم إذا انتهى النزاع بينهم إلى الألفاظ - مع اتفاقهم على المعاني - يقولون: هذا نزاعٌ لفظيٌّ، والنزاعُ اللفظيُّ لا اعتبارُ به؛ يستهينون بالنزاع في الألفاظ، إذا وقع الاتفاق على المعاني التي يعقلها الأيقاظ».

قلتُ: وأدلة ما أردتُ - حول (تأصيلات) و(تفصيلات)، و(نشأة) هذا العلم - غير ما ذكرتُ - عديدة؛ أشهرها:

ما رواه الإمام مسلم في مقدمة «صحيحه» (١/ ١٢) عن ابن سيرين، أنه قال: «لم يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ، قَالُوا: سَمُّوْنَا

(١) فكيف بالاعتراض، والإضرار على الرد والانتقاض؟!

(٢) رواه البخاري (٢٣٢٥)، ومسلم (٢٦٦٨) عن عائشة.

(٣) «روضة العقلاء» (ص ٨٧)، والمقصود: المناقشة بلا جدوى!

رَجَالُكُمْ؛ فَيَنْظُرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ: فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدْعِ: فَلَا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ».

وَهُوَ دَلِيلٌ تَارِيخِيٌّ بَيِّنٌ عَلَى (نَشْأَةِ) عِلْمِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ - بِأُصُولِهِ وَقَوَاعِدِهِ -؛ فَتَأَمَّلْ، وَلَا تَتَعَجَّلْ.

وَلَعَلَّهُ مِنْ أَجْلِ ذَا قَالَ فَضِيلَةُ الْأُسْتَاذِ الدُّكْتُورِ الشَّيْخِ وَصِيِّ اللَّهِ عَبَّاسٍ -نَفَعَ اللَّهُ بِعُلُومِهِ- فِي (مُقَدِّمَتِهِ) عَلَى «عِلَلِ الْإِمَامِ أَحْمَد» (١/ ١٨) -بَعْدَ ذِكْرِهِ النُّصُوصَ الْقُرْآنِيَّةَ الْعَامَّةَ فِي (التَّحْقُّقِ، وَالتَّشْبِثِ مِنَ الْأَخْبَارِ)-:

«وَمِنْ هَذَا الْمُنْطَلَقِ الْقُرْآنِيِّ الْكَرِيمِ: تَوَجَّهَ أَهْلُ الْحَدِيثِ -رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ- فَبَدَّلُوا قُصَارَى جُهِودِهِمْ...» -إِلخ-...

وَمِنْهُ: قَوْلُ الْإِمَامِ النَّوَوِيِّ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١/ ١٢٤):

«اعْلَمْ أَنَّ جَرَحَ الرُّوَاةِ جَائِزٌ، بَلْ وَاجِبٌ -بِالِاتِّفَاقِ-؛ لِلضَّرُورَةِ^(١) الدَّاعِيَةِ إِلَيْهِ؛ لِصَيَانَةِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ».

وَفِي رِسَالَةِ «قَوَاعِدِ الْقَوَاعِدِ» -لِفَضِيلَةِ الْأَخِ الصَّدِيقِ مَعَالِي الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ صَالِحِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ آلِ الشَّيْخِ -نَفَعَ اللَّهُ بِهِ- قَوْلُهُ:

(١) وَمِنْ مَقَرَّرَاتِ الْعُلَمَاءِ قَوْلُهُمْ: «الضَّرُورَةُ تُقَدَّرُ بِقُدْرِهَا».

كَمَا فِي «الْمُوَافَقَاتِ» (٤/ ٥٩ -طبعة دراز)- وَغَيْرِهِ.

فَلَا تَتَجَاوَزُ (الْقَدْرَ) الْمَشْرُوعَ مِنَ (النَّقْدِ)، وَ(الرَّدِّ)؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الْأَصْلِ؛ فَتَنَبَّهْ وَاحْذَرْ...

«القَوَاعِدُ أَنْشَأَهَا الْعُلَمَاءُ... وَهِيَ - فِي الْأَصْلِ - لَمْ تَكُنْ مَوْجُودَةً»^(١).

قُلْتُ: وَهَذَا عَيْنُ مَقْصُودِي، وَذَاتُ مُرَادِي..

فَإِيَّاكَ أَنْ تُغَالِطَ، أَوْ تُعَادِي!!

وَأَخْتِمُ هَذَا الْبَحْثَ - وَقَدْ طَالَ! - بِكَلَامٍ عَزِيزٍ مُطَابِقٍ - تَمَاماً - لِكَلَامِي؛ قَالَهُ
شَيْخُنَا الْإِمَامُ الْأَلْبَانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي رِسَالَتِهِ «التَّوْحِيدُ أَوَّلًا - يَا دُعَاةَ الْإِسْلَامِ -»
(ص ٢٦):

«.. أَوْضَاعُنَا - الْيَوْمَ - تَخْتَلِفُ - تَمَاماً - عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ الْأَوَائِلُ؛ فَلَا
يَجُوزُ أَنْ نَتَوَهَّمُ بِأَنَّ الدَّعْوَةَ إِلَى الْعَقِيدَةِ الصَّحِيحَةِ هِيَ - الْيَوْمَ - مِنَ الْيُسْرِ كَمَا كَانَ
الْحَالُ فِي الْعَهْدِ الْأَوَّلِ.

وَأَقْرَبُ هَذَا فِي مَثَلٍ لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ اثْنَانِ، وَلَا يَنْتَظِعُ فِيهِ عَنَرَانِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ -:
مِنَ الْيُسْرِ الْمَعْرُوفِ - حِينَئِذٍ - أَنَّ الصَّحَابِيَّ يَسْمَعُ الْحَدِيثَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
مُبَاشَرَةً، ثُمَّ التَّابِعِيُّ يَسْمَعُ الْحَدِيثَ مِنَ الصَّحَابِيِّ - مُبَاشَرَةً... -

وَهَكَذَا؛ نَقَفُ عِنْدَ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ الْمَشْهُودِ لَهَا بِالْخَيْرِيَّةِ، وَنَسْأَلُ: هَلْ كَانَ
هُنَاكَ شَيْءٌ اسْمُهُ (عِلْمُ الْحَدِيثِ)؟

الْجَوَابُ: لَا.

(١) فَكَيْفَ الشَّأْنُ بِمَنْ قَدَّمَ (عِلْمَ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ) - قَالُوا وَحَالاً! - عَلَى (عِلْمِ

التَّوْحِيدِ وَالْعَقِيدَةِ)؟!

وَأَنَّهُ: لَوْلَا ذَاكَ لَمَا وَصَلْنَا هَذَا!!!

وهل كان هناك شيء اسمه (علم الجرح والتعديل)؟

الجواب: لا.

أمّا الآن؛ فهذان العلمان لا بُدَّ منهما لطالب العلم، وهما من فروض الكفاية...».

وهذا -نفسه- ما قاله الشيخ ربيع بن هادي في «مجموع ردوده» (ص ١٩٧) حول «علم الجرح والتعديل»، وأنه: «أنشئ لحماية الدين، ولإنزال الناس منازلهم».

و:

(قَطَعَتْ جَهِيْزَةُ قَوْلَ كُلِّ خَطِيْبٍ) ^(١)...

... والأمر -لوضوحه- لا يحتاج لأكثر من هذا!

ورجّم الله من قال -من مشايخنا-: (توضيح الواضحات من المشكلات)!!

مدحاً وذمّاً وما جاوزت وصفهما

والحق قد يعتريه سوء تعبير!

(١) انظر -للفائدة- «المستقصى في أمثال العرب» (٢/ ١٩٧)، و«مجمع الأمثال» (٢/ ٩١).

المسألة الثالثة: حكم (الجمعيات) ^(١) - وما يتعلق بها - :

زُرْتُ - قريباً - (بعض الناس!) - وهو المذكورُ في المسألة السابقة (الثانية) -
- نفسه -؛ فواجهني - فوراً - دُونَ مُقَدِّمَات!! - بالامتحان (!): في رأيي وموقفِي
من (جمعية إحياء التراث الإسلامي) - الكوئيّة -؟!!

فابتدأت معه: أَنَّنِي لَسْتُ مَعَهَا، وَلَا تَابِعاً لَهَا، وَلَا مُحْسِباً عَلَيْهَا! مع إبدائي
مجموعة من الملاحظات - المتضمنة عدداً من النصائح والمناصحات -؛ فأبى،
وَاسْتَنْكَر؛ قائلاً: لَا؛ بَلْ أَنْتَ تُؤَيِّدُهُمْ، وَتُدَافِعُ عَنْهُمْ!! وَهُمْ (قُطِيبُونَ)،
(إِخْوَانِيُونَ)، (تَكْفِيرِيُونَ)!!

وَلَقَدْ أَجَبْتُهُ - سَاعَتَيْد -؛ وَوَاجَهْتُهُ، وَبَيَّنْتُ لَهُ؛ لَكِنْ: بِلَا فَائِدَةٍ!!

فَأَقُولُ - الْآنَ - مُوضِحاً - أَكْثَرَ وَأَكْثَرَ:

(١) مع أَنَّ الكلامَ عن (جمعية) واحدة - أو اثنتين! -؛ إلَّا أَنِّي رَأَيْتُ كَثِيراً مِنَ السَّبَابِ
- وبخاصة في (العراق) - جعلوا حُكْمَ (الجمعيات) عامّاً - تبديعاً، وتضليلاً! - دون ضوابط، ولا
فوارق!! ممَّا أَوْقَعَ الفُرْقَةَ بَيْنَهُمْ، وَشَتَّتْ كَلِمَتَهُمْ... ﴿وَلَعَنَ اللَّهُ سَكَمَ﴾.
وَأَنْظُرُ فِي تَحْوِيلِ الْجَمْعِيَّاتِ - لمشايخنا الكبار - : «الأسئلة الشامية» (رقم: ١) - لشيخنا
الألباني -، و«مجموع فتاوى ابن باز» (٥ / ١٩٤)، و«مجموع فتاوى ابن عثيمين» (١٦ / ١٣٩).
وَفِي «جَمَاعَةٍ وَاحِدَةٍ لَا جَمَاعَاتِ..» (ص ٥٢) - للشيخ ربيع بن هادي - : الإِقْرَارُ بِالْجَمْعِيَّاتِ
«الْقَائِمَةِ عَلَى مَنْهَجِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ»؛ ممَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّحْرِيمَ وَالْمَنْعَ مُتَعَلِّقٌ بِمَنْهَجِهَا وَطَرِيقَتِهَا، لَا
بِصُورَتِهَا وَنِظَامِهَا؛ فَتَنْبَهْ...

قَدْ رَأَيْتُ - فِي عَدَدٍ مِنَ الْبُلْدَانِ - خِلَافاً كَبِيراً - جِدّاً - إِلَى حَدِّ الْفِتْنَةِ! - حَوْلَ (جَمْعِيَّةِ إِحْيَاءِ التُّرَاثِ الْإِسْلَامِيِّ) - فِي الْكُوَيْتِ -، وَهِيَ جَمْعِيَّةٌ تَرْفَعُ - فِي جِلِّيٍّ أَمْرِهَا - شِعَارَ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ، وَالْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ؛ (مُجْتَهِدَةً) فِي تَطْبِيقِ ذَلِكَ؛ مِمَّا يَجْعَلُهَا (تَصِيبٌ) أحياناً، و(مُخْطِئٌ) أحياناً أُخْرَى!

وَسَبَبُ هَذَا الْخِلَافِ - ثَمَّةٌ - طَعْنُ (بَعْضِ) أَهْلِ الْعِلْمِ السَّلَفِيِّينَ فِيهَا، وَتَقْدِيرُهُمْ إِيَّاهَا...

وَبَعْضُ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءِ مُصِيبُونَ فِي شَيْءٍ مِنْ تَقْدِيرِهِمْ - وَبِخَاصَّةٍ فِيمَا وَقَعَ مِنْ تَفْرِيقٍ وَفُرْقَةٍ فِي عَدَدٍ مِنَ الْبِلَادِ - بِسَبَبِهَا؛ وَالْبَعْضُ الْآخَرُ فِي كَلَامِهِ نَوْعٌ غُلُوٌّ...

وَإِنِّي لِأَذْكُرُ - تَمَاماً - أَنِّي انْتَقَدْتُ هَذِهِ (الْجَمْعِيَّةَ) - عِنْدَ بَعْضِ رُؤُوسِهَا، وَكِبَارِ أَفْرَادِهَا - مُنْذُ أَكْثَرَ مِنْ عِشْرِينَ سَنَةً - ثَلَاثَةَ انْتِقَادَاتٍ كُبْرَى:

أَوَّلُهَا: انْشِعَاثُهُمُ الْكَبِيرَ بِالْعَمَلِ السِّيَاسِيِّ - وَاسْتِغْرَاثُهُمْ فِيهِ -.

وَتَانِيهَا: بَعْضُ الْمَسَالِكِ الْحِزْبِيَّةِ فِيهِمْ - وَقَدْ اعْتَرَفَ بِهَا كَبِيرٌ مِنْ كُبَرَائِهِمْ أَمَامِي! -.

وَتَالِثُهَا: عَدَمُ تَبَرُّئِهِمْ مِنْ رَأْسٍ مِنْ رُؤُوسِهِمُ السَّابِقِينَ - وَهُوَ (عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَبْدُ الْخَالِقِ) - وَقَدْ انْحَرَفَ مِنْهُجُهُ! - نَازِعاً مَنْزَعَ التَّكْفِيرِ! - وَهُمْ يَعْرِفُونَ!!^(١)

(١) فَقَدْ سَمِعْتُ عِدداً مِنْ فَضْلَانِهِمْ يُنْكِرُ عَلَيْهِ مَخَالَفَاتِهِ، وَيُشَدِّدُ عَلَيْهِ فِي انْحِرَافَاتِهِ.

وَقَدْ فَهِمْتُ مِنْهُمْ - سَدَّ هُمُ اللَّهِ - أَنَّ لَهُمْ اجْتِهَاداً خَاصّاً فِي عَدَمِ الْبِرَاءَةِ مِنْهُ - عَلَناً؛ لِأَسْبَابٍ خَاصَّةٍ بِهِمْ، مُتَعَلِّقَةٍ بِبِلَدِهِمْ!

منهج السلف الصالح في أصول (النقذ)، و(البحر)، و(النضاح) ————— ٤١

... وَهَذِهِ فُرْصَةٌ أُكْرِرُ فِيهَا نُصْحِي لِهَؤُلَاءِ الْإِخْوَةَ -رُغْمَ مُحَالَفَتِي لَهُمْ
فِي أَشْيَاءَ-: بَلِّغُوا التَّوْبَةَ مِنْ هَذَا الرَّأْسِ؛ لِمَا يَنْتُجُ مِنْ عَدَمِ التَّوْبَةِ -مِنْهُ- مِنْ
شَدِيدِ الْبَلَاءِ وَالْبَأْسِ!!

فضلاً عن الملاحظات الأخرى التي فَتَحَتْ عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ شَرٍّ كَثِيرَةٍ -عَافَانَا
اللَّهُ وَإِيَّاهُمْ مِنْهَا-؛ هُمْ -لِدَعْوَتِهِمْ- فِي غِنَى عَنْهَا.

... لَعَلَّهُمْ يَسْتَجِيبُونَ، وَيَتَجَاوِبُونَ! وليس ذلك ببعيدٍ عنهم -جزاهم الله
خيراً-؛ فقد رأينا منهم بعضَ التجاوبِ -عَيَاناً- زَادَهُمُ اللَّهُ تَوْفِيقاً-.

وَلِلشَّيْخِ مُقْبِلِ بْنِ هَادِي -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي «قَمْعِ الْمُعَانِدِ» (ص ١٤٩-١٥٣)
رِسَالَةٌ مُنَاصِحَةٌ لِهَذِهِ (الْجَمْعِيَّةِ) -نَفْسِهَا- تَضَمَّنَتْ نَقْدَ (عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدِ الْخَالِقِ)!
وَمَعَ هَذِهِ الْإِتْقَادَاتِ -جَمِيعاً- إِلَّا أَنِّي لَا أَرَى مُعَادَاتَهَا، وَلَا وَمُخَاصَمَتَهَا..
وَلَا أَقِرُّ -الْبَتَّةَ- ادِّعَاءَ أَنَّهَا (قُطِيبِيَّةٌ)، أَوْ (تَكْفِيرِيَّةٌ)! بَلْ أَنَا عَلَى (يَقِينٍ) أَنَّهُمْ
عَلَى عَكْسِ ذَلِكَ.

وَلَا أَظْلِمُ مَنْ أَخَالَفَ -مَا اسْتَطَعْتُ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلاً-؛ مُتَبَرِّئاً إِلَى اللَّهِ مِنْ
الْخُنُوعِ لِمَا أَهْوَاهُ ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ ...

= وَمِنْ آخِرِ مَا أَطَّلَعْتُ عَلَيْهِ -مِنْ انتقَادِهِمُ الصَّرِيحِ لَهُ-: مَا فِي كِتَابِ «أُصُولِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ
ابْنِ بَازٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي الرَّدِّ عَلَى الْمُخَالَفِ» (ص ٢٥٦-٢٥٧) لِلأَخِ الْفَاضِلِ فَيَصِلُ قِزَارَ الْجَاسِمِ
-وَفَقَّهُ اللَّهِ-.

وَحَالِي مَعَهُمْ - وَمَعَ مَشَائِجِهِمْ - مَعَ الْفَارِقِ! - كَمَا قَالَ أَحَدُ فِي إِسْحَاقِ
ابن رَاهُويَه:

«لَمْ يَعْبُرْ الْجِسْرَ - مِنْ حُرَّاسَانَ - مِثْلُ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهُويَه - وَإِنْ كَانَ يُخَالِفُنَا
فِي أَشْيَاءَ -؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَمْ يَزَلْ يُخَالِفُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا».

كَمَا فِي «سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» (١١ / ٣٧١).

وَمِثْلُهُ - مَعَهُمْ، وَمَعَ مَشَائِجِهِمْ - أَيْضًا - مَعَ الْفَارِقِ! - مَا قَالَهُ الْإِمَامُ يُوسُفُ
الصَّدِّيقُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

«مَا رَأَيْتُ أَعْقَلَ مِنَ الشَّافِعِيِّ؛ نَاطِرُهُ يَوْمًا فِي مَسْأَلَةٍ، ثُمَّ افْتَرَقْنَا، وَلَقِينِي،
فَأَخَذَ بِيَدِي، ثُمَّ قَالَ:

«يَا أَبَا مُوسَى! أَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ نَكُونَ إِخْوَانًا وَإِنْ لَمْ تَتَّفِقْ فِي مَسْأَلَةٍ؟!».

كَمَا فِي «سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» (١٠ / ١٦) - أَيْضًا -، وَقَالَ - عَقِبَهَا -:

«هَذَا يَدُلُّ عَلَى كَمَالِ عَقْلِ هَذَا الْإِمَامِ، وَفِقِهِ نَفْسِهِ؛ فَمَا زَالَ
النُّظَرَاءُ يَحْتَلِفُونَ»^(١)...

(١) بَلْ قَدْ يَكُونُ الْأَمْرُ - أَحْيَانًا - أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ؛ فَقَدْ أَشَارَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ
اللَّهُ - فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٩ / ٢٢٩) إِلَى بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْعِلْمِيَّةِ الْعَقْدِيَّةِ، وَالْمَسَائِلِ الْعَمَلِيَّةِ،
ثُمَّ قَالَ:

«وَمَا زَالَ السَّلَفُ يَتَنَازَعُونَ فِي كَثِيرٍ مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ، وَلَمْ يَشْهَدْ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ بِكُفْرٍ، وَلَا
بِفِسْقٍ، وَلَا مَعْصِيَةٍ...».

- رَحِمَ اللهُ الْجَمِيعَ -.

وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ عُثَيْمِينَ - كَمَا فِي «جَرِيدَةِ الْمُسْلِمُونَ» (٤٧٣٠) :-

«وَالْوَاجِبُ عَلَى مَنْ أَرَادَ أَنْ يُقَوِّمَ شَخْصًا - تَقْوِيًّا كَامِلًا - إِذَا دَعَتْ الْحَاجَةُ - أَنْ يَذْكُرَ مَسَاوِيئَهُ، وَمَحَاسِنَهُ»^(١).

وَلَسْتُ فِي هَذَا الْمَوْقِفِ بِدُعَا مِنْ النَّاسِ - وَأَيُّ نَاسٍ ! -:

١- فَهَذَا فَضِيلَةُ الشَّيْخِ صَالِحِ الْفُوزَانِ - وَفَّقَهُ اللهُ - يُقَرِّطُ كِتَابَ «حُكْمِ الْعَمَلِ الْجَمَاعِيِّ فِي الْإِسْلَامِ» لِلشَّيْخِ عَبْدِ اللهِ السَّبْتِ - وَهُوَ مِنْ كِبَارِ مَشَايِخِ هَذِهِ (الْجُمُعِيَّة) -.

٢- وَهَذَا فَضِيلَةُ أَسْتَاذِنَا الشَّيْخِ ابْنِ عُثَيْمِينَ - رَحِمَهُ اللهُ - يُسْأَلُ - فِي «لِقَاءِ الْبَابِ الْمَفْتُوحِ» (رَقْم: ١٠٤ / ١١) :

«بِخُصُوصِ الدَّعْوَةِ عِنْدَنَا بِالتَّنْظِيمِ خَاصَّةً؛ فَنُورِغُ الْمُنْطَقَةَ عِنْدَنَا - خَاصَّةً

= وَقَالَ - أَيْضًا - فِي (١٢٣ / ١٩) - مِنْهُ -: «وَتَنَازَعُوا - أَيُّ: الصَّحَابَةِ - فِي مَسَائِلَ عِلْمِيَّةٍ اعْتِقَادِيَّةٍ؛ كَسَمَاعِ الْمَيِّتِ صَوْتِ الْحَيِّ، وَتَغْذِيبِ الْحَيِّ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ، وَرُؤْيَةِ مُحَمَّدٍ رَبِّهِ قَبْلَ الْمَوْتِ، مَعَ بَقَاءِ الْجَمَاعَةِ وَالْأَلْفَةِ...».

(١) وَلَا يُقَالُ - إِلْفَاءٌ لِلْكَلَامِ عَلَى عَوَاهِيهِ ! - : هَذَا (مَنْهَجُ الْمَوَازَنَاتِ) !!

فَنَحْنُ عَارِفُونَ بِمَدَارِكِ هَذَا (الْمَنْهَجِ)، خَيْرُونَ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ - بِمَا يَجُورُ مِنْهُ وَمَا لَا يَجُوزُ..

وَالشَّيْخُ ابْنُ عُثَيْمِينَ إِمَامٌ؛ فَلَا يُوَاجَهُ بِمِثْلِ هَذَا الْكَلَامِ - وَمَا فِيهِ مِنْ غَمَزٍ وَمَلَامٍ - !!

وَالْقَوْلُ فِي (التَّقْوِيمِ) غَيْرُ الْقَوْلِ فِي (التَّحْذِيرِ)؛ فَلَا تَخَاطَبُ..

وَانْظُرْ مَا سَبَّأَنِي (ص ١٤١ - ١٤٤) - مُفَصَّلًا -.

(جَمْعِيَّةُ إِحْيَاءِ التُّرَاثِ) -، حَيْثُ تَتَوَزَّعُ عَلَى عِدَّةٍ قِطْعٍ، وَكُلُّ قِطْعَةٍ لَهَا مَسْئُولٌ، وَهَذَا الْمَسْئُولُ يَرْجِعُ إِلَى مَسْئُولٍ أَعْلَى مِنْهُ، كَتَنْظِيمِ دَعْوَى - مِنْ نَاحِيَةِ دُرُوسٍ وَغَيْرِهِ -، فَالسُّؤَالُ هُنَا:

هَلْ هَذَا الْمَسْئُولُ طَاعَتُهُ وَاجِبَةٌ؟

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ - رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ -:

«إِذَا كَانَ هَذَا التَّنْظِيمُ مِنْ قِبَلِ وَلِيِّ الْأَمْرِ: فَإِنَّهُ يَجِبُ التَّمَشُّي بِمَا يَقُولُ؛ لِأَنَّهُ نَائِبٌ عَنِ وَلِيِّ الْأَمْرِ الَّذِي يَجِبُ طَاعَتُهُ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةِ اللَّهِ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ تَنْظِيمًا دَاخِلِيًّا؛ لَا عِلَاقَةَ لِلْحُكُومَةِ فِيهِ؛ فَهَؤُلَاءِ إِنْ رَضُوا أَنْ يَكُونَ هَذَا أَمِيرَهُمْ: فَطَاعَتُهُ وَاجِبَةٌ؛ وَإِنْ لَمْ يَرْضُوا: فَلَا يَجِبُ طَاعَتُهُ».

٣- وَهَؤُلَاءِ أَيْمَةُ الْحَرَمِ الْمَكِّيِّ - وَفَقَهُمُ اللَّهُ - يَزُورُونَ (الْجَمْعِيَّةَ) - مِثْلَ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ السُّبَيْلِ^(١)، وَالشَّيْخِ صَالِحِ بْنِ حُمَيْدٍ، وَالشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّدَيْسِ^(٢) - وَيُثْنُونَ عَلَيْهَا.

(١) انْظُرْ ثَنَاءَ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ ربيع بن هادي - وَفَّقَهُ اللَّهُ - عَلَيْهِ فِي مُقَدِّمَتِهِ لِكِتَابِهِ «النَّصْرُ الْعَزِيز...» (ص ١١)، وَكَذَا كِتَابِهِ «الْمَجْمُوعُ الْوَاضِحُ» (ص ٤٦٣).

(٢) وَلَا شَكَّ أَنََّّهُمْ مُزَكَّوْنَ مِنْ قِبَلِ أَوْلِيَاءِ الْأُمُورِ - أُمَرَاءَ وَعُلَمَاءَ -؛ إِذْ لَا يُمْكِنُ - فِي الْغَالِبِ - أَنْ يَتَّبَعُوا مِثْلَ هَذَا الْمُنْصَبِ الْفَخْمِ دُونَ أَهْلِيَّةٍ عِلْمِيَّةٍ مَتَّحِجَةٍ عَقَائِدِيَّةٍ مَأْمُونَةٍ.. فَالطَّعْنَ بِهِمْ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - (قَدْ) يَكُونُ طَعْنًا بِمَنْ زَكَاهُمْ، وَبَوَّاهُمْ.. نَعَمْ؛ يُخْطِئُ الْجَمِيعُ؛ لَكِنَّ الْبَحْثَ فِي الْبِدْعِ وَالتَّبْدِيعِ!!

منهج السلف الصالح في أصول (النقد)، و(المرح)، و(النضاح) ————— ٤٥

مِنْ ذَلِكَ: كَلَامُ الشَّيْخِ الشُّدَيْسِ - وَفَقَّهُ اللَّهَ - فِي (الْجُمُعِيَّةِ)، وَأَنَّهَا: «عَلِمَ مِنْ أَغْلَامِ الْمَنَهْجِ السَّلَفِيِّ الْمَتَمِّيزِ، وَالْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ..» - كَمَا هُوَ مُقَطَّوعٌ بِهِ عَنْهُ -.

٤- وَأَمَّا تَرْكِياتُ الشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ، وَالشَّيْخِ الْعُبَيْكَانِ، وَالشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ آلِ الشَّيْخِ، وَالشَّيْخِ صَالِحِ آلِ الشَّيْخِ - لِلْجُمُعِيَّةِ -: فَمَشْهُورَةٌ لَا تُدْفَعُ...

... وَمَعَ أَنِّي ذَكَرْتُ هَذِهِ النِّقَاطَ الْأَرْبَعَ؛ إِلَّا أَنِّي -بِنَفْسِي- أَعْلَقْتُ عَلَيْهَا، وَأُجِيبُ عَنْهَا -وَاحِدَةً وَاحِدَةً-:

أَمَّا الْأُولَى: فَقَدْ طَلَبَ مِنِّي الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ السَّبْتُ -نَفْسُهُ- تَقْرِيطَ كِتَابِهِ هَذَا -قَبْلَ طَلَبِهِ مِنَ الشَّيْخِ الْفُوزَانِ-، وَرَفُضْتُ -وَذَلِكَ فِي (دُبَيٍّ)-.

فَمَوْفَقِي مِنَ الْعَمَلِ الْجَمَاعِيِّ التَّنْظِيمِيِّ -الْمُبْنِيِّ عَلَى الْوَلَاءِ وَالْبِرَاءِ!- مَعْرُوفٌ.

وَقَدْ كَتَبْتُ رِسَالَتِي «الْبَيْعَةُ بَيْنَ السُّنَّةِ وَالْبِدْعَةِ -عِنْدَ الْجَمَاعَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ-» قَبْلَ أَكْثَرِ مِنْ رُبْعِ قَرْنٍ! وَمِثْلُهَا -بَعْدَهَا بِيَسِيرٍ- كِتَابِي: «الدَّعْوَةُ إِلَى اللَّهِ بَيْنَ التَّجَمُّعِ الْحِزْبِيِّ، وَالتَّعَاوُنِ الشَّرْعِيِّ».

أَمَّا الثَّانِيَّةُ: فَكَلَامُ الشَّيْخِ ابْنِ عُثَيْمِينَ -فِي فَتَوَاهِ- لَا يَخْرُجُ -تَفْصِيلاً- عَمَّا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ السَّبْتُ فِي رِسَالَتِهِ -تَأْصِيلاً-، وَقَرَّظَهَا لَهُ الشَّيْخُ الْفُوزَانُ!

وَمَا قُلْتُ هُنَاكَ أَقُولُهُ هُنَا!

وَأِنِّي عَلَى يَقِينٍ بِأَنَّهُ: لَا وَاجِبَ إِلَّا مَا وَجَبَ بِالنَّصِّ الشَّرْعِيِّ،
وَالدَّلِيلِ الْمَرْعِيِّ...

ولم يدخل الحزبيون على أشياءهم - بالتعصب - إلا من باب الرضا
بالإمارة، ووجوب طاعة أربابها!!

نعم؛ قد يكون تجويز الشيخين الفاضلين لهذا الأمر من باب الترتيب،
والتنسيق، والنظام الإداري.. لا من باب الإمارة الحزبية، أو البيعة غير الشرعية،
والإلزام بما لا يلزم!!

فتنبه...

أما الثالثة: فأنا - كما تقدم - لم أزر (الجمعية) - قبلاً -، مع تكرّر دعواتهم لي
- جزأهم الله خيراً، وفقهم -.

وللأمانة أقول: صلاتي العلوية بمشايخها - كما أشرت قبلاً - حسنة؛
أناصحهم، وأتواصى وإياهم بالحق والصبر؛ من غير تبذير ولا تضليل..
نعم؛ قد انتقدتهم برفق، وأناصحهم بشفقة.

وقد يقع الانتقاد - والمناصحة - منهم إلي؛ فكلنا ذوو خطأ...

أما الرابعة: فلم يصدر عني تركية مطلقة (!) للجمعية - قط -؛ بل انتقدتها
عدة انتقادات - من غير تبذير ولا تضليل - كما قدمت -.

ولكنني - للحق - (قد) أدافع عنها - كما (قد) أدافع عن غيرها - بالحق؛
وذلك إذا سمعت ما تظلم به، أو يقال فيها بغير صواب - كتهمة (القطيعة)،
و(التكفير) - وما أشبههما -...

وهذا - عندي - أقرب إلى الحق من إعلان المعاداة لها، وإشهار المخاصمة

منهج السلف الصالح في أصول (النقد)، و(المرح)، و(النصائح) ————— ٤٧

مَعَهَا، وَجَعَلَ الْمَوْقِفَ مِنْهَا امْتِحَانًا بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَفِتْنَةً لَهُمْ؛ مِمَّا يَزِيدُ الْفِتْنَةَ،
وَيُعْظِمُ الْبَلَاءَ...

وَلَيْسَ هَذَا مِنْ مَقاصِدِ الْإِسْلَامِ فِي شَيْءٍ...

بَلِ الشَّرْعُ يَحْتَ -دَائِمًا- عَلَى الْأُلْفَةِ، وَالْوَحْدَةِ، وَالتَّعَاوُنِ، وَالْاِعْتِصَامِ
-ضِمْنِ ضَوَابِطِ الشَّرْعِ-..

وَلَسْتُ الْيَوْمَ غَيْرِي إِذَا رَأَى غَيْرَ رَأْيِي؛ لَكِنْ: لِيَعْذِرْنِي...

وَاسْتِكْمَالًا لِلْبَيَانِ -وَأَدَاءً لِلْأَمَانَةِ- أَقُول:

أَرْسَلْتُ (الْجُمُعِيَّةُ) -قَبْلَ ثَلَاثَةِ عَشَرَ عَامًا- وَرَقَاتٍ مَجْمُوعَةً إِلَى سَمَاحَةِ
أُسْتَاذِنَا الشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِيهَا بَيَانُ «مَنْهَجِ (الْجُمُعِيَّةِ) فِي الْعَقِيدَةِ،
وَالدَّعْوَةِ»، وَبَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمَنْهَجِيَّةِ -يُسْتَنْصَحُونَهُ-.

فَكَتَبَ لَهُمْ -رَحِمَهُ اللَّهُ- جَوَابًا بِتَارِيخِ ٢٨/٤/١٤١٦ هـ، بِرَقَمِ ٨٦٠/خ؛
أَفَرَّهُمْ عَلَى مَنْهَجِهِمْ، وَأَيَّدَهُمْ فِيهِ -سِوَى (مُلَاحَظَاتٍ يَسِيرَةٍ) -كَمَا قَالَ-.

وَقَدْ أَرْسَلْتُ (الْجُمُعِيَّةُ) -بَعْدُ- نُسخَةً (مَطْبُوعَةً) مِنْ هَذِهِ الرَّسَالَةِ
-«الْمَنْهَجِ»- نَفْسَهَا -لِشَيْخِنَا الْإِمَامِ الْأَلْبَانِيِّ- لِإِبْدَاءِ الرَّأْيِ فِيهَا-.

فَكَتَبَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- عَلَى نُسخَتِهِ الْخَاصَّةِ وَرَقَتَيْنِ؛ تَضَمَّنَتَا (مُلَاحَظَاتٍ يَسِيرَةٍ)
-أَيْضًا-، دُونَ نَكِيرٍ عَلَى أَصْلِ إِنْشَاءِ (الْجُمُعِيَّةِ) -وَمَا هِيَ عَلَيْهِ-.

... وَلَا يُقَالُ: هَؤُلَاءِ الْمَشَايخ - وَهُمْ الْكِبَارُ الْكِبَارُ: ابْنُ بَارِزٍ، وَالْأَلْبَانِيُّ، وَابْنُ عُثَيْمِينَ -: لَا يَعْرِفُونَ (!)، وَنَحْنُ نَعْرِفُ^(١) !!

فَهَذَا (قَدْ) يَكُونُ غَمَزًا خَفِيًّا !! وَمَعَ ذَلِكَ: فَلَا مُرُكِبَ فِي هَذِهِ السُّهُولَةِ !!
إِذْ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ - بِالْمُقَابِلِ -: عَرَفُوا، وَلَكِنْ: رَأَوْا الْمَصْلَحَةَ فِي عَدَمِ
فِتْنَةِ النَّاسِ بِذَلِكَ، أَوْ أَنَّ مَا أُؤْخِذُوا بِهِ لَا يَصِلُ إِلَى أَنْ يَكُونَ سَبِيلَ تَبْدِيعٍ
وَتَضْلِيلٍ لَهُمْ !!!
وَبَعْدُ:

فَقَدْ أَطْلُتُ فِي هَذَا التَّعْلِيقِ (الْعِلْمِيِّ)؛ حَتَّى أَبَيَّنَ لِإِخْوَانِي السَّلَفِيِّينَ - فِي كُلِّ
مَكَانٍ - أَنَّ الْقَوْلَ فِي هَذِهِ (الْجَمْعِيَّةِ) مِنْ مَوَارِدِ النَّزَاعِ، وَلَيْسَ مِنْ مَسَائِلِ الْإِجْمَاعِ!
فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ - كَائِنًا مَنْ كَانَ - أَنْ يُلْزَمَ غَيْرُهُ بِرَأْيِهِ إِلَّا بِالْحُجَّةِ وَالْبَيَانِ،
وَالدَّلِيلِ وَالْبُرْهَانِ - دُونَ الْفِتْنَةِ وَالْامْتِحَانِ -.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٢٦ / ٢٠٢):
«وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْتَجَّ بِقَوْلِ أَحَدٍ فِي مَسَائِلِ النَّزَاعِ.
وَأِنَّمَا الْحُجَّةُ: النَّصُّ، وَالْإِجْمَاعُ، وَدَلِيلٌ مُسْتَنْبَطٌ مِنْ ذَلِكَ تُقَرَّرُ مُقَدِّمَاتُهُ
بِالْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، لَا بِأَقْوَالِ (بَعْضِ) الْعُلَمَاءِ».

... مُؤَكَّدًا - فِي الْبَدءِ وَالْخَتَامِ - أَنِّي مَا كَتَبْتُ هَذَا إِلَّا لِلْإِنْصَافِ - لِنَفْسِي

(١) فَهَذَا الْمُرُكِبُ يُشَبِّهُ - مِنْ بَابِ آخَرٍ! - غَمَزَ عَلَمَانَا هَؤُلَاءِ بِجَهْلٍ (فَقَهُ الْوَاقِعَ) !!

وَلِغَيْرِي - مِنْ مَشَائِجِي، وَإِخْوَانِي السَّلَفِيِّينَ -؛ دَفْعاً لِلتَّقْوَلِ وَالتَّقْوِيلِ، وَرَدّاً لِلظَّنِّ وَالْأَقَاوِيلِ، وَنَقْضاً لِمَا قَدْ يَكُونُ - بَغَيْرِ حَقٍّ - سَبَباً لِلإِرْجَافِ وَالتَّهْوِيلِ ...

وَكَذَلِكَ؛ تَجَاوُزُ بَاعَ ذَلِكَ الْأَثَرِ السَّلَفِيِّ الْجَمِيلِ: «اعْدِلْ لِعَدُوِّكَ عَدْلَكَ لَصَدِيقِكَ»^(١)، وَاسْتِجَابَةً - أَيْضاً - لِبَعْضِ «تَوْجِيهَاتِ» فَضِيلَةِ الشَّيْخِ رِبْعِ بْنِ هَادِي - وَفَقَهُ اللَّهِ -؛ إِذْ يَقُولُ:

«نُحَذِّرُكُمْ مِنَ الظُّلْمِ، وَارْتِكَابِ الْبُهْتِ، وَانْتِهَاكِ أَعْرَاضِ مَنْ تُخَاصِمُونَهُمْ بِحَقٍّ - لَوْ كُنْتُمْ عَلَى حَقٍّ -؛ فَضْلاً عَنْ أَنْ تَرْتَكِبُوا كُلَّ هَذَا فِي حَقٍّ مِنْ تَخَاصِمُونَهُمْ بِالْبَاطِلِ»^(٢).

وَبِخَاصَّةٍ أَنَّ فِي تَنْصِيصِ شَيْخِي الْإِسْلَامِ - ابْنِ تَيْمِيَّةٍ، وَابْنِ الْقَيِّمِ - مَا يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ دَعَاوَى غُلَاةِ التَّبْدِيعِ - أَوْلَئِكَ -:

أَوَّلًا: قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ - كَمَا فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٢٨ / ٢١٢) - مُبَيَّنًّا أَنَّ الْهَجَرَ مَشْرُوطٌ بِتَحْصِيلِ الْمَصَالِحِ وَدَفْعِ الْمَفَاسِدِ -:

(١) رَوَاهُ الْمَيَّانِيُّ فِي «الْأَمَلِيِّ» (رَقْم: ٤٠).

أَقُولُ: فَكَيْفَ إِذَا لَمْ يَصِلِ الْأَمْرُ إِلَى الْعِدَاوَةِ؟!

(٢) وَمَا قِيلَ فِي هَذِهِ «الْجَمْعِيَّةِ» قَبْلَ مِثْلِهِ - وَلِلْأَسْفِ - فِي «جَمْعِيَّةِ دَارِ الْبَرِّ» - فِي دُبَيٍّ -!!!

مَعَ أَنَّ الْقَوْلَ (الْحَقُّ) - فِي هَذِهِ (الْجَمْعِيَّةِ) - أَوْضَحُ - بِكَثِيرٍ -:

فَاللَّهُ يُعَلِّمُ أَنَّنَا خَالِطُنَا هَذِهِ «الْجَمْعِيَّةِ» - عَنْ قُرْبٍ -؛ وَعَايِشُنَا الْقَائِمِينَ عَلَيْهَا - سَفَرًا وَحَضْرًا -، وَعَرَفْنَا أَفْكَارَهُمْ، وَتَوَجُّهَاتِهِمْ - مُطَالَعَةً وَنَظَرًا -؛ فَلَمْ نَرِ إِلَّا الدَّعْوَةَ إِلَى السُّنَّةِ، وَلَمْ نَرِ إِلَّا الْحِرْصَ عَلَى الْعَقِيدَةِ الصَّحِيحَةِ، وَلَمْ نَرِ إِلَّا الْحَقَّ وَأَهْلَهُ، وَالرَّفْقَ، وَاللِّينَ، وَالْحِكْمَةَ..

فَعَجَبًا.. هَلْ هَكَذَا يَكُونُ الْإِتِّهَامُ لِلْكَرَامِ - بِمُحَضِّصِ الْحِصَامِ -!!؟

«فإذا تعدّر إقامة الواجبات من العلم والجهاد - وغير ذلك - إلا بمن فيه بدعة مضرّتها دون مضرّة ترك ذلك الواجب؛ كان تحصيل مصلحة الواجب - مع المفسدة المرجوحة معه - خيراً من العكس.

ولهذا كان الكلام في هذه المسائل فيه تفصيلٌ».

ثانياً: قال الإمام ابن القيم في «زاد المعاد» (٣/ ٣٠٣ - مؤسسة الرسالة):

«ومن فوائد يوم الحديبية: أنّ المشركين وأهل البدع والفجور والبغاة والظلمة، إذا طلبوا أمراً يُعْظَمُونَ فيه حُرْمَةً من حرّمات الله - تعالى -؛ أُجِيبُوا إليه، وأُعْطَوْهُ، وأُعِينُوا عليه^(١) - وإنْ مُنِعُوهُ غيره -؛ فَيُعَاوَنُونَ على ما فيه تعظيم حرّمات الله؛ لا على كفرهم وبغيهم، ويُمْنَعُونَ ما سِوَى ذلك.

فكُلُّ مَنْ التَّمَسَّ المعاونة على محبوبٍ لله - تعالى - مُرْضٍ له؛ أُجِيبَ إلى ذلك - كائناً مَنْ كان -؛ ما لم يترتب على إعانتِهِ على ذلك المحبوب مَبْغُوضٌ لله أعظمُ منه.

وهذا مِنْ أدقِّ المواضع، أو أصعبها، وأشقّها على النفوس».

قلتُ:

هذا كلامٌ هَدَيْنَ الإمامَيْنِ الجليلَيْنِ؛ أحدهما يتكلّم على التعاون مع (مَنْ فيه بدعة)، والآخر يتكلّم على التعاون مع (أهل البدع)!!

فلَيْنَ لَمْ نَقْبَلِ الأخيرة - مع قوله لها وإقراره لها؛ فلن نَرُدَّ الأولى - لمجرّد

(١) أَخْشَى أَنْ يَأْتِيَ مُتَسَرِّعٌ - وبالباطل مُتَدَرِّعٌ! -؛ لِيَسْتَهْمَ الإمام ابن القيم - رَحِمَهُ اللهُ - بالتهاوّن، والتّسبيح، و... و...!!

التهويش! - مع حرصنا على الضوابط الشرعية لذلك - ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً - فيما نحن فيه - ...

وَلَمْ أَقُلْ هَذَا - كُلاًّ وَبَعْضاً - دِفَاعاً عَنْ مُبَدَّعَةٍ، وَلَا تَرْوِجاً لِبِدْعَةٍ! مَعَ التَّخْطِئَةِ لِبَعْضِ مُمَارِسَاتِهِمُ الَّتِي (أَرَى) فِيهَا مُخَالَفَةَ الْحَقِّ وَالصَّوَابِ - كَمَا تَقَدَّمَ - ...

أَمَّا أَنْ تُبَدَّعَهُمْ! ثُمَّ تُبَدَّعَ مَنْ يَتَعَامَلُ مَعَهُمْ (!) - أَوْ تُسْقِطَهُ! - فهذا أمرٌ لَا نَضَعُهُ فِي أَعْنَاقِنَا، وَلَا نَرْضِيهِ لَأَنْفُسِنَا: أَنْ تُقَابَلَ بِهِ رَبَّنَا، وَ«الظُّلْمُ ظُلُمَاتٌ»^(١) ... وَمَنْ أَبَى ذَلِكَ مِنَّا؛ فَلْيَفْعَلْ هُوَ مَا يُرِيدُ - كَمَا يُرِيدُ - !!

﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا﴾ ...

وَرَسُولُنَا ﷺ يَقُولُ: «مَنْ ذَبَّ عَنْ عَرَضِ أَخِيهِ بِالْغَيْبَةِ: كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُعْتِقَهُ مِنَ النَّارِ» - «غَايَةُ الْمَرَامِ» (٤٣١) - .

... وَظَنُّنَا بِرَبِّنَا حَسَنٌ.

(١) رواه البخاري (٢٣١٥)، ومسلم (٢٥٧٩) عن ابنِ عُمر.

السَّأَلَةُ الرَّابِعَةُ: الْعُلَمَاءُ (الْكِبَارُ) ^(١) -مَعْنَى-

الْحَقُّ يُعْرَفُ بِنُورِهِ، وَحُجَّتِهِ، وَدَلِيلِهِ، وَبُرْهَانِهِ؛ فَلَا كَبِيرَ -فِي الْعِلْمِ- إِلَّا الْعِلْمُ...

لِذَا؛ كَانَ «مِنَ الْعِبَارَاتِ الْمُوهِمَةِ» ^(٢): قَوْلُ بَعْضِهِمْ: «هَذَا الشَّيْخُ لَيْسَ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْكِبَارِ»!

هَذِهِ الْكَلِمَةُ يُرَدُّهَا بَعْضُ النَّاسِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُرَدَّ كَلَامًا قَالَهُ أَحَدُ الْمَشَايخِ، أَوْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَصْرِفَ أَحَدًا عَنِ السَّمَاعِ لِهَذَا الشَّيْخِ، أَوْ الْأَخِذِ مِنْهُ؛ وَبِخَاصَّةٍ فِيمَا هُوَ مِنْ بَابِ إِنْكَارِ الْمُتَكَرِّرِ، وَالتَّحْذِيرِ مِنَ الْبِدْعِ، وَالتَّنْذِيرِ عَلَى الْخَطَا. وَهَذَا مِنَ الْبَاطِلِ، الَّذِي هُوَ مِنْ نَفَثَاتِ الشَّيْطَانِ؛ لِيَصْرِفَ عَنِ السَّمَاعِ لِلْحَقِّ أَوْ قَبُولِهِ.

وَهِيَ كَلِمَةٌ مَرْدُودَةٌ مِنْ وَجْهِ:

مِنْهَا: أَنَّ الْأَصْلَ لَا يُرَدُّ الْكَلَامُ بِالْأَشْخَاصِ، بَلْ يُقْبَلُ الْكَلَامُ وَيُرَدُّ بِحَسَبِ مُوَافَقَتِهِ لِلْحَقِّ؛ أَوْ مُخَالَفَتِهِ لَهُ؛ فَإِنْ وَافَقَ الْحَقَّ قَبِلْنَاهُ، وَإِنْ خَالَفَ الْحَقَّ رَدَدْنَاهُ.

(١) وفي فضل (الكبار) -وتبجيلهم- نصوصٌ عدَّةٌ، منها: قولُ النبي ﷺ:

«الْبَرَكَةُ فِي أَكْبَارِكُمْ».

«السلسلة الصحيحة» (١٧٧٨).

(٢) نقلاً -بإختصار- عَنْ كِتَابِ «عِبَارَاتِ مُوهِمَةٍ» (ص ٥٤-٥٥) لِإِلَاحِ الصَّدِيقِ الدُّكْتُورِ الشَّيْخِ أَبِي مَالِكٍ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بَارْمُولٍ -نَفَعَ اللَّهُ بِهِ-.

أَمَّا أَنْ يُرَدَّ الْكَلَامُ عَلَى قَائِلِهِ لِمَجَرَّدِ أَنْ قَائِلُهُ لَيْسَ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْكِبَارِ: فَلَا^(١)؛
لِمُخَالَفَتِهِ الْأَصْلَ، وَهُوَ أَنَّ الْحَقَّ لَا يُعْرَفُ بِالرَّجَالِ.

وَمِنْهَا: أَنْ كَوْنَ الْقَائِلِ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْكِبَارِ: لَا يَعْنِي أَنْ كُلَّ كَلَامِهِ حَقٌّ، وَكَذَا
كَوْنُهُ مِنَ الْمَشَايخِ الَّذِينَ لَمْ يَصِلُوا إِلَى دَرَجَةِ الْعُلَمَاءِ الْكِبَارِ: لَا يَعْنِي أَنْ كُلَّ
كَلَامِهِ بَاطِلٌ.

وَكَمَا جَاءَ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «مَا مِنَّا إِلَّا رَأْدٌ وَمَرْدُودٌ عَلَيْهِ إِلَّا
صَاحِبَ هَذَا الْقَبْرِ».

فَعَادَ الْأَمْرُ إِلَى النَّظَرِ فِي دَلِيلِ هَذَا الْقَائِلِ، وَمَدَى مُوَافَقَتِهِ لِلْحَقِّ أَوْ مُخَالَفَتِهِ.
وَمِنْهَا: أَنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- إِنَّمَا أَمَرَ بِالرُّجُوعِ إِلَى أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ
-أَهْلِ الذِّكْرِ-، وَلَمْ يَشْطَرِطْ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمَشْهُورِينَ، أَوْ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْكِبَارِ، فَقَالَ
تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِيْ اِلَيْهِمْ فَنَسْتَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا
تَعْلَمُونَ . بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ اِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ
يَنْفَكِّرُوْنَ﴾ [النحل: ٤٣-٤٤].

وَمِنْهَا: أَنَّ الْعَالِمَ حِينَما يَذْكُرُ لَكَ بِدُعَاةٍ أَوْ خَطَأٍ وَقَعَ فِيهِ هَذَا الرَّجُلُ أَوْ ذَاكَ،
فَإِنَّهُ يُخْبِرُ عَنْ حَالِهِ، وَ(خَبَرُ الثَّقَةِ) مَقْبُولٌ^(٢)، إِلَّا أَنْ يُعَارِضَهُ خَبَرٌ مِثْلُهُ.

(١) أَوْ أَنْ يَقْبَلَهُ لِمَجَرَّدِ أَنْ قَائِلُهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْكِبَارِ، فَلَا!

(٢) بَيَّنْتُ (ص ١١٤) -فِيهَا يَأْتِي- تَفْصِيلَ الْفَرْقِ بَيْنَ (خَبَرِ الثَّقَةِ)، وَ(حُكْمِ الثَّقَةِ) -بِثَقَّةٍ!-

وَفِي كِتَابِي «الْأَوْجُهَ الْمُتَسِقَّةُ فِي تَمْيِيزِ (الْحُكْمِ) عَنْ (خَبَرِ الثَّقَةِ)» مَزِيدُ بَيَانٍ.

وَلَا يُشْتَرَطُ فِي ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمَشْهُورِينَ، أَوْ أَنْ يَكُونَ مِنَ
الْعُلَمَاءِ الْكِبَارِ؛ إِذْ هَذَا لَمْ يَذْكُرْهُ الْأَئِمَّةُ فِي شُرُوطِ قَبُولِ الْخَبَرِ!

فَالْقَوْلُ بِهِ خُرُوجٌ عَمَّا قَرَّرَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ!

قُلْتُ: وَتَأْكِيداً لِهَذَا الْمَعْنَى: أَنْقُلْ جَوَابَ السُّؤَالِ الَّذِي سَأَلَهُ الشَّيْخُ زَيْدُ بْنُ
هَادِي الْمَذْحَلِي - حَفِظَهُ اللَّهُ -:

مَتَى يُطْلَقُ عَلَى الشَّخْصِ (طَالِبُ عِلْمٍ)؟!

فَقَالَ:

«يُطْلَقُ عَلَيْهِ: (طَالِبُ عِلْمٍ) إِذَا طَلَبَ الْعِلْمَ؛ إِذَا شَرَعَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ فَهُوَ
طَالِبُ عِلْمٍ صَغِيرٍ:

فَالصَّغِيرُ الْمُبْتَدِئُ: طَالِبُ عِلْمٍ.

وَالْمُتَوَسِّطُ: طَالِبُ عِلْمٍ.

وَالْكَبِيرُ الْمُجْتَهِدُ: طَالِبُ عِلْمٍ.

فَكُلُّ مَنْ سَعَى وَسَلَكَ فِي طَرِيقِ الْعِلْمِ لِيَحْصِلَهُ؛ فَهُوَ طَالِبُ عِلْمٍ.

وَهُوَ لَقَبٌ شَرِيفٌ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ مِيرَاثُ الْأَنْبِيَاءِ، وَمَنْ طَلَبَهُ فَقَدْ طَلَبَ أَعْلَى
الْمِيرَاثِ، وَهُوَ مِيرَاثُ الرُّسُلِ وَالْأَنْبِيَاءِ.

وَلَيْسَ لِطَلَبِ الْعِلْمِ مُنْتَهَى؛ بَلْ كُلَّمَا أَزْدَادَ الْعَالَمُ مِنَ الْعِلْمِ: رَأَى أَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى أَكْثَرٍ مِمَّا لَدَيْهِ وَعِنْدَهُ^(١).

لِذَا؛ مَهْمَا عُمِّرَ طَالِبُ الْعِلْمِ^(٢)، مَهْمَا طَالَ عُمُرُهُ: فَإِنَّهُ لَا يَسْتَعْنِي عَنِ الطَّلَبِ -أَبَدًا-، وَلَا يَجْلِسُ عَنِ الطَّلَبِ؛ لَا سِيَّمَا إِذَا تَمَكَّنَ مِنَ الْعِلْمِ: رَأَى حَاجَتَهُ إِلَى الْمَزِيدِ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾...».

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَب -رَحِمَهُ اللَّهُ- تَعَالَى - فِي «بَيَانِ فَضْلِ عِلْمِ السَّلَفِ، عَلَى عِلْمِ الْخَلَفِ» (ص ٥٤ - بتحقيقي) - فِي سِيَاقِ ذِكْرِهِ عِلَامَاتِ الْعِلْمِ الَّذِي يَنْفَعُ صَاحِبَهُ، وَالَّذِي لَا يَنْفَعُ صَاحِبَهُ -:

«وَمِنْ عِلَامَاتِ ذَلِكَ: عَدَمُ قَبُولِ الْحَقِّ، وَالْإِنْقِيَادِ إِلَيْهِ، وَالتَّكَبُّرُ عَلَى مَنْ يَقُولُ الْحَقَّ -خُصُوصًا إِنْ كَانَ دُونَهُ فِي أَعْيُنِ النَّاسِ- وَالْإِصْرَارُ عَلَى الْبَاطِلِ، خَشْيَةُ تَفَرُّقِ قُلُوبِ النَّاسِ عَنْهُمْ، بِإِظْهَارِ الرُّجُوعِ إِلَى الْحَقِّ».

قُلْتُ: وَقَدْ يَكُونُ أَشَدَّ مِنْ مُصْطَلَحِ (الْعُلَمَاءِ الْكِبَارِ) -وَمَا إِلَيْهِ!- وَقَدْ ظَهَرَ وَجْهُهُ الْحَقُّ -: كَلِمَةُ أَثْبَتَهَا الْبَعْضُ، وَنَفَاهَا بَعْضُ آخَرٍ! - ذِكْرْتُ بِحَقِّ أَحَدِ الْمَشَايخِ -، وَأَنَّهُ: (مَعْصُومٌ فِي الْمَنْهَجِ)!!!

(١) وما أجمل ما قيل:

كُلَّمَا أَدْبَيْتَنِي الْعِلْمَ أَرَانِي نَقَصَ عَقْلِي
وَإِذَا مَا أَزْدَدْتُ عِلْمًا زَادَنِي عِلْمًا بِجَهْلِي

(٢) وكم من مرّة سمعنا شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- يقول: «إِنَّمَا أَنَا طَالِبُ عِلْمٍ!»
وكان يقولها -أحياناً-: «أَنَا طَوَّيْلِبُ عِلْمٍ!»

وَلَسْتُ فِي مَعْرِضٍ تَحْيِصُ النُّسْبَةَ (الْقَوْلِيَّة) - إِبْطَاءً أَوْ نَفِيًّا؛ إِذْ حَالُ
(بَعْضِ) الْمُتَعَصِّبَةِ - وَالْمُقَلِّدَةِ - يَدُلُّ - تَمَامًا - عَلَى وُجُودِ هَذَا (الْمَعْنَى) فِي (الْوَاقِعِ) !
بَلْ (ثَبَتَ) - قِطْعًا - عَنْ أَحَدِ الْأَفْضَلِ (!) أَنَّهُ قَالَ - فِي حَقِّ هَذَا (الشَّيْخِ) ! - :
«نَقَبْلُ كَلَامَهُ فِي الْجَمَاعَاتِ وَالْأَفْرَادِ دُونَ تَحْيِصِ» !!

وَمِنْ الْمُقَرَّرِ أَنَّ «لِسَانَ الْحَالِ أَبْلَغُ مِنْ لِسَانِ الْمَقَالِ» - كَمَا فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ»
(١٤٨ / ٩) - وَغَيْرِهِ - .

فَكَيْفَ إِذَا اجْتَمَعَا؟ !

وَقَدْ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ» (٦ / ١٨٩ -
١٩١) - مَا مُلْخَصُهُ - :

«وَكَثِيرٌ مِنَ الْغُلَاةِ فِي الْمَشَايِخِ يَعْتَقِدُ أَحَدُهُمْ فِي شَيْخِهِ الْعِصْمَةَ! وَيَقُولُونَ:
الشَّيْخُ مُحْفُوظٌ! وَيَأْمُرُونَ بِاتِّبَاعِ الشَّيْخِ فِي كُلِّ مَا يَفْعَلُ! لَا يُخَالَفُ^(١) فِي
شَيْءٍ أَصْلًا!!

وَهَذَا مِنْ جِنْسِ غُلُوِّ الرَّافِضَةِ وَالنَّصَارَى وَالْإِسْمَاعِيلِيَّةِ: تَدَّعَى فِي أَئِمَّتَيْهَا أَنَّهُمْ
كَانُوا مَعْصُومِينَ!!

وَمَعْلُومٌ أَنَّ كُلَّ هَذِهِ الْأَقْوَالِ مُخَالِفَةٌ لِلدِّينِ الْإِسْلَامِ - لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ
سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتَيْهَا؛ فَإِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - يَقُولُ: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ
مِنْكُمْ فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [سورة النساء: ٥٩].

(١) قد لا يكون ذلك - بِالضَّرُورَةِ! - (قَالَ!) وَإِنَّمَا يَكُونُ وَجُودُهُ - حَقِيقَةً - (حَالًا) !

فَلَمْ يَأْمُرْنَا بِالرَّدِّ عِنْدَ التَّنَازُعِ إِلَّا إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ؛ فَمَنْ أَثَبَّتَ شَخْصاً
مَعْصُوماً غَيْرَ الرَّسُولِ، أَوْ جَبَّ رَدَّ مَا تَنَازَعُوا فِيهِ إِلَيْهِ، لِأَنَّهُ لَا يَقُولُ عِنْدَهُ إِلَّا
الْحَقُّ - كَالرَّسُولِ -!

وَهَذَا خِلَافُ الْقُرْآنِ.

وَأَيْضاً؛ فَإِنَّ الْمَعْصُومَ تَحِبُّ طَاعَتُهُ مُطْلَقاً - بِلاَ قَيْدٍ -، وَمُخَالَفَتُهُ
يَسْتَحِقُّ الْوَعِيدَ.

وَالْقُرْآنُ إِنَّمَا أَثَبَّتَ هَذَا فِي حَقِّ الرَّسُولِ خَاصَّةً، وَلَمْ يَشْتَرِطْ فِي ذَلِكَ طَاعَةَ
مَعْصُومٍ آخَرَ!!

وَلِهَذَا اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ - أَهْلُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ - عَلَى أَنَّ كُلَّ شَخْصٍ - سِوَى
الرَّسُولِ - فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُتْرَكُ، إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ فَإِنَّهُ يَحِبُّ تَصْدِيقُهُ فِي
كُلِّ مَا أَخْبَرَ، وَطَاعَتُهُ^(١) فِي كُلِّ أَمْرٍ، فَإِنَّهُ الْمَعْصُومُ الَّذِي لَا ﴿يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾. إِنْ
هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴿﴾، وَهُوَ الَّذِي يُسْأَلُ النَّاسُ عَنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ - كَمَا قَالَ - تَعَالَى -:
﴿فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ﴾ [سُورَةُ الْأَعْرَافِ: ٦].

وَهُوَ الَّذِي يُمْتَحَنُ بِهِ النَّاسُ فِي قُبُورِهِمْ؛ «فَيَقَالُ لِأَحَدِهِمْ: مَنْ رَبُّكَ؟ وَمَا

(١) وَقَدْ رَأَيْتُ مَنْ يُوجِبُ (طَاعَةَ) شَيْخٍ - بِعَيْنِهِ - مِنْ أَفْضَلِ الشُّيُوخِ -؛ وَيُرْتَّبُ عَلَى مُخَالَفَةِ
الْأَمْرِ (بِطَاعَتِهِ) التَّهْدِيدَ بِالْإِسْقَاطِ! وَالْوَعِيدَ بِالْإِخْرَاجِ مِنَ السَّلَفِيَّةِ!!
وَهَذَا لِمَنْهَجِ السَّلَفِ - خِلَافٌ - شَدِيدٌ!

وَالِإِلا؛ فَمَا الْفَرْقُ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - بَيْنَنَا وَبَيْنَ مَنْ نَنْقُدُ جُزْئِيَّتَهُمْ، وَخُتُوعَهُمْ لِأَشْيَاخِهِمْ!!؟

دِينُكَ؟ وَمَنْ نَبِيِّكَ؟ وَيُقَالُ: مَا تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي بُعِثَ فِيكُمْ؟ ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ﴾، فَيَقُولُ: هُوَ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَاهْدَى، فَأَمَّنَّا بِهِ وَاتَّبَعْنَاهُ^(١).

ولو ذَكَرَ بَدَل (الرسول) مَنْ ذَكَرَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالْأَثَمَةِ وَالتَّابِعِينَ وَالْعُلَمَاءِ: لَمْ يَنْفَعُهُ ذَلِكَ! وَلَا يُمْتَحَنُ فِي قَبْرِهِ بِشَخْصٍ غَيْرِ الرَّسُولِ.

وَقَدْ قَالَ الْعَلَامَةُ الْمُعَلِّمِيُّ السِّمَانِيُّ فِي «التَّنْكِيلِ» (٦/١): «مَنْ أَوْسَعَ أَوْدِيَةِ الْبَاطِلِ: الْعُلُوُّ فِي الْأَفْضَلِ.

وَمِنْ أَمْضَى أَسْلِحَتِهِ: أَنْ يَرْمِيَ الْغَالِيَّ كُلَّ مَنْ يَحَاوُلُ رَدَّهُ إِلَى الْحَقِّ بِبُغْضٍ أَوْلَيْكَ الْأَفْضَلِ وَمَعَادِيهِمْ!!».

وَمَا أَجَمَلَ مَا قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ الْحَنْبَلِيُّ فِي «الْفَرْقِ بَيْنَ النَّصِيحَةِ وَالتَّعْيِيرِ» (ص ٨-بتحقيقي): «وَكُلُّهُمْ مُعْتَرِفُونَ بِأَنَّ الْإِحَاطَةَ بِالْعِلْمِ كُلِّهِ مِنْ غَيْرِ شُذُودِ شَيْءٍ مِنْهُ لَيْسَ هُوَ مَرْتَبَةٌ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَلَا ادَّعَاةُ أَحَدٍ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَلَا مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ؛ فَلِهَذَا كَانَ أَثَمَةُ السَّلَفِ الْمُجْمَعِ عَلَى عِلْمِهِمْ وَفَضْلِهِمْ يَقْبَلُونَ الْحَقَّ مِمَّنْ أوردَهُ عَلَيْهِمْ، وَإِنْ كَانَ صَغِيرًا^(٢)، وَيُوضُونَ أَصْحَابَهُمْ وَأَتْبَاعَهُمْ بِقَبُولِ الْحَقِّ إِذَا ظَهَرَ فِي غَيْرِ قَوْلِهِمْ».

(١) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢٦٢٨) - لشيخنا العلامة الألباني - رحمه الله -.

(٢) وانظر قصة الدَّارِ قُطْنِي - لَمَّا كَانَ (صَغِيرًا) - عِنْدَمَا صَحَّحَ لِلْحَافِظِ الْإِمَامِ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ

بَعْضَ غَلَطِهِ، وَهُوَ إِمَامٌ (كَبِيرٌ) جَلِيلٌ - فَقَبِلَ هَذَا مِنْ ذَاكَ -: فِي «تَارِيخِ بَغْدَادِ» (٣/ ١٨٣).

وانظر ما سَيَأْتِي (ص ٢٤٠).

وقال شيخنا الإمام الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١/ ١٩٠):
 «على المسلم... أن لا يُسلم قيادة عقله، وتفكيره، وعقيدته لغير معصوم
 -مهما كان شأنه-...»
 ... ولْيَعْلَم الجميع -من قبل ومن بعد-: «أنا -والله الحمد- لا نقبل خطأ
 أيِّ عالم^(١)، ولا أحمد بن حنبل، ولا ابن تيمية، ولا ابن عبد الوهاب^(٢)...
 ونقف من أخطائهم -مهما علت منازلهم- موقف السلف منها.
 ولسنا ببيغافات، ولا رُبَّينا -والحمد لله- على البيغافية، والتقليد الأعمى،
 والتعصب الأهورج^(٣)».

(١) مع احترامنا، وتقديرنا، وإكبارنا.

(٢) فضلاً عن بعدهم -ممن دونهم- على تفاوت مراتبهم؛ كابن باز، والألباني، والوادي،
 والفوزان، والمدخلي، و... و...

-حفظ الله أحياءهم-، ورحم أمواتهم-...

وقال فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادي -رحمه الله- في كتابه «فضائح ونصائح...»
 (ص ١٢٦):

«وأنا لا أطلب منكم أن تقلدوا الشيخ (ربيعاً)؛ لكن: تستفيدون من علمه...»
 قلت:

وهذه النصيحة منه -رحمه الله- بشقيها -عامّة في كل أهل العلم الثقات السلفيين؛ وليست
 خاصّة في واحد -منهم- بعينه...

(٣) «إزهاق أباطيل...» (ص ١١-١٢) للشيخ ربيع بن هادي المدخلي -وفقه الله-.

المسألة الخامسة: وجوب الرد على المخالف:

لَيْسَ يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ أَنَّ مِنْ أَكْثَرِ أَقْلَامِ الْحَقِّ، وَأَجَلِّهَا، وَأَكْبَرِهَا فَايِدَةً وَنَفْعًا: «قَلَمُ الرَّدِّ عَلَى الْمُبْطِلِينَ، وَرَفْعِ سُنَّةِ الْمُحَقِّينَ، وَكَشْفِ أَبْاطِيلِ الْمُبْطِلِينَ - عَلَى اخْتِلَافِ أَنْوَاعِهَا وَأَجْنَاسِهَا-، وَبَيَانِ تَنَاقُضِهِمْ، وَتَهَاوُفِهِمْ، وَخُرُوجِهِمْ عَنِ الْحَقِّ، وَدُخُولِهِمْ فِي الْبَاطِلِ.

وَهَذَا الْقَلَمُ - فِي الْأَقْلَامِ - نَظِيرُ الْمُلُوكِ فِي الْأَنَامِ.

وَأَصْحَابُهُ أَهْلُ الْحُجَّةِ النَّاصِرُونَ لِمَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ، الْمُحَارِبُونَ لِأَعْدَائِهِمْ. وَهُمْ الدَّاعُونَ إِلَى اللَّهِ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ، الْمُجَادِلُونَ لِمَنْ خَرَجَ عَنْ سَبِيلِهِ بِأَنْوَاعِ الْجِدَالِ.

وَأَصْحَابُ هَذَا الْقَلَمِ حَرْبٌ لِكُلِّ مُبْطِلٍ، عَدُوٌّ لِكُلِّ مُخَالِفٍ لِلرُّسُلِ؛ فَهُمْ فِي شَأْنٍ، وَغَيْرُهُمْ مِنْ أَصْحَابِ الْأَقْلَامِ فِي شَأْنٍ^(١).

وَلَمَّا كَانَ كُلُّ مُكَلَّفٍ مِنَ الْبَشَرِ لَا يَكَادُ يَسْلَمُ مِنْ أَنْ يَشُوبَ طَاعَتُهُ بِمَعْصِيَةٍ: لَمْ يَكُنْ سَبِيلٌ إِلَى أَلَّا يُقْبَلَ إِلَّا طَائِعٌ مُحْضٌ الطَّاعَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ أَلَّا يُقْبَلَ أَحَدًا!

وَهَكَذَا؛ لَا سَبِيلَ إِلَى قَبُولِ كُلِّ عَاصٍ؛ لِأَنَّهُ يُوجِبُ أَلَّا يُرَدَّ أَحَدًا!

(١) «التَّبَيَانُ فِي آيَاتِ الْقُرْآنِ» (ص ٢١٠) لِلْإِمَامِ ابْنِ الْقَيِّمِ.

وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ -تَعَالَى- بِقَبُولِ الْعَدْلِ، وَرَدِّ الْفَاسِقِ؛ فَاحْتِجِ إِلَى التَّفْصِيلِ لَوْضُفِهَا^(١) -سُنَّةٌ وَبِدْعَةٌ، خَطَأٌ وَصَوَابٌ، حَقًّا وَبَاطِلًا-.

وَإِذَا أَمُرُكَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّ الْأَصْلَ الْوَاجِبَ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ -فِي بَابِ النَّقْدِ وَالرَّدِّ- أَنْ يَكُونَ كَلَامُهُ بِقَدْرٍ وَاعْتِدَالٍ، وَيَحْسِبُ مَا يَقْضِيهِ الْوَاقِعُ وَالْحَالُ -بِلَا تَزْيِيدٍ وَلَا إِخْلَالٍ-.

وَقَدْ رَوَى الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاوي وَآدَابِ السَّامِعِ» (٣٠٠ / ٢)، وَمِنْ طَرِيقِهِ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (٣٦٥ / ٣٥) عَنِ الْإِمَامِ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ قَوْلَهُ:

«إِنَّا لَنَطْعُنُ عَلَى أَقْوَامٍ لَعَلَّهُمْ قَدْ حَطُّوا رِحَالَهُمْ فِي الْجَنَّةِ مُنْذُ أَكْثَرِ مِنْ مِئَتَيْ سَنَةٍ...».

فَالْوَاجِبُ الْحُتْمُ: التَّفْرِيقُ بَيْنَ مَصْلَحَةِ النَّقْدِ وَالرَّدِّ -مِنْ جِهَةٍ-، وَبَيْنَ الْغُلُوِّ وَالتَّشْدِيدِ، وَمُجَاوَزَةِ الْحَدِّ فِي الْمُنتَقَدِ، وَالْمَرْدُودِ عَلَيْهِ -مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى-.

فَمَنْ نَقُولُ فِيهِ: «ضَالٌّ».

أَوْ: «مُبْتَدِعٌ».

أَوْ: «مُنْحَرِفٌ».

إِنَّمَا نَقُولُهُ -فِيهِ- بِحَسْبِ مَا تَأْذَنُ لَنَا بِهِ أَوْصَافُ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ، وَأَحْكَامُ

(١) «الْكِفَايَةِ فِي عِلْمِ الرُّوَايَةِ» (٣١٧ / ١) لِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ.

الدين الحنيف؛ لا بما تمثليه (بعض) أغراض نفوسنا (!)، أو تختلط -علينا- فيه -
نيأتنا!! أو تحملنا عليه أهواؤنا!!!

فإن «المؤمن لا يشفي غيظه»^(١).

وهذا -كله- عين ما أرشد إليه سماحة أستاذنا الشيخ عبد العزيز بن باز
- في «مجموع الفتاوى» (٣١٣ / ٧) - بقوله - في بيان صفة الرد، والنقد -:

«فيكون ذلك بأحسن عبارة، وألطف إشارة؛ دون تهجم، أو تجريح، أو
شطط في القول يدعو إلى رد الحق، أو الإغراض عنه.

ودون تعرض للأشخاص»^(٢)، أو اتهام للنيات، أو زيادة في الكلام لا
مُسوغ لها».

وقال الإمام ابن الجوزي في كتابه «تلبس إبليس» (ص ١٢٠) -مختصراً-:

«ومن تلبس إبليس على أصحاب الحديث: قدح بعضهم في بعض -طلباً
للتشفي-، ويخرجون ذلك مخرج الجرح والتعديل (!) الذي استعمله قدماء هذه
الامة للذب عن الشرع -والله أعلم بالمقاصد-.

ودليل مقصد خبيث هؤلاء: سكوئهم عمن أخذوا عنه!

(١) «تفضيل الكلاب على كثير ممن ليس الثياب» (ص ١٦) لابن المزبان.

(٢) باعتبار أن ذلك هو الأصل على مبدأ «ما بال أقوام...!»؛ وإلا؛ فقد قال شيخ الإسلام

ابن تيمية -رحمه الله- كما في «مجموع الفتاوى» (٢٨ / ٢٣٣):

«فلا بد من التحذير من تلك البدع، وإن اقتضى ذلك ذكرهم وتعيينهم...».

وما كان القدماء هكذا؛ فقد كان علي بن المديني يحدث عن أبيه^(١) - وكان ضعيفاً -، ثم يقول: وفي حديث الشيخ ما فيه!

وقال الشيخ عبيد الجابري - وفقه المولى - في «أصول وقواعد في المنهج السلفي»:

«إِنْ كَانَ هَذَا الْمُخَالِفُ أَصُولُهُ سُنَّةً، وَدَعْوَتُهُ سُنَّةً، وَكُلُّ^(٢) مَا جَاءَ عَنْهُ سُنَّةً: فَإِنْ خَطَأَهُ يُرَدُّ، وَلَا يَتَابَعُ عَلَى زَلَّتِهِ، وَتُحْفَظُ كَرَامَتُهُ.

وَإِنْ كَانَ ضَالًّا مُبْتَدِعًا، لَا يَعْرِفُ لِلسُّنَّةِ وَزْنَ، وَلَمْ تَقُمْ لَهَا - عِنْدَهُ - قَائِمَةٌ، مُؤَسَّسًا أَصُولُهُ عَلَى الضَّلَالَةِ: فَإِنَّهُ يُرَدُّ عَلَيْهِ كَمَا يُرَدُّ عَلَى الْمُبْتَدِعِ الضَّلَالِ، وَيُقَابَلُ بِالزَّجْرِ، وَالْإِغْلَاطِ، وَالتَّحْذِيرِ مِنْهُ؛ إِلَّا إِذَا تَرْتَّبَ مَفْسَدَةٌ أَكْبَرُ^(٣) عَلَى هَذَا التَّحْذِيرِ^(٤)».

(١) انظر «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣١٥ - طبعة الرسالة).

(٢) أي: مِنْ حَيْثُ الْجَمَلَةُ وَالْعُمُومُ؛ وَإِلَّا: فَهَذَا لَا يَجْتَمِعُ وَالْبَشَرِيَّةُ إِلَّا بِالْعَصْمَةِ!

(٣) وَهَذِهِ نَظَرَةٌ عَالِيَةٌ غَالِيَةٌ... ﴿وَمَا يَفْقَهُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾...

(٤) وللشيخ عبيد الجابري - وفقه الله - مجلس بعنوان: «الموقف من المخالف»؛ ضَبَطَ فِيهِ الْمَسْأَلَةَ - فِيهَا أَحْسِبُ - ضَبَطًا حَسَنًا...

وَقَالَ أَيْضًا فِي (مَجْلِسِهِ) «حَقَائِقُ عِلْمِيَّةٍ عَنْ أخطارِ تَوَاجُعِ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ»:

«رَدُّ الْمُخَالَفَاتِ وَتُجَابَتَاتِ الصَّوَابِ، سَوَاءٌ كَانَتْ بِدْعِيَّةً، أَوْ غَيْرَ بِدْعِيَّةً، إِذَا انْتَشَرَتْ وَشَاعَتْ فِي النَّاسِ؛ رُدَّتْ عَلَى قَائِلِهَا - كَانَتْ أَوْ لَمْ تَكُنْ -؛ ثُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا الْمُخَالِفُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَمُؤَصِّلًا عَلَى السُّنَّةِ، تَعْلِيمًا، وَدَعْوَةً، وَنُشْرًا، وَدِفَاعًا عَنْهَا؛ فَإِنَّهُ لَا يَتَابَعُ عَلَى زَلَّتِهِ، وَتُرَدُّ مُخَالَفَتُهُ، مَعَ حِفْظِ كَرَامَتِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا الصَّنَفَ مِنَ النَّاسِ، الْعَالِبُ عَلَيْهِ أَنَّهُ كَانَ مُجْتَهِدًا، طَالِبًا لِلْحَقِّ، بَلْ هَذَا مِنْ عَرَفَنَاهُ مِنْهُمْ، =

وَعَلَيْهِ؛ فَإِنْ يُقَال - فِي مَعْرِضِ الرَّدِّ وَالنَّقْدِ -: (فُلَانٌ أَضُرَّ عَلَى الدَّعْوَةِ مِنْ إِبْلِيسَ!)، وَ: (فُلَانٌ أَخْبَثُ مَنْ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ)!! - وَمَا هُوَ أَمْثَالُ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ الْعَلِيظَاتِ -: فَالْوَاجِبُ اجْتِنَابُهُ، وَالْحَذَرُ مِنْهُ، وَالْوُقُوفُ عَلَى الْقَدْرِ اللَّازِمِ فِي التَّحْذِيرِ أَوْ الرَّدِّ - دُونَ تَجَاوُزِ حَدٍّ، أَوْ تَعَدٍّ.

وَأَنْ يَسْتَدِلَّ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ مُسْتَدِلٌّ - (بِبَعْضِ) الْآثَارِ عَنْ (بَعْضِ) السَّلَفِ - وَالتَّقُولِ عَنْهُمْ -: فَهَذَا لَا يُسَلِّمُ - الْبَيِّنَةُ -!

وَإِذَا الْأَمْرُ فِي هَذَا الاسْتِدْلَالِ - الَّذِي يُرَادُ أَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ تَأْصِيلٌ - هَكَذَا؛ فَالْوَاجِبُ أَنْ يُرَدَّ بِمَا قَالَهُ شَيْخُنَا الْإِمَامُ الْأَلْبَانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي بَعْضِ «تَوْجِيهَاتِهِ» - وَهُوَ مَنْ هُوَ - مُؤَصِّلاً، وَمُفَصِّلاً -:

«الْآثَارُ السَّلَفِيَّةُ إِذَا لَمْ تَكُنْ مُتَضَافِرَةً مُتَوَاتِرَةً؛ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُؤْخَذَ عَنْ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِهَا مِنْهَجٌ»^(١).

= يَجْتَهِدُ، يَطْلُبُ الْحَقَّ، لَكِنْ يُخْطِئُ الطَّرِيقَ، فَهُوَ مَأْجُورٌ عَلَى اجْتِهَادِهِ، مَغْفُورٌ لَهُ خَطْؤُهُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - تَعَالَى -.

وَلَكِنْ؛ لَمَّا رَدَّ (هُوَ) - سَدَّدَهُ اللَّهُ - عَلَى بَعْضِ دُعَاةِ الْمَنْهَجِ السَّلَفِيِّ - الْمَعْرُوفِينَ -؛ بِسَبَبِ مُخَالَفَتِهِ لَهُ فِي الْحُكْمِ عَلَى (بَعْضِ) مَنْ بَدَّعَهُ (!): خَالَفَ - وَفَقَهُ اللَّهُ - (مَوْفَقُهُ مِنَ الْمَخَالِفِ!)؛ فَتَكَلَّمَ بِمُخَالَفَتِهِ - ذَاكَ - كَلَاماً شَدِيداً مَدِيداً!!!

نَعَمْ؛ (كُلُّنَا) بَشَرٌ - عَفَرَ اللَّهُ لِلْجَمِيعِ - ...

(١) وَقَدْ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٢٨ / ٢١٣):

«... وَكَثِيرٌ مِنْ أَجْوِبَةِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ - وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَيْمَةِ - خَرَجَ عَلَى سُؤَالِ سَائِلٍ، قَدْ عَلِمَ الْمُسْؤُولُ حَالَهُ، أَوْ خَرَجَ خِطَاباً لِمُعَيَّنٍ قَدْ عَلِمَ حَالَهُ؛ فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ قَضَايَا الْأَغْيَانِ الصَّادِرَةِ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ، إِنَّمَا يَنْبَغُ حُكْمُهَا فِي نَظِيرِهَا».

هَذَا الْمَنْهَجُ خِلَافُ مَا هُوَ مَعْلُومٌ عَنِ السَّلَفِ - أَنْفُسِهِمْ - : أَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَخْرُجُ مِنْ دَائِرَةِ الْإِسْلَامِ لِحَرْدٍ مَعْصِيَةٍ، أَوْ بِدْعَةٍ، أَوْ ذَنْبٍ يَرْتَكِبُهُ.

فَإِذَا وَجَدْنَا مَا يُخَالِفُ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ لِحَاقًا إِلَى تَأْوِيلِهَا؛ مِنْ أَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ التَّحْذِيرِ وَالتَّنْذِيرِ، وَلَيْسَ مِنْ بَابِ الْاِعْتِقَادِ.

أَقُولُ:

نَعَمْ؛ إِذَا وَجَدْتَ عِبَارَاتٍ مِثْلُ تِلْكَ، أَوْ قَرِيبَةً مِنْهَا - عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ - فَيَمْنُ خَالَفَ الْحَقَّ وَأَهْلَهُ -؛ فَإِنَّهَا تُخَالِفُ أَصْلَ مَا هُمْ عَلَيْهِ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - مِنْ رِفْقٍ، وَلِينٍ، وَلُطْفٍ، وَرِقَّةٍ.

فَإِنْ يُجْعَلُ مَا هُوَ خِلَافُ (الْأَصْلِ) أَصْلًا: فَهُوَ خَلَلَ - وَأَيُّ خَلَلَ ...

نَاهِيكَ عَمَّا يَتَرَتَّبُ عَلَى هَذِهِ الْكَلِمَاتِ الْغَلِيظَاتِ مِنْ آثَارٍ سَيِّئَاتٍ تَنْقَلِبُ عَلَى الدَّعْوَةِ وَأَهْلِهَا - رَدًّا لِحَقِّهِمْ، وَنَقْضًا لِهَدْيِهِمْ - ...

= وَيُشَبِّهُ هَذَا التَّأْصِيلَ - تَطْبِيقِيًّا - : مَا قَالَهُ أَخُونَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ هَادِي - وَفَّقَهُ الْمَوْلَى - فِي مُحَاضَرَتِهِ «تَحْذِيرُ السَّلَفِيِّينَ مِنْ أَلَا عَيْبِ الْحَزْبِيِّينَ»:

«الْحَدَّادِيُّونَ بِالْغَوَا فِي تَعْظِيمِ الْآثَارِ! إِلَى أَنْ تَرَكُوا الْأَخْبَارَ الْوَارِدَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ!

بِالْغَوَا فِي هَذَا؛ فَوَقَّعُوا فِي هَجْرٍ وَتَرَكُوا الْأَحَادِيثَ ...

تَقُولُ لَهُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ، يَقُولُ: قَالَ (فُلَانُ)!

سُبْحَانَ اللَّهِ!

قَوْلُ (فُلَانٍ) إِنَّمَا هُوَ تَبَعٌ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ.

المسألة السادسة: الخلاف وأثره؛

إِنَّ الْخِلَافَ الْجَارِيَّ -وَالْمُتَّفَاقَ- الْآنَ -أَكْثَرُهُ وَاقِعٌ- وَلِلْأَسَفِ- بَيْنَ الْمُتَتَّبِعِينَ إِلَى (السَّلَفِيَّةِ)؛ فَهَذَا يُبَدِّعُ ذَاكَ، وَذَاكَ يُضِلُّ ذِيكَ!

وَلَقَدْ كَادَتْ الدُّمُوعُ تَطْفُؤُ مِنْ عَيْنِي -وَاللَّهِ- لَمَّا قَرَأْتُ كَلَامَ بَعْضِ خُصُومِ الشَّيْخِ رَبِيعِ بْنِ هَادِي الْمَدْحَلِيِّ -سَدَّدَهُ اللَّهُ- وَكِلَاهُمَا مُتَتَّبِعٌ إِلَى الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ! -يَصِفُهُ بِقَوْلِهِ: (عَدُوُّ اللَّهِ...!!)

فَهَلَّا أَنْقَى -هَذَا الْقَائِلُ- رَبَّهُ! فَجَعَلَ خِلَافَهُ -إِنْ كَانَ وَلَا بُدَّ!- عِلْمِيًّا -بِالْحُجَّةِ وَالِدَلِيلِ وَالْبُرْهَانِ-؛ دُونَ مُعَادَاةٍ، وَمِنْ غَيْرِ مُحَاصِمَةٍ، وَلَا عُتُقُون...
وهكذا... فلا يَحُلُّو بَلَدَ إِسْلَامِيٍّ -وَلِلْأَسَفِ- مِنْ مِثْلِ هَذَا الْاِخْتِلَافِ، وَالتَّخَاصُّمِ، وَالتَّدَابُّرِ، وَالتَّهَارُشِ^(١)!!

وَهَذَا لَمْ يَكُنْ -قَطُّ- مِنْ مَقَاصِدِ الْإِسْلَامِ الْعَظِيمِ:

فَالْإِسْلَامُ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا يُرْشِدُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ -تَعَالَى-: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ -وَمَا فِي مَعْنَاهُ-.
وَهُوَ كَثِيرٌ.

(١) بالله عليكم:

ما السَّبَبُ؟! وَمِنْ السَّبَبِ؟!

فَلَا تَتِلَافُ هُوَ الْأَصْلُ؛ لَا الْاِخْتِلَافُ! وَالِاتِّفَاقُ هُوَ الْأَسَاسُ؛ لَا الْاِفْتِرَاقُ!
قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٥١ / ٢٧):
«تَعْلَمُونَ أَنَّ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْعَظِيمَةِ -الَّتِي هِيَ مِنْ جَمَاعِ الدِّينِ-: تَأْلِيفُ
الْقُلُوبِ، وَاجْتِمَاعُ الْكَلِمَةِ، وَصَلَاحُ ذَاتِ الْبَيْنِ».

وَقَالَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- (١٣ / ٣٣٢):

«وَكُلَّمَا كَانَ الْعَصْرُ أَشْرَفَ: كَانَ الْاجْتِمَاعُ وَالِائْتِلَافُ وَالْعِلْمُ وَالْبَيَانُ
فِيهِ أَكْثَرَ».

قُلْتُ:

نَعَمْ؛ مَنْ خَالَفَ الْحَقَّ: وَوَجَّهَ بِمَا يَسْتَحِقُّهُ فِي حُكْمِ الشَّرْعِ
الْحَكِيمِ -بِالشَّرْطِ الْعِلْمِيَّةِ الْمُقَرَّرَةِ-؛ كَمَا قَالَ -تَعَالَى-: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا
يَكْسِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ﴾.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (١٥ - ١٦):

«فَإِذَا كَانَ الْمُعَلِّمُ أَوْ الْأُسْتَاذُ قَدْ أَمَرَ بِهَجْرِ شَخْصٍ، أَوْ بِإِهْدَارِهِ وَإِسْقَاطِهِ وَإِبْعَادِهِ
-وَنَحْوِ ذَلِكَ-؛ نَظَرَ فِيهِ:

- فَإِنْ كَانَ قَدْ فَعَلَ ذَنْبًا شَرْعِيًّا: عُوقِبَ بِقَدْرِ ذَنْبِهِ -بِلَا زِيَادَةٍ-

- وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَذْنَبَ ذَنْبًا شَرْعِيًّا: لَمْ يُجْزَأْ أَنْ يُعَاقَبَ بِشَيْءٍ لِأَجْلِ غَرَضِ الْمُعَلِّمِ
-أَوْ غَيْرِهِ-

وَلَيْسَ لِلْمُعَلِّمِينَ أَنْ يُحْزَبُوا النَّاسَ، وَيَفْعَلُوا مَا يُلْقِي بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ^(١)،
بَلْ يَكُونُونَ مِثْلَ الْإِخْوَةِ الْمُتَعَاوِينَ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى، كَمَا قَالَ اللَّهُ -تَعَالَى-:
﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾^(٢)..
قلت: لذلك؛ قَالَ مَنْ قَالَ مِنَ الصَّحَابَةِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- تَأْصِيلاً:
«الْخِلَافُ شَرٌّ»^(٣).

وَأَجَلٌ مِنْهُ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ -تَقْعِيداً-: «الْجَمَاعَةُ رَحْمَةٌ، وَالْفُرْقَةُ عَذَابٌ»^(٤).
فَكُنْ مِنْ هَذَا عَلَى ذِكْرٍ -دُونَ أَيِّ نَكْرٍ-.

وإِنِّي لَأَخْشَى اللَّهَ وَأَتَّقِيهِ -فِي بَعْضِ الْمُتَسَيِّئِينَ إِلَى السَّلَفِيَّةِ- أَنْ يَكُونَ فِيهِمْ مِنَ
الْبَاحِثِينَ عَنِ الْأَخْطَاءِ، الْمُتَصَيِّدِينَ لِلْأَغْلَاطِ، الْفَرِحِينَ بِالزَّلَّاتِ^(٥) -: مِثْلُ مَنْ قَالَ
فِيهِمُ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي «مَدَارِجِ السَّالِكِينَ» (١/٤٠٣):
«وَمِنَ النَّاسِ مَنْ طَبَعُهُ طَبْعُ خَنْزِيرٍ^(٦)؛ يَمُرُّ بِالطَّيِّبَاتِ فَلَا يَلْوِي عَلَيْهَا...
وَهَكَذَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ؛ يَسْمَعُ مِنْكَ -وَيَرَى- مِنَ الْمَحَاسِنِ أَضْعَافَ

(١) ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾.

(٢) «صَحِيحُ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (١٧٢٦).

(٣) «السَّلْسِلَةُ الصَّحِيحَةُ» (٦٦٧).

(٤) قَالَ الشَّيْخُ عُبَيْدُ الْجَابِرِيِّ فِي بَعْضِ «أَجَوِبَتِهِ»:

«فَالسَّلَفِيُّ بَشَرٌ، يَنْسَى أَحْيَاناً، وَيُخْطِئُ أَحْيَاناً، وَيَجْهَلُ أَحْيَاناً، يَنْسَى... بِحُصْلٍ عِنْدَهُ أُمُورٌ...»

... فَلَا تَتَعَجَّلُوا -بَارَكَ اللَّهُ فِيكُمْ- فِي جَرَحِ الْأَشْخَاصِ».

(٥) وَفِي «مَنْهَاجِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ» (٦/١٥٠) -لِشَيْخِ الْإِسْلَام- تَشْبِيهُ (ذَا) بِالذُّبَابِ!

أَضْعَافِ الْمَسَاوِي؛ فَلَا يَحْفَظُهَا وَلَا يَنْقُلُهَا - وَلَا تُنَاسِبُ! -؛ فَإِذَا رَأَى سَقَطَةً، أَوْ
كَلِمَةً عَوْرَاءَ: وَجَدَ بُغْيَتَهُ وَمَا يُنَاسِبُهَا، فَجَعَلَهَا فَكِهَتَهُ وَنُقْلَهُ!

قلتُ:

ونحنُ - في هذا الباب - مع كُلِّ داعٍ إلى السُّنَّةِ، وناصرٍ لمنهجِ السَّلَفِ - ولو
أخطأ! - على مِثْلِ ما قال الإمامُ ابنُ القيم - رحمه الله - في «بدائع الفوائد»
(٢/ ٦٤٩ - ٦٥٠) - لَمَّا بَيَّنَّ صِفَاتِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ -:

«هُمُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ مُتَحَيِّزُونَ، وَإِلَى مُحَضِّرِ سُنَّتِهِ مُتَسَبِّحُونَ.

يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ أُنَى تَوَجَّهَتْ رَكَائِبُهُ، وَيَسْتَقَرُّونَ مَعَهُ حَيْثُ
اسْتَقَرَّتْ مَضَارِبُهُ.

لَا تَسْتَفْزُهُمْ بَدَوَاتُ آرَاءِ الْمُخْتَلِفِينَ، وَلَا تُزْلِزُهُمْ شُبُهَاتُ الْمُبْطِلِينَ؛ فَهُمْ
الْحُكَّامُ عَلَى أَرْبَابِ الْمَقَالَاتِ، وَالْمُمَيِّزُونَ لِمَا فِيهَا مِنَ الْحَقِّ وَالشُّبُهَاتِ.

يَرُدُّونَ عَلَى كُلِّ بَاطِلَةٍ، وَيُؤَافِقُونَهُ فِيهَا مَعَهُ مِنَ الْحَقِّ؛ فَهُمْ فِي الْحَقِّ سِلْمُهُ، وَفِي
الْبَاطِلِ حَرْبُهُ.

لَا يَمِيلُونَ مَعَ طَائِفَةٍ عَلَى طَائِفَةٍ، وَلَا يَجْحَدُونَ حَقَّهَا لِمَا قَالَتْهُ مِنْ
بَاطِلٍ سِوَاهِ.

بل هُم مُمْتَثِلُونَ قَوْلَ اللَّهِ - تعالى -: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ
شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ ءَلَّا تَعْدِلُوا ءَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ
لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨].

فإذا كان قد نهى عباده أن يحملهم بُغْضُهُمْ لأعدائهم على أن لا يعدلوا عليهم - مع ظهور عداوتهم، وخالفتهم، وتكذيبهم لله ورسوله -؛ فكيف يسوغُ لِمَنْ يدَّعي الإيمان أن يحملَهُ بُغْضُهُ لطائفةٍ مُتَنَسِّبَةٍ إلى الرسولِ تصيبُ وتُخطِئُ على أن لا يعدلَ فيهم، بل يُجَرِّدُ لهم العداوةَ وأنواعَ الأذى؟!

ولعلَّه لا يدري أنَّهم أوَّلَى بالله ورسوله، وما جاء به - منه - علماً، وعملاً، ودعوةً إلى الله على بصيرة، وصبراً من قومهم على الأذى في الله، وإقامة حُجَّةِ الله، ومَعْدِرَةً لِمَنْ خالفهم بالجهلِ! -.

لا كَمَنْ نَصَبَ مقالةً صادرةً عن آراءِ الرِّجالِ^(١)، فدعا إليها، وعاقبَ عليها، وعادى مَنْ خالفها بالعصبيةِ وحميةِ الجاهليةِ.

... ﴿فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ﴾؟!!

(١) فهذا أصلُ كُلِّ شَرٍّ مُنْسُوبٍ إِلَى الدِّينِ، وَالدِّينُ مِنْهُ بَرَاءٌ...

المسألة السابعة: البدعة والتبديع:

وَهِيَ مَسْأَلَةٌ مِنْ أَهَمِّ الْمَسَائِلِ وَأَدْقُهَا - وَأَخْطَرُهَا، وَأَشَدَّهَا -:
وَقَدْ تَنَبَّهْتُ لِحَظَرِ (البدع) و(المبتدعة) - قَدِيمًا - وَلِلَّهِ الْحَمْدُ -، وَأَلَفْتُ فِي ذَلِكَ: «عِلْمُ أَصُولِ الْبِدَعِ»، وَحَقَّقْتُ: «الْحَوَادِثَ وَالْبِدَعِ» - لِلطَّرْطُوشِيِّ -...
وَالْحَلُّ الْأَهَمُّ - فِي تَطْبِيقِ هَذَا الْأَصْلِ - الْيَوْمَ - كَامِنٌ فِي تَسْلُسِلِ الْحُكْمِ بِالْبِدْعَةِ عَلَى مَنْ خَالَفَ غَيْرُهُ فِي الْحُكْمِ عَلَى (فُلَانٍ) أَوْ (عِلَانٍ) بِأَنَّهُ: مُبْتَدِعٌ!
نَعَمْ؛ بَعْضُهُمْ (!) يُنْكِرُ ذَلِكَ (قَوْلًا)، وَلَكِنَّهُ يُوَاقِعُهُ (مُمَارَسَةً)، وَ(حَالًا)!!
فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ - حَقًّا - تَبْدِيعٌ؛ فَتَرَاهُ يَسْتَعْمِلُ فِي مُخَالَفَةِ عِبَارَاتٍ شَدِيدَةٍ،
وَالْفَظَاظِ قَاسِيَةٍ؛ (تَكَادُ) تَكُونُ - أَحْيَانًا - مِثْلَ التَّبْدِيعِ - بَلْ أَشَدَّ -!
فَتَرَاهُمْ (!) يَقُولُونَ - لِلْمُنْتَقِدِ -:

سَاقِطٌ! مُمِيعٌ! ضَائِعٌ! مُتَهَاوِنٌ! لَا يُؤْخَذُ بِقَوْلِهِ! مَتْرُوكٌ! مُتَقَلِّسٌ!^(١)!!

(١) والرَّمْيُ بِ(التَّقْلِيسِ!) - بغير حقٍّ - قديمٌ:

فلقد قال ابنُ مَعِينٍ فِي (أحمد بن صالح المصري): «كَذَّابٌ يَتَقَلِّسُ!».

وقال الذهبيُّ فِي «الميزان» (١/ ٢٤١):

«آذَى النَّسَائِيُّ نَفْسَهُ بِكَلَامِهِ فِيهِ!»

وقال العلامةُ المَعْلَمِيُّ فِي «التنكيل» (١/ ١١٣) - فِي (أحمد بن صالح) -:

«مَعْرُوفٌ بِالصُّدُقِ؛ لَا شَأْنَ لَهُ بِالتَّقْلِيسِ!»

... وَأَشْبَاهُ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ الْغَلِيظَاتِ^(١)!

وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ رَيْعُ بْنُ هَادِي - وَفَّقَهُ الْمَوْلَى - فِي «جَلْسَةِ فِي الْخُرُجِ»:

= وقال العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣٢٧):

«لعل ابن معين لا يدري ما الفلسفة! فإنه ليس من أهلها!»

قلت:

ولي تحت الطبع - بتوفيق المولى - سبحانه - رسالة بعنوان: «النقد السلفي للفكر الفلسفي».

ثم يأتي (البعض!)، فيتهمني بها (!) وأنا أنقذها وأنقضها!!

هذا - كله - مع اتفاقنا - جميعاً - على أصول المنهج السلفي، وأسس الاعتقاد السلفية!!

﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ...﴾

ولكن:

وَقُلْ لِمَنْ يَدَّعِي فِي الْعِلْمِ (فَلَسَفَةً!) عِلِمَتٌ شَيْنًا وَعَابَتْ عَنْكَ أَشْيَاءُ!

(١) وَقَدْ يَصِلُ الْحَدُّ بِ(بَعْضِ النَّاسِ) (!) - لِحُجْرٍ مُخَالَفَتِهِ! - إِلَى التَّشْكِيكِ بِسَلْفِيَّةٍ مَنْ يُخَالِفُهُ!!

كَأَن يَقُولُ: (سَلْفِيَّتُكَ غَيْرُ سَلْفِيَّتِنَا)!!

مُتَنَابِيًا - هَذَا - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - أَنَّ السَّلْفِيَّةَ وَاحِدَةٌ - أَبَدًا -، وَأَنَّ مَا قَدْ يَقَعُ مِنْ اخْتِلَافٍ بَيْنَ

الْأَشْخَاصِ: إِنَّمَا هُوَ بِسَبَبِ سُوءِ الْفَهْمِ - وَالْخَلَلِ -، أَوْ سُوءِ التَّصَرُّفِ وَالْعَمَلِ!

وَلَقَدْ ذَكَرْتَنِي هَذِهِ الْكَلِمَةُ (!) بِمَا قَالَهُ (بَعْضُ النَّاسِ) - أَيْضًا - قَدِيمًا - بِحَقِّ شَيْخِنَا الْأَلْبَانِيِّ

- رَحِمَهُ اللَّهُ -: «سَلْفِيَّتُنَا أَقْوَى مِنْ سَلْفِيَّةِ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ»!!

فَهَذِهِ مِنْ تِلْكَ - سُوءٌ بِسُوءٍ! - وَلَكِنْ - مَعْدِرَةٌ! - بِأُسْلُوبٍ آخَرَ!!

وَالْعَجَبُ يَعْظُمُ إِذَا عُرِفَتْ - أَخِي طَالِبَ الْعِلْمِ - أَنَّ قَائِلَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ - غَفَرَ اللَّهُ لَنَا وَلَهُ -

خَرَّجَهَا (!) - بَعْدَ - عَلَى مَعْنَى الذَّبِّ، وَالِدِّفَاعِ عَنِ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ!!!

ولست أدري كيف؟! ولماذا؟!

ومع ذلك... فلم نَقِفْ عندها - كثيرًا! - ولم نُدُنِدِنْ حولها - ولو يسيرًا! -

«وَكَذَلِكَ: كُلُّ مَنْ وَقَعَ فِي الْبِدْعَةِ؛ لَا يُبَدَّعُ؛ لَأَنَّا لَوْ أَخَذْنَا بِهَذِهِ الْقَاعِدَةِ؛ لَبَدَعْنَا أَكْثَرَ أَيْمَةِ الْإِسْلَامِ، فَيَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: «إِنَّهُ كَثِيرٌ مِنْ أَيْمَةِ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ، وَقَعَ فِي الْبِدْعَةِ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُ؛ إِمَّا لِأَنَّهُ اعْتَمَدَ حَدِيثًا ضَعِيفًا، أَوْ فَهِمَ مِنَ النَّصِّ غَيْرَ مُرَادِ اللَّهِ وَمُرَادِ رَسُولِهِ، أَوْ لِاجْتِهَادِ».

الآن عِنْدَنَا أَيْمَةٌ مُجْتَهِدُونَ، وَقَدْ يُؤَدِّيهِ اجْتِهَادُهُ [إِلَى خَطَأٍ أَوْ بِدْعَةٍ؛ فَإِذَا] عَرَفْنَا سَلَامَةَ الْمُنْهَجِ، وَسَلَامَةَ الْقَصْدِ، وَالْبُعْدَ عَنِ الْهَوَى، وَتَحَرَّى الْحَقَّ؛ إِذَا عُرِفَ هَذَا عَنْهُ، ثُمَّ وَقَعَ فِي بِدْعَةٍ: لَا يُبَدَّعُ.

لَكِنْ؛ إِذَا عَرَفْنَا مِنْهُ الْهَوَى، وَعَرَفْنَا مِنْهُ سُوءَ الْقَصْدِ، وَعَرَفْنَا مِنْهُ أَشْيَاءَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يُرِيدُ الْبِدْعَةَ: هَذَا يُبَدَّعُ.

لِهَذَا تَحَدَّثُوا حَكَمُوا عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ، بِأَنَّهُمْ مُبْتَدِعَةٌ؛ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ وَقَعُوا فِي أَخْطَاءَ، مَا سَمَوْهُمْ مُبْتَدِعَةً؛ لِأَنَّهُمْ عَرَفُوا سَلَامَةَ مَقْصِدِهِمْ، وَحُسْنَ نَوَايَاهُمْ، وَتَحَرَّيَهُمُ لِلْحَقِّ، وَسَلَامَةَ الْمُنْهَجِ الَّذِي يَسِيرُونَ عَلَيْهِ.

وَلِشَيْخِنَا الْإِمَامِ الْأَلْبَانِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي بَعْضِ «مَجَالِسِهِ» - جَوَابٌ مُهِمٌّ عَلَى سُؤَالٍ: «مَا رَأَيْكُمْ فِي هَذِهِ الْقَوَاعِدِ:

(مَنْ لَمْ يُكْفَرْ الْكَافِرُ فَهُوَ كَافِرٌ)، وَ(مَنْ لَمْ يُبَدَّعِ الْمُبْتَدِعُ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ)، وَ(مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَنَا فَهُوَ ضِدَّنَا)» (١)؟!

(١) انظر -لزماماً- لشيء من التفصيل حول هذه الكلمة -رسالتي: «المنح الصحيحة في أصول

(النقد) و(النصيحة)» (ص ١٥-١٧)، و«كتاب العلم» (ص ٧٣) -للشيخ ابن عثيمين- وهو مهم-

فَأَجَابَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مَا مُلَخَّصُهُ - :

«مِنْ أَتَيْنَ جَاءَتْ هَذِهِ الْقَوَاعِدُ؟!

وَمَنْ قَعَّدَهَا؟!!

لَيْسَ شَرْطًا - أَبَدًا - أَنَّ مَنْ كَفَرَ شَخْصًا وَأَقَامَ عَلَيْهِ الْحُجَّةَ؛ أَنْ يَكُونَ كُلُّ النَّاسِ مَعَهُ فِي التَّكْفِيرِ^(١)؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ هُوَ مَتَأَوَّلًا^(٢)، وَيَرَى الْعَالَمُ الْآخِرُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّكْفِيرُ.

كَذَلِكَ التَّفْسِيرُ، وَالتَّبْدِيعُ.

فَهَذِهِ مِنْ فِتَنِ الْعَصْرِ الْحَاضِرِ، وَمِنْ تَسْرُعِ بَعْضِ الشَّبَابِ^(٣) فِي ادِّعَاءِ الْعِلْمِ.

(١) وَقَدْ نَاقَشْنِي (بَعْضُ النَّاسِ!) عَلَى هَذَا الشَّرْطِ - هَكَذَا! - بِالْإِلْزَامِ -؛ مُؤَكَّدًا - بِجَزْمٍ دُونَ تَرَدُّدٍ! - عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ مُوَافَقَتِهِ عَلَى مِثْلِ هَذَا التَّكْفِيرِ! وَلَمَّا عَارَضْتُهُ بِمَسْأَلَةِ تَكْفِيرِ الْحُكَّامِ - الَّتِي يَقُولُ بِهَا بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْمَعَاصِرِينَ! -، قَالَ: لَا نُوَافِقُهُمْ؛ لِأَنَّ الدَّلِيلَ خِلَافَ قَوْلِهِ! فَقُلْتُ لَهُ: هَلِيهِ كَهْلِهِ!!!

وَقَوْلُ شَيْخِنَا - رَحِمَهُ اللَّهُ - هُنَا - هُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا رَيْبَ فِيهِ، وَانْظُرْ - لِزِمَامًا - مَا سِيقِي (ص ١٠٨).

(٢) فَقَدْ تَخْتَلَفُ الْأَنْظَارُ فِي (دِلَالَاتِ) بَعْضِ النُّصُوصِ - قَطْعِيَّهَا، وَظَنِّيَّهَا -.

وَلَوْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ كَذَلِكَ لَمَا اخْتَلَفَ عَالِمَانِ!

وَهَذَا لَا يَقُولُهُ أَحَدٌ - مِنْ قَبْلُ، وَلَا الْآنَ -!!

نَعَمْ؛ الْكَلَامُ فِي (ثُبُوتِ) الْأَدِلَّةِ - قَطْعًا وَظَنًّا - شَأْنٌ آخَرٌ - فِيهِ نَفْسٌ يَدْعِي -؛ فَلَا تَخْلِطُ!!

وَانْظُرْ «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٢٨٨/١٩)، وَ(٢٥٧/٢٠).

(٣) وَكَذَا (بَعْضُ) الشُّيُوخِ - فِي الْإِفْتَاءِ بِالْعِلْمِ -!

هَذَا بَابٌ وَاسِعٌ^(١)؛ قَدْ يَرَى عَالِمٌ أَمْرًا وَاجِبًا، وَيَرَاهُ الْآخَرُ لَيْسَ كَذَلِكَ! - كَمَا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ - مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ -.

لِأَنَّ بَابَ الاجْتِهَادِ لَا يُلْزَمُ الْآخَرِينَ بِأَنْ يَأْخُذُوا بِرَأْيِهِ.
الَّذِي يَجِبُ عَلَيْهِ الْأَخْذُ بِرَأْيِ الْآخَرِ إِنَّمَا هُوَ الْمُقَلِّدُ الَّذِي لَا عِلْمَ عِنْدَهُ، فَهُوَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُقَلِّدَ^(٢).

أَمَّا مَنْ كَانَ عَالِمًا - كَالَّذِي كَفَرَ، أَوْ فَسَقَ، أَوْ بَدَعَ^(٣) - وَلَا يَرَى مِثْلَ رَأْيِهِ؛

(١) تَأَمَّلْ، وَيَاهُتَدَى تَحْمَلْ.

(٢) لَا يَفْهَمُونَ أَحَدٌ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّهُ إِقْرَارٌ لِلتَّقْلِيدِ وَالْمُقَلَّدَةِ، وَمُوَافَقَةٌ لِأَحْكَامِهَا...

وَأِنَّمَا هَذَا مِنْ بَابِ حِكَايَةِ الْوَاقِعِ - حَسْبُ -.

فَقَدْ فَهِمَ الْبَعْضُ (١) مِنْ شَيْءٍ مِنْ كَلَامٍ لِي - يُشْبِهُ هَذَا - إِقْرَارَ التَّقْلِيدِ!!
وَكِلَاهُمَا بَاطِلٌ.

وَانْظُرْ مَا سَيَأْتِي (ص ١٢٦).

(٣) هَذَا تَوْكِيدٌ لِمَا كَرَّرْتُهُ - مِرَارًا - مِنْ أَنَّ الْاِخْتِلَافَ فِي التَّبْدِيعِ - فِي إِطَارِ (أَهْلِ السُّنَّةِ) -
اِخْتِلَافٌ سَائِعٌ؛ لَا يُوجِبُ هَجْرًا، وَلَا إِسْقَاطًا، وَلَا تَبْدِيعًا.

وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ ربيع بن هادي - وَفَّقَهُ اللَّهُ - فِي بَعْضِ «مَقَالَاتِهِ» - مُبَيِّنًا بَعْضَ
صِفَاتِ (الْحَدَّادِيَّةِ):

«تَبْدِيعٌ مَنْ لَا يُبَدِّعُ مَنْ وَقَعَ فِي بِدْعَةٍ، وَعَدَاوَتُهُ، وَحُرْمَتُهُ...»
وَأَقُولُ:

كَثِيرٌ مِنَ (الشُّبَّاهِ) - الْيَوْمَ - يُكْرِرُونَ مُصْطَلَحَ (الْحَدَّادِيَّةِ) - عَلَى وَجْهِ الْإِنْكَارِ وَالتَّبْدِيعِ! -،
وَلَا يَعْرِفُونَ مَنْشَأَهُ وَمُبْتَدَأَهُ! وَلَا يَعْرِفُونَ أَصْلَ نِسْبَتِهِ! وَلَا يَعْرِفُونَ حَقِيقَةَ فِكْرَتِهِ!!

وَكُلُّ ذَلِكَ تَقْلِيدٌ فِي تَقْلِيدٍ ﴿ظَلَمْتُمْ بَعْضَهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾...

نَعَمْ؛ (الْحَدَّادِيَّةُ) غُلَاةٌ فِي كُلِّ شَيْءٍ - وَالْعِبَادُ بِاللَّهِ - هَدَاهُمُ اللَّهُ -.

فَلَا يَلْزَمُهُ أَبَدًا^(١) أَنْ يُتَابَعَ ذَلِكَ الْعَالَمُ.

قُلْتُ:

وَهَذَا الْجَوَابُ الدَّقِيقُ، وَالنَّهْجُ الْأَيُّقُ مِنْ شَيْخِنَا - رَحِمَهُ اللَّهُ -: يُذَكِّرُنِي بِقِصَّتَيْنِ اثْنَتَيْنِ وَقَعَتَا لِي مَعَهُ - شَخْصِيًّا - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

الأولى: عِنْدَ حَرْبِ الْخَلِيجِ الْأَوَّلِي؛ لَمَّا خَرَجَ (سَلْمَانُ الْعَوْدَةُ)، وَ(سَفَرُ الْحَوَالِي) - وَمَنْ مَعَهُمَا - عَلَى عُلَمَاءِ بِلَادِ الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ، وَخَالَفُوهُمْ بِمَا أَفْتَوْا بِهِ - حِينَئِذٍ -.

فَكَانَتْ كَلِمَةٌ كَثِيرٌ مِنْ مَسَائِخِ السَّلَفِيَّةِ مُجْتَمِعَةً عَلَى انْتِقَادِ هَؤُلَاءِ، وَالْكَلَامِ عَلَيْهِمْ، - بَلْ تَبْدِيعِهِمْ -^(٢).

(١) هَذَا تَوْكِيدٌ آخَرُ لِذَلِكَ الْإِلْزَامِ غَيْرِ الْإِلْزَامِ (١) فِي مَوْضُوعِ التَّكْفِيرِ - الَّذِي تَقَدَّمَتْ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ -.

(٢) وَالْعَجَبُ الَّذِي لَا يَكَادُ يَنْقُضِي - مِمَّا سَمِعْتُهُ (شَخْصِيًّا) - قَرِيبًا - مِنْ (بَعْضِ النَّاسِ!) عِنْدَ إِنْكَارِهِ عَلَيَّ عَدَمَ مُوَافَقَتِهِ عَلَى تَبْدِيعِهِ بَعْضَهُمْ! -: أَنَّهُ لَا يَبْدَعُ هَذَيْنِ!

مَعَ أَنَّهُمَا - بِدُونِ مَشْنُونِيَّةٍ - مُشْعَلَا أَوَّلِ شَرَارَةٍ مِنْ نَارِ الْفُرْقَةِ وَالْإِخْتِلَافِ، وَالتَّكْفِيرِ، وَفِتْنَةِ الْخُرُوجِ وَالْإِرْجَاءِ، وَ.. وَ.. - وَهُوَ مُقَرَّرٌ هُنَا كُلُّهُ أَنَّهُ مِنْ بَاطِلٍ هَؤُلَاءِ!! -

فَمَا صَوَابُ التَّبْدِيعِ - إِذَنْ -؟!

وَهَلَّا أَتَكْرَرْنَا عَلَيْهِ مَا أَتَكْرَرُ عَلَيْنَا؟! أَمْ أَنَّ (الْخُرُوجَ)، وَ(التَّكْفِيرَ) لَيْسَا مِنَ الْبِدْعِ؟!

لَا أَظُنُّ ذَلِكَ كَذَلِكَ! - وَبِخَاصَّةٍ أَنَّهُ قَدْ بَلَغَنِي نَفْيُهُ لِمَا صَدَرَ عَنْهُ! -: فَكَأَنَّهُ - سَدَّدَهُ اللَّهُ - لَمْ

يَتَذَكَّرَ الْأَوَّلِي!

=

أَوْ نَبِيَّ الثَّانِيَّةِ!! -!

وَلَمْ يَكُنْ هَذَا الْأَمْرُ - فِي الْأَوَّلِ - ظَاهِرًا لِشَيْخِنَا - رَحِمَهُ اللَّهُ -؛ بَلْ كَانَ - غَالِبًا - يُدَافِعُ عَنْهُمْ، وَيُثْنِي عَلَيْهِمْ، وَيَنْقُضُ قَوْلَ الطَّاعِنِينَ بِهِمْ.

وَرَأَيْتُ - بِأَمِّ عَيْنِي - رُدُودَ شَيْخِنَا - الْقَوِيَّةَ - عَلَى ذَاكَ الشَّابِّ الْمُتَحَمِّسِ الْقَادِمِ مِنْ سَفَرٍ بَعِيدٍ - وَمُنْذُ أَوَّلِ لَيْلَةٍ لَهُ! - لِيَتَنَزَعَ مِنْ شَيْخِنَا حُكْمًا بِتَبْدِيعِ هَؤُلَاءِ!

فَرَدَّ عَلَيْهِ شَيْخُنَا بِقُوَّةٍ، وَنَاقَشَهُ بِشِدَّةٍ؛ فَمَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ الشَّابِّ إِلَّا أَنْ مَرِضَ فجأةً، وَذَهَبَ إِلَى الْمُسْتَشْفَى - لَيْلَتَهَا -، ثُمَّ كَرَّرَ مُسَافِرًا (رَاجِعًا) صَبِيحَةَ الْيَوْمِ التَّالِي - مُبَاشَرَةً^(١)!

وَفِي الْوَقْتِ الَّذِي كَانَ فِيهِ مَوْقِفُ شَيْخِنَا عَلَى هَذَا الْحَالِ؛ كُنْتُ أَنَا - مَعَ أَكْثَرِ إِخْوَانِنَا السَّلَفِيِّينَ فِي الْأُرْدُنِّ - مُخَالِفِينَ لَهُ، وَمُؤَافِقِينَ كَلَامَ بَعْضِ عُلَمَاءِ بِلَادِ الْحَرَمَيْنِ - وَمِنْهُمْ الشَّيْخُ ربيع بن هادي - وَفَقَّهُ اللَّهِ - فِي هَذَيْنِ - وَمَنْ مَعَهُمَا - رَدًّا وَتَحْذِيرًا^(٢).

وَلَمْ نَرَ شَيْخِنَا - يَوْمًا - سَاخِطًا مِنْ هَذِهِ الْمُخَالَفَةِ، وَلَا طَالِبًا مِنَّا تَغْيِيرَ مَوْقِفِنَا، وَلَا مُهَدِّدًا - أَوْ مُتَحِنًا - لَنَا، وَلَا مُلْزِمًا إِيَّانَا!!

= مَعَ أَنَّ (كَثِيرًا!) مِمَّنْ يُدَّعِيهِمْ لَيْسُوا أَكْثَرَ شَرًّا مِنْ هَذَيْنِ!!
فَأَيْشٍ - إِذَنْ - !!؟

(١) وَمُنْذُ ذَلِكَ الْيَوْمِ لَمْ أَرَهُ!

وَقَدْ كَانَ هَذَا قَبْلَ أَكْثَرِ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ عَامًا!

(٢) ثُمَّ ظَهَرَ - بَعْدُ - لِشَيْخِنَا - رَحِمَهُ اللَّهُ - حَالُهُمْ، وَأَنكَشَفَ غِطَاؤُهُمْ؛ فَتَكَلَّمْتُ فِيهِمْ، وَوَصَفْتُهم بِـ (الْحَارِجِيَّةِ الْعَصْرِيَّةِ)!

وَأَنْظُرُ كِتَابِي «الدُّرَرُ الْمُتَلَالِئَةُ بِنَقْضِ الْإِمَامِ الْأَلْبَانِيِّ فُرْيَةَ مُوَافَقَتِهِ لِلْمُرْجِيَّةِ».

بَلْ كَانَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - كَثِيرًا مَا يَقُول - فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَات -:

«كَلَامِي مُعْلِمٌ لَيْسَ بِمُلْزِمٍ»^(١).

و: «قُلْ كَلِمَتَكَ وَأْمِسْ»^(٢).

... وَمُرَدَّدًا: «سَتَشُدُّ عَصُدَكَ بِأَخِيكَ».

(١) قَارِنٌ بِمَا تَقَدَّمَ (ص ٥٥) حَوْلَ كَلِمَةِ (الشيخ «فلان» معصوم في المنهج) - وما فيها!

(٢) قَالَ اهْتَيْمُ بْنُ حَمِيلٍ:

قُلْتُ لِمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ! الرَّجُلُ يَكُونُ عَالِمًا بِالسُّنَّةِ؛ أَيْجَادِلُ عَنْهَا؟

قَالَ: لَا، وَلَكِنْ؛ يُجْبِرُ بِالسُّنَّةِ؛ فَإِنْ قُبِلَتْ مِنْهُ؛ وَإِلَّا سَكَتَ...

«جَامِعُ بَيَانِ الْعِلْمِ وَفَضْلِهِ» (٤١٤) لابن عبد البر، و«السَّيَر» (١٠٨/٨).

وَمِثْلُهُ مَا وَرَدَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ؛ لَمَّا قِيلَ لَهُ:

«يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ! أَكُونُ فِي الْمَجْلِسِ لَيْسَ فِيهِ مَنْ يَعْرِفُ السُّنَّةَ غَيْرِي، فَيَتَكَلَّمُ مُبْتَدِعٌ؛ أَرَدُ عَلَيْهِ؟»

قَالَ: لَا تُنْصِبْ نَفْسَكَ لِهَذَا، أَخْبِرْهُ بِالسُّنَّةِ، وَلَا تُخَاصِم.

فَأَعَدَّتْ عَلَيْهِ الْقَوْل!

فَقَالَ: مَا أَرَاكَ إِلَّا مُخَاصِمًا..

كَذَا فِي «الْآدَابِ الشَّرْعِيَّةِ» (٢٢١/١) لابن مفلح.

قُلْتُ: فَكَيْفَ لَوْ رَأَى هَذَانِ الْإِمَامَانِ بَعْضُ إِخْوَانِنَا مِنْ دُعَاةِ السَّلَافِيَّةِ - الْيَوْمَ - هَدَاهُمُ اللَّهُ -

مَنْ يَلْجُونَ، وَيُلْحُونَ، وَ(يَلْدُونَ!)؛ فَتَرَاهُمْ يَنَامُونَ عَلَى الْمُخَاصِمَةِ! وَيَسْهَرُونَ عَلَيْهَا! وَيَحْلُمُونَ بِهَا!

وَيَقُومُونَ عَلَيْهَا!

بَلْ (يَكَادُونَ) أَنْ يَكُونُوا لَيْسَ عِنْدَهُمْ هَمٌّ إِلَّا التَّبْدِيعُ، وَالتَّشْنِيعُ، وَالتَّفْطِيعُ!!

وَفِيْمَنْ!؟

... مُعْظَمُ ذَلِكَ فِي إِخْوَانِهِمُ السَّلَافِيِّينَ الْمُوَحِّدِينَ؛ بِسَبَبِ خَطَأٍ وَقَعُوا فِيهِ، أَوْ هَفْوَةٍ زَلُّوا بِهَا!!

-إِنْ كَانُوا فِي انتِقَادِهِمْ مُصِيبِينَ-

يَرْحَمُهُ اللهُ - تَعَالَى - .

وَلَقَدْ ذَكَرَنِي كَلَامُ شَيْخِنَا - رَحِمَهُ اللهُ - وَصْنِيعُهُ: بِكَلَامِ لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ - رَحِمَهُ اللهُ -؛ قَالَهُ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٥٢ / ٢٨):

«تَعْلَمُونَ - رَضِيَ اللهُ عَنْكُمْ - أَنِّي لَا أَحِبُّ أَنْ يُؤْذَى أَحَدٌ مِنْ عُمُومِ الْمُسْلِمِينَ - فَضْلاً عَنْ أَصْحَابِنَا - بِشَيْءٍ - أَصْلاً - لَا بَاطِناً وَلَا ظَاهِراً -، وَلَا عِنْدِي عَتَبٌ^(١) عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَلَا لَوْمْ - أَصْلاً - .

بَلْ هُمْ عِنْدِي مِنَ الْكِرَامَةِ، وَالْإِجْلَالِ، وَالْمَحَبَّةِ، وَالتَّعْظِيمِ: أَضْعَافٌ أَضْعَافٍ مَا كَانَ - كُلُّ بِحَسْبِهِ - .»

وَرَحِمَ اللهُ الْإِمَامَ ابْنَ الْقَيْمِ الْقَائِلَ فِي «مَدَارِجِ السَّالِكِينَ» (٧٧٨ / ٣) - مُبَيِّنًا مَنْزِلَةَ الْإِحْسَانِ إِلَى الْخَلْقِ، وَالْأَخْلَاقِ الْكَرِيمَةِ، وَالْآدَابِ الْفَاضِلَةِ -:

«... وَمَنْ أَرَادَ فَهَمَ هَذِهِ الدَّرَجَةِ - كَمَا يَنْبَغِي -؛ فَلْيَنْظُرْ إِلَى سِيرَةِ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ النَّاسِ: يَجِدُهَا هَذِهِ بَعِينَهَا.

وَلَمْ يَكُنْ كَمَا هَذِهِ الدَّرَجَةُ لِأَحَدٍ سِوَاهُ، ثُمَّ لِلْوَرْتَةِ^(٢) مِنْهَا بِحَسَبِ سَهَامِهِمْ مِنَ التَّرَكَّةِ.

(١) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ - رَحِمَهُ اللهُ - فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٣٦٨ / ٣٠):

«... مَنْ تَوَهَّمَ أَنَّهُ بِالْعَفْوِ يَسْقُطُ حَقُّهُ أَوْ يَنْقُصُ: غَالِطٌ، جَاهِلٌ، ضَالٌّ، بَلْ بِالْعَفْوِ يَكُونُ أَجْرُهُ أَعْظَمَ.

فَكَذَلِكَ مَنْ تَوَهَّمَ أَنَّهُ بِالْعَفْوِ يَحْصُلُ لَهُ ذُلٌّ، وَيَحْصُلُ لِلظَّالِمِ عِزٌّ وَاسْتِطَالَةٌ عَلَيْهِ؛ فَهُوَ غَالِطٌ فِي ذَلِكَ».

(٢) وَهُمْ الْعُلَمَاءُ.

كَمَا قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ».

صَحِيحُ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيبِ (٧٠).

وما رأيتُ أحداً - قَطُّ - أجمعَ لهذه الخصالِ من شيخ الإسلام ابن تيمية - قدسَ الله روحه -.

وكانَ بعضُ أصحابه الأَكابر يقولُ: وَدِدْتُ أَنِّي لأصحابي مثله لأعدائِهِ وخصومِهِ!

وما رأيتُهُ يدعو على أحدٍ منهم - قَطُّ -، وكان يدعو لهم.

وجئتُ يوماً مُبشِّراً بموتِ أكبرِ أعدائِهِ، وأشدِّه عداوةً وأذىً له؛ فنَهَرَنِي، وتَنَكَّرَ لي، واستَرَجَعَ، ثُمَّ قامَ مِنْ فَوْرِهِ إلى بيتِ أهله، فعَزَّاهُمْ، وقال:

إِنِّي لَكُمْ مكانه، ولا يكونُ لكم أمرٌ تحتاجونَ فيه إلى مُساعدةٍ إلا ساعدتُكم فيه - ونحوِ هذا من الكلام -^(١).

فُسِّرُوا به، ودَعَوْا له، وعَظَّمُوا هذه الحالَ منه.

فَرَحِمَهُ اللهُ ورَضِيَ عنه.

اللهُ أَكْبَرُ..

هَذَا هُوَ الْقَلْبُ الْكَبِيرُ..

هَذِهِ هِيَ النَّفْسِيَّةُ الْعَالِيَّةُ الْغَالِيَةُ..

هَؤُلَاءِ هُمُ الْهَاضِمُونَ أَنْفُسَهُمْ فِي سَبِيلِ الْحَقِّ، وَأَهْلُ الْحَقِّ..

(١) وانظر رفَّق الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب في بعضِ خُصومه: «الدُّرَرُ السَّيِّئَةُ»

(١/٣٢)، و«مجموع المؤلفات» (٥/٢٠٦، و٢٨٠).

وَلَكِنْ:

أَيْنَ هُمْ؟! أَيْنَ هُمْ^(١)!

وَعَلَيْهِ؛ فَالِدَعْوَةُ السَّلَفِيَّةُ لَمْ تَكُنْ -يَوْمًا- وَلَنْ تَكُونَ -حِزْبِيَّةُ التَّوْجِيهَاتِ، أَوْ عَسْكَرِيَّةُ الْأَوَامِرِ، أَوْ صُوفِيَّةُ الْأَوَاصِرِ؛ عَلَى مَبْدَأٍ: (مَنْ اغْتَرَضَ انْطَرَدَ)! وَقَدْ قَالَ شَيْخُنَا الْأَلْبَانِي -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي بَعْضِ «أَجْوِبَتِهِ» -فِيمَا يُشْبِهُهُ مَا نَحْنُ فِيهِ-:

«أَمَّا مَا أَسْمَعُهُ -الآن- مِنْ أَنْ يُفْصَلَ^(٢) الْمُسْلِمُ عَنِ الْجَمَاعَةِ السَّلَفِيَّةِ!! لِمَجَرَّدِ أَنَّهُ أَخْطَأَ فِي مَسْأَلَةٍ، أَوْ فِي أُخْرَى: فَمَا أَرَاهُ إِلَّا مِنْ عَدَوَى الْأَحْزَابِ الْأُخْرَى! هَذَا الْفَصْلُ هُوَ نِظَامُ بَعْضِ الْأَحْزَابِ الْإِسْلَامِيَّةِ الَّتِي لَا تَتَّبَعِي الْمَنَهَجَ السَّلَفِيَّ مَنَهَجًا فِي الْفِقْهِ، وَالْفَهْمِ لِلإِسْلَامِ؛ وَإِنَّمَا هُوَ حِزْبٌ يَغْلِبُ عَلَيْهِ مَا يَغْلِبُ عَلَى الْأَحْزَابِ الْأُخْرَى مِنَ التَّكْتُلِ وَالتَّجَمُّعِ عَلَى أَسَاسِ الدَّوْلَةِ الْمُصَغَّرَةِ؛ مَنْ خَرَجَ عَنْ طَاعَةِ رَئِيسِهَا أُنْذِرَ -أَوَّلًا! وَثَانِيًا! وَثَالِثًا- رُبَّمَا-، ثُمَّ حُكِمَ بِفَضْلِهِ^(٣)!

(١) وَلَوْ حَصَلَ مِنْ أَحَدٍ (مِنَّا) -الْيَوْمَ- مِثْلُ مَا فَعَلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ -فِي الْأَمْسِ- مَعَ الْإِقْرَارِ بِالْفَارِقِ! -: لَكَانَ نَصِيحَةُ الْمُهْجَرِ وَالتَّبْدِيعِ، وَالسَّبِّ وَالتَّشْنِيعِ -بِالسُّقُوطِ وَالتَّشْمِيعِ-!!
(٢) حَبَلًا لَوْ ظَلَّ الْأَمْرُ مُوَصُولًا بِ (الْفَصْلِ)؛ لَهَانَ الْخَطْبُ -إِذَنْ-!
لَكِنَّ هَذَا (الْفَصْلُ) -حَقِيقَةً- مُوَصُولٌ بِالْمَلَاخَقَةِ، وَالتَّابَعَةِ، وَاللَّدَدِ فِي الْخُصُومَةِ، إِلَى حَدِّ الْإِسْقَاطِ وَالْإِسْتِثْصَالِ!!! -وَلَا بُدَّ-!
(٣) بَلْ تَرَى الْآنَ (١) فِي بَعْضِ الْمَسْلُكِيَّاتِ السَّلَفِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ -هَدَى اللَّهُ دَوِيهَا- مَنْ (يُفْصَلُ)، وَيُسْقِطُ، وَيُسْتَأْصَلُ بِدُونِ أَيِّ إِنْذَارٍ!
فَإِنْ فَعَلَ: فَعَلَى وَجْهِ الْإِلْزَامِ، وَالْإِجْبَابِ -وَلَا بُدَّ-!

مِثْلُ هَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَبَنَّا جَمَاعَةً يَنْتَمُونَ - بِحَقِّ - إِلَى كِتَابِ اللَّهِ، وَإِلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَعَلَى مَنِهْجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ...

هَذَا ابْتِدَاعٌ^(١) فِي الدِّينِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهِ مِنْ سُلْطَانٍ.

قُلْتُ:

وَفِي كَلِمَةٍ عِلْمِيَّةٍ عَالِيَةٍ لِفَضِيلَةِ أَسْتَاذِنَا الشَّيْخِ عَبْدِ الْمُحْسِنِ الْعَبَّادِ الْبَدْر - حَفِظَهُ اللَّهُ - فِي بَعْضِ «تَوْحِيهَاتِهِ» - فِي مَعْرِضِ الْكَلَامِ عَمَّنْ يُنْتَقَدُ بِشَيْءٍ مِنْ (الْبِدْع) - قَالَ -:

«... وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُشْغَلَ الْوَقْتُ كُلُّهُ بِمُتَابَعَتِهِ، وَبِامْتِحَانِ النَّاسِ بِهِ، وَأَنْ مَنْ لَا يُبَدِّعُهُ يُعْتَبَرُ مُبْتَدِعاً (!)، ثُمَّ يَتَهَاجِرُ النَّاسُ، وَيُفْتَنُ النَّاسُ فِيهِمَا بَيْنَهُمْ، وَتَعُمُّ الْفِتْنُ فِي كُلِّ مَكَانٍ بِسَبَبِ هَذَا الْامْتِحَانِ فِي مَوْقِفِ الْإِنْسَانِ مِنْ (فُلَانِ الْفُلَانِي) الَّذِي اعْتَرَضَ عَلَيْهِ (فُلَانِ الْفُلَانِي) بِكَذَا وَكَذَا!!

فَمِثْلُ هَذَا لَا يَسُوعُ، وَلَا يَجُوزُ.

وَلَيْسَتْ هَذِهِ طَرِيقَةُ السَّلَفِ.

(١) لَا يَخْفَى عَلَى (الْفَاطِنِ)، وَ(الْفَطُونِ)، وَ(الْفَطِينِ!) أَنَّ «اتِّخَاذَ أَقْوَالِ رَجُلٍ بَعِيْنِهِ بِمَنْزِلَةِ نُصُوصِ الشَّرْعِ - لَا يُلْتَقَتُ إِلَى قَوْلٍ مِنْ سِوَاهُ، بَلْ وَلَا إِلَى نُصُوصِ الشَّرْعِ إِلَّا إِذَا وَافَقَتْ نُصُوصَ قَوْلِهِ - أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّهُ مُحَرَّمٌ فِي دِينِ اللَّهِ.

وَلَمْ يَظْهَرْ فِي الْأُمَّةِ إِلَّا بَعْدَ انْقِرَاضِ الْقُرُونِ الْفَاضِلَةِ.

كَمَا قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «إِعْلَامِ الْمُتَوَقِّعِينَ» (٢/ ٢٣٦).

وَاللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- يَقُولُ: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ. لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ﴾.
وَالْإِنْسَانُ لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا الْبَلَاغُ.

وَأَمَّا كَوْنُهُ يَشْغُلُ وَقْتَهُ فِي مُتَابَعَةٍ مَنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ، وَالْمَرْدُودُ عَلَيْهِ يَرُدُّ، ثُمَّ يَصِيرُ
الْوَقْتُ كُلُّهُ رُدُّوْدًا، وَمُقَابَلَةً، وَذَمًّا! ثُمَّ يَنْقَسِمُ النَّاسُ إِلَى مَجْمُوعَتَيْنِ^(١): مَجْمُوعَةٌ
تُؤَيِّدُ هَذَا، وَمَجْمُوعَةٌ تُؤَيِّدُ هَذَا! وَمَنْ لَا يُبَدِّعُ هَذَا يُهْجِرُ! فَتَنْتَقِلُ الْعَدُوَى إِلَى
مُخْتَلَفِ الْأَمَاكِينِ، وَإِلَى مُخْتَلَفِ الْبِلَادِ^(٢):

فَمِثْلُ هَذَا الْعَمَلِ -كُلُّهُ- مِنَ الْجَهْلِ.

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ لَيْسَ هَذَا عَمَلُهُمْ...

لَا شَكَّ أَنَّ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ، وَهَذَا مِنَ الْفِتَنِ.

ثُمَّ ذَكَرَ -حَفِظَهُ اللَّهُ- مَنِهْجَ الشَّيْخَيْنِ ابْنِ بَازٍ وَابْنِ عُثَيْمِينَ -فِي
ذَلِكَ- قَائِلًا:-

«فَإِنَّ شَأْنَهُمْ أَنَّهُمْ يُبَيِّنُونَ الْحَقَّ، وَيَسْتَغْلُونَ بِالْعِلْمِ، وَلَا يَكُونُ شُغْلُهُمُ الشَّاعِلُ
مُتَابَعَةُ الشَّخْصِ الَّذِي رَدُّوا عَلَيْهِ».

وَسُئِلَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ النَّجْوِيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- كَمَا فِي كِتَابِهِ «الْكَوَاشِفُ الْجَلِيَّةُ»

(١) بَلْ أَكْثَرُ وَأَكْثَرُ!!

(٢) وَقَدْ حَصَلَ هَذَا -فِعْلًا-!

وَالْأَمْرُ فَارُونِي -بِاللَّهِ عَلَيْكُمْ- بِلَدًا (وَاحِدًا) -فَقَط- كَلِمَةُ السَّلَفِيِّينَ فِيهِ مُؤَلَّفَةٌ؟!

(ص ٢٧-٢٨) - عَنْ: الَّذِينَ يَشْغَلُونَ أَنْفُسَهُمْ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْحَزْبَيْنِ، وَعَنْ قَوْلِهِمْ: مَا رَأَيْتُكَ فِي فُلَانٍ؟ وَمَا رَأَيْتُكَ فِي فُلَانٍ؟!

فَأَجَابَ -رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ-:

«إِنَّ الْمُبَالَغَةَ فِي هَذِهِ الْأُمُور تَخْرُجُ بِطَالِبِ الْعِلْمِ عَنْ نِطاقِ الْحَقِّ إِلَى الْجَدَلِ، وَتَضْيِيعِ الْوَقْتِ فِي الْكَلَامِ الَّذِي لَا يَنْتُجُ عَنْهُ فَائِدَةٌ، بَلْ يَكُونُ الْإِنْسَانُ فِي حَلَقَةٍ مُفْرَعَةٍ!

فَهَذَا لَا يَنْبَغِي.

بَلْ يَجِبُ عَلَى طَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ يَسْتَغِلَّ وَقْتَهُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ، وَفِي الْبَحْثِ عَنِ الْعِلْمِ، وَحُضُورِ الْحَلَقَاتِ.

وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَسْمَعَ التَّحْذِيرَ مِنْهُمْ -مِنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ-، وَبَيَانَ صِفَاتِهِمْ حَتَّى يَحْذَرَهُمْ^(١).

أَمَّا لَوْ أَنَّنَا جَعَلْنَا كُلَّ أَوْقَاتِنَا فِي الْكَلَامِ فِيهِمْ -وَلَا نَنْشَغِلُ بِطَلَبِ الْعِلْمِ الَّذِي يَنْفَعُنَا-؛ فَهَذَا -لَا شَكَّ- خَطَأٌ كَبِيرٌ، وَخَطَأٌ عَظِيمٌ^(٢).

وقد سُئِلَ سَمَاحَةُ أَسْتَاذِنَا الشَّيْخِ ابْنِ عُثَيْمِينَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- أَثْنَاءَ «شَرْحِهِ» كِتَابَ «حِلْيَةِ طَالِبِ الْعِلْمِ»:-

(١) ضَمِنَ الشَّرْطُ الْمُنْضِيطَةُ الَّتِي سَنَاتِي -مُفَصَّلَةً-.

(٢) هَذَا هُوَ (الْعَدْلُ) الَّذِي مَا بَعْدَهُ إِلَّا (الظُّلْمُ)...

«يُوجدُ -الآن- مع الأسف- عند بعض طلبة العلم: أنَّهم يتعمَّدون^(١) البحثَ في أشرطةٍ وكُتُبَاتٍ عَن زَلَّاتِ بعضِ العلماء الذين نَحَسِبُهُم على الطريق الصحيح؛ هل -يا شيخ- هذا الأمر جائز؟».

فأجاب -رحمه الله-:

«هذا لا يجوز؛ تَتَّبِعُ عوراتِ المسلمين -ولا سيَّما العلماء- مُحَرَّمَةٌ؛ فقد جاء في الحديث: «يا مَعْشَرَ مَنْ آمَنَ بِلِسَانِهِ، ولم يَدْخُلِ الْإِيمَانُ قَلْبَهُ، لا تُؤْذُوا الْمُسْلِمِينَ، ولا تَتَّبِعُوا عوراتِهِمْ؛ فَإِنَّ مَنْ تَتَّبَعَ عورةَ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ: تَتَّبَعَ اللَّهُ عورَتَهُ، وَمَنْ تَتَّبَعَ اللَّهُ عورَتَهُ فَضَحَّهٗ وَلَوْ فِي جَوْفِ بَيْتِهِ»^(٢).

فلا يجوزُ أَنْ تُتَّبَعَ العورات -وتتبع العورات عورةٌ-.

يعني: هذا الذي ذهب يَتَّبِعُ عوراتِ النَّاسِ هو الآن واقعٌ في عورات! والواجبُ فِيمَنْ صَدَرَ مِنْهُ ما يُنْتَقَدُ عليه: أَنْ يُدَافِعَ الْإِنْسَانُ عَن أَخِيهِ إِذَا سَمِعَ مَنْ يُنْتَقَدُ فِي هَذَا، وَيَقُولُ: لَعَلَّهُ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ! لَعَلَّهُ تَأَوَّلَهُ^(٣)! ولا سيَّما مَنْ عُرِفَ بِالصُّدُقِ، وَالْإِخْلَاصِ، وَحُبِّ نَشْرِ الْعِلْمِ.

وَقَالَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي «الشَّرْحِ الْمُتَمِّعِ» (٥/ ٣٨٠-٣٨١) -فِي (كِتَابِ الْجَنَائِزِ) -مِنْهُ-:

(١) بل يَتَّعَمُّونَ وَيَفْرَحُونَ!!

(٢) الْحَدِيثُ حَسَنٌ، وَهُوَ مُخَرَّجٌ فِي «غَايَةِ الْمَرَامِ» (٤٢٠) -لِشَيْخِنَا-.

(٣) هَذَا يَقُولُهُ أَصْحَابُ النُّفُوسِ الرُّضِيَّةِ -حَسْبُ-.

أَمَّا غَيْرُهُمْ: فَبِالْعَكْسِ!!

«وقوله: (ظَاهِرُهُ الْعَدَالَةُ)؛ أَي: وَأَمَّا مَنْ عُرِفَ بِالْفُسُوقِ وَالْفُجُورِ؛ فَلَا حَرَجَ أَنْ تُبَيِّءَ الظَّنَّ بِهِ؛ لِأَنَّهُ أَهْلٌ لِذَلِكَ.

وَمَعَ هَذَا لَا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَّبِعَ عَوْرَاتِ النَّاسِ، وَيَبْحَثَ عَنْهَا، لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مُتَجَسِّسًا بِهَذَا الْعَمَلِ».

ثُمَّ قَالَ -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

«قَالَ: (وَيُسْتَحَبُّ ظَنُّ الْخَيْرِ لِلْمُسْلِمِ)؛ أَي: يُسْتَحَبُّ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَظُنَّ بِالْمُسْلِمِينَ خَيْرًا.

وَإِذَا وَرَدَتْ كَلِمَةٌ مِنْ إِنْسَانٍ، تَحْتَمِلُ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ؛ فَاحْمِلْهَا عَلَى الْخَيْرِ -وَمَا وَجَدْتَ لَهَا مَحْمَلًا-؛ وَإِذَا حَصَلَ فِعْلٌ مِنْ إِنْسَانٍ -يَحْتَمِلُ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ-؛ فَاحْمِلْهُ عَلَى الْخَيْرِ -مَا وَجَدْتَ لَهُ مَحْمَلًا-؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُزِيلُ مَا فِي قَلْبِكَ مِنَ الْحَقْدِ وَالْعَدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ، وَيُرِيحُكَ.

فَإِذَا كَانَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- لَمْ يُكَلِّفْكَ أَنْ تَبْحَثَ وَتُنْقَبَ؛ فَاحْمَدِ اللَّهَ عَلَى الْعَافِيَةِ، وَأَخْسِنِ الظَّنَّ بِإِخْوَانِكَ الْمُسْلِمِينَ، وَتَعَوَّذْ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ...».

إِلَى أَنْ قَالَ -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

«وَهَذَا هُوَ اللَّائِقُ بِالْمُسْلِمِ، أَمَّا مَنْ فُتِنَ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ-، وَصَارَ يَتَّبِعُ عَوْرَاتِ النَّاسِ، وَيَبْحَثُ عَنْهَا، وَإِذَا رَأَى شَيْئًا يَحْتَمِلُ الشَّرَّ -وَلَوْ مِنْ وَجْهِ بَعِيدٍ!- طَارَ بِهِ فَرَحًا، وَنَشَرَهُ؛ فَلْيُبَشِّرْ بِأَنْ: «مَنْ تَتَّبَعَ عَوْرَةَ أَخِيهِ؛ تَتَّبَعَ اللَّهُ عَوْرَتَهُ، وَمَنْ تَتَّبَعَ اللَّهُ عَوْرَتَهُ، فَضَحَّهُ، وَلَوْ فِي جَوْفِ بَيْتِهِ».

قُلْتُ:

نَعَمْ - أَكْرَرُ -: يُوَاجِهُ الْمُخَالَفُ بِمَا يَسْتَحِقُّهُ فِي حُكْمِ الشَّرْعِ الْحَنِيفِ
-بِالشُّرُوطِ الْعِلْمِيَّةِ الْمَقْرَّرَةِ- نَقْدًا وَرَدًّا-، وَلَا نُدَاهِنَ، وَلَا مُهَادِنَ، وَلَا نُمَيِّعَ، وَلَا
نُضَيِّعَ، وَلَا نُشَدِّدُ، وَلَا نَغْلُو...

كُلُّ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْعَدْلِ وَالْإِنْصَافِ..

أَمَّا الْقِصَّةُ الثَّانِيَّةُ -مَعَ شَيْخِنَا الْأَلْبَانِيِّ- رَحِمَهُ اللَّهُ -: فَهِيَ: مَوْقِفُهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ-
مِنْ أَسْتَاذِنَا الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ نَسِيبِ الرَّفَاعِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ-؛ فَقَدْ كَانَ هَاجِرًا^(١) لَهُ سِنِينَ
عَدَدًا -بِسَبَبِ مَسْأَلَةِ عَقَائِدِيَّةِ اجْتِهَادِيَّةِ!-؛ وَمَعَ ذَلِكَ؛ فَقَدْ كَانَ شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ
-رَحِمَهُ اللَّهُ- يَعْلَمُ -فِي الْوَقْتِ نَفْسِهِ- أَنَّنَا نَزُورُ الشَّيْخَ (نَسِيبًا)، وَأَنَّنَا نُرْتَّبُ لَهُ
دُرُوسًا، وَأَنَّنَا نُسَاعِدُهُ فِي بَعْضِ مُؤَلَّفَاتِهِ، وَأَنَّنَا نُحْضِرُ إِلَى بَيْتِهِ بَعْضَ أَفَاضِلِ
الضُّيُوفِ^(٢) -مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ- مِنْ هُنَا أَوْ هُنَالِكَ-، وَ.. وَ..

وَأُكْرِرُ:

وَاللَّهُ؛ لَمْ نَرِ شَيْخَنَا -يَوْمًا- سَاحِطًا مِنْ هَذِهِ الْمُخَالَفَةِ، وَلَا طَالِبًا مِنْهَا تَغْيِيرَ
مَوْقِفِنَا، وَلَا مُهَدِّدًا -أَوْ مُتَحِنًا- لَنَا، وَلَا مُلْزِمًا إِيَّانَا!!

(١) قَارِنَ بِمَا سَيَأْتِي (ص ٢٤٧) -وَتَأَمَّلْ-.

(٢) أَذْكُرُ مِنْهُمْ مَعَالِيَ الْأَخِ الشَّيْخِ صَالِحِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ آلِ الشَّيْخِ -حَفِظَهُ اللَّهُ-.
وَذَلِكَ قَبْلَ نَحْوِ عَشْرِينَ سَنَةً.

... فضلاً عن أن يُقاطِعَنَا، أو يُشَكِّكَ بِسَلَفِيَّتِنَا (!)، أو يُسَقِّطَنَا^(١)، أو يُحَدِّرُ مِنَّا!!

وَمَا أَجْمَلَ كَلَامَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٢٠/٨-٩):
«فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَجْعَلَ الْأَصْلَ فِي الدِّينِ لِشَخْصٍ^(٢)؛ إِلَّا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ،
وَلَا لِقَوْلٍ؛ إِلَّا لِكِتَابِ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ-».

وَمَنْ نَصَّبَ شَخْصاً -كَائناً مَنْ كَانَ-، فَوَالِي وَعَادَى عَلَى مُوَافَقَتِهِ فِي الْقَوْلِ
وَالْفِعْلِ؛ فَهُوَ ﴿مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِعَعاً﴾.

وَإِذَا تَفَقَّهَ الرَّجُلُ، وَتَأَدَّبَ بِطَرِيقَةِ قَوْمٍ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ -مِثْلَ: أَتْبَاعِ الْأَئِمَّةِ
وَالْمَشَايخِ-؛ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ قُدْوَتَهُ وَأَصْحَابَهُ هُمَ الْعِيَارُ؛ فَيُوَالِي مَنْ وَافَقَهُمْ،
وَيُعَادِي مَنْ خَالَفَهُمْ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَدْعُوَ إِلَى مَقَالَةٍ -أَوْ يَعْتَقِدَهَا- لِكُونِهَا قَوْلَ أَصْحَابِهِ -وَلَا
يُنَاجِزَ عَلَيْهَا-؛ بَلْ لِأَجْلِ أَنَّهَا مِمَّا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَرَسُولُهُ، أَوْ أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ وَرَسُولُهُ،
لِكُونَ ذَلِكَ طَاعَةً لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ.

قُلْتُ:

فَهَلَّا كَانَتْ هَذِهِ الْأَخْلَاقُ الْعِلْمِيَّةُ الْمُنْهَجِيَّةُ الْأَدَبِيَّةُ -الْعَالِيَةُ- هِيَ السَّبِيلُ

(١) وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ رَبِيعُ الْمَدَنِيِّ -أَيْدَهُ اللَّهُ- فِي بَعْضِ «مَجَالِسِهِ»:

«مَنْ كَانَ مِنْكُمْ رَافِعاً لِرَايَةِ السُّنَّةِ -وَنُسِقَتْهُ لِحُطْئِهِ-: هَذَا مَذْهَبُ الْخَوَارِجِ..»

(٢) اسْمَعُوا -إِخْوَانِي- وَغُوا...

الأمثل عند اختلافنا -نحن السلفيين- في مسألة -ما-، أو حكم -ما- على شخص -ما- أنه مبتدع، أو يجب هجره!!

... بدلاً من ذلك التسلسل المريع بأحكام التبديع، والهجر، والتشيع، والإسقاط، والاستيصال -التي تمارس اليوم- بصور شتى!!
وقال الشيخ عبيد الجابري -سلمه الله- في بعض «أجوبته»:

«يجب على السلفيين أن يرفقوا ببعضهم، وأن يتأنوا، وأن لا يتسرّعوا في الهجر؛ فإن هذا خطأ.. والمخالفة تُردُّ، المخالفة تُردُّ ولا تُقبل، ويبيِّن الخطأ أنه خطأ، وأن الحقَّ خلافه بالدليل.

وإنما يهجر المبتدع الذي قامت عليه الحجة، وظهرت بدعته، فإنه يهجر ولا كرامة عنده، إلا إذا ترتب على الهجر مفسدة أكبر من ذلك، فإنه يكتفى بالحدِّ منه، والحدِّ من مجالسته، ولا يهجر هجراً تاماً، بحيث إنَّه لا يُسلم عليه، وغير ذلك من الأمور.

والحقيقة أن كثيراً من السلفيين اشتدوا على إخوانهم في هذا الباب -حسب ما بلغنا-؛ فمجرد ما يرى سلفي أخاه يُكلِّم آخر غير مرضي عنه، يهجره!!
وهذا -في الحقيقة- لا ينبغي، هذا خطأ.

وهذا يفتح لنا الباب على مسألة أخرى -مهمّة-؛ هي:

المسألة الثامنة: الامتحان^(١) بالأشخاص:

والمقصود بذلك: امتحان الناس بالناس؛ فمثلاً: فلان مبتدع؛ ماذا تقول فيه؟

إن قال: هو مبتدع!

فهذا سني...

وإن قال: ليس مبتدعاً!

فهذا مبطل، وساقط، ومابع، وضايع، ومثقل سيف!

وقد^(٢) يلحق به؛ ليصير - بعد - مبتدعاً مثله!!

فكثير من الشباب لا يدرك حقيقة هذه المسألة حق الإدراك، ولا يفهمها تمام الفهم...

والناس فيها طرفان، ووسط:

(١) هذه المسألة صور شتى - غير هذه -:

فقد رأيت من يخلط بين الامتحان (للشخص)، والامتحان (بالشخص)!! - وقد يجتمعان! -
ورأيت من لم ينتبه إلى بعض كلام علماء السلف في (الامتحان بالأشخاص) - في بعض
الأزمان دون بعضي -، وكونه منزلاً بحسب بلدان دون أخرى...

فهذان أمران لم ينتبه إليهما كثير ممن خاض هذه المسألة!

(٢) ولَوْ حَدَفْتُ (قَدْ) لَكَانَ الْأَمْرُ أَقْرَبَ إِلَى الْوَاقِعِ!

منهج السلف الصالح في أصول (النقذ)، و(البحر)، و(النضاح) ————— ٩١

- أَمَّا الطَّرْفُ الْأَوَّلُ: فَهُوَ الَّذِي يَمْتَحِنُ بِبَعْضِ الْمُتَنَسِّبِينَ إِلَى السُّنَّةِ، وَأَهْلِ السُّنَّةِ - مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقٍ بَيْنَ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ، وَيَبْنِي إِمَامًا، وَعَالِمًا، وَطَالِبَ عِلْمٍ -! وَهَذَا غُلُوٌّ وَإِفْرَاطٌ.

- وَالطَّرْفُ الثَّانِي: الَّذِي يَنْفِي الْأُمْتِحَانَ بِالْأَشْخَاصِ - مُطْلَقًا -، وَيَجْعَلُهَا بَدْعَةً، وَيُنْكِرُهَا!!

وَهَذَا تَقْصِيرٌ وَتَقْرِيطٌ.

- وَالْحَقُّ هُوَ الْوَسْطُ الْعَدْلُ - بِلَا إِفْرَاطٍ وَلَا تَقْرِيطٍ -:

وقد عرفناه مِنْ كَلِمَاتِ أَهْلِ الْعِلْمِ السَّلَفِيِّينَ - وَسِرِّهِمْ - فِي ذِكْرِهِمْ وَعَدِّهِمْ مَنْ أُمْتَحَنُوا الْآخَرِينَ بِهِمْ -:

مِثَالُهُ:

مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ الْبَرْبَهَارِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ص ٢٢٠ - بِشَرْحِ الشَّيْخِ النَّجْمِيِّ)، قَالَ:

«إِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَأَنْسَ بْنَ مَالِكٍ، وَأُسَيْدَ بْنَ حُضَيْرٍ: فَاعْلَمْ أَنَّهُ صَاحِبُ سُنَّةٍ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ -.

وَإِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَيُّوبَ، وَابْنَ عَوْنٍ، وَيُونُسَ بْنَ عُبَيْدٍ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ إِدْرِيسَ الْأَوْدِيَّ، وَالشَّعْبِيَّ، وَمَالِكَ بْنَ مِغْوَلٍ، وَيَزِيدَ بْنَ زُرَيْعٍ، وَمُعَاذَ بْنَ مُعَاذٍ، وَوَهْبَ بْنَ جَرِيرٍ، وَحَمَّادَ بْنَ زَيْدٍ، وَحَمَّادَ بْنَ سَلَمَةَ، وَمَالِكَ بْنَ أَنْسٍ، وَالْأَوْزَاعِيَّ، وَزَائِدَةَ بْنَ قُدَامَةَ: فَاعْلَمْ أَنَّهُ صَاحِبُ سُنَّةٍ.

وَإِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، وَالْحَجَّاجَ بْنَ الْمُنْهَالِ، وَأَحْمَدَ بْنَ نَصْرِ^(١) - وَذَكَرَهُمْ بِخَيْرٍ، وَقَالَ قَوْلُهُمْ -: فَأَعْلَمَ أَنَّهُ صَاحِبُ سُنَّةٍ.

... هَذَا فِي الْامْتِحَانِ بِحُبِّ أَهْلِ السُّنَّةِ^(٢).

وَأَمَّا فِي الْامْتِحَانِ بِبُغْضِ أَهْلِ الْبِدْعَةِ - وَمُنَابَذَتِهِمْ -: فَفِي قَوْلِهِ (ص ٢٢٦) - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

«إِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يَذْكُرُ ابْنَ أَبِي دُوَادَ^(٣)، وَالْمَرِيَّيَّ، أَوْ ثُمَامَةَ، وَأَبَا الْهَذِيلِ، وَهَشَامًا الْفُوطِيَّ - أَوْ وَاحِدًا مِنْ أَتْبَاعِهِمْ وَأَشْيَاعِهِمْ -: فَاحْذَرْهُ؛ فَإِنَّهُ صَاحِبُ بِدْعَةٍ... وَاتْرُكْ هَذَا الرَّجُلَ الَّذِي ذَكَرَهُمْ بِخَيْرٍ...».

قُلْتُ: وَمِثْلُ هَذَا النَّصِّ - بِطَرَفَيْهِ - مَا فِي كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَالْحَدِيثِ؛ مِثْلُ: «شَرْحُ أَصُولِ اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ» (١/ ٤٧ و ٥١)، و«سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ»

(١) مَعَ أَنَّ الْإِمَامَ ابْنَ كَثِيرٍ ذَكَرَ فِي «الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» (١٠/ ٣٠٤) أَنَّهُ: «أُخِذْتُ لَهُ (الْبَيْعَةُ) لِلخُرُوجِ عَلَى السُّلْطَانِ!»

(٢) وَمِنْهُ مَا ذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (٥/ ١٨) نَقْلًا عَنِ الْإِمَامِ ابْنِ مَعِينٍ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتَ إِنْسَانًا يَقَعُ فِي عِكْرَمَةٍ، وَفِي حِمَادٍ: فَاتَّبِعْهُ عَلَى الْإِسْلَامِ». ثُمَّ عَلَّقَ الذَّهَبِيُّ - قَائِلًا -:

«هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى الْوُقُوعِ فِيهِمَا بَهْوً وَحَيْفٌ - فِي وَزْنِهِمَا -، أَمَّا مَنْ نَقَلَ مَا قِيلَ فِي جَرِحِهِمَا، وَتَعْدِيلِهِمَا - عَلَى الْإِنْصَافِ؛ فَقَدْ أَصَابَ...».

(٣) وَفِي «الْمِيزَانِ» (٥/ ١٦٨) - فِي تَرْجُمَةِ (عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ) - أَنَّهُ كَانَ يَمِيلُ لِابْنِ أَبِي دُوَادَ، وَيُحْسِنُ إِلَيْهِ!

وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ الْمَدِينِيِّ الْكِبَرَاءُ؛ مِنْهُمْ الْإِمَامُ أَحْمَدُ - نَفْسُهُ -.

(١١/ ١٩٥ و ١٩٨ و ٣٧٠)، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ٢١٨)، -وغيرها^(١) -.

فالملاحظ في القائمتين -أهل السنة، وأهل البدعة-: أَنَّ هَؤُلَاءِ وَأُولَئِكَ -كِلَيْهِمَا- رُؤُوسٌ فِيمَا هُمْ فِيهِ:

فَأَهْلُ السُّنَّةِ الْمَذْكُورُونَ هُمْ رُؤُوسٌ فِي السُّنَّةِ.

وَأَهْلُ الْبِدْعَةِ الْمَذْكُورُونَ هُمْ رُؤُوسٌ فِي الْبِدْعَةِ^(٢).

فالسُّؤَالُ الْمُهْمُّ -بَلِ الْأَهْمُّ- هُنَا- هُوَ:

هَلْ كُلُّ مُشْتَغِلٍ بِالسُّنَّةِ -أَوْ دَاعٍ إِلَيْهَا- عَالِمٌ أَوْ طَالِبٌ عِلْمٍ -دُونَ أَنْ يَكُونَ رَأْسًا- فِيهَا- يُمْتَحَنُ بِهِ؟!

هَلْ يُمْتَحَنُ بِـ (عَلِيٍّ) وَ(عَلِيَّانٍ) كَمَثَلِ مَا يُمْتَحَنُ بِأَيِّمَةِ الْعَصْرِ وَالزَّمَانِ؟!

وَهَلْ كُلُّ مُوَاقِعٍ لِلْبِدْعَةِ -أَوْ عَامِلٍ بِهَا- دُونَ أَنْ يَكُونَ رَأْسًا فِيهَا- يُمْتَحَنُ بِهِ؟!

(١) وَقَدْ ذَكَرْتُ جَانِبًا مِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ فِي مُقَدِّمَةِ كِتَابِي «الدَّرَرُ الْمُتَلَاثِنَةُ...» (ص ٤٢)، وَكِتَابِي «التَّعْرِيفُ وَالتَّنْبِيهُ...» (ص ١٣٧).

(٢) أَلَمْ يُمْتَحَنَ (!) -إِلَى الْأَمْسِ الْقَرِيبِ!- بِحُبِّ (فُلَانٍ!)، وَبِدَعِ (الْمُشِيرِ إِلَيْهِ!)؛ فَضِلًّا عَنِ الْمُتَكَلِّمِ فِيهِ! بِاعْتِبَارِهِ (مُحَنَّةُ أَهْلِ السُّنَّةِ)!!؟

ثُمَّ (انْقَلَبَ) الْأَمْرُ -فِيهِ!-؛ فَصَارَ يُمْتَحَنُ (بِبُغْضِهِ) -نَفْسَهُ!-، وَيُبَدَّعُ -حَتَّى- الْمُدَافِعُ عَنْهُ!!
فَلَنْ كَانَ الْمَوْقِفُ (الْأَوَّلُ) خَطَأً؛ فَمَا الَّذِي يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ الْمَوْقِفُ (الثَّانِي) خَطَأً -أَيْضًا-؛
لَكِنْ؛ بِاتِّجَاهٍ آخَرَ؟!

... لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ..

اللَّهُمَّ ثَبِّتْنَا عَلَى هَذَاكَ حَتَّى نَلْقَاكَ...

هنا المحك، ومربط الفرس^(١) - كما يقال -.

فهل يجوز إلحاق (عموم) ثقات الرواة بأولئك المذكورين بأسمائهم - على وجه الخصوص -؛ ليمتحن بهم؟!

فما فائدة (تخصيص) أولئك الأعيان - فقط -؟!

ومثل ذلك - سواء بسواء - يقال في المبتدعة، ورؤوسهم...

فضلاً عن أن يكون (الامتحان) بأشخاص ينتسبون إلى السنة والسلفية، ويدعون إليها، ويعرفون بها؛ لكن: وقعت منهم أخطاء، ووقعوا في أغلاط!

فهذا أبعد ما يكون عن الحق (الامتحان) به:

قال شيخنا الألباني - رحمه الله - في بعض «أجوبته» -:

«فهذا المنتهي إلى السلف الصالح - على نسبة قربه وبُعده في تحقيق انتسابه إلى السلف الصالح - يقال فيه: إنه مع السلف - على الأقل - ما لم ينقض بفعله ما يقوله بلسانه - لا يصح أن نقول: إنه ليس سلفياً^(٢) - ما دام يدعو إلى منهج السلف الصالح، ما دام يدعو إلى اتباع الكتاب والسنة، وعدم التعصب لإمام من

(١) انظر فائدة لغوية - في ذلك -: «الأصول في النحو» (١/ ٢٠١) للمراجع.

(٢) قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٣٠٨/ ١٥):

«فإذا دار الأمر بين أن يخطئ قيعاقب بريئاً، أو يخطئ قيعقو عن مذنب: كان هذا الخطأ خيراً للخطأين...».

وانظر ما سياتي (ص ٢٥٠).

الأيمة، فضلاً عن أن يتعصب لطريق من الطرق، فضلاً عن أن يتعصب لحزب من الأحزاب؛ لكن له آراء يشد فيها - في بعض المسائل الاجتهادية -! وهذا لا بد منه^(١)، لكن؛ يُنظر إلى القاعدة: هل هو مؤمن بها؟ هل هو داع إليها؟
قلت:

ومنه: كلام شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في «مجموع الفتاوى» (١٤٩ / ٤) - ردًا على من تكلم حول (التستر بمذهب السلف) - قال:
«وإن أردت بـ (التستر): أنهم يحتنون به، ويتقون به غيرهم، ويتظاهرون به، حتى إذا حوِّط أحدهم قال: أنا على مذهب السلف؟ - وهذا الذي أراد - والله أعلم -؛ فيقال له:

لا عيب على من أظهر مذهب السلف، وانتسب إليه، واعتزى إليه، بل يجب قبول ذلك منه بالاتفاق؛ فإن مذهب السلف لا يكون إلا حقًا:
- فإن كان موافقًا له - باطنًا وظاهرًا - فهو بمنزلة المؤمن الذي هو على الحق - باطنًا وظاهرًا -.

- وإن كان موافقًا له في الظاهر - فقط - دون الباطن: فهو بمنزلة المنافق؛

(١) لكونه بشرًا من البشر.

فَتَقَبَّلَ مِنْهُ عِلَانِيَتُهُ، وَتَوَكَّلَ سِرِّيَتُهُ إِلَى اللَّهِ - فَإِنَّا (لَمْ نُؤْمَرْ أَنْ نُنْقَبَ عَنْ قُلُوبِ النَّاسِ وَلَا نَشُقَّ بَطُونَهُمْ) ^(١).

وقد رَوَى البخاريُّ (برقم: ٢٤٩٨) عن الخليفة الرَّاشِدِ عُمر بن الخطَّاب - رضي الله عنه -:

(أَنَّ أَنَسًا كَانُوا يُؤْخَذُونَ بِالْوَحْيِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِنَّ الْوَحْيَ قَدْ انْقَطَعَ، وَإِنَّمَا نَأْخُذُكُمْ الْآنَ بِمَا ظَهَرَ لَنَا مِنْ أَعْمَالِكُمْ؛ فَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا خَيْرًا أَمْنَاهُ وَقَرْبَنَاهُ، وَلَيْسَ إِلَيْنَا فِي سِرِّيَّتِهِ شَيْءٌ، اللَّهُ يَحَاسِبُ سِرِّيَّتَهُ، وَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا سُوءًا أَلَمْ نَأْمَنَّهُ، وَلَمْ نُصَدِّقْهُ، وَإِنْ قَالَ: إِنَّ سِرِّيَّتَهُ حَسَنَةٌ!).

ومعنى هذا؛ أَنْ: «مَنْ اسْتَمَرَّ السُّوءَ - مُظْهِرًا لَهُ، مُسْتَمِرًّا عَلَيْهِ - لَا يَقْبَلُ مِنْهُ - مع الإصرار! - ادِّعَاءُ حُسْنِ السَّرِيرَةِ!!

وَمَنْ رَجَعَ عَنْ خَطِيئَةٍ - قَوْلًا -، وَتَرَاجَعَ عَنْ غَلْطِهِ - فِعْلًا -؛ فَنَحْنُ قَابِلُوهُ، وَلَنَا ظَاهِرُهُ؛ وَلَا يَجُوزُ التَّشْكِيكُ بِرَجُوعِهِ؛ بَلْهُ إِغْلَاقُ بَابِ التَّوْبَةِ دُونَهُ...

وادِّعَاءُ حُسْنِ السَّرِيرَةِ - مع التراجع - مقبولٌ مَرْضِيٌّ...

وَأَمْرُ صَاحِبِهِ مُوَكَّوْلٌ إِلَى خَالِقِهِ - وَهُوَ أَوْلَى بِهِ -: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾، وَهُوَ وَحْدَهُ - سُبْحَانَهُ - الَّذِي: ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾.

(١) كَمَا فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (٤٠٩٤)، وَ«صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٠٦٤) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ.

ولنتذكر - جميعاً - أننا دُعَاةٌ لمنهج السلف، وهو المهيعُ الحقُّ الجليل - والحقُّ ثَقِيلٌ، وأهله قليلٌ -:

فلا ينبغي أن يكونَ فينا - فوق ثِقَلِ حَقِّنا - ثِقَلُ طَرِيقَتِنَا وأَسْلُوبِنَا؛ حتَّى لا نُنفَر مِنَّا، أو يُنفَر عَنَّا - كما كان - شيخُنا الإمامُ الألباني - رحمه الله - يكرِّره على مسامِعِنَا - مُحذِّراً - كثيراً - ...»^(١).

قُلْتُ:

وعلى مثلِ هذا التَّأْصِيلِ والتَّفْصِيلِ يَنْبَغِي أَنْ يُفْهَمَ - ولا بُدَّ - كَلَامُ أَسْتَاذِنَا العَلَامَةِ الشيخِ عَبْدِ الْمُحْسِنِ العَبَّاد - حَفِظَهُ اللهُ - فِي رِسَالَتِهِ «الْحَثُّ عَلَى اتِّبَاعِ السُّنَّةِ» (٤/ ٢٥٧) - «مَجْمُوعَ رِسَائِلِهِ»؛ لَمَّا قَالَ تَحْتَ عُنْوَانٍ: (بِدْعَةُ امْتِحَانِ النَّاسِ بِالأَشْخَاصِ) - مَا مَلَّخْصُهُ -:

«وَمِنَ البِدَعِ المُنْكَرَةِ: مَا حَدَّثَ فِي هَذَا الزَّمَانِ مِنْ امْتِحَانٍ بَعْضٍ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ بَعْضًا بِأَشْخَاصٍ - سَوَاءٌ كَانَ البَاعِثُ عَلَى الامْتِحَانِ الجَفَاءَ فِي شَخْصٍ يُمْتَحَنُ بِهِ، أَوْ كَانَ البَاعِثُ عَلَيْهِ الإِطْرَاءَ لِشَخْصٍ آخَرَ -.

وَإِذَا كَانَتْ نَتِيجَةُ الامْتِحَانِ المُوَافَقَةَ لِمَا أَرَادَهُ المُمْتَحَنُ: ظَفِرَ بِالتَّرْجِيهِ والمَدْحِ وَالثَّنَاءِ! وَإِلَّا: كَانَ حَظُّهُ التَّجْرِيعَ وَالتَّبْدِيعَ، وَالهَجَرَ وَالتَّحْذِيرَ!!

وَهَذِهِ نُقُولُ عَنْ شَيْخِ الإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ؛ فِي أَوَّلِهَا: التَّبْدِيعُ فِي الامْتِحَانِ

(١) «رسالتنا (الأصالة)» (عدد: ٣٧) (ص: ٦٩).

بأشخاص -للجفاء فيهم-، وفي آخرها: التبديع في الامتحان بأشخاص آخرين -لا طرائهم-:

قال -رحمه الله- في «مجموع الفتاوى» (٣/ ٤١٣-٤١٤) -في كلام له عن يزيد بن معاوية-:

«... قالوا جب الإعراض عن ذكر يزيد بن معاوية، وامتحان المسلمين به؛ فإن هذا من البدع المخالفة لأهل السنة والجماعة».

وقال (٣/ ٥١٤): «وكذلك التفريق بين الأمة وامتحانها بما لم يأمر الله به ولا رسوله ﷺ».

وقال (٢٠/ ١٦٤): «وليس لأحد أن ينصب للأمة شخصاً يدعو إلى طريقته، ويوالي ويعادي عليها غير النبي ﷺ، ولا ينصب لهم كلاماً يوالي عليه ويعادي: غير كلام الله، ورسوله، وما اجتمعت^(١) عليه الأمة».

(١) وهذا قيد مهم -جداً-؛ لو تأمله دعاة الدعوة السلفية، وحملتها، وحملتها: هؤنوا على أنفسهم كثيراً من المصائب والمصائب، ولأغلقوا على أعدائهم كثيراً من المصائب! ومنه: قول الحافظ ابن رجب الحنبلي في «جامع العلوم والحكم» (ص ٣٠٦): «والمنكر الذي يجب إنكاره: ما كان مجمعا [عليه]. فأما المختلف فيه:

فمن أصحابنا من قال: لا يجب إنكاره على من فعله مجتهداً، أو مقلداً لمجتهد -تقليداً سائفاً-». وانظر ما سياتي -قريباً- (ص ١٠٥).

بَلْ هَذَا مِنْ فِعْلِ أَهْلِ الْبِدْعِ الَّذِينَ يَنْصُبُونَ لَهُمْ شَخْصاً - أَوْ كَلَاماً - يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْأُمَّةِ، يُوَالُونَ بِهِ عَلَى ذَلِكَ الْكَلَامِ - أَوْ تِلْكَ النَّسَبَةِ -، وَيُعَادُونَ^(١).

ثُمَّ قَالَ أَسْتَأْذِنُ الْعَبَّادُ - بَعْدُ -:

«وَلَوْ سَاعَ»^(٢) امْتِحَانُ النَّاسِ بِشَخْصٍ فِي هَذَا الزَّمَانِ - لِمَعْرِفَةِ مَنْ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ - أَوْ غَيْرِهِمْ - بِهَذَا الْامْتِحَانِ -؛ لَكَانَ الْأَحَقُّ وَالْأَوَّلَى بِذَلِكَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ، وَمُفْتِي الدُّنْيَا، وَإِمَامُ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي زَمَانِهِ، الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَازٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ -...

فَقَدْ كَانَ ذَا مَنْهَجٍ فَذٌ فِي الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ، وَتَعْلِيمِ النَّاسِ الْخَيْرَ، وَأَمْرِهِمْ بِالْمَعْرُوفِ، وَنَهْيِهِمْ عَنِ الْمُنْكَرِ، يَتَّبِعُ بِالرَّفْقِ وَاللِّينِ فِي نَصْحِهِ، وَرُدُّودِهِ الْكَثِيرَةِ عَلَى غَيْرِهِ:

مَنْهَجٌ سَدِيدٌ: يُقَرِّمُ أَهْلَ السُّنَّةِ، وَلَا يُقَاوِمُهُمْ.

وَيَنْهَضُ بِهِمْ، وَلَا يَنْهَضُهُمْ.

وَيَسْمُو بِهِمْ، وَلَا يَسِمُهُمْ.

مَنْهَجٌ يُجَمِّعُ، وَلَا يُفَرِّقُ.

وَيَلْمُ، وَلَا يُمَرِّقُ.

(١) اللَّهُ الْمُسْتَعَانُ... هَذَا هُوَ الْوَاقِعُ - مَا لَهُ مِنْ دَافِعٍ -!

(٢) تَأَمَّلُوا - يَا اللَّهُ عَلَيْكُمْ - هَذَا التَّحْفُظُ - مَا أَعْظَمَهُ!

وَيُسَدِّدُ، وَلَا يُبَدِّدُ.

وَيُسِرُّ، وَلَا يُعَسِّرُ^(١)....

وَمَا أَحْوَجَ الْمُشْتَغِلِينَ بِالْعِلْمِ وَطَلَبَتِهِ إِلَى سُلوِكِ هَذَا الْمَسْلَكِ الْقَوِيمِ، وَالْمَنْهَجِ الْعَظِيمِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ جَلْبِ خَيْرٍ لِلْمُسْلِمِينَ، وَدَفْعِ الضَّرَرِ عَنْهُمْ!

وَالْوَاجِبُ عَلَى الْأَتْبَاعِ وَالْمَتَّبِعِينَ -الَّذِينَ وَقَعُوا فِي ذَلِكَ الْامْتِحَانِ- أَنْ يَتَخَلَّصُوا مِنْ هَذَا الْمَسْلَكِ الَّذِي فَرَّقَ أَهْلَ السُّنَّةِ، وَعَادَى بَعْضُهُمْ بَعْضاً -بِسَبَبِهِ-؛ وَذَلِكَ بِأَنْ يَتْرُكَ الْأَتْبَاعُ الْامْتِحَانَ، وَكُلَّ مَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ بُغْضٍ وَهَجْرٍ وَتَقَاطُعٍ، وَأَنْ يَكُونُوا إِخْوَةً مُتَالِفِينَ، مُتَعَاوِنِينَ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى، وَأَنْ يَتَبَرَّأَ الْمَتَّبِعُونَ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ الَّتِي تُرْبِعُوا عَلَيْهَا، وَيُعْلِنُوا بِرَاءَتِهِمْ مِنْهَا، وَمَنْ عَمِلَ مَنْ يَقَعُ فِيهَا.

وَبِذَلِكَ؛ يَسْلَمُ الْأَتْبَاعُ مِنْ هَذَا الْبَلَاءِ، وَالْمَتَّبِعُونَ مِنْ تَبَعَةِ التَّسَبُّبِ بِهَذَا الْامْتِحَانِ، وَمَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ أَضْرَارٍ تَعُودُ عَلَيْهِمْ وَعَلَى غَيْرِهِمْ.

(١) كِدْنَا لَا نَرَى شَيْئاً مِنْ هَذِهِ السَّيِّئَاتِ الْعَزِيزَاتِ -لَا قِلَّةً وَلَا كَثْرَةً- فَيَا عَايِشَنَا وَشَاهِدَنَا!

بَلِ الشَّاهِدُ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ-: أَضْدَادُهَا.

وَالْمَعَايِنُ: نِقَاطُهَا.

وَالْمَلْمُوسُ الْحَسُوسُ: عَكْسُهَا...

... قَالِي مَتَى؟! إِلَى مَتَى؟!

قلتُ:

ولما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية مسألة (روية الكفار لرَبِّهم) -سُبْحَانَهُ-؛ قال:
«لا ينبغي لأهل العلم أن يجعلوا هذه المسألة محنةً وشعاراً يُفَضِّلُون»^(١) بها بين
إخوانهم وأضدادهم؛ فإن مثل هذا مما يكرههُ اللهُ ورسولُهُ».

أقول:

فَلَيْنَ لَمْ يَرَضَ (البَعْضُ!) هذه النُّقُولَ الجَلِيلَةَ عن هؤلاء العُلَمَاءِ الْمُبَارَكِينَ
-عند عَامَّةِ السَّلَفِيِّينَ- مع أَنَّنا لَسْنَا نُرْغِمُهُ، وَلَا نُلْزِمُهُ! -﴿مَعْذَرَةٌ إِلَى رَبِّكُمْ﴾-:
فَلَا أَقِلُّ مِنْ أَنْ يَعْذِرُونَا فِيمَا نُرْجِّحُهُ، وَلَا يُوْجِّهُوا عَلَيْنَا -وَالَيْنَا- مِنْذُ
الآن! -بِالْأَسْتَان!- حِرَابَ (الامْتِحَان!)؛ لِيَضْرِبُوا مِنَّا كُلَّ بَنَانٍ -بِكُلِّ هَوَانٍ!

﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْفِعُ عَنِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾..

﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفْلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾..

﴿إِنَّ رَبَّكَ لِبِالْمِرْصَادِ﴾..

﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾...

(١) فكيف إذا كانوا: يُسْقِطُونَ، وَيُبَدِّعُونَ، وَمِنَ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ يُخْرِجُونَ!!

المسألة التاسعة: (الجرح المُفسَّر)^(١)

وَهِيَ مَسْأَلَةٌ -الْيَوْمَ- مِنْ أَهَمِّ الْمَسَائِلِ الْمُفْضِيَةِ إِلَى النِّزَاعِ، وَالْخِصَامِ، وَالْإِلْزَامِ^(٢)! -بسبب سوء التصور، أو خلل التصرف-!

(١) وفي كتابي «إيضاح ما تيسر لضوابط قبول (الجرح المُفسَّر)» مزيد بيان.

(٢) قال شيخنا الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٦ / ١ / ٣٠) -في معرض ذكره بعض مناقضاته-: «وَلَسْنَا يَتَسَنَّا مِنْهُ [أي: المناقش] قلنا له: إِنَّ فِرْضَكَ عَلَى غَيْرِكَ أَنْ يَتَبَيَّنَ رَأْيُكَ وَهُوَ (غَيْرُ مُقْتَنِعٍ بِهِ): يُنَافِي أَصْلًا مِنْ أَصُولِ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ، وَهُوَ: أَنَّ الْحَاكِمِيَّةَ لِلَّهِ وَحْدَهُ». قلت:

وَمُضْطَلَحُ (الْحَاكِمِيَّةِ) -هُنَا- مِنْ شَيْخِنَا -عَلَى الْجَادَّةِ- بِحَمْدِ اللَّهِ -وَعَلَى وَجْهِ التَّامِ-

فليس المقصود به مسألة الحُكَامِ، وما يُبَيَّنُ عَلَيْهَا مِنْ آثَارٍ وَأَحْكَامٍ!!

نعم؛ الْأَوَّلَى عِنْدِي -هذه الأيام- تركُ مثلِ هذا الكلام؛ لما قد يُغَيِّرُهُ عَنْ وَجْهِهِ -أو يَطْبِئُهُ بِهِ!- بَعْضُ اللَّئَامِ!

وانظر ما سياتي - (ص ١٣٢) في المسألة الحادية عشرة - حول مصطلح (الحاكمية) -.

وقال شيخ الإسلام في «الاستقامة» (١ / ١٧٦):

«مِنْ شِعَارِ أَهْلِ الْبِدْعِ: إِلْزَامُ النَّاسِ بِقَوْلِهِمْ».

قلت:

فَلَا تُرِيدُ لِأَيِّ سَلَفِيٍّ -كَبِيرًا أَوْ صَغِيرًا- أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُمْ -أَجْلَهُمُ اللَّهُ-.

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى الكبرى» (٥ / ١٢):

«كَانَ أَثَمَّةُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ لَا يُلْزَمُونَ النَّاسَ بِمَا يَقُولُونَهُ مِنْ مَوَارِدِ الاجْتِهَادِ، وَلَا يُكْرَهُونَ أَحَدًا عَلَيْهِ».

وقال -رحمه الله- في «مجموع الفتاوى» (١١ / ٤٨٧):

«فَلَا يَجِبُ عَلَى النَّاسِ أَنْ يَقُولُوا مَا لَمْ يَوْجِبِ اللَّهُ قَوْلَهُ عَلَيْهِمْ».

وقد يقول الرَّجُلُ كَلِمَةً -وَتَكُونُ حَقًّا- لَكِنْ؛ لَا يَجِبُ عَلَى كُلِّ النَّاسِ أَنْ يَقُولُوهَا!

وليس له أن يوجب على الناس أن يقولوها، فكيف إذا كانت الكلمة تتضمن باطلاً؟!».

منهج السلف الصالح في أصول (النقد)، و(الجرح)، و(النضاح) ————— ١٠٣

فَكُلُّ (!) مَنْ جَرَحَ شَخْصاً تَرَاهُ يُلْزَمُ الْآخِرِينَ بِهِ؛ بِحُجَّةٍ أَنَّ جَرْحَهُ -لَهُ-
مُفَسَّرٌ، وَأَنَّهُ (وَاجِبٌ) قَبُولُ الْجَرَحِ الْمُفَسَّرِ !!!

مَعَ أَنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ بِهَذِهِ السُّهُولَةِ -كَمَا قَدْ يَتَصَوَّرُهُ- أَوْ يُصَوِّرُهُ- الْبَعْضُ!
وَيَبَيِّنُهُ -فِي الرُّوَاةِ- مَثَلًا:-

(عِكْرَمَةَ -مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ-) ^(١):

اِحْتَجَّ الْبُخَارِيُّ بِهِ؛ لِكَوْنِهِ لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهُ فِيهِ جَرْحٌ.

يَبَيِّنَا تَرَكَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ الرُّوَايَةَ عَنْهُ؛ لِكَلَامِ الْإِمَامِ مَالِكٍ -فِيهِ-، وَجَرْحِهِ لَهُ.
وَمُسْلِمٌ تَلْمِيزُ الْبُخَارِي -رَجَّهَ اللَّهُ-.

فَهَلْ اخْتِلَافٌ هَذَيْنِ الْإِمَامَيْنِ الْجَبَلَيْنِ فِي هَذَا الرَّاوي نَاشِئٌ عَنْ
(جَرْحِ مُبْهَمٍ)؟!

وَكَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ -أَصْلًا- وَقَدْ قِيلَ فِي (عِكْرَمَةَ) -هَذَا-: «كَذَّابٌ» ^(٢)؟!

أَمْ أَنَّهُ اخْتِلَافٌ فِي قَبُولٍ -أَوْ رَدٍّ- (جَرْحِ مُفَسَّرٍ = الْكَذِبُ) رَضِيَهُ وَاحِدٌ، وَرَدَّهُ
الْآخَرُ؟!

وَلَوْ تَأَمَّلْنَا -مَثَلًا- كِتَابِي الْإِمَامِ الذَّهَبِيِّ: «مَنْ تُكَلِّمُ فِيهِ وَهُوَ مُوثَّقٌ»،

(١) انظر «هَذَا السَّارِي» (ص ٦٦٧)، وَمَا تَقَدَّمَ (ص ٩٢)، وَمَا سَبَّاقِي (ص ١٩٦).

(٢) وَقَدْ قَالَهَا -فِيهِ- كِتَابًا؛ فَانْظُرْ «مَهْدِيبُ التَّهْدِيبِ» (٣/ ١٣٦).

و«الرُّوَاةُ الْمُتَكَلِّمُ فِيهِمْ بِمَا لَا يُوجِبُ الرَّدَّ»^(١): لَرَأَيْنَا مِنْ هَذَا الْبَابِ الشَّيْءَ الْكَثِيرَ الْكَثِيرَ...

وَأَنْظُرْ إِلَى مَا رَوَاهُ الْخَطِيبُ فِي «الْكِفَايَةِ» (٢٨٠)، وَالْفَسَوِيُّ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (١٩١ / ٢) عَنْ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ - وَذَكَرَ مَسْلَمَةُ بْنُ عَلِيٍّ - فَقَالَ:

«لَا يُتْرَكُ حَدِيثُ رَجُلٍ حَتَّى يَجْتَمَعَ الْجَمِيعُ عَلَى تَرْكِ حَدِيثِهِ...»^(٢).

وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْإِمَامِ النَّسَائِيِّ: «لَا يُتْرَكُ الرَّجُلُ عِنْدِي حَتَّى يَجْتَمَعَ الْجَمِيعُ عَلَى تَرْكِهِ»^(٣).

(١) وَكَذَلِكَ مَا فِي «هَذِي السَّارِي مُقَدِّمَةٌ (صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ)» (ص ٣٨٤-٤٥٦) الْفَصْلُ الثَّاسِعُ: «أَسْتَأْذِنُ مَنْ طُعِنَ فِيهِ.. وَالْجَوَابُ عَنِ الْاِعْتِرَاضَاتِ...».

فَهَلْ كُلُّ مَا فِيهِ (جَرَحٌ مُبْهَمٌ غَيْرُ مُفَسَّرٍ)!!؟

(٢) قَالَ الْإِمَامُ الصَّنْعَانِيُّ فِي «إِرْشَادِ النُّقَادِ» (ص ١٣):

«قَدْ يَخْتَلِفُ كَلَامُ إِمَامَيْنِ مِنْ أُنْمَةِ الْحَدِيثِ فِي الرَّأْيِ الْوَاحِدِ، وَفِي الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ، فَيُضَعَّفُ هَذَا حَدِيثًا، وَهَذَا يُصَحِّحُهُ! وَيَرْمِي هَذَا رَجُلًا مِنَ الرُّوَاةِ بِالْجَرَحِ، وَآخَرُ يُعَدِّلُهُ!

وَذَلِكَ مِمَّا يُشْعِرُ أَنَّ التَّصْحِيحَ - وَنَحْوَهُ - مِنْ مَسَائِلِ الْاجْتِهَادِ الَّتِي اخْتَلَفَتْ فِيهَا الْأَرْاءُ».

(٣) أَنْظُرْ «النُّكْتُ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ» (١ / ٤٨٣)، وَ«تَوْضِيحُ الْأَفْكَارِ» (١ / ٢٢٠)، وَ«الرَّفْعُ وَالتَّكْمِيلُ» (٣٠٧).

(تَنْبِيهِ): قُلْتُ فِي بَعْضِ مَجَالِسِي: لَا (يُلْزَمُ) أَحَدٌ بِالْأَخْذِ بِقَوْلٍ جَارِحٍ إِلَّا بَيِّنَةً مُقْنِعَةً، وَسَبَبٌ وَاضِحٌ، أَوْ بِإِجْمَاعٍ عِلْمِيِّ مُعْتَبَرٍ.

فَفَهِّمَهَا الْبَعْضُ - وَلَا أَذْري كَيْفَ! - عَلَى أَصْلِ الْجَرَحِ، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ إِجْمَاعٍ!!

وَفَرَّقُ بَيْنَ (قَوْلِهِ)، أَوْ (قَبُولِهِ)، وَبَيْنَ (الْإِلْزَامِ بِهِ) كَبِيرٌ كَثِيرٌ - كَمَا لَا يَخْفَى!! -

فَأَيْنَ بَابُ (الْجَرَحِ الْمَفْسَرِ) - هُنَا - ؟!

وَيَدُلُّكَ عَلَى عُمُومِ هَذَا:

مَا بَوَّهَ الْحَاطِبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «الْكَفَايَةِ» (ص ٣٤٢): «بَابُ ذِكْرِ بَعْضِ أَخْبَارِ مَنْ اسْتُفْسِرَ فِي الْجَرَحِ، فَذَكَرَ مَا لَا يُسْقِطُ الْعَدَالَةَ»..

ثُمَّ ذَكَرَ أَخْبَاراً فِي ذَلِكَ عَنْ ابْنِ مَعِينٍ^(١)، وَوَهْبِ بْنِ جَرِيرٍ - وَغَيْرِهِمَا -.

= كَمَنْ (قِيلَ) - مُفْتَنّاً بِهِ -؛ قَنِعاً هُوَ؛ وَمَنْ لَمْ يَقْبَلْهُ - لِعَدَمِ (قَنَاعَتِهِ = الشَّرْعِيَّةَ الْعِلْمِيَّةَ) -؛ لَا يُلْزَمُ بِهِ..

وَالِإِلاَّ؛ فَكَيْفَ يُلْزَمُ الْمُخْتَلِفَانِ فِي (وَاحِدٍ) غَيْرَهُمَا؟!

وَمَا دَلِيلُ كُلِّ فِي هَذَا الْإِلْزَامِ؟!

وَمَا مَوْقِفُ (الْمُلْزَمِ)؟!

قَالَ الْإِمَامُ اللَّهْيِيُّ فِي «السِّيَرِ» (٨٢ / ١١): «وَإِذَا اتَّفَقُوا عَلَى تَعْدِيلِ، أَوْ تَجْرِيعِ؛ فَتَمَسَّكَ بِهِ». وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ» (٩٨ / ٣): «وَالْحَقُّ: أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ لَمْ يَتَّفِقُوا - قَطُّ - عَلَى خَطَا».

وَالْكَلَامُ - كُلُّهُ - حَوْلَ (أَهْلِ السُّنَّةِ) - وَفِيهِمْ -؛ لَا بِالْمُبْتَدِعَةِ، وَذَوِيهِمْ!

فَلَا تَتَجَنَّ!!

وَانْظُرْ مَا تَقَدَّمَ (ص ٩٨).

(١) وفي «التَّنْكِيلِ» (١ / ٦٧ - ٩٨) - لِلْعَلَّامَةِ الْمُعَلِّمِيِّ -، قَالَ:

«كَانَ ابْنُ مَعِينٍ إِذَا لَقِيَ فِي رَحْلَتِهِ شَيْخاً، فَسَمِعَ مِنْهُ مَجْلِساً، أَوْ وَرَدَ بِغَدَادَ شَيْخٌ، فَسَمِعَ مِنْهُ مَجْلِساً، فَرَأَى تِلْكَ الْأَحَادِيثَ مُسْتَقِيمَةً، ثُمَّ سُئِلَ عَنِ الشَّيْخِ؟ وَثَّقَهُ.

وَقَدْ يَتَّفِقُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْخُ دَجَّالاً اسْتَقْبَلَ ابْنَ مَعِينٍ بِأَحَادِيثٍ صَحِيحَةٍ! وَيَكُونُ قَدْ خَالَطَ قَبْلَ ذَلِكَ، أَوْ يَخْلُطُ بَعْدَ ذَلِكَ!

=

وَمِنْهَا:

مَا رَوَاهُ فِي «الْكُفَايَةِ» (٢٨٤) - أَيْضاً - أَنَّهُ قِيلَ لِلْإِمَامِ شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ - الْمُلَقَّبِ - بِحَقٍّ - بِ (أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ) -: لَمْ تَرَكَتْ حَدِيثَ فُلَانٍ؟
قَالَ: «رَأَيْتُهُ يَرْكُضُ عَلَى بِرْدُونٍ»^(١)، فَتَرَكَتْ حَدِيثَهُ^(٢).

ثُمَّ ذَكَرَ - عَنْ شُعْبَةَ - أَخْبَاراً عِدَّةً مُتَّفَقَةً - فِي الْبَابِ نَفْسِهِ - (٢٨٣)،
وَ(٢٨٦)، وَ(٢٨٧)، وَ(٢٨٨)، وَ(٢٨٩)، وَ(٢٩٠)، وَ(٢٩١)، وَ(٢٩٢)،
وَ(٢٩٣) - وَغَيْرَهَا -.

= ذَكَرَ ابْنُ الْجَنِيدِ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ مَعِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَثِيرٍ الْقُرَشِيِّ الْكُوفِيِّ؟ فَقَالَ: «مَا كَانَ بِهِ بَأْسٌ»،
فَحَكَى لَهُ عَنْهُ أَحَادِيثَ تُسْتَنْكَرُ، فَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «فَإِنْ كَانَ هَذَا الشَّيْخُ رَوَى هَذَا فَهُوَ كَذَّابٌ؛ وَإِلَّا؛
فَلِإِنِّي رَأَيْتُ حَدِيثَ الشَّيْخِ مُسْتَقِيماً».

وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ فِي مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ الْأَسَدِيِّ: «ثِقَةٌ، وَقَدْ كَتَبْتُ عَنْهُ».
وَقَدْ كَذَّبَهُ أَحْمَدُ، وَقَالَ: «أَحَادِيثُهُ مَوْضُوعَةٌ»، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: «غَيْرُ ثِقَةٍ وَلَا مَأْمُونٌ،
أَحَادِيثُهُ مَوْضُوعَةٌ».
وَهَكَذَا يَقَعُ فِي التَّضْعِيفِ؛ رَبُّمَا يَجْرَحُ أَحَدُهُمُ الرَّاويَ لِلْحَدِيثِ وَاحِدًا اسْتَنْكَرَهُ، وَقَدْ يَكُونُ
لَهُ عُذْرٌ^(١).

(١) هُوَ مَا لَيْسَ عَرَبِيًّا مِنَ الْبِغَالِ وَالْخَيْلِ.

(٢) وَفِي سَنَدِ هَذَا الْخَبَرِ ضَعْفٌ!

لَكِنْ؛ قُلْ كِتَابٌ مِنْ كُتُبِ مَصْطَلَحِ الْحَدِيثِ يَخْلُو مِنْ ذِكْرِهِ، وَلَعَلَّ ذَلِكَ لِمَا وَرَدَ مِنْ مِثْلِهِ فِي
مَعْنَاهُ - كَمَا أَشْرَتْ أَعْلَاهُ -.

وَانْظُرْ - لِلْفَائِدَةِ - كِتَابَ «الْمُقْتَرَحِ» (رَقْم: ١١٢) لِلشَّيْخِ مَقْبِلِ بْنِ هَادِي الْوَادِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -.

فَهَلْ يُقَالُ: إِنَّ شُعْبَةَ - وَهُوَ مَنْ هُوَ! - يَجْرَحُ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ؟!

أَمْ يُقَالُ: هُوَ حَقٌّ ذُو بَيِّنَةٍ - عِنْدَهُ -؛ لَكِنَّ غَيْرَهُ مِنَ الْحَفَاطِ خَالَفَهُ فِيهِ، وَلَمْ يَقْبَلْهُ مِنْهُ - لِتَفَاوُتِ الْأَنْظَارِ -!!؟

وَفِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (٩/ ١٣١) عَنْ أَبِي عَلِيٍّ النَّيْسَابُورِيِّ، قَالَ: «قُلْتُ لَا بَنَ خُزَيْمَةَ: لَوْ حَدَّثَ الْأُسْتَاذُ عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ حُمَيْدٍ؛ فَإِنَّ أَحْمَدَ قَدْ أَحْسَنَ الثَّنَاءَ عَلَيْهِ؟!

فَقَالَ: إِنَّهُ لَمْ يَعْرِفْهُ؛ وَلَوْ عَرَفَهُ - كَمَا عَرَفْنَاهُ - مَا أَثْنَى عَلَيْهِ^(١) - أَصْلًا -». قُلْتُ:

فَلَمْ يَقُلْ - أَوْ يَقُلْ! - عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ - فِي هَذَا - مَعَ الْإِقْرَارِ بِالْفَارِقِ! -:
مُسْكِينٌ^(٢)، ضَايِعٌ، مَايِعٌ^(٣)، مُتَفَلِّسِفٌ، مُدَافِعٌ عَنْ أَهْلِ الْبِدْعِ!!

(١) وقد لا يفعل!

(٢) أرجو الله - جَلَّتْ قُدْرَتُهُ - أَنْ يُخَيِّبَنِي مُسْكِينًا، وَأَنْ يُمَيِّتَنِي مُسْكِينًا، وَأَنْ يَحْشُرَنِي فِي رُفْرَةِ الْمَسَاكِينِ...

وفي هذا المعنى حديثُ نبويٍّ شريفٌ صحَّحَهُ شَيْخُنَا الْإِمَامُ الْأَلْبَانِيُّ فِي كِتَابِهِ «إِرْوَاءُ الْغَلِيلِ» (رقم: ٨٦١) - وَلي فِي تَحْرِيجِهِ «جُزْءٌ» بِعُنْوَانٍ: «التَّعْلِيقَةُ الْأَمِينَةُ...» - وَهُوَ مَطْبُوعٌ - قَدِيمٌ -، وَإِنْ كَانَ (الْبَعْضُ) يُطْلَقُ هَذِهِ الْكَلِمَةُ تَبَرُّاً وَغَمَراً - عَلَى وَجْهِ آخَرَ -!

(٣) وَقَدْ انْتَقَدَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْمُنْتَظَمِ» (٨/ ٢٦٧) الْخَطِيبَ الْبَغْدَادِيَّ بِـ «الْجَزْيِ عَلَى عَادَةِ عَوَامِ الْمُحَدِّثِينَ فِي (الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ)»!؛ مُعَلِّلاً ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «...فَلَيْتَهُمْ يُجَرِّحُونَ مَا لَيْسَ بِجَرْحٍ...». قُلْتُ: وَمَا ذَلِكَ عِنْدَ ابْنِ الْجَوْزِيِّ - سِوَاءِ أَخْطَأَ فِي نَقْدِهِ أَمْ أَصَابَ! - إِلَّا بِسَبَبِ الْاِخْتِلَافِ فِي قَبُولِ (الْجَرْحِ الْمَقْسَرِ)، أَوْ رَدِّهِ...

وَمِنْهُ -أَخِيرًا- هُنَا: قَوْلُ أَسْتَاذِنَا الْعَلَّامَةِ الشَّيْخِ (البَدْر) عَبْدِ الْمُحْسِنِ الْعَبَّادِ
البَدْر -حَفَظَهُ اللَّهُ- فِي «مَجْمُوعِ رَسَائِلِهِ» (٤ / ٢٥٩ - ٢٦٠) -مُحَدَّرًا-:

«وَقَرِيبٌ مِنْ بِدْعَةٍ امْتِحَانِ النَّاسِ بِالْأَشْخَاصِ: مَا حَصَلَ فِي هَذَا الزَّمَانِ مِنْ
افْتِتَانٍ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ بِتَجْرِيحِ بَعْضِ إِخْوَانِهِمْ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَتَبْدِيعِهِمْ،
وَمَا تَرْتَّبَ عَلَى ذَلِكَ مِنْ هَجْرٍ، وَتَقَاطُعٍ بَيْنَهُمْ، وَقَطْعٍ لِبَطْرِيقِ الْإِفَادَةِ مِنْهُمْ.
وَذَلِكَ التَّجْرِيحُ وَالتَّبْدِيعُ مِنْهُ مَا يَكُونُ مَبْنِيًّا عَلَى ظَنٍّ^(١) مَا لَيْسَ بِبِدْعَةٍ
بِدْعَةٍ!»^(٢).

وَعَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ «مَا مِنَ الْأَيْمَةِ إِلَّا مَنْ لَهُ أَقْوَالٌ وَأَفْعَالٌ لَا يُتَّبَعُ عَلَيْهَا، مَعَ أَنَّهُ لَا
يُذَمُّ عَلَيْهَا.

وَأَمَّا الْأَقْوَالُ وَالْأَفْعَالُ الَّتِي لَمْ يُعْلَمْ -قَطْعًا- مُحَالَفَتُهَا لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، بَلْ
هِيَ مِنْ مَوَارِدِ الاجْتِهَادِ الَّتِي تَنَازَعَ فِيهَا أَهْلُ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ: فَهَذِهِ الْأُمُورُ قَدْ
تَكُونُ قَطْعِيَّةً^(٣) عِنْدَ بَعْضٍ مِنْ بَيْنِ اللَّهِ لَهُ الْحَقُّ فِيهَا، لَكِنَّهُ لَا يُمْكِنُهُ أَنْ يُلْزَمَ
النَّاسَ^(٤) بِمَا بَانَ لَهُ وَلَمْ يَبَيِّنْ لَهُمْ.

(١) تَبَّه!

(٢) (أَوْ ظَنٌّ مَا لَيْسَ بِمُبَدَّعٍ مُبَدَّعًا!

(٣) تَبَّهْ هَذِهِ الْفَائِدَةُ الرَّائِدَةُ -الَّتِي يُشَدُّ لَهَا الرَّحْلُ-:

مَسْأَلَةٌ (قَطْعِيَّةٌ) عِنْدَ صَاحِبِهَا، وَلَا يُلْزَمُ بِهَا...

فَكَيْفَ يَكُونُ شَأْنُ الْمُلْزَمِ بِهَا (لَيْسَ قَطْعِيًّا)؟! وَأَيْنَ هُوَ ذَا مِنَ التَّأْصِيلَاتِ الْعِلْمِيَّةِ الْمُنْضَبِطَةِ!؟

نَعَمْ؛ لَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يَنْتَصَرَ لِمَا يَرَاهُ حَقًّا، وَيُدَافِعُ عَنْهُ، وَيَحْشُدُ لَهُ؛ لَكِنْ: بِدُونِ الْإِزَامِ! -أَوْ خِصَامِ!-

وَقَارِنْ بِمَا تَقَدَّمَ (ص ٧٤).

(٤) تَبَّه!

كما في «مجموع الفتاوى» (١٠/٣٨٣-٣٨٤).

قلت:

وَحَتَّى لَا يَأْتِيَ مُعْتَرِضٌ -أَوْ مُؤَوِّلٌ!- فَيَجْعَلَ هَذَا الْكَلَامَ الْعَدْلَ الْحَقَّ غَيْرَ شَامِلٍ لِيَابِ (الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ)، وَالْكَلَامُ فِي (الرَّجَالِ): أَنْقُلَ عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- قَوْلَهُ فِي «رَفْعِ الْمَلَامِ عَنِ الْأَئِمَّةِ الْأَعْلَامِ» (ص ٧):

«وَلِلْعُلَمَاءِ بِالرَّجَالِ -وَأَخَوَاهُمْ فِي ذَلِكَ- مِنَ الْإِجْمَاعِ وَالِاخْتِلَافِ -مِثْلُ مَا لِبَعْضِهِمْ مِنْ سَائِرِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي عُلُومِهِمْ».

وقال الحافظُ عبدُ العظيمِ المُنْذِرِيُّ في «جَوَابِ أَسْئَلَةٍ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ص ٨٣):

«وَاخْتِلَافٌ هَؤُلَاءِ [الْمُحَدِّثِينَ] كَاخْتِلَافِ الْفُقَهَاءِ؛ كُلُّ ذَلِكَ يَقْتَضِيهِ الْاجْتِهَادُ، فَإِنَّ الْحَاكِمَ إِذَا شَهِدَ عِنْدَهُ بِجَرْحِ شَخْصٍ، اجْتَهِدَ فِي: أَنَّ ذَلِكَ الْقَدْرَ مُؤَثِّرٌ أَمْ لَا؟

وكذلك المحدث إذا أراد الاحتجاج بحديث شخص، ونُقِلَ إليه فيه جَرْحٌ؛ اجْتَهِدَ فِيهِ: هَلْ هُوَ مُؤَثِّرٌ أَمْ لَا؟

ويجري الكلامُ عندهُ فيما يكونُ جَرْحاً، وفي تفسير الجرحِ وعَدَمِهِ، وفي اشتراطِ العَدَدِ في ذلك -كما يجري عندَ الفقيه-.

ولا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْجَارِحُ مُخْبِراً بِذَلِكَ لِلْمُحَدِّثِ مُشَافَهَةً، أَوْ نَاقِلًا لَهُ عَنْ غَيْرِهِ بِطَرِيقِهِ -وَاللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- أَعْلَمُ-».

قُلْتُ: وَلَعَلَّ أَجَلَ مَنْ هَذَا - وَذَاكَ - قَالَ الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ فِي «الْعِلَلِ الصَّغِيرِ»
(٧٥٦/٥ - مُلْحَقٌ بِـ «سُنَنِهِ»):

«وَقَدْ اخْتَلَفَ الْأَئِمَّةُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي تَضْعِيفِ الرِّجَالِ؛ كَمَا اخْتَلَفُوا فِي
سَوَى ذَلِكَ مِنَ الْعِلْمِ»^(١).

وَرَأَيْتُ لِلْعَلَّامَةِ الْأُصُولِيِّ الْفَقِيهِ أَبِي بَكْرٍ السَّرْحَسِيِّ - الْمُتَوَفَّى سَنَةَ
(٤٩٠ هـ) - تَفْصِيلاً حَسَنًا فِي (الْجَرَحِ الْمَفْسَرِ) - لَمْ أَرَهُ لغيره -، قَالَ فِي «أُصُولِهِ»
(٩/٢):

«وَأَمَّا مَا يَكُونُ مِنْ أئِمَّةِ الْحَدِيثِ؛ فَهُوَ الطَّعْنُ فِي الرُّوَاةِ؛ وَذَلِكَ نَوْعَانِ:
مَبْهُمٌ، وَمُفَسَّرٌ:

ثُمَّ الْمُفَسَّرُ نَوْعَانِ: مَا لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ طَعْنًا، وَمَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ^(٢)؛
وَالَّذِي يَصْلُحُ نَوْعَانِ: مُجْتَهِدٌ فِيهِ، أَوْ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣)؛

وَالْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ نَوْعَانِ: أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ هُوَ مَشْهُورٌ بِالنَّصِيحَةِ وَالْإِتْقَانِ، أَوْ مِمَّنْ
هُوَ مَعْرُوفٌ بِالتَّعَصُّبِ وَالْعِدَاوَةِ:

(١) وَهَذِهِ كَلِمَاتُ سِمَانٍ تُغْنِي عَنْ كُلِّ جِدَالٍ - لَكِنْ عَقِلَ -.

وَفِي «جَوَابِ الْحَافِظِ الْمَنْذَرِيِّ» (ص ٦٥) - أَيْضًا - نَقْلٌ لِهَذِهِ الْكَلِمَةِ، وَإِقْرَارٌ.

(٢) وَهَذَا تَأْصِيلٌ جَامِعٌ فَرِيدٌ؛ وَهُوَ - لِكَلَامِي الْحَقِّ - أَعْظَمُ تَأْكِيدٍ، وَأَكْبَرُ تَأْيِيدٍ.

(٣) وَهَذَا عَيْنٌ مَا تُدْنِدُنْ حَوْلَهُ - وَلِلَّهِ الْحَمْدُ -.

فأما الطعنُ المُبْهَمُ؛ فهو عند الفقهاء لا يكون جرحاً؛ لأنَّ العدالة - باعتبارِ
ظاهر الدين - ثابتةٌ لكلِّ مسلم - خصوصاً مَنْ كان من القرون الثلاثة -.

فلا يُتركُ ذلك بطعنٍ مُبْهَمٍ؛ ألا ترى أنَّ الشَّهادةَ أَضيقُ مِنْ رواية الخبر
في هذا؟!

ثُمَّ الطَّعْنُ المُبْهَمُ مِنَ المدَّعى عليه لا يكونُ جَرَحاً...

والمُفسِّرُ الذي لا يصلحُ أَنْ يكونَ طعنًا لا يُوجبُ الجَرَحَ - أيضاً -...».

إلى أن قال:

«وأما الطَّعْنُ (المفسِّرُ) بما يكونُ موجباً للجَرَحِ؛ فإنَّ حَصَلَ مَمْنُ هو
معروفٌ بالتعصُّب - أو مُتَّهَمٌ به لظهورِ سببٍ باعِثٍ له على العداوة -؛ فإنَّه لا
يُوجبُ الجَرَحَ.

وذلك نحو طعنِ المُلْحِدِينَ والمُتَّهَمِينَ ببعضِ الأهواءِ المُضِلَّةِ في أهلِ
السُّنَّةِ...»^(١).

(١) وفي كتابي «القواعدُ النَّاصِرَةُ لِتَطْبِيقَاتِ (عِلْمِ الجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ) - المَعَاصِرَةِ -» مزيدُ بَيَانٍ،
وعَدِيدُ أمثلةٍ.

المسألة العاشرة: القَالُ وَالْقِيلُ، وَنَقْلُ الْأَقَاوِيلِ:

وَهِيَ - وَاللَّهِ - آفَةٌ كُتِبَتْ، تُوْغِرُ الصُّدُورَ، وَتُغَيِّرُ الْعُقُولَ،
وَتَقْلِبُ السُّلُوكَ..

و(أَخْشَى) أَنْ لَا يَكُونَ حَالُ الدَّاخِلِ هَذَا الْبَابِ؛ إِلَّا مَا قِيلَ قَدِيمًا:

وَلَمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَحْثِنَا طَوْلَ عُمْرِنَا

سِوَى أَنْ جَمَعْنَا فِيهِ قِيلَ وَقَالُوا!

... وَكَمْ مِنْ مَرَّةٍ سَمِعْتُ الطَّعْنَ وَالْغَمَزَ بِبَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، أَوْ طُلَّابِ الْعِلْمِ

- مِنْ بَعْضِ أَفَاضِلِ الْمَشَايخِ! -؛ فَلَمَّا كُنْتُ أَتَثَبَّتُ وَأَسْتَعْلِمُ؛ يَكُونُ الْجَوَابُ:

(حَدَّثْنَا فُلَانٌ، وَهُوَ ثِقَّةٌ!) - أَوْ نَحْوَ هَذَا الْكَلَامِ -!

... ثُمَّ إِذَا بِهِ: بَلَا خِطَامٍ! وَلَا زِمَامٍ!!

وَقَدْ قِيلَ - قَدِيمًا -:

فَمَا آفَةُ الْأَخْيَارِ إِلَّا غَوَاتُهَا وَمَا آفَةُ الْأَخْبَارِ إِلَّا رُؤَاتُهَا

... فَكَيْفَ إِذَا اجْتَمَعَا؟!!

وَكَمْ - وَكَمْ - عَائِنَا - وَغَيْرُنَا - مِنْ أَهْلِ التَّحْرِيشِ وَالتَّشْوِيشِ!! الْبَلَاءُ

تَلَوَّ الْبَلَاءُ!!

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ نَاصِرِ السَّعْدِيِّ فِي «الرِّيَاضِ النَّاصِرَةِ»
(ص ٢٠٩):

«مِنَ الْغَلَطِ الْفَاحِشِ الْخَطِيرُ: قَبُولُ قَوْلِ النَّاسِ^(١) بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ، ثُمَّ يَبْنِي عَلَيْهِ السَّامِعُ حُبًّا وَبُغْضًا، وَمَدْحًا وَذَمًّا.

فَكَمْ حَصَلَ بِهَذَا الْغَلَطِ مِنْ أُمُورٍ صَارَ عَاقِبَتُهَا النَّدَامَةُ!
وَكَمْ أَشَاعَ النَّاسُ عَنِ النَّاسِ أُمُورًا لَا حَقِيقَةَ لَهَا بِالْكُلِّيَّةِ!
فَالْوَاجِبُ عَلَى (الْعَاقِلِ): التَّثَبُّتُ، وَالتَّحَرُّزُ، وَعَدَمُ التَّسْرُّعِ.
وَبِهَذَا يُعْرِفُ دِينَ الْعَبْدِ، وَرَزَانَتَهُ، وَعَقْلُهُ»^(٢).

وَلَقَدْ حَصَلَ مَرَّةً -أَمَامِي- شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ -مِنْ قِبَلِ (بَعْضِ النَّاسِ!) -؛ فَكَانَ
اتِّهَامٌ -مِنْهُ- لِبَعْضِ مَنْ أَعْرِفُ بِالسُّنَّةِ وَالسَّلَافِيَّةِ -مُنْذُ سِنِينَ-؛ حَيْثُ قَالَ -فِيهِ-:
إِنَّهُ تَكْفِيرِيٌّ!!! وَأَنَّهُ يَجْتَمِعُ مَعَ التَّكْفِيرِيِّينَ -وَذَكَرَ اسْمَ وَاحِدٍ مِنْهُمْ!

(١) انتبه -يا زعاعك الله-؛ فَلَمْ يُمَيِّزِ الشَّيْخُ فِي التَّحذِيرِ مِنْ هَذَا (الْقَبُولِ) بَيْنَ ثِقَةٍ وَغَيْرِ ثِقَةٍ!
مُشِيرًا إِلَى مَا قَدْ يَقَعُ مِنْ (غَلَطٍ) -حَتَّى مِنْ الثِّقَةِ- تَرْتَبُ عَلَيْهِ مَفَاسِدُ وَبِخَنٌ، وَبَلَاءٌ وَإِحْنٌ!!
(٢) قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ جَبَّانٍ فِي «رَوْضَةِ الْعُقَلَاءِ» (ص ١١٩):
«مِنْ عَلَامَاتِ الْحُمُقِ الَّتِي يَجِبُ لِلْعَاقِلِ تَفَقُّدُهَا -فِيْمَنْ خَفِيَ عَلَيْهِ أَمْرُهُ-: سُرْعَةُ الْجَوَابِ،
وَتَرْكُ التَّثَبُّتِ.. وَالْوَقِيعَةُ فِي الْأَخْيَارِ، وَالْإِخْلَاطُ بِالْأَشْرَارِ».
قُلْتُ: وَلَيْسَ مِنْ شَرِّطِ الشَّرِّيرِ -قُوَا سَفَاهًا!- أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ هَدْيٌ ظَاهِرٌ!!
فَالشَّرِّيرُ: هُوَ الَّذِي يَسْقُطُ، وَيَتَلَقَّطُ، وَيَتَرَبَّصُ، وَيَتَرَصَّدُ، وَيَتَصَيَّدُ، وَ... -وَلَوْ كَانَ ذَا
هَدْيٍ ظَاهِرٍ -بِلِحْيَةٍ وَعِمَامَةٍ!- وَلِلْأَسَفِ-!!

فَاتَّصَلَ بِـ -بَعْدَ- بِقَدَرِ اللَّهِ - هَذَا الَّذِي أَتَاهُمْ تَكْفِيرِيًّا - نَفْسُهُ-؛ فَسَأَلَتْهُ
-مُعَاتِبًا- عَنِ اجْتِمَاعِهِ مَعَ (فُلَانٍ) التَّكْفِيرِيِّ؟!

فَقَالَ: «وَاللَّهِ؛ لَا أَعْرِفُ فُلَانًا، وَلَمْ أَسْمَعْ بِهِ؛ فَضْلًا عَنْ أَنْ أُلْتَقِيَ بِهِ»!
... وَ«مَنْ قَالَ فِي مُؤْمِنٍ مَا لَيْسَ فِيهِ؛ أَسْكَنَهُ اللَّهُ رَذْعَةَ الْخَبَالِ؛ حَتَّى يَخْرُجَ
مِمَّا قَالَ»^(١).

فَأَيْنَ هُوَ ذَلِكَ (الثَّقَّةُ)^(٢) -إِذَنْ-؟!

(١) «إِزْوَاءُ الْغَلِيلِ» (٢٣١٨).

(٢) وَهَذَا يَفْتَحُ لَنَا -لِزَامًا- بَابَ التَّفْرِيقِ بَيْنَ (خَبَرِ الثَّقَّةِ)، وَ(حُكْمِ الثَّقَّةِ)!!

وَمَنْ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَهُمَا فَقَدْ غَلِطَ غَلِطًا شَنِيعًا...

فَهَلْ يَسْتَوِي خَبَرُ الثَّقَّةِ عَنِ (فُلَانٍ) أَنَّهُ: (مَوْجُودٌ)؛ مَحْكُومٌ عَلَى هَذَا الـ (مَوْجُودِ)
بِأَنَّهُ (مُبْتَدِع)!!

فَكَيْفَ إِذَا تَعَارَضَ (حُكْمُ الثَّقَّةِ) مَعَ (حُكْمِ ثِقَةٍ) -آخِر-؟!

وَمَا السَّبِيلُ إِذَا تَعَارَضَ (حُكْمُ الثَّقَّةِ) مَعَ مَا يَعْرِفُهُ الْمُتَلَقِّي عَنْهُ الْحُكْمَ مِنْ حُكْمٍ يُخَالِفُهُ؟!

هَلْ كُلُّ ذَلِكَ سُوءٌ؟!

لَا يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا...

وَمِنْ أَعْجَبَ مَا رَأَيْتُ -قَرِيبًا-: رَدُّ كُتُبِهِ بَعْضُ الصَّغَارِ - هَدَاهُمُ اللَّهُ الْعَلِيُّ الْجَبَّارُ - فِي هَذِهِ
الْمَسْأَلَةِ -وَعَبْرًا!- مُشْرِقًا وَمُعَرَّبًا!-، حَاشِدًا -مَنْ ضَمِنَ ذَلِكَ- الْأَدْلَةَ (!) عَلَى (وُجُوبِ قَبُولِ
خَبَرِ الثَّقَّةِ)!

وَيَعْلَمُ (الْمُسْكِينُ!) -وَالْجَزَاءُ مِنْ جِنْسِ الْعَمَلِ!- وَقَدْ لَا يَعْلَمُ!- أَنْ هَذَا مِمَّا لَا يَخْفَى عَلَى
صِبْيَانِ الْكِتَابَةِ، وَلَا يَحْتَاجُ مِثْلَ هَذَا الْحَشْدِ الْعَجِيبِ!!

فَاهْلُ السُّنَّةِ -فِي هَذَا- عَلَى قَوْلٍ مُتَوَلَفٍ -غَيْرِ مُخْتَلِفٍ-...

وما حدُّ (الثقة)؟!

بل ما حاله؟!

وما ماله؟!

ومن ذا: تعلّم حجم الجناية التي يرتكبها (البعض) - ثمّ يُشار إليهم

= لكنّه لم يُذكر - وأرجو أن يُذكر! - مناط المسألة، وبعده غورها!!!

ولو تأمل هذا (الناقذ!) - مثلاً - كلام شيخ الإسلام في «درء التعارض» (٧/ ٤٦٤):

«ومعلوم أنّ (الحكم) بين الناس في عقائدهم وأقوالهم أعظم من الحكم بينهم في مبايعهم وأموالهم»:

مع ضميمته كلام الإمام ابن حزم في «الإحكام في أصول الأحكام» (١/ ١٢٣) - طبعة زكريّا علي يوسف):

«ولا يصح الخطأ في (خير الثقة) إلا بأحد ثلاثة أوجه:

١- إمّا ثبت الراوي، واعتُرفه بأنه أخطأ.

٢- وإمّا شهادة عدلٍ على أنّه سمع الخبر مع راويه، فوهم فيه فلان.

٣- وإمّا بأن تُوجب (المشاهدة) أنّه أخطأ»:

لكرّ على مقالِه - كلِّه - بالرفض، وقابل ما خطته يده - جميعه - بالنقض!

لكنّه الجهل والهوى...

ومن كلام الإمام ابن ناصر الدين الدمشقي - رحمه الله - في بيان شروط المتكلم في الرجال -

في «الرد الوافر» (ص ٣٧):

«.. أن يكون عارفاً بالأسباب التي يُجرّح بِمثلها الإنسان؛ وإلا: لم يُقبل قوله فيمن تكلم،

وكان ممن اغتاب وفاء بمحرّم».

وما سيأتي (ص ١٩٣) من (وجوب بيان أسباب الجرح بالبدعة) كاف.

بالبُنان!-، في هَدم أهل السُنَّة الأعيان، ونَقْض ما هُم عليه مِن بُنيان! بتبديعهم
بلا بُرهان -بل ثَقَّة (!) بأهل الزُور والبُهتان -في بعض الأحيان-!!

وَتَحْذِيرًا مِنَ الْقَالَ وَالْقِيل -في الجُرْح والتَّعْدِيل -أَوْ هَذَا الْقَيْل!- جَاءَتْ
تَوْجِيهَاتُ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ ربيع بن هادي -حَفِظَهُ اللهُ- في «نَصِيحَةٍ» -لَهُ- قَائِلًا:-

«نَحْذَرُكُمْ مِنَ الظُّلْم، وَارْتِكَابِ الْبُهْت، وَانْتِهَاكِ أَعْرَاضٍ مِّنْ تَخَاصُّمُوهُمْ
بِحَقٍّ -لَوْ كُنْتُمْ عَلَى حَقٍّ-، فَضْلًا عَنْ أَنْ تَرْتَكِبُوا كُلَّ هَذَا فِي حَقِّ مَنْ
تُخَاصِّمُونَهُم بِالْبَاطِلِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِهِ وَعَلَى عِبَادِهِ^(١).

وَزُطْلُمُ الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ، وَانْتِهَاكِ عِرْضِهِ -لَا سِيَّامًا إِذَا كَانَ مِنْ دُعَاةِ الْحَقِّ وَالسُّنَّةِ -
مِنْ أَشَدِّ أَنْوَاعِ الظُّلْمِ، بَلْ هُوَ أَشَدُّ حُرْمَةً مِنَ الرَّبَا -كَمَا بَيَّنَّ ذَلِكَ رَسُولُ الْهُدَى
وَالْعَدْلِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بِقَوْلِهِ الْعَادِلُ الْحَكِيمُ: «الرَّبَا اثْنَانِ وَسَبْعُونَ بَابًا؛
أَدْنَاهَا مِثْلُ إِيْتَانِ الرَّجُلِ أُمِّهِ، وَإِنَّ أَرْبَى الرَّبَا اسْتِطَالَةُ الرَّجُلِ فِي عِرْضِ أَخِيهِ»^(٢).

وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: «أَرْبَى الرَّبَا شَتْمُ الْأَعْرَاضِ» [انْظُرْ «الصَّحِيحَةُ» لِلْأَلْبَانِيِّ
بِرَقْم (١٨٧١)].

... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَشْدَّدَةِ الزَّاجِرَةِ عَنْ انْتِهَاكِ أَعْرَاضِ
الْمُسْلِمِينَ بِالظُّلْمِ وَالْهَوَى.

(١) كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٢٥٧٧).

(٢) «السُّلَيْسَةُ الصَّحِيحَةُ» (٣٩٥٠).

وَأَنَّنِي لِأَخَافُ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ أَصْحَابِ الْعَوَاطِفِ الْعَمِيَاءِ، وَالتَّبَعِيَّةِ^(١) الْبَلْهَاءِ
أَنْ يَقَعُوا فِي اسْتِحْلَالِ أَعْرَاضِ الْأَبْرِيَاءِ مِنْ دُعَاةِ السُّنَّةِ وَالْحَقِّ - فَضْلاً عَنْ
غَيْرِهِمْ مِنَ الْأَبْرِيَاءِ -^(٢).

وَقَالَ - حَفِظَهُ اللَّهُ - فِي «تَعْلِيْقٍ» لَهُ عَلَى كِتَابِ «الْفَرْقِ بَيْنَ النَّصِيحَةِ وَالتَّعْيِيرِ»
- لِلْحَافِظِ ابْنِ رَجَبٍ -:

«أَنْتَ إِذَا نَقَدْتَ شَخْصاً يَجِبُ أَنْ تَلْتَزِمَ الْحَقَّ وَالصَّدْقَ وَالْإِخْلَاصَ، وَيَكُونَ
قَصْدُكَ بَيَانَ الْحَقِّ، وَالتَّنْبِيْهُ عَلَى الْخَطِئِ الَّذِي يُنَافِي هَذَا الْحَقَّ^(٣).

إِذَا كَانَ هَذَا قَصْدُكَ؛ فَهَذَا مَقْصِدٌ شَرِيفٌ؛ وَأَمْرٌ عَظِيمٌ تُشْكُرُ عَلَيْهِ مِنَ الْأُمَّةِ
كُلِّهَا، وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَّهَمَكَ بِسُوءٍ.

وَإِذَا كَانَ لَكَ مَقَاصِدُ سَيِّئَةٌ، وَبَيِّنَ - بِالسَّبْرِ وَالِدِّرَاسَةِ - أَنَّكَ صَاحِبُ
هَوًى؛ فَلِلنَّاسِ الْحَقُّ أَنْ يَتَكَلَّمُوا فِيكَ^(٤).

وَأَجْمَلُ مِنْ ذَا - وَأَعَمُّ - : كَلَامُ الْعَلَامَةِ السُّنِّيِّ الْمَسَادِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْوَزِيرِ

(١) وَهَذِهِ (التَّبَعِيَّةُ) لَا تَكُونُ إِلَّا بِالتَّقْلِيدِ الْأَعْمَى، وَعَدَمِ التَّثَبُّتِ الْحَقِّ - بِالْحَقِّ - ﴿وَهُمْ يُحِبُّونَ
أَنَّهُمْ يُحِبُّونَ ضُغَاً...﴾

(٢) تُرِيدُ - مِنْ أَنْفُسِنَا - مُصَدَّقِيَّةَ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ الْعَالِيَاتِ عَلَى أَرْضِ الْوَاقِعِ؛ حَتَّى لَا نَقَعُ فِي
الْفَارِقِ السَّحِيقِ بَيْنَ النَّظَرِيَّةِ وَالتَّطْبِيقِ!

(٣) وَهَذَا مَقْصُودِي مِنْ كِتَابِي - هَذَا - وَمَا عَلَيْهِ يَدُورُ - ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ ...

(٤) بِالْحَقِّ.

- المتوفى سنة (٨٤٢هـ) ^(١) - في كتابه «الجواب الناطق بالحق واليقين؛ الشافي لصدور المتقين»، حيث قال:

«... إن من حق الناقض لكلام غيره أن يفهمه - أولاً -، ويعرف ما قصد به - ثانياً -، ويتحقق معنى مقالته، ويتبين فحوى عبارته.

فأما لو جمع لخصومه بين عدم الفهم لقصده، والمواخذة له بظاهر قوله: كان كمن رمى فأشوى، وخبط خبط عشوا!

ثم إن نسب إليه قولاً لم يعرفه، وحمله ذنباً لم يقترفه: كان ذلك زيادة في الإقصاء، وخلافاً لما به الله - تعالى - وصي؛ قال - تعالى -: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا﴾ [الأنعام: ١٥٢]، وقال - تعالى -: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ﴾ [الأعراف: ٢٩]، وقال - تعالى -: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ يَوْمٍ عَلَىٰ آلَا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨] - إلى أمثالها من الآيات -...».

إلى أن قال: «فأما مجرّد البهت الصّراح؛ فلا يليق بدوي الصّلاح».

كذا في مقدّمة «العواصم والقواصم» (١/ ٣٧-٣٨).

قلت:

ولا شك ولا ريب أن (القال والقيل) - في علم (الجرح والتعديل) - ليس من (الحق، ولا الصدق، ولا الإخلاص) في شيء!

(١) انظر فوائد عزيزة - في ترجمته -: «البدر الطالع» (رقم ٥٦٢ - طبع دمشق)، و«إنباء الغمر»

(٣/ ٢١٠)، و«الضوء اللامع» (١٠/ ٢٠٦)، و«هجر العلم ومعاقله في اليمن» (٣/ ١٣٤٥-١٣٦٤).

بَلْ هُوَ مِنَ (الظُّلْمِ، وَارْتِكَابِ الْبَهْتِ، وَانْتِهَاكِ الْأَعْرَاضِ)!!
فَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا الْبَابُ مُحْصُورًا فِي خَاصَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ -بِالْيَقِينِ، أَوْ الظَّنِّ
الرَّاجِحِ-؛ فَإِنَّهُ سَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَقَاسِدِ مَا اللَّهُ بِهِ عَلِيمٌ..
وَقَدْ نَقَلَ السَّخَاوِيُّ عَنْ شَيْخِهِ ابْنِ حَجَرٍ فِي «ذَيْلِ التَّبْرِ الْمَسْبُوكِ»^(١)
(ص ٤) -قوله-:

«إِنَّ الَّذِي يَتَصَدَّى لِضَبْطِ الْوَقَائِعِ مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ وَالرُّجَالِ يُلْزَمُهُ
التَّحَرِّيُّ فِي النُّقْلِ؛ فَلَا يَجْزِمُ إِلَّا بِمَا يَتَحَقَّقُهُ.
وَلَا يَكْتَفِي بِالنُّقْلِ الشَّائِعِ -وَلَا سِيَّامًا إِنْ تَرْتَّبَ عَلَى ذَلِكَ مَفْسَدَةٌ مِنَ الطَّعْنِ
فِي حَقِّ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالصَّلَاحِ-.

وَإِنْ كَانَ فِي الْوَاقِعَةِ أَمْرٌ قَادِحٌ -سَوَاءٌ كَانَ قَوْلًا أَوْ فِعْلًا، أَوْ مَوْقِفًا فِي حَقِّ
الْمُسْتَوْر-؛ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُبَالِغَ فِي إِفْسَائِهِ^(٢)، وَيَكْتَفِي بِالْإِشَارَةِ؛ لَعَلَّا يَكُونُ قَدْ

(١) وكذا في «مسائل نفيسة في منهج كتابة التاريخ» (ص ١٨-١٩) -له-.

وما بين المعقوفين منه.

(٢) وقد حصل لي -ووقع مني- في مُكَالَمَةِ هَانِيفِيَّةٍ (خَاصَّةً) سُجِّلَتْ (عَلَيَّ) بِغَيْرِ إِذْنِي وَلَا
مَعْرِفَتِي! -أن: (فَلْتُكُنْ!) مِنِّي كَلِمَةٌ شُبُهَةٌ شَدِيدَةٌ -رَدَّةٌ فِعْلٍ!- فِي حَقِّ (بَعْضِ النَّاسِ!)؛ لِمَوْقِفِ
مَغْلُوطٍ صَدَرَ مِنْهُ!

فَقَامَ بَعْضُ (الْمُتَرَبِّصِينَ) -شِفَاءً لِعَظِيزِ قَلْبِي!- فَنَسَرَهَا، وَأَفْسَاهَا، وَأَذَاعَهَا، وَحَمَلَهَا مَا لَا تُحْمَلُ!!!
وَلَمَّا اجْتَمَعْتُ بَمَنْ نَقَدْتُهُ -قَبْلَ أَيَّامٍ قَلِيلَةٍ مِنْ كِتَابَةِ هَذَا التَّعْلِيقِ- فِي مَتَصَفِ شَهْرِ رَمَضَانَ
(١٤٢٩ هـ)-: اعْتَذَرْتُ لَهُ عَنْ تِلْكَ الْكَلِمَةِ، وَاسْتَسْمَحْتُ بِشَأْنِهَا... =

صَدَرَ مِنْهُ فَلْتَةٌ^(١)، [فَإِذَا ضَبِطَتْ عَلَيْهِ: لَزِمَهُ عَارُهَا -أَبْدَأَ-].

= قَالَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، وَلَهُ، وَلَهُمْ!

قُلْتُ: وَفِي تَرْجَمَةِ الشَّيْخِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ الرُّومِيِّ الْحَنْفِيِّ الْقَاهِرِيِّ -مِنْ «الضُّوءِ
الْلَامِعِ» (٤٢/٦) -لِلشَّحَاوِيِّ- قَالَ:

«... وَحَضَرَ مَجْلِسَ الْحَدِيثِ -بِالْقَلْعَةِ- فِي (رَمَضَانَ: سَنَةِ أَرْبَعٍ وَثَلَاثِينَ)، فَوَقَعَتْ مِنْهُ فَلَتَاتُ
لِسَانٍ؛ حَمَلَهُ عَلَيْهَا بَعْضُ النَّاسِ -فِيئًا زَعَمَ-، ثُمَّ اعْتَذَرَ عَنْ ذَلِكَ».

.. فَكَانَ مَاذَا؟!

(١) وَهَذَا مِنْ وَاجِبِ حُسْنِ الظَّنِّ -الْمَأْمُورِ بِهِ-.

وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ بَكْرُ أَبُو زَيْدٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي «الرُّدُودِ» (ص ٤٠٤-٤٠٥) -مُيِّنًا مَا فِي أَسَالِيبِ
(الْبَعْضِ!) مِنْ: «تَتَبَعَ الْعَوْرَاتِ، وَتَلُمُّسُ الرِّلَاتِ وَالْهَقَوَاتِ؛ فَيَجْرَحُ بِالْخَطَا، وَيَتَّبِعُ الْعَالِمَ بِالزَّلَّةِ،
وَلَا تُعْفَرُ لَهُ هَفْوَةٌ»، قَالَ:

«وَهَذَا مِنْهُجٌ مُرَدٌّ!

فَمَنْ ذَا الَّذِي سَلِمَ مِنَ الْخَطَا -غَيْرِ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ وَرُسُلِهِ-؟!

وَكَمْ لِبَعْضِ الْمَشَاهِيرِ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنْ زَلَّاتٍ! لَكِنَّهَا مُعْتَقَرَةٌ بِجَانِبِ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْحَقِّ،
وَالْهَدْيِ، وَالْخَيْرِ الْكَثِيرِ:

مَنْ الَّذِي مَا سَاءَ قَطُّ؟! وَمَنْ لَهُ الْحُسْنَى فَقَطُّ؟!

[قُلْتُ: وَلَقَدْ كَانَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ الْأَلْبَانِيُّ يُرَدُّ هَذَا الْبَيْتَ مِنَ الشَّعْرِ -كَثِيرًا جَدًّا- فِي مَجَالِسِهِ].

وَلَوْ أُخِذَ كُلُّ إِنْسَانٍ هَذَا لَمَّا بَقِيَ مَعَنَا أَحَدٌ، وَلِصَرْنَا مِثْلَ دَوْدَةَ الْقَرْزِ؛ تَطْوِي عَلَى نَفْسِهَا بِنَفْسِهَا
حَتَّى تَمُوتَ!

وَمِنْ طَرَائِقِهِمْ: تَرْتِيبُ سُوءِ الظَّنِّ، وَحَمْلُ التَّصَرُّفَاتِ -قَوْلًا، وَفِعْلًا- عَلَى مُحَامِلِ
السُّوءِ وَالشُّكُوكِ.

وَمِنْهُ: التَّنَاوُشُ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ؛ لِحَمْلِ الْكَلَامِ عَلَى مُحَامِلِ السُّوءِ -بَعْدَ بَذْلِ الْهَمِّ الْقَاطِعِ
لِلتَّصُدِّ، وَالتَّرَبُّصِ-، وَالْفَرَحُ الْعَظِيمُ بِأَنَّهُ وَجَدَ عَلَى فُلَانٍ كَذَا! وَعَلَى فُلَانٍ كَذَا!! =

وَلِذَلِكَ يَحْتَاجُ الْمُؤَرِّخُ أَنْ يَكُونَ عَارِفًا بِمَقَادِيرِ النَّاسِ وَأَحْوَالِهِمْ وَمَنَازِلِهِمْ؛
فَلَا يَرْفَعُ الْوَضِيعَ، وَلَا يَضَعُ الرَّفِيعَ»^(١).

= ومتى صار من دين الله: فرح المسلم بمُقَارَفَةِ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ لِلْإِثْمِ؟!
أَلَا إِنَّ هَذَا التَّصَيُّدَ دَاءٌ خَبِيثٌ، مَتَى مَا تَمَكَّنَ مِنْ نَفْسِ أَطْفَالٍ مَا فِيهَا مِنْ نُورِ الْإِيمَانِ، وَصَيَّرَ
الْقَلْبَ خِرَابًا يَبَابًا، يَسْتَقْبِلُ الْأَهْوَاءَ وَالشَّهَوَاتِ، وَيُفَرِّقُهَا - نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخِذْلَانِ -.
وَمِنْ كَلَامِ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ رُبَيْعِ بْنِ هَادِي - أَكْرَمَهُ اللَّهُ - فِي الشَّيْخِ بَكْرِ - قَوْلُهُ - فِي «لِقَاءِ
جُدَّةِ الْمُفْتَوَحِ»:
«قُلْتُ لَكُمْ: لَا تَتَعَرَّضُوا لِلْأَشْخَاصِ: (بَكْرُ أَبُو رَيْدٍ) أَخُونَا، أَخْطَا، وَتَرَجُّو اللَّهَ - سُبْحَانَهُ
وَتَعَالَى - أَنْ يَأْخُذَ بِنَاصِيَتِهِ إِلَى الصَّوَابِ وَالْحَقِّ، نَحْنُ نَأْقِشُنَاهُ بِحَسَبِ مَا عِنْدَنَا مِنَ الْمَعْرِفَةِ لِلْحَقِّ
وَالصَّوَابِ، وَمَا جَاءَ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ إِلَى الْآنِ، وَتَرَجُّو مِنْهُ الْخَيْرَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ -.
بَكْرُ أَبُو رَيْدٍ لَهُ مَاضٍ مُشْرِقٌ، يَعْنِي: كَتَبَ كَثِيرًا فِي مَقَاوِمَةِ الْبِدْعِ وَالْفِتَنِ، فَهَذِهِ الْكُتُبُ نَعْتَزُّ بِهَا
وَنَنْشُرُهَا، وَلَوْ عِنْدَنَا إِثْمَانِيَّةٌ، نَطْبَعُهَا، وَنَنْشُرُهَا.
وَأَخْطَاؤُهُ - وَاللَّهِ - أَرْدُهَا، كَمَا قُلْنَا لَكُمْ: لَوْ كَانَ ابْنُ بَازٍ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، حَتَّى الصَّحَابَةُ،
أَخْطَاؤُهُمْ مَا نَقَبَلُهَا».

(١) وَمِنْ أَعْجَبِ تَصَرُّفَاتِ هَؤُلَاءِ (١) - هَذَا هُمْ اللَّهُ - فِي هَذَا الْبَابِ -: أَنَّهُمْ - فِي أَحْيَانٍ كَثِيرَةٍ -
يَأْخُذُونَ بِقَوْلِ مَنْ يَجْهَلُ ضِدَّ مَنْ يَعْلَمُ، وَبِقَوْلِ الْحَدَّثَاءِ ضِدَّ الْقَدَمَاءِ! وَبِقَوْلِ الْمَجَاهِيلِ ضِدَّ
الْمَعْرُوفِينَ!! وَبِقَوْلِ الصُّغَرَاءِ ضِدَّ الْكِبَرَاءِ!!! وَبِقَوْلِ الْمُتَبَدِّلِينَ ضِدَّ الْمُتَقَدِّمِينَ!!!! فَيجْعَلُونَ
(الْفُطَيْنِ) = (مُسْكِينًا)، وَ (الْمُسْكِينِ) = (فُطَيْنًا)!!! - عَلَى حَسَبِ اصطلاحاتهم، وتقسيماهم! -

المُهْم - عندهم! -: أَنْ يَدُورَ فِي فَلَكَهِمْ، وَلَا يَتَجَاوَزَ إِطَارَهُمْ، وَلَا يَتَعَدَّى رِكَابَهُمْ!
... وَهَذِهِ مَسَالِكُ رَدِيَّةٍ - خَطِيرَةٍ -، تُنَاقِضُ أَحْكَامَ السَّيْرِ وَالسَّرِيرَةِ..

وَاللَّهُ - تَعَالَى - يَقُولُ -: ﴿أَتَنْتَبِهُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾!؟

= نَعَمْ؛ الْعِبْرَةُ بِمَنْ صَدَقَ، وَلَيْسَتْ بِمَنْ سَبَقَ... وَلَكِنْ:

= كَيْفَ السَّبِيلُ إِلَى التَّحَقُّقِ مِنْ هَذَا - وَتَحْقِيقِهِ - إِلَّا بِالسَّبْرِ، وَالتَّشَبُّعِ، وَالْمَعْرِفَةِ الْقَوِيَّةِ الْجَادَّةِ؟!
وَتَذَكَّرْ - أَخِي طَالِبَ الْعِلْمِ - مَوْقِفَ الْإِمَامِ أَبِي مَعِينٍ مِنْ تَوْثِيقِهِ بَعْضَ الْكَذَّابِينَ الَّذِينَ عَزَّوهُ
بِظُؤَامِهِمْ!! - كَمَا تَقَدَّمَ (ص ١٠٥) -.

قُلْتُ:

وَلَعَلَّ مِمَّا يَقْنَعُ (هَؤُلَاءِ!) بِبُطْلَانِ هَذِهِ التَّرَكِيَّاتِ (السَّرِيعَةِ=الطَّيَّارَةِ!) - وَمَا يُسَبِّحُهَا: - مَا
أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (١٠/١٢٥)، وَ«الصُّغْرَى» (٤/١٣٤)، وَ«مَعْرِفَةُ السُّنَنِ
وَالْأَنَارِ» (٦٠٣٦)، وَالْحَطِيبُ فِي «الْكَيْفَايَةِ» (٢١٩)، وَالْعُقَيْلِيُّ فِي «الضُّعْفَاءِ» (٣/٤٥٤) أَنَّهُ:
شَهِدَ رَجُلٌ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: إِنِّي لَسْتُ أَعْرِفُكَ - وَلَا
يَضُرُّكَ أَيُّ لَا أَعْرِفُكَ -، فَأَتَيْتَنِي بِمَنْ يَعْرِفُكَ؟

فَقَالَ رَجُلٌ: أَنَا أَعْرِفُهُ - يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ -، قَالَ: بِأَيِّ شَيْءٍ تَعْرِفُهُ؟ فَقَالَ: بِالْعَدَالَةِ، قَالَ: هُوَ
جَارُكَ الْأَدْنَى؛ تَعْرِفُ لَيْلَهُ وَنَهَارَهُ، وَمَذْخَلَهُ وَمَخْرَجَهُ؟! قَالَ: لَا، قَالَ: فَعَاثَلَكِ بِالْذُّرْهِمِ وَالْذُّبْنَارِ
الَّذِي يُسْتَدَلُّ بِهِمَا عَلَى الْوَرَعِ؟! قَالَ: لَا، قَالَ: فَصَاحَبَكَ فِي السَّفَرِ الَّذِي يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى مَكَارِمِ
الْأَخْلَاقِ؟! قَالَ: لَا، قَالَ:

فَلَسْتُ تَعْرِفُهُ.

ثُمَّ قَالَ لِلرَّجُلِ: أَتَيْتَنِي بِمَنْ يَعْرِفُكَ.

قُلْتُ: وَصَحَّحَهُ شَيْخُنَا فِي «الْإِرْوَاءِ» (٢٦٣٧)، وَابْنُ السَّكَنِ - كَمَا نَقَلَهُ الْحَافِظُ أَبُو حَجَرٍ فِي
«التَّلْخِيسِ الْحَبِيرِ» (٤/١٩٧) -.

وَنَقَلَ الْعَجَلُونِيُّ فِي «كَشَفِ الْخَفَاءِ» (١/٥٤٩) عَنِ الْعَلَّامَةِ النَّجْمِ الْعَزْزِيِّ - (تُوفِّي
١٠٦١هـ) - تَحْمِينَ سَنَدِهِ.

وَلَعَلَّ أَصْلَ هَذَا التَّحْمِينِ مَنْقُولٌ عَنِ الْإِمَامِ أَبِي كَثِيرٍ فِي «الْإِرْشَادِ» - كَمَا فِي «سُبُلِ السَّلَامِ»
(٤/٢٥٩) - لِلصَّنْعَانِيِّ -.

قُلْتُ:

وَمِمَّا يَنْقُضُ هَذِهِ التَّرَكِيَّاتِ (السَّرِيعَةَ!)، وَيُبْطِلُهَا: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «السَّمْتُ الْحَسَنُ، وَالتَّوَدُّةُ» =

وَمَا أَجَلَ مَا قَالَهُ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي «الْأَخْلَاقِ وَالسِّيَرِ»
(ص ٩١):

«لَا آفَةٌ أَضُرَّ عَلَى الْعُلُومِ وَأَهْلِهَا مِنَ الدُّخْلَاءِ^(١) فِيهَا -وَهُمْ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا-؛

=والاقتصاد: جزءٌ من أربعة وعشرين جزءاً من النبوة» -«صحيح الترغيب» (١٦٩٦)-:

فَالسَّمْتُ الْحَسَنُ يُنَافِيهِ: الطَّيُّشُ!

وَالْتَوَدُّةُ تُنَافِيهِ: الْعَجَلَةُ!

وَالْاِقْتِصَادُ يُنَافِيهِ: الْإِسْرَافُ!

وَقَدْ قَالَ الْعَلَامَةُ السَّعْدِيُّ فِي «فَتْحِ الرَّحِيمِ الْمَلِكِ الْعَلَامِ...» (ص ١٦٨) -لَمَّا ذَكَرَ قَوْلَ

اللَّهِ -تَعَالَى-: ﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَذَا إِفْكٌ مُبِينٌ﴾ -:

«هَذَا إِرْشَادٌ مِنْهُ لِعِبَادِهِ؛ إِذَا سَمِعُوا الْأَقْوَالَ الْقَادِحَةَ فِي إِخْوَانِهِمُ الْمُؤْمِنِينَ؛ رَجَعُوا إِلَى مَا عَلِمُوا مِنْ إِيْمَانِهِمْ، وَإِلَى ظَاهِرِ أَحْوَالِهِمْ، وَلَمْ يَلْتَفِتُوا إِلَى أَقْوَالِ الْقَادِحِينَ، بَلْ رَجَعُوا إِلَى الْأَصْلِ، وَأَنْكَرُوا مَا يُنَافِيهِ».

وَقَالَ فِي «تَفْسِيرِهِ» (ص ٥٦٣) -فِي الْآيَةِ تَفْسِيرَهَا-:

«أَيُّ: ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ بَعْضُهُمْ خَيْرًا، وَهُوَ السَّلَامَةُ بِمَا رُمُوا بِهِ، وَأَنَّ مَا مَعَهُمْ مِنَ الْإِيْمَانِ الْمَعْلُومِ يَدْفَعُ مَا قِيلَ فِيهِمْ مِنَ الْإِفْكِ الْبَاطِلِ».

(١) وَلَقَدْ ذَكَرْتَنِي بَعْضُ صَنَائِعِ (بَعْضُ!) هَؤُلَاءِ (الدُّخْلَاءِ) -غَفَرَ اللَّهُ لَهُمْ- بِكَلَامٍ لِلْعَلَامَةِ

الْمَأُورِدِي؛ قَالَ:

(وَلَقَدْ رَأَيْتُ... رَجُلًا يُنَاطِرُ فِي مَجَالِسِ حَافِلٍ، وَقَدْ اسْتَدَلَّ عَلَيْهِ الْخَصْمُ بِدَلَالَةٍ صَحِيحَةٍ، فَكَانَ

جَوَابُهُ عَنْهَا أَنْ قَالَ: إِنَّ هَذِهِ دَلَالَةٌ فَاسِدَةٌ؛ وَوَجْهُ فَسَادِهَا أَنَّ شَيْخِي لَمْ يَذْكُرْهَا، وَمَا لَمْ يَذْكُرْهُ الشَّيْخُ لَا خَيْرَ فِيهِ! -كَمَا فِي كِتَابِ «أَدَبِ الدُّنْيَا وَالْدِّينِ» (ص ٧٠) -لَهُ-.

فَهُمْ عَلَى مَذْهَبِ (١):

وَمَا أَنَا إِلَّا مِنْ غَرِيزَةٍ إِنْ غَوَتْ غَوَيْتُ وَإِنْ تَرَشَّدَ غَرِيزَةُ أَرُشِدَا

... قَالَ الْعَلَامَةُ الْمُعَلِّمِيُّ فِي «رَفْعِ الشُّبُهَاتِ عَنْ مَعْنَى (الْعِبَادَةِ)، وَ(الْإِلَهِ)» (ص ١٥٢):

«وَعَلِمَ أَنَّ اللَّهَ -تَعَالَى- قَدْ يُوقِعُ بَعْضَ الْمُخْلِصِينَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْخَطَا، ابْتِلَاءً لغيرِهِ؛ أَيَتَّبِعُونَ=

فَأَنَّهُمْ يَجْهَلُونَ، وَيَظُنُّونَ أَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ! وَيُفْسِدُونَ، وَيَقْدِرُونَ أَنَّهُمْ يُصْلِحُونَ!».

قُلْتُ: وَلَعَلَّ أَكْثَرَ هَذَا (الْقَالَ وَالْقِيلَ) صَادِرٌ مِنْ عَوَامِّ الشَّبَابِ؛ الَّذِينَ لَا يَجُوزُ لَهُمْ -أَصْلًا- الدُّخُولُ فِي هَذَا الْبَابِ -لِمَا فِيهِ مِنَ الْبَلَايَا وَالصُّعَابِ:-

وَلَقَدْ سِئِلَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى النَّجَوِيُّ ^(١) -رَحِمَهُ اللَّهُ:-

«هَلْ يَجُوزُ لِطَالِبِ الْعِلْمِ الْمُتَمَكِّنِ أَنْ يُبَدِّعَ أَوْ يُكَفِّرَ؟ أَمْ أَنَّ هَذَا لِأَهْلِ الْعِلْمِ خَاصَّةٌ؟»

فَأَجَابَ -رَحِمَهُ اللَّهُ:-

«لَا يَجُوزُ لِطَالِبِ الْعِلْمِ الْمُبْتَدِئِ أَنْ يُبَدِّعَ أَوْ يُكَفِّرَ؛ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَتَأَهَّلَ» لذلك، وَعَلَيْهِ إِسْنَادُ الْأَمْرِ لِكِبَارِ «أَهْلِ الْعِلْمِ خَاصَّةً».

=الحَقُّ وَيَدْعُونَ قَوْلَهُ!؟ أَمْ يَتَّبِعُونَ بِفَضْلِهِ وَجَلَالَتِهِ؟! وَهُوَ مَعْدُورٌ، بَلْ مَاجُورٌ لِاجْتِهَادِهِ وَقَصْدِهِ الْخَيْرِ، وَعَدَمِ تَقْصِيرِهِ.

وَلَكِنْ؛ مَنْ اتَّبَعَهُ مُعْتَرِئًا بِعَظَمَتِهِ -بِدُونِ التَّيَافُثِ إِلَى الْحُجَجِ الْحَقِيقِيَّةِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ -تَعَالَى- وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ- فَلَا يَكُونُ مَعْدُورًا، بَلْ هُوَ عَلَى خَطَرٍ عَظِيمٍ.

وَرَحِمَ اللَّهُ الْعِزَّ بْنَ عَبْدِ السَّلَامِ الْقَائِلَ -كَمَا فِي «قَوَاعِيدِ الْكُبْرَى» (٢/ ٢٧٥):-

«قَالَ بَحْثُ مَعَ هَؤُلَاءِ صَائِعٌ مُفْضٍ إِلَى التَّقَاطُعِ وَالتَّدَابُرِ مِنْ غَيْرِ فَايْدُو يَجْنِيهَا.

وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا رَجَعَ عَنْ مَذْهَبِ إِمَامِهِ إِذَا ظَهَرَ لَهُ الْحَقُّ فِي غَيْرِهِ..

فَسُبْحَانَ اللَّهِ مَا أَكْثَرَ مَنْ أَعْمَى التَّقْلِيدُ بَصَرَهُ!».

(١) «الْفَتَاوَى الْجَلِيَّة» (٢/ ٧٢).

(٢) وَأَكْبَرُ الْمَشَاكِلِ: أَنَّ سَائِرَ (هَؤُلَاءِ!) يَتَّبِعُونَ أَنْفُسَهُمْ مُتَأَهِّلِينَ -كَمَا قَالَ ابْنُ حَزْم-!!

فَمَا الْحُلُّ -إِذَنْ-!؟

(٣) انْظُرْ مَا تَقَدَّمَ (ص ٥٢) حَوْلَ مُصْطَلَحِ (كِبَارِ أَهْلِ الْعِلْمِ)، أَوْ (أَهْلِ الْعِلْمِ الْكِبَارِ).

منهج السلف الصالح في أصول (النقد)، و(المرح)، و(النضاح) ————— ١٢٥

وَقَالَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ صَالِحِ الْفُورَانِ - وَفَقَّهُهُ اللَّهُ - فِي «الْمُنْتَقَى مِنْ فِتَاوِيهِ»
(٢/ رقم ١٨١):

«لَا يَنْبَغِي لِلطَّلَبَةِ الْمُتَبَدِّلِينَ - وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْعَامَّةِ - أَنْ يَشْتَغَلُوا بِالتَّبْدِيعِ
وَالْتَفْسِيقِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَمْرٌ خَطِيرٌ - وَهُمْ لَيْسَ عِنْدَهُمْ عِلْمٌ وَدِرَايَةٌ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ -
وَأَيْضًا؛ هَذَا يُجَدِّثُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ بَيْنَهُمْ.

فَالْوَاجِبُ عَلَيْهِمُ الْإِشْتَغَالُ بِطَلَبِ الْعِلْمِ، وَكَفَتْ أَلْسِنَتُهُمْ عَمَّا لَا فَائِدَةَ فِيهِ،
بَلْ فِيهِ مَضَرَّةٌ عَلَيْهِمْ وَعَلَى غَيْرِهِمْ».
قلتُ:

وَمَا أَجْمَلَ مَا قَالَهُ أَخُونَا الدُّكْتُورُ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ الْبَرْجَسِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي
مُحَاضَرَةٍ لَهُ - بِعُنْوَانِ - «مَظَاهِيرُ الْغُلُوفِ فِي الْإِعْتِقَادِ، وَالْعَمَلِ، وَالْحُكْمِ عَلَى النَّاسِ»:
«التَّبْدِيعُ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَالتَّفْسِيقُ بِغَيْرِ حَقٍّ: يَقُودُ إِلَى التَّقَاطُعِ وَالتَّبَاغُضِ.
وَهُوَ سَبِيلٌ إِلَى التَّكْفِيرِ^(١) بِغَيْرِ حَقٍّ».
وَقَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

«تَتَابَعَتْ نُصُوصُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ الْمُتَصَدِّقَ لِلْأَحْكَامِ عَلَى النَّاسِ فِي عَقَائِدِهِمْ
- أَوْ عَدَالَتِهِمْ - لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَأَهْلِ الْوَرَعِ.

(١) وَهَذَا مَا حَصَلَ (بَعْضُهُ!) مِنْ بَعْضِ الْأَشْخَاصِ فِي عَدَدٍ مِنَ الْمَجْتَمَعَاتِ (الْقَرِيبَةِ مِنَّا)!!
فَالْحَذَرُ الْحَذَرُ... وَالْحِرْصُ الْحِرْصُ...
وَانْظُرْ مَا سَيَأْتِي (ص ٢٤١).

مِنْ ذَلِكَ: قَوْلُ الْحَافِظِ الذَّهَبِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - تَعَالَى -: «وَالكَلَامُ فِي الرِّجَالِ لَا يَجُوزُ إِلَّا لَتَأَمَّ الْمَعْرِفَةَ، تَأَمَّ الْوَرَعَ»^(١) - «مِيزَانُ الْاِعْتِدَالِ» (٣ / ٤٦) - .

قُلْتُ:

أَمَّا الْمُقَلِّدُ؛ فَحَسْبُهُ أَنْ يَكُونَ مُقَلِّدًا^(٢)!!

كَمَا بَيَّنَّ ذَلِكَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٣٥ / ٢٣٣) - مُؤَصَّلًا -:

«وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يُرْجَحَ قَوْلًا عَلَى قَوْلٍ بِغَيْرِ دَلِيلٍ، وَلَا يَتَعَصَّبَ لِقَوْلٍ عَلَى قَوْلٍ، وَلَا قَائِلٍ عَلَى قَائِلٍ بِغَيْرِ حُجَّةٍ.

بَلْ مَنْ كَانَ مُقَلِّدًا: لَزِمَ حُكْمُ التَّقْلِيدِ^(٣)؛ فَلَمْ يُرْجَحْ، وَلَمْ يُزَيَّفْ، وَلَمْ يُصَوِّبْ، وَلَمْ يُخْطِئْ^(٤).

(١) فَأَيْنَ هُوَ ذَا؟!

وَقَارِنْ بِكَلَامِ الْحَافِظِ الذَّهَبِيِّ - نَفْسِهِ - فِي «تَذَكُّرَةِ الْحِفَظِ» (١ / ٣).

(٢) وَاقِعًا، لَا مُوَافَقَةً أَوْ إِثْرَارًا!! - فَنَنْبَهُ -!

فَإِنْ تَرَقَّى؛ فَلَيْسَ هَذَا عَمْتُوعًا عَنْهُ، وَلَيْسَ هُوَ - أَبْضًا - مَجَالًا بَحْثِنَا فِيهِ! وَقَارِنْ بِمَا تَقَدَّمَ (ص ٧٥).

(٣) أَيْ: فِي نَفْسِهِ.

(٤) أَيْ: فِي غَيْرِهِ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «الْفَتَاوَى الْكُبْرَى» (٣ / ٣١٢):

«فَمَنْ خَرَجَ عَنْ حَدِّ التَّقْلِيدِ السَّائِغِ - وَالْاجْتِهَادِ - كَانَ فِيهِ شَبَهٌ مِنْ: ﴿وَلِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا

وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنَ الْعِلْمِ وَالْبَيَانِ مَا يَقُولُهُ؛ سَمِعَ ذَلِكَ مِنْهُ:

- فَقَبِلَ مَا تَبَيَّنَ أَنَّهُ حَقٌّ.

- وَرَدَّ مَا تَبَيَّنَ أَنَّهُ بَاطِلٌ.

- وَوَقَفَ مَا لَمْ يَتَبَيَّنْ فِيهِ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ^(١).

= أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَنْبَغُ مَا آتَيْنَا عَلَيْهِمْ آيَاتًا ﴿البقرة: ١٧٠﴾، وَكَانَ مِنْ أَتْبَعِ هَوَاهُ بَغِيرَ هُدًى مِنَ اللَّهِ.
وَنَرَى أَكْثَرَ الْمُقَلِّدَةِ - الْيَوْمَ - هُمْ مُسْعِرِي نَارِ حُرُوبِ الْفِتَنِ وَالْخِلَافَاتِ، وَالْمَشَاكِلِ وَالْتِرَاعَاتِ!
وَإِنِّي لِأَخْشَى أَنْ يَكُونَ (بَعْضُ!) هَؤُلَاءِ (!) مُنْذَسِّينَ بَيْنَ السَّلَفِيِّينَ - عَمْدًا - لِفَلَسَتْ فِي
عَصْدِهِمْ، وَالتَّفْرِيقِ بَيْنَهُمْ، وَتَمْزِيقِ جَمْعِهِمْ!!

وَلَيْسَ ذَلِكَ بَغَرِيبٍ عَلَى دُعَاةِ الْحَزْبِيَّةِ، وَأَسَالِيهِمُ الْجَاسُوسِيَّةِ، وَدَهَالِيْزِهِمُ السَّرِّيَّةِ!
وَبِالْأَمْسِ الْقَرِيبِ (اعْتَرَفَ!) وَاحِدٌ مِنْ ذَاكَ الصَّنَفِ - فِي لَحْظَةٍ غَفْلَةٍ أَوْ خُبْثٍ! أَوْ عَجْبٍ
وَتَكْبَرٍ! - أَنَّهُ (جَاءَهُ!) كَذَا وَكَذَا مِنَ الْأَمْوَالِ (!! لِإِسْقَاطِ (فُلَانٍ)، وَ(فُلَانٍ) - مِنْ مَشَايِخِ السَّلَفِيَّةِ
فِي بَعْضِ الْبُلْدَانِ -!

﴿إِنَّ رَيْكَ لِيَالْمِرْصَادِ﴾.

﴿لَنْ يَضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذًى﴾؛ مِنْ «أَذْيَةِ الْكَلَامِ الَّتِي لَا سَبِيلَ إِلَى السَّلَامَةِ مِنْهَا مِنْ
كُلِّ مُعَادٍ».

كَمَا قَالَ الْعَلَامَةُ السَّعْدِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (ص ٦٤ - طَبْعَةُ الرُّسَالَةِ).

(١) فَلَيْسَ قَوْلُ ذِي الْعِلْمِ وَالْبَيَانِ - كَبِيرًا كَانَ، أَوْ دُونَهُ - لَازِمَ الْقَبُولِ - وَلَا بُدَّ -.
نَعَمْ؛ إِذَا (أَقْنَعَ) مَنْ أَمَامَهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَطَلَبَةِ الْعِلْمِ؛ (فَاقْتَنَعَ) - بِالْحُجَّةِ الْبُرْهَانِيَّةِ وَالْأَدْلَةِ
الْعِلْمِيَّةِ - لَزِمَ، وَوَجِبَ.

هَذَا هُوَ مَنْهَجُ السَّلَفِ؛ لَا الْاسْتِعْدَاءَ، وَالتَّأْلِيْبَ، وَالْقَهْرَ، وَالضَّغْطَ، وَالتَّرْهِيْبَ!!

وَاللَّهُ - تَعَالَى - قَدْ فَاءَوْتَ بَيْنَ النَّاسِ فِي قُوى الْأَذْهَانِ؛ كَمَا فَاءَوْتَ بَيْنَهُمْ فِي قُوى الْأَبْدَانِ».

وَمَا أَجْمَلَ - وَأَعْظَمَ - مَا قَالَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتاوى» (٥١/٤):

«فَالثَّبَاتُ وَالاسْتِقْرَارُ فِي أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ أَضْعَافُ أَضْعَافِ أَضْعَافِ مَا هُوَ عِنْدَ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالْفَلَسَفَةِ»^(١)...

وَأَيْضاً؛ يُجِدُ أَهْلَ الْفَلَسَفَةِ وَالْكَلامِ أَعْظَمَ النَّاسِ افْتِرَاقاً وَاختِلَافاً^(٢) مَعَ دَعْوَى كُلِّ مِنْهُمْ أَنَّ الَّذِي يَقُولُهُ حَقٌّ مَقْطُوعٌ بِهِ^(٣) قَامَ عَلَيْهِ الْبُرْهَانُ!

(١) وَصَفَ (الْبَعْضُ!) شَيْئاً مِنْ كَلَامِي الْعِلْمِيِّ -بَعْضُ النَّظَرِ عَنْ صَوَابِي أَوْ خَطَأِي فِيهِ!- أَنَّهُ: (فَلَسَفَةٌ!! وَ: قُواعِدُ فَلَسَفِيَّةٌ!!)

وهذا -والله- بعيدٌ عَنِّي، وليس مِنِّي...

فلماذا هذا هكذا؟!!

نَعَمْ؛ خَطِئْتُ مَا شِئْتُ، وَعَلِطْتُ مَنْ شِئْتُ؛ لَكِنْ: بِالْعَدْلِ وَالْإِنْصَافِ؛ لَا بِالتَّعَدِّي وَالْجَوْرِ وَالْاِغْتِسَافِ.

وَقَارِنْ بِنَا تَقَدَّمَ (ص ٧١).

(٢) فَاَلْتَّهَمُونَ غَيْرَهُمْ بِـ(الفلسفة) -وما يترتبُ على ادِّعاءِهم من فتن!- هُمْ أَقْرَبُ (واقِعاً) إِلَى أَنْ يَنْتَهُمُوا (بالحقِّ) بِمَا رَمَوْا بِهِ غَيْرَهُمْ (بغيرِ حقٍّ)...

(٣) وَهَذِهِ دَعْوَى -بَلْ دَعَاوَى!- تَسْمَعُهَا مِنْ (بعضِ!) إِخْوَانِنَا السَّلَفِيِّينَ (!) فِي مَسَائِلِ النَّزاعِ، وَمَوَاضِعِ الْخِلافِ!

فَتَرَاهُمْ -بَعْدَ- يُقِيمُونَ الْفِتْنَ، وَيُوجِّحُونَ الصُّدُورَ، وَيُوعِزُّونَ الْقُلُوبَ، وَيُسْتَتُونَ الْكَلِمَةَ!!

... فَهَلْ هَذَا -هَكَذَا- مِنْ الْحَقِّ فِي شَيْءٍ؟!!

وَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ أَعْظَمُ النَّاسِ اتِّفَاقًا وَاتِّتِلَافًا.
وَكُلُّ مَنْ كَانَ مِنَ الطَّوَائِفِ إِلَيْهِمْ أَقْرَبَ؛ كَانَ إِلَى الْإِتِّفَاقِ وَالْإِتِّتِلَافِ أَقْرَبَ.
قُلْتُ:

بالله عليكم.. فلنُجِبْ بِصِدْقٍ وَشَفَافِيَةٍ:

أَيْنَ هُوَ هَذَا (الثَّبَاتُ) و(الاسْتِقْرَارُ) فِي كَثِيرٍ مِنْ إِخْوَانِنَا السَّلَفِيِّينَ -الْيَوْمَ-،
وَقَدْ عَمَّ الْخِلَافُ، وَقَلَّ الْإِنْصَافُ، وَكَثُرَ الْاِخْتِلَافُ، وَتَدَرَّ الْأِتِّتِلَافُ -فِي عُمُومِ
أَنْحَاءِ الدُّنْيَا- وَلِلْأَسَفِ الشَّدِيدِ؛ حَتَّى صِرْنَا -بِذَا- أَوْ كِدْنَا! -فِتْنَةً لِعَيْرِنَا؟!!!

وَلَمْ تَزَلْ قِلَّةُ الْإِنْصَافِ قَاطِعَةً بَيْنَ الْأَنَامِ وَلَوْ كَانُوا ذَوِي رَحِمٍ

... ﴿رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾..

وَلَا ﴿...لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾..

فكيف بالمؤمنين؟!

فإِنَّ «أَهْلَ الْحَقِّ لَيْسَ فِيهِمْ اخْتِلَافٌ»^(١).

لِذَا؛ قَالَ الْإِمَامُ مُطَرِّفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

«لَوْ كَانَتِ الْأَهْوَاءُ -كُلُّهَا- وَاحِدَةً؛ لَقَالَ الْقَائِلُ: لَعَلَّ الْحَقَّ فِيهِ!

(١) «جامع بيان العلم وفضله» (١٧٥٣)، و«تفسير الطبري» (١٢ / ١٤١)، و«الاعتصام»

١٣٠ ————— منجى السلف الصالح في أصول (النقد)، و(المخرج)، و(النصائح)

فلما تشعبت وتفرقت: عَرَفَ كُلُّ ذِي عَقْلٍ أَنَّ الْحَقَّ لَا يَتَفَرَّقُ^(١).

وَمَعَ ذَلِكَ؛ فَلَا مَلُ بِاللَّهِ - سُبْحَانَهُ - كَبِيرٌ: أَنَّ يُسَدِّدَنَا، وَأَنْ يَهْدِيَ إِخْوَانَنَا،
وَأَنْ يُصْلِحَ مُنَاوِينَنَا، وَأَنْ يُرْشِدَ ضَالِّانَا، وَأَنْ يُثَبِّتَ صَالِحِنَا..

(١) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٣١٢) - للآل كائني -.

المسألة الحادية عشرة: بين (العقيدة)، و(المنهج) :

لم يُحَسِّن فهمَ كلامي - في بيان (العقيدة)، و(المنهج) - والفرق بينهما - بعضُ (الشَّيْبَةِ) الصَّغار، فطَيَّرَوه كُلَّ مطار، وأحاطَوه بالخلل والعنار!

وممَّا كتَبْتُهُ - في هذا الأمر - قبل نحو عشرين سنة^(١) - في كتابي "رؤية واقعية في المناهج الدعوية" (ص ١٢-٢١) - باختصار -:

«ليس من شكٍّ أنَّ عدداً من دُعاة بعض هذه المناهج الدعوية الحادثة هم مُشتركون معنا في (أصول العقيدة)، بمعنى أنهم مُقرُّون بالعقيدة وفق طريقة السلف في ذلك، سواء منها ما كان مُتعلِّقاً بتوحيد الألوهية، أو توحيد الأسماء والصفات، أو أبواب الإيمان ونحوها.

ولأنَّنا قلْتُ: «في (أصول العقيدة)»؛ لأنَّ ثَمَّةَ افتراقاً في تطبيق بعض تفصيلات هذه العقيدة:

ولأَضْرِبَ على ذلك مثلاً بـ «توحيد الألوهية»: فبعض هؤلاء (الدُّعاة) يُفَرِّقُ بين «توحيد الألوهية» و«الحاكمية»!

وهذه - الأخيرة - كلمةٌ أوَّل ما نُقِلْتُ في هذا العصر ضُمِّنَ كتابات أبي الأعلى المودودي وسيد قطب، ومن ثمَّ أخيه محمد قطب - ومن جاراتهم -!

(١) وأظنُّ أنَّ (بعضهم!) كان - حينذاك - في فترة الفِصال! - هذا إن كان مولوداً - وقتئذٍ!!
نسألك - اللهم - حُسْنَ الختام، والوفاء على الإيمان...

فأخذها (هؤلاء) عن (أولئك)؛ فوافقت رَغَبَاتِ الشبابِ المنْبَعَثَةِ مِنْ حماسَتِهِمْ وعواظِفِهِمْ، فطَارُوا بها، وجعلوها عُنواناً مِنْ عناوينِ (دعوتِهِمْ)، وشعاراً مِنْ شعاراتِ (منهجِهِمْ)!

ولو تأمَّلَ (هؤلاء) و(أولئك) لعرَّفُوا خطأ اصطلاحِهِمْ - مِنْ وجهَيْنِ -:

١- أَنَّهُ اصطلاحٌ حادثٌ لا ثَمَرَةَ مِنْ ورائِهِ، ولا فائدةً تُجْنى مِنْهُ، إِلَّا تضخيمٌ (مسائل) على حسابِ أُخرى!!

٢- أَنَّ (الحاكميَّة) التي هي (عندهم) ^(١) معنى قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ لِلَّهِ﴾، هي في الحقيقة جزءٌ ممَّا يَدُلُّ عليه شمولُ (توحيد الألوهية) بعمومه ودلالاته كما هو ظاهرٌ: ﴿...أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾.

فهو تحصيلٌ حاصلٌ - كما يقولون -!

إذ (توحيد الألوهية) هو «الجانبُ الأهمُّ مِنْ دَعَوَاتِ الرُّسُلِ الذي عَرْضُهُ علينا القرآنُ، فهو موضوعُ الصِّراعِ الدائرِ بينهم وبين خُصومِهِمْ مِنَ المستكبرين والمُعاندِينَ مِنْ كُلِّ الأُمَمِ.

ولا يزالُ هو موضوعُ الصِّراعِ إلى اليوم، ولعلَّه يستمرُّ إلى يومِ القيامةِ؛ ابتلاءً واختباراً لَوَرَثَةِ الرُّسُلِ ورفعاً لمنزِلَتِهِمْ» ^(٢).

(١) انظر - ما تقدَّم (ص ١٠٢) - في (المسألة التاسعة) - حول مصطلح (الحاكمية).

(٢) «منهج الأنبياء...» (ص ٢٤) للشيخ ربيع بن هادي - حفظه الله -.

وهذا التفريق بين «توحيد الألوهية» و«الحاكمية» جعل الأولويات عند أصحابه متضاربة!! كما قال المودودي في «الأسس الأخلاقية» (ص ٢٢): «غاية الدين الحقيقية: إقامة نظام الإمامة الصالحة الراشدة»!

وهذا كلام لا سند له، «لأن غاية الدين الحقيقية، والغاية من خلق الجن والإنس، والغاية من بعثة الرُّسل، وإنزال الكتب هي: عبادة الله وإخلاص الدين له»^(١).

ومع ذلك؛ فإن صورة الافتراق تبدى ظاهرة في (المنهج) والسبيل الذي يسير عليه (أولئك) الدُّعاة إلى الله؛ لتحقيق شأن العقيدة وهدفها. وهذا هو مَكْمَنُ الخلاف بين الدعوة السلفية وغيرها من الدَّعوات التي تتبنَّى (العقيدة) وتُخالف في (المنهج)^(٢).

(١) المرجع السابق (ص ١٠٨).

(٢) وفي كلام لفضيلة الشيخ ربيع بن هادي -أيده الله بالحق- في مجلس «لقاء مفتوح» يقول: «هؤلاء الذين قاتلهم علي [أي: الخوارج]، كانت -والله- عقيدتهم سلفية.. ولكن؛ كان عندهم انحرافٌ سياسي في الحاكمية...» وقال في مجلس «الفرقة الناجية وأهل الأهواء»: «إن الخوارج... ما كان عندهم انحرافٌ في أنواع العبادة الثلاثة... إنما كانوا.. في حُسن المعتقد، وفي صحة المعتقد...»

فانحرفُهم ينحصر في باب الغلو في الحاكمية -كما هو مشاهد الآن من كثير من الجماعات-...»

نعم؛ هناك دعوات أثبت التاريخ المعاصر (فشلها) و(إفلاسها)، مضى عليها ستون عاماً، أو أربعون عاماً، أو خمسة، أو عشرة.. وهكذا..

فهذه الدّعوات: الخلاف بيننا وبينها (عقديّ) و(منهجيّ)؛ وليس كتابنا هذا مؤسساً للردّ عليها، ونقض أفكارها وطرائقها!

وإنما هذا الكتاب أقمته ردّاً على مَنْ وافقنا في (أصل العقيدة) وخالفنا في (المنهج) الذي يجب سلوكه والسير على هده.

ولبيان الفرق بين (العقيدة) و(المنهج) أقول:

وقال الله -تبارك وتعالى-: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]:

قال ابن عباس: «سبيلاً وسُنَّةً»^(١).

قال ابن كثير في «تفسيره» (٢/ ١٠٥): «هذا إخبار عن الأمم المختلفة الأديان، باعتبار ما بعث الله به رُسُلَهُ الكرام من الشرائع المختلفة في الأحكام، المتَّفِقَةِ في التَّوْحِيدِ».

قلت: فهذه إشارة إلى وحدة دعوة الأنبياء في التوحيد، واختلافهم في الشريعة والطريق والسبيل.

وقال -جلّ اسمه-: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا﴾ [الحاثية: ١٨]:

قال سُفيان بن حسين: «على السُّنَّة»^(١).

(١) رواه اللالكائي (٦٦)، والطبري (٦/ ٢٧١).

فهذه (الشريعة) ذات (المنهاج) الواضح الذي نحن مأمورون باتباعه وامتثاله، هي (سبيل المؤمنين) الأوحد، الذي نص القرآن الكريم عليه بكل وضوح، وبآتم بيان، وحظ على أتباعه، ونعى على مخالفته، كما في قوله -تعالى-:

﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُولِهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

فهذا بيان واضح بوجوب اتباع سبيل المؤمنين.

وليس المؤمنون -وقت نزول الآية- إلا الصحابة الكرام -رضوان الله عليهم-.
واذ تؤكد على (المنهج) وأهميته، وأنه (منهج الصحابة) -رضي الله عنهم-،
ومن سلك سبيلهم من التابعين وأتباعهم -وهم السلف الصالح المكون على
لسان النبي ﷺ^(١)-: فإن ذلك لما جيلوا عليه من فهم؛ فهم الذين عايشوا
الوحي، وشهدوا التنزيل، فكانوا أقرب الناس إلى مراد الله -تعالى-، ومقصود
الرسول ﷺ، ومعرفة مدارك الأحكام.

فعلى منهاجهم نسير، وبضياء فهمهم نهدي، وإليهم نتسبب وندعو:

فمنهاجهم الأناة في الدعوة، والتواصي بالحق، والالتزام بالصراط السوي:

﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَنَ اللَّهُ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾.

(١) انظر كتابي «الأربعون حديثاً في الدعوة والدعاة» (رقم: ٨).

﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾.

قلت: هذه بُدْءٌ مِنْ فَضْلِ (منهج السلف) وتمييزه عن غيره مِنَ المناهج الحادثة أو المنحرفة، وأنه قائمٌ عَلَى مُطْلَقِ التَّسْلِيمِ لِأَمْرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، دُونَ النَّظَرِ إِلَى (مصلحة) -مظنونة-، أو الالتفاتِ إِلَى (استحسان) -عقلي-، أو الارتكازِ عَلَى (عاطفة) نائرة، أو (حماس)، أو (رأي)!!

وأدلة ذلك مُتَكَاثِرَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، أَكْتَفِي -هنا- بِاثْنَيْنِ مِنْهَا؛ فِيهِمَا بَيَانٌ جَلِيٌّ لِلإِطَارِ الْعَامِّ لِذَلِكَ الْمَنْهَجِ السَّوِيِّ:

أولاً: قولُ اللَّهِ -تعالى-: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾.

ثانياً: قولُ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ -رضيَ اللَّهُ عَنْهُ- فِي حَدِيثِ الْمُحَاقَلَةِ: «بِهَا نَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَمْرِ كَانَ لَنَا نَافِعًا، وَطَوَاعِيَةُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ أَنْفَعُ لَنَا»^(١).

قلت:

فبهذا ظَهَرَ -وَلِلَّهِ الْحَمْدُ- مُجْمَلُ الْفَرْقِ بَيْنَ (العقيدة) و(المنهج)، وَأَنَّهُ قَائِمٌ عَلَى التَّسْلِيمِ الْمُطْلَقِ؛ فَلَا أُطِيلُ!

وَلَكِنَّ هَا هُنَا أَمْرًا يَجِبُ بَيَانُهُ وَإِضَاحُهُ، وَهُوَ: أَنَّ اسْتِمْرَارَ الانْحِرَافِ عَنْ (المنهج) يُؤَدِّي إِلَى انْحِرَافٍ فِي (العقيدة) -نَفْسِهَا، وَالتَّوْحِيدِ -ذَاتِهِ-..

(١) رواه مسلم (١٥٤٨).

والناظر في بعض الجماعات (الدَّعَوِيَّة) المُعاصرة يرى دليل ذلك واضحاً!!
«ومعلوم من فقه التَّربِيَّة الإيمانيَّة، أَنَّ الله يُعاقِبُ على الذَّنْبِ بالذَّنْبِ، وهي
أقسى صنوف العقوبات.

وهكذا عُرِفَت الأُمَّةُ الإسلاميَّةُ على انحرافها العمليِّ والسلوكيِّ، بانحرافٍ
أشدَّ منه في العقيدة والتَّصوُّر»^(١).

واللهُ العاصمُ.

قلتُ:

هذا التَّأصيلُ العلميُّ -رُغْمَ قِدَمِ كتابتي له!- إلَّا أَنَّهُ يلتقي تماماً -ما بيَّنه
فضيلة الشيخ ربيع بن هادي -حفظه الله- في بعض «أجوبته»^(٢) -بقوله -:
و(المنهج): قد كثر الكلامُ فيه، والحديثُ عنه في هذا العصر.

بعكس ما كان عند السلف؛ قد يذكرون كلمة (منهج)، و(منهاج)؛ لكن؛
ما كان عندهم هذا اللَّهْجُ بـ(المنهج).

لكن؛ لما انتشر: اضطرَّ^(٣) السَّلَفِيُّونَ أنْ يقولوا: (المنهج)، (المنهج).

(١) كما في كتاب «العلمانية» (ص ٥٠٧) -لِسَفَرِ الحَوَالِي!- على مذهب «رمثني

بدايتها وانسلت!!

(٢) «الأجوبة على أسئلة أبي رَوَاحَةَ المنهجية» (ص ٤٢).

(٣) وهذه إشارة إلى تأثير الزَّمانِ على أحكامِ المسائلِ والأعيان...

أنا سمعتُ الشيخَ ابنَ بازٍ لا يُفرِّقُ بينَ العقيدة والمنهج^(١)!
ويقولُ: كُلُّها شيءٌ واحدٌ.

والشيخُ الألبانيُّ يفرِّقُ، وأنا أُفرِّقُ:

أرى أنَّ (المنهج) أشملُ من (العقيدة)، فد(المنهج) يشملُ (العقيدة)،
ويشملُ العبادات، ويشملُ كيف تتفقُّ، ويشملُ كيف تواجهُ أهلَ البدع...
فد(المنهج) شاملٌ:

(منهج أهل السنة في العقيدة)، (منهجهم في العبادة)، (منهجهم في
التلقِّي)، و(منهجهم في كذا)، (منهجهم) في كذا...
فد(المنهج) أشملُ -بلا شك-.

لكنَّ أهلَ الأهواءَ بعضُهم يُفرِّقُ بينَ (العقيدة) و(المنهج)؛ لأهدافٍ حزبيَّةٍ
وسياسيةٍ؛ فيحتالونَ على كثيرٍ منَ (السلفيين)، فيقولون: أنتَ تبقى على
عقيدتك! ولكن المنهج نحنُ محتاجونَ أن نتعاونَ فيه؛ فلا مانعَ أن نقولَ: أنا
سلفيٌّ -عقيدةً-؛ إخوانيٌّ -منهجاً-!^(٢)

(١) ومن مشهور ما يرويه تلامذةُ الشيخ مُقبل بن هادي الوادعي -رحمه الله- عنه:
أنَّهُ لما رأى -رحمه الله- مَنْ علَّقَ لائحةً في المكتبة، مكتوباً عليها: «كُتِبَ المنهج»! أخذ الورقة،
ومزَّقها بعنفٍ وغضبٍ شديدٍ، قائلاً: «وهل المنهج إلا الكتابُ والسُّنة، والقرآنُ والحديثُ؟!»
-أو ما هذا معناه-.

(٢) وبعضُهم يُغيِّرُ (تلبساً وتدليساً!)؛ فيقولُ: سلفيَّةُ العقيدة؛ عصريَّةُ المواجهة!!

ومعلوم أن من منهج الإخوان؛ حرب العقيدة السلفية!

فهذا السلفي الذي يقول: أنا سلفي إذا قال: أنا «سلفي» (العقيدة)، إخواني (المنهج) «! أو: «تبليغي» (المنهج) «! فهو يُنادي على نفسه بأنه يُحارب (المنهج) السلفي، و(العقيدة) السلفية...

فهو من الحيل الحزبية والسياسية التي أشاعها التبليغ والإخوان، وفرّقوا بين (العقيدة)، و(المنهج) -للتلاعب بعقول السلفيين -خاصة-». قلت:

ويُستفاد من كلام فضيلته -نفع الله به- وجود خلاف^(١) في التفريق بين (العقيدة)، و(المنهج) -نفيًا وإثباتًا- بين مشايخ أهل السنة الكبار -الشيخ ابن باز، والشيخ الألباني-!

فماذا يقول الغلاة المطيرون للكلام! والمتشدّدون الموجهون للسهام^(٢)؟! وخلاصة القول -بعد الإشارة إلى وجود الاختلاف (السني) المذكور في ضبط الفرق بين (العقيدة) و(المنهج)-:

المنهج سياج العقيدة، وحصنها المنيع؛ فلو (حصل) أن أحداً كان ذا (عقيدة) سلفية -في نفسه-، ولكنه منحرف في (منهجه) -حزبياً كان أم غيره-:

(١) وإن كان غير مؤثر من حيث التطبيق السلفي -بحمد الله-.

(٢) وعنوان كتابي «إنها سلفية العقيدة والمنهج» -المطبوع قبل عشر سنوات- دالٌّ على عدم

التفريق -لو كانوا يعقلون-!

فإنَّ الشيءَ الأقوى فيه - (منهجاً) أو (عقيدةً) - هو الذي سَيُسيطرُ عليه، ويُؤثِّرُ فيه؛ بحيث لا يستمرُّ - كما يُقالُ - في حالة انعدام الوزن التي يعيشُها!!

فإمَّا أنْ يُؤثِّرَ (منهجُهُ) على (عقيدَتِهِ)؛ فيؤوِّلَ مبتدعاً مكشوفاً!

وإمَّا أنْ تُؤثِّرَ (عقيدَتُهُ) على (منهجِهِ)؛ فيُصبحَ سَلَفِيّاً معروفاً!

... وإنَّ الأخيرةَ لأَحَبُّ إلينا مِنَ الأولى؛ ولذلك ندعو، ونَجِدُّ، ونصبرُ،

ونتصبرُ...

وكنْتُ قد علَّقتُ - مُنذُ سنواتٍ - في رسالتي «الأسئلة الشاميَّة» (ص ٨٢ -

ط. المنهاج) - على هذا الموضوع - بقولي:

«فالتفريقُ بين (المنهج) و(العقيدة) تفريقٌ من حيث الحدوث والواقع، وليس تفريقاً من حيث الشرع - من جهة -، فضلاً عن النتيجة والأثر - من جهةٍ أُخرى -؛ فتأمل، وتنبَّه...».

وكلامي هذا - هنا - تفصيلاً - مُنزَّلٌ على ما قاله شيخُ الإسلام ابنُ تيمية في

«منهاج السُّنَّة النبويَّة» (١ / ٥٤٧) - تأصيلاً -:

«أهلُ السُّنَّة يُخبرون بالواقع، ويأمرُون بالواجب؛ فيشهدون بما وَقَعَ،

ويأمرُون بما أمر اللهُ ورسولُهُ».

المسألة الثانية عشرة: (منهج الموازنات) -تفصيلاً:-

ولن أزيد -ها هنا- على أجوبة سماحة أستاذنا الشيخ عبد العزيز بن باز -رحمه الله- (الدقيقة)؛ لَمَّا سُئِلَ:

(بالنسبة لمنهج أهل السنة في نقد أهل البدع وكُتُبهم، هل من الواجب ذكر محاسنهم ومساوئهم، أم: فقط مساوئهم)؟

فأجاب -رحمه الله-:

«المعروف في كلام أهل العلم نقد المساوي للتحذير، وبيان الأخطاء التي أخطأوا فيها للتحذير منها، أمَّا الطَّيِّب معروف، مقبول، الطيب، لكن المقصود التحذير من أخطائهم -الجهمية، المعتزلة، الرافضة- وما أشبه ذلك-.

فإذا دَعَتِ الحاجة إلى بيان ما عندهم من حقٍّ، يُبَيَّنُّ، وإذا سأل السائل: ما عندهم من الحقِّ؟ ماذا وافقوا فيه أهل السنة؟ والمسؤول يعلم ذلك، يُبَيَّنُّ، لكن المقصود الأعظم والمهم: بيان ما عندهم من الباطل، ليحذره السائل، ولئلا يميل إليهم».

فسأله آخر: فيه أناس يُوجِبُونَ الموازنة: أنك إذا انتقدت مبتدعاً ببدعة لتحذّر الناس منه يجب أن تذكر حسناته حتى لا تظلمه؟

فأجاب الشيخ: «لا، ما هو بلازم، ولهذا: إذا قرأت كتب أهل السنة وجدت المراد: التحذير.

اقرأ كُتُبَ البخاريّ «خَلَقَ أفعال العباد»، في كتاب الأدب في «الصحيح»، كتاب «السُّنَّة» لعبد الله بن أحمد، كتاب «التوحيد» لابن خزيمة، و«رد عثمان بن سعيد على أهل البدع»... إلى غير ذلك؛ يُورَدُونَهُ للتحذير من باطلهم، ليس المقصودُ تعديد محاسنهم... المقصود التحذير من باطلهم.

ومحاسنهم لا قيمة لها بالنسبة لمن كفر، إذا كانت بدعته تُكفِّرُهُ، بطلت حسناته، وإذا كانت لا تُكفِّرُهُ، فهو على خطر.

فالمقصودُ هو بيان الأخطاء والأغلاط التي يجب الحذر منها^(١).

قلتُ:

ويُوضَّحُ هذا الكلام -أكثر وأكثر- كلام آخر لسماحته -رحمه الله-:

فقد سُئِلَ -رحمه الله-:

«عندما نُنكِرُ الأخطاء والبدع التي يقع فيها من له تأثيرٌ على الناس، وتنتشر بدعته -خصوصاً العقيدة-، ويغالي فيها، عندما نُنكِرُ بدعةً يتصدى لها البعض بدعوى أن الحقَّ يتطلب ذكر الحسنات والعيوب، وأنَّ جهادَهُ في الدَّعوة وقَدَمُهُ يحوِّلُ دونَ نقده علناً.

(١) كما في كتاب «منهج أهل السُّنَّة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف» (ص ٨-٩)

للشيخ ربيع ابن هادي المدخلي -وفقه الله-.

وانظر ما تقدَّم في حاشية (ص ١٣٣) من (المسألة الحادية عشرة) -التي سبقت- من كلام الشيخ ربيع بن هادي في (الخوارج).

نرجو بيان المنهج الحق، هل يلزم ذكر الحسنات؟ وهل السابقة في الدعوة تُعفي من ذكر أخطائه المشتهرة والمترددة بين الناس؟:

فأجاب:

«الواجب على أهل العلم إنكار البدع والمعاصي الظاهرة بالأدلة الشرعية، وبالترغيب والترهيب والأسلوب الحسن، ولا يلزم عند ذلك ذكر حسنات المبتدع، ولكن متى ذكرها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لم ين وقعت البدعة أو المنكر منه تذكيراً له بأعماله الطيبة، وترغيباً له في التوبة، فذلك حسن، ومن أسباب قبول الدعوة والرجوع إلى التوبة.

وفق الله الجميع»^(١).

فهذه ثلاث مسائل؛ تتحصل من كلام سماحة أستاذنا الشيخ ابن باز -رحمه الله-:

- ١- (جواز) ذكر حسنات المردود عليه -عند الحاجة-.
- ٢- (عدم وجوب)^(٢) ذكر الحسنات، والإلزام بذلك.
- ٣- (استحسان) ذكر حسنات المردود عليه -إذا كان ذلك باب ترغيب له للرجوع إلى الحق-.

(١) «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» (٣٥٢/٩) -له- رحمه الله-.

(٢) وقد يحرم ذلك في بعض الحالات.

قلتُ:

وئمة نُقطة رابعة - من باب آخر -؛ وهي:

٤- «الواجب على من أراد أن (يقوم) شخصاً - تقوياً كاملاً - إذا دعت الحاجة - أن يذكر مساوئته ومحاسنه»^(١).

وَرَحِمَ اللهُ الإمامَ الحافظَ شمسَ الدِّينِ الذَّهَبِيَّ - وهو من أهل الاستقراء التَّامَّ^(٢) - إذ يقولُ في «سير أعلام النبلاء» (٢٠/٤٦):

«نسأل الله العفو والمغفرة لأهل التَّوْحِيدِ.

ونبرأ إلى الله من الهوى والبدع.

ونحبُّ السُّنَّةَ وأهلها.

ونحبُّ العالمَ على ما فيه من الاتِّباعِ والصفات الحميدة.

ولا نحبُّ ما ابتدع - فيه - بتأويلٍ سائعٍ؛ وإنَّا العبرة بكثرة المحاسن».

(١) كما قال سماحةُ أستاذنا الشَّيخِ ابنِ عثيمين - رحمه الله -.

وانظر ما تقدَّم (ص ٤٣) - من هذا الكتاب -.

(٢) كما وصفه الحافظُ ابنُ حجرٍ في «نزهة النُّظَر» (ص ١٩٠) - «النُّكْت».

وانظر «الرفع والتكميل» (٢٨٤) للكنوي، و«مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (١٩/١٥٠).

المسألة الثالثة عشرة: تتبّع العثرات^(١) ... منقصة:

في «نونية القحطاني» - السلفية - (رقم: ٤٢١ - بتحقيقي) قوله:

«لا تُشغَلَنَّ بعيبٍ غيرك غافلاً عن عيبٍ نفسك إنه عَيَّانٌ»

ومنه ما قيل:

وأعظمُ الذَّنْبِ بعد الشُّرْكِ عمله في كُلِّ نفسٍ عَمَّاها عن مساوئها
عرفانها بعُيوبِ النَّاسِ بُصْرُها منهم ولا تُبْصِرُ العيبَ الذي فيها^(٢)

وقيل - قديماً -: «تَعَسَّ الطَّيْشُ مركباً، والجهلُ قريناً!!»

وكلُّ هذا مما نُنَزَّهَ عَنْهُ (جُلَّ) إخواننا السَّلَفِيُّينَ - الصادقين المُخْلِصِينَ -؛ ممَّنْ
سَمَّتُهُمُ: التَّوَدُّةُ والأَنَاةُ، وَسَمَّتُهُمُ: العلمُ والتَّفَقُّه - حفظُهُمُ الله، وزادَهُمُ
من فضله -.

... فهذه هي النفسُ الطَّيْبَةُ الصَّادِقَةُ التي تعيشُ بالهُدَى؛ راجيةً له، طامعةً
به؛ تَأْنَسُ بالطَّمَأْنِينَةِ، وتسعدُ بِشَمَرَاتِهَا، تُحِبُّ الأُلْفَةَ، وتفرحُ بالتَّوْبَةِ، وتُنْتَعِشُ
بِإِقَالَةِ العَثَرَاتِ، وتسخطُ - وتتسخطُّ - بالوُقُوفِ على الزَّلَّاتِ...

(١) من وصايا الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي في «مجموع الفوائد» (ص ٢٦٠):

«اشتغل بعُيوبِ نفسك وشؤونك عن عيوبِ الناس وشؤونهم».

(٢) «جامع بيان العلم وفضله» (٧٨٠) لابن عبد البر.

فهمُّها - من قَبْلُ ومن بَعْدُ - : تَتَّبِعُ الْحَقَّ ونَشْرُهُ ؛ لا تَلْقُطُ الْخَطَأَ
والْخَطِيئَةَ ، وبَثُّهَا !

... أَمَّا (هؤلاء) الْمُتَلَقِّطُونَ - الْمُتَسَقِّطُونَ ! - ؛ فَحَالُهُمْ كَمَنْ :

يَمْشُونَ فِي النَّاسِ يَبْغُونَ الْعُيُوبَ لِمَنْ لا عَيْبَ فِيهِ^(١) لَكَيْ يُسْتَشْرَفَ الْعَطْبُ
إِنْ يَعْلَمُوا الْخَيْرَ يُخْفُوهُ وَإِنْ عَلِمُوا شَرًّا أَذَاعُوا وَإِنْ لَمْ يَعْلَمُوا (غَضِبُوا) !

وقال الإمام ابن حبان في «روضة العقلاء» (ص ١٢٥) :

«فَمَنْ اشْتَغَلَ بَعُيُوبِ النَّاسِ عَنْ عُيُوبِ نَفْسِهِ عَمِيَ قَلْبُهُ، وَتَعَبَ بَدْنُهُ،
وَتَعَذَّرَ عَلَيْهِ تَرْكُ عُيُوبِ نَفْسِهِ؛ فَإِنَّ أَعْجَزَ النَّاسِ مَنْ عَابَ النَّاسَ بِمَا فِيهِمْ،
وَأَعْجَزَ مِنْهُ مَنْ عَابَهُمْ بِمَا فِيهِ» !

نعم ؛ لَنْ يَضُرَّ هَذَا الصَّنْفُ إِلَّا نَفْسَهُ، وَسَيُذْرِكُ ذَلِكَ وَيُعَايِنُهُ، وَلَوْ قَبْلَ أَنْ
يُورَى رَمْسَهُ ...

وَسَيُذْرِكُ كُلُّ عَاقِلٍ - وَلَا أَقُولُ : كُلُّ عَالِمٍ ! - فُسَادَ مَا عَلَيْهِ هَؤُلَاءِ مِنْ طَرِيقَةٍ،
تُخَالِفُ الْحَقَّ وَالْحَقِيقَةَ - وَلَوْ بَعْدَ حِينٍ ! - ؛ فَانْتَظِرُوا - يَا صَالِحِي الْمُؤْمِنِينَ - ...

فَاللَّهُ - تَعَالَى - بِهِمْ عَلِيمٌ ؛ لَكُونِهِمْ مُخَالِفِينَ هَذِي الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ - فِي وَصْفِ
أَهْلِ النَّعِيمِ الْمُقِيمِ - : ﴿إِلَّا مَنْ أَقَى اللَّهَ يَقْلَبْ سَلِيمٌ﴾ ...

(١) أي : ظاهرٌ بادٍ .

وإلا ؛ فـ «كل بني آدم خطاء» ، ذو عيوب وعيوب .
والله هو الذي يسرُّ ويعفُو ، وعلى عباده الصادقين يتوب ...

نفوس منكوسة، وقلوب معكوسة؛ يُخالفون بها الهدى النبوى الرشيد،
والنظر الإنساني السديد: «أحب للناس ما تُحب لنفسك تكن مؤمناً»^(١).

فهم على مثل ما قيل:

إن يسمعوا سيئاً طاروا به فرحاً مني وما سمعوا من صالح دفنوا!

... لا تفرح بهذا - يا ذا- ؛ ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ﴾.

فلا تفرح من غلطة أنت بؤتها فأول راض سيرة من يسيرها!!

واجعل فرحك بالصواب؛ لا بالشك والازتياب...

اجعل فرحك بأخيك كفرحك بما فيك..

اجعل فرحك بالمودّة والائتلاف؛ لا بالفرقة والاختلاف..

اجعل فرحك بالبحث عن تقوية الصّلات؛ لا بالتّقيير عن الرّلات،

والتنقيب عن العثرات...

اجعل فرحك مع الله بحسن عملك، ولا تُفسد على نفسك نفسك

بسوء أملك...

﴿فَإِنَّكَ لَتَفَرِّحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ من أوهام من (يعملون)، أو أغلاط

من (يتكلمون)!!

(١) «السلسلة الصحيحة» (٧٢).

فَمَنْ ذَا نَاجٍ - يا ذا-؛ قل لي - برئك-؟!

أَمَّا لَكَ عَقْلٌ^(١) - يا أيُّها المتربُّص-؟!

أَلَا تَعْلَمُ أَنَّ مَنْ جَرَّ أَذْيَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ جَرُّوا ذَيْلَهُ بِالْحَقِّ؟!

بالله عليك؛ هل نهاية العالم ستقف عند هذا التسقط والتلقط الذي تُمارسه

بِشَغَفٍ واهتمام؛ أو ذاك التربُّص والتصيّد الذي تعيشه - بل تعيش له وبه-؟!

أليس هناك آخرة وحساب؟!

وثواب وعقاب؟!

فهلا أعددت لهذا من جواب - صواب-؟!

﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا﴾...

هلا تأملت قوله - تعالى-: ﴿فَرْدًا﴾، رابطة بقول الله - عزّ شأنه-: ﴿قُلْ

إِنَّمَا أَعْطَاكُمْ بَرَحْدَةً أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مِثْلَ مِثْنٍ وَفَرَدَيْ...﴾:

... ﴿مِثْنٍ وَفَرَدَيْ﴾؛ لماذا؟!

قال العلامة اللغويُّ المُفسِّر أبو حَيَّان الأندلسي - رحمه الله- في «البحر

المحيط» (٧/ ٢٩٠-٢٩١):

(١) انتقد الحافظ الذهبي بعض أحكام الحافظ العُقَيْلِي - صاحب «الضعفاء» - على إمامته -؛

قائلاً له:

«أَمَّا لَكَ عَقْلٌ يَا عُقَيْلِي؟!» - كما في «الميزان» (٥/ ١٦٩) -.

«والمعنى: إننا أعظمكم بواحدةٍ فيها إصابتكم الحقَّ وخلاصكم، وهي: أن تقوموا لوجه الله متفرقين اثنين اثنين، وواحدًا واحدًا، ثم تتفكروا...

وإنما قال: (مشى وفُرادى)؛ لأنَّ الجماعة يكونُ مع اجتماعهم تشويشُ الخاطر، والمنعُ من التفكير، وتخليطُ الكلام، والتعصُّب للمذهب، وقلةُ الإنصافِ - كما هو مُشاهدٌ في الدُّروس التي يجتمع فيها الجماعة، فلا يُوقَفُ فيها على تحقيق -.

وأما الاثنان: إذا نظرًا نظرًا إنصافٍ، وعَرَضَ كُلُّ واحدٍ منهما على صاحبه ما ظهر له؛ فلا يكادُ الحقُّ أن يَعدُوهُما.

وأما الواحدُ: إذا كان جيدَ الفكر، صحيحَ النظر، عارياً عن التعصُّب، طالباً للحقِّ: فبعيدٌ أن يَعدُوهُ...».

وإلى هذا المعنى -نفسه- أشارَ الإمامُ ابنُ القيم -رحمه الله- في «الفوائد» (ص ٧١) -بقوله-:

«الاجتماعُ بالإخوانِ قسمان:

أحدهما: اجتماعٌ على مُؤانسةِ الطَّبعِ، وشُغلِ الوقتِ:

فهذا مَصْرُتُهُ أَرَجُّ مِنْ مُنْفَعَتِهِ، وأَقْلُ ما فيه: أَنَّهُ يُفْسِدُ القلبَ، وَيُضَيِّعُ الوقتَ.

الثاني: الاجتماعُ بهم على التعاونِ على أسبابِ النجاة، والتواصي بالحقِّ والصَّبْرِ:

فهذا من أعظم الغنيمه وأنفعها.

ولكن فيه ثلاث آفات:

أحدها: تزئين بعضهم لبعض.

الثانية: الكلام والخلطة أكثر من الحاجة.

الثالثة: أن يصير ذلك شهوة وعادة ينقطع بها عن المقصود.

وبالجملة؛ فالاجتماع والخلطة لقاح:

- إما للنفس الأمارة.

- وإما للقلب والنفس المطمئنة.

والنتيجة مستفادة من اللقاح:

فمن طاب لقاحه؛ طابت ثمرته.

وهكذا الأرواح الطيبة: لقاحها من الملك، والخبيثة: لقاحها من الشيطان.

فالأمر - كما قال الله - تعالى: ﴿بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ﴾^(١):

قال الإمام ابن قيم الجوزية - رحمه الله -:

«ومن تأمل الشريعة - في مصادرها ومواردها - علم ارتباط أعمال الجوارح

(١) وفي «تفسير الطبري» (٣٢٩٧٢) عن الإمام قتادة قوله - في تفسير الآية -:

«إذا شئت - والله - رأيته بصيراً بعيوب الناس وذنوبهم، غافلاً عن ذنوبه!!»

بأعمال القلوب، وأنها لا تنفع بدونها، وأن أعمال القلوب أفرض على العبد من أعمال الجوارح.

وهل يُمَيِّزُ المؤمنُ عن المنافق إلا بما في قلب كُلِّ واحدٍ منهما من الأعمال التي مَيَّزَتْ بينهما؟!!

وهل يُمكن أحدُ الدخولِ في الإسلام إلا بعملٍ قلبه قبل جوارحه؟!!

وعُبوديةُ القلبِ أعظمُ من عبودية الجوارح، وأكثرُ، وأدومُ؛ فهي واجبةٌ في كُلِّ وقتٍ...»^(١).

... فلا تنسَ -أخي- قلبك وباطنك وأنتَ (مُتَشَغِلٌ!) بتحسينِ فِعْلِكَ وظاهِرِكَ!

بل راقِبْ قلبك -وربك- بكلِّ كلمة، لفظة، إشارة، حركة، سُكون...!

... فَمَنْ لم يستطع تقديم عُدْرِهِ اليومَ -لسوءِ صنيعة-؛ فهل هو قادرٌ على أن يُقدِّمه غداً -بين يدي ربِّه-؟!!

أيُّها الأَخُ المَكْرَمُ -سَدَّدَكَ اللهُ وأَعَانَكَ-:

إنَّ التَّأْصِيلَ العِلْمِيَّ لمسائلِ الشَّرْعِ شأنٌ مهمٌّ غايةُ الأهميَّة؛ بل بدونَه يكونُ الواحدُ مِنَّا تائهاً ضائعاً، مُدْبِئاً مُتَرَدِّداً...

وإنَّ أَظْهَرَ أَحَدٍ نَفْسَه بخلاف حَقِيقَتِهِ؛ فلن يهدأ له بال..

(١) «بدائع الفوائد» (٣/ ١٩٣).

ولن يستقرَّ على حال...

وسيظلُّ على التنقل بين الأحوال.

و:

...الأحوال!

فتأصيلاً لنقد وإبطال تلكم الطريقة القبيحة -التي يُوهِم (البعض!) أنفسهم أنَّها من الدِّين، ومن النُّصرة للمسلمين -تتبعاً للعُثرات، وتربُّصاً بالزَّلَّات، وتصيُّداً للسَّقَطات -؛ أقول:

قد صحَّ^(١) عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قوله:

«إِنَّكَ إِنْ تَتَّبَعْتَ عَوْرَاتِ الْمُسْلِمِينَ أَفْسَدْتَهُمْ، أَوْ كِدْتَ تَفْسِدُهُمْ».

وصحَّ عنه ﷺ -أيضاً- قوله الشريف:

«أَقِيلُوا ذَوِي الْهَيْئَاتِ عَثَرَاتِهِمْ إِلَّا الْخُدُودَ»^(٢).

ومن ذلك -أيضاً-: الحديث النبوي الصحيح:

«يَا مَعْشَرَ مَنْ آمَنَ بَلِسَانَهُ، وَلَمْ يَدْخُلِ الْإِيمَانُ قَلْبَهُ، لَا تُؤْذُوا الْمُسْلِمِينَ، وَلَا تَتَّبِعُوا عَوْرَاتِهِمْ؛ فَإِنَّ مَنْ تَتَّبَعَ عَوْرَةَ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ: تَتَّبَعَ اللَّهُ عَوْرَتَهُ، وَمَنْ تَتَّبَعَ اللَّهُ عَوْرَتَهُ فَضَحَّهٗ وَلَوْ فِي جَوْفِ بَيْتِهِ»^(٣).

(١) «غاية المرام» (٤٢٤) لشيخنا الإمام الألباني -رحمه الله-.

(٢) «السلسلة الصحيحة» (٦٣٨).

ونقل شيخنا -فيه- عن الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٨٨/١٢) قوله:

«ويدخل فيه سائر الأحاديث الواردة في نذب السِّر على المسلم».

(٣) الحديث حسن؛ وقد تقدَّم -هنا- (ص ٨٥).

وقال ابنُ الوردي:

تَجَنَّبْ أَصْدِقَاءَكَ أَوْ تَغَافَلْ لَهُمْ تَظْفَرُ بِوُدِّهِمِ الْمُبِينِ
وإنْ (يَتَغَيَّرُوا) يَوْمًا فَعُذْرًا فَإِنَّ الْقَوْمَ مِنْ مَاءٍ وَطِينِ

وفي «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (١٥٦٤) عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ جُلَيْدِ الْحَجَرِيِّ، قَالَ:
سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يَقُولُ:

«جَاءَ رَجُلٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَمْ نَعْفُو عَنْ الْخَادِمِ؟ فَصَمَتَ.
ثُمَّ أَعَادَ عَلَيْهِ الْكَلَامَ، فَصَمَتَ، فَلَمَّا كَانَ فِي الثَّالِثَةِ؛ قَالَ:
«اعْفُوا عَنْهُ فِي كُلِّ يَوْمٍ سَبْعِينَ مَرَّةً»^(١).

قُلْتُ: فَلَيْتَ كَانَ هَذَا الْمَوْقِفُ مَعَ الْخَادِمِ -وَهُوَ عَامِلٌ مَدْفُوعُ الْأَجْرِ!-؛ فَكَيْفَ
الشَّأْنُ بِالْأَخِ الْمُؤْمِنِ الَّذِي لَا يَدْفَعُهُ إِلَى الصَّلَاةِ بِأَخِيهِ إِلَّا حُبُّ اللَّهِ وَرَسُولِهِ؟!
وَلَأَجَلِ هَذَا الْمَعْنَى: وَرَدَ عَنِ السَّلَفِ آثَارٌ مُتَعَدِّدَةٌ فِي إِبْدَاءِ مِثْلِ هَذِهِ الْأَعْدَارِ
-بَلِ التَّوَسُّعِ فِيهَا- ضِمْنَ إِطَارِ الشَّرْعِ الْحَكِيمِ:-

فَفِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (٨٣٤٤) -لِلْإِمَامِ الْبَيْهَقِيِّ-، عَنِ الْإِمَامِ جَعْفَرِ بْنِ
مُحَمَّدٍ، قَالَ:

«إِذَا بَلَغَكَ عَنْ أَخِيكَ شَيْءٌ تُنْكِرُهُ؛ فَالْتَمَسْ لَهُ عُذْرًا وَاحِدًا، إِلَى سَبْعِينَ
عُذْرًا؛ فَإِنْ أَصَبْتَهُ، وَإِلَّا قُلْ: لَعَلَّ لَهُ عُذْرًا لَا أَعْرِفُهُ»^(٢).

(١) «السَّلْسَلَةُ الصَّحِيحَةُ» (٤٨٨) -لِشَيْخِنَا الْإِمَامِ الْأَلْبَانِيِّ- رَحِمَهُ اللَّهُ.-

(٢) وَانْظُرْ -فِي مَعْنَاهُ- عَنِ ابْنِ سِيرِينَ؛ عِنْدَ أَبِي الشَّيْخِ فِي «التَّوْبِيخِ وَالتَّنْبِيهِ» (ص ٥٣)، وَعَنِ
أَبِي قِلَابَةَ؛ فِي «مُدَارَاةِ النَّاسِ» (ص ٤٩) لِابْنِ أَبِي الدُّنْيَا.

وفيه (١١٩٨)، وفي «آداب الصُّحْبَةِ» (ص ٤٥) -للسُّلَمِيِّ- عن حمْدُونِ الْقَصَّارِ-، قال:

«إِذَا زَلَّ أَخٌ مِنْ إِخْوَانِكُمْ؛ فَاطْلُبُوا لَهُ سَبْعِينَ عُذْرًا، فَإِنْ لَمْ تَقْبَلْهُ قُلُوبُكُمْ: فَاعْلَمُوا أَنَّ الْمَعِيبَ أَنْفُسُكُمْ...».

وفيه (١١٩٧) -عن عبد الله بن محمد بن مُنَازِل-، قال:

«الْمُؤْمِنُ يَطْلُبُ مَعَاذِيرَ إِخْوَانِهِ، وَالْمُنَافِقُ يَطْلُبُ عَثَرَاتِ إِخْوَانِهِ»^(١).

ورحم الله الإمام ابن القيم -طبيب القلوب، وعارف عللها-؛ فقد ذكّر -رحمة الله عليه-: «حكمة الله في تَخْلِيَّتِهِ بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ الذَّنْبِ، وإِقْدَارِهِ عَلَيْهِ، وَتَهْيِئَةِ أَسْبَابِهِ لَهُ، وَأَنَّهُ لَوْ شَاءَ لَعَصَمَهُ، وَحَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ، وَلَكِنَّهُ خَلَّى بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ لِحُكْمٍ عَظِيمَةٍ لَا يَعْلَمُ مَجْمُوعَهَا إِلَّا اللَّهُ»^(٢)؛ فكان منها قوله -رحمة الله-:

«أَنَّهُ يُوجِبُ لَهُ الْإِمْسَاكَ عَنْ عَيُوبِ النَّاسِ وَالفِكْرِ فِيهَا؛ فَإِنَّهُ فِي شُغْلٍ بَعِيْبِهِ وَنَفْسِهِ، وَ«طَوَّبَى لِمَنْ شَغَلَتْهُ عَيْبُهُ عَنْ عَيُوبِ النَّاسِ»^(٣)، وَوَيْلٌ لِمَنْ نَسِيَ عَيْبَهُ وَتَفَرَّغَ لِعَيُوبِ النَّاسِ!

فَالأَوَّلُ: عِلَامَةُ السَّعَادَةِ، وَالثَّانِي: عِلَامَةُ الشَّقَاوَةِ»^(٤).

وهو المعنى -نفسه- الذي ذكّرهُ -رحمة الله- في كتابه «مِفْتَاحُ دَارِ السَّعَادَةِ»

(١) انظر -لمزيد الفائدة- «مجموع فتاوى ابن باز» (٢٦ / ٣٦٥).

(٢) «طريق المهجرتين» (١ / ٣٦٢).

(٣) يُروى مرفوعاً، ولا يصح!

وانظر «تحریم آلات الطرب» (ص ٧٤) -لشيخنا الإمام الألباني- رحمه الله.

(٤) «المصدر السابق» (١ / ٣٧٠).

لَمَّا ذَكَرَ فِي (٢/ ٢٥٧- بتحقيقي) - منه -: «حكمة الله في أفضيته وأقداره التي يُجَرِّبُهَا عَلَى عِبَادِهِ بِاخْتِيَارَاتِهِمْ وَإِرَادَاتِهِمْ»، وَأَمَّا «مِنَ اللَّطْفِ مَا تَكَلَّمَ فِيهِ النَّاسُ وَأَدَقُّهُ وَأَغْمَضُهُ.

وَفِي ذَلِكَ حِكْمٌ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ - سُبْحَانَهُ -.

فَذَكَرَ (٢/ ٢٩٧) - مِنْهَا -:

«أَنَّهُ يُوجِبُ لَهُ الْإِمْسَاكَ عَنْ عُيُوبِ النَّاسِ وَالْفِكْرِ فِيهَا؛ فَإِنَّهُ فِي شُغْلٍ بَعِيدٍ نَفْسَهُ، فَطُوبَى لِمَنْ شَغَلَهُ عَيْبُهُ عَنْ عُيُوبِ النَّاسِ»، وَوَيْلٌ لِمَنْ نَسِيَ عَيْبَهُ وَتَفَرَّغَ لِعُيُوبِ النَّاسِ.

هَذَا مِنْ عَلَامَةِ الشَّقَاوَةِ، كَمَا أَنَّ الْأَوَّلَ مِنْ أَمَارَاتِ السَّعَادَةِ.

فَإِنَّ «مَنْ نَظَرَ فِي عُيُوبِ النَّاسِ: عَمِيَ عَنْ عُيُوبِ نَفْسِهِ، وَمَنْ غُنِيَ بِالنَّارِ وَالْفِرْدَوْسِ: شُغِلَ عَنِ الْقِيلِ وَالْقَالَ، وَمَنْ هَرَبَ مِنَ النَّاسِ: سَلِمَ مِنْ شُرُورِهِمْ»^(١).

وَقَدْ رَوَى الْإِمَامُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «مُدَارَاةِ النَّاسِ» (١٤٣)، وَ«ذَمُّ الْغِيْبَةِ وَالنَّمِيمَةِ» (٥٩) عَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَوْلَهُ:

«مَا أَحْسِبُ أَحَدًا تَفَرَّغَ لِعُيُوبِ النَّاسِ؛ إِلَّا مِنْ غَفْلَةٍ غَفَلَهَا عَنْ نَفْسِهِ».

وَرَوَى - أَيْضًا - (٦٠) عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُرِّي، أَنَّهُ قَالَ:

«إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّجُلَ مُوَلَّعًا بِعُيُوبِ النَّاسِ نَاسِيًا لِعَيْبِهِ؛ فَاعْلَمُوا أَنَّهُ قَدْ مُكِرَ بِهِ».

(١) «شُعَبُ الْإِيمَانِ» (١٠٣٧٥)، وَ«الزُّهْدُ الْكَبِيرُ» (١٩٢) - كِلَاهُمَا لِلْإِمَامِ الْبَيْهَقِيِّ -.

وفي «جامع بيان العلم وفضله» (٦٥٦) - لابن عبد البر - عن الفضيل بن عياض قوله:

«ما من أحد أحب الرئاسة إلا حسد، وبغى، وتتبع عيوب الناس، وكره أن يُذكر أحد بخير»...

نعم؛ (تتبع عيوب الناس! وكره أن يُذكر أحد بخير!!) - كأنه جرب فيه! - فتراه: يُلاحقه..

يسأل عنه...

يتتبعه....

لا يهدأ إلا بنقصه!

ولا يرتاح إلا بإسقاطه!!

ولا ينعم إلا بإخراجه!!!

إنها الأدواء الدفينّة..

إنها الأمراض الخزينّة...

إنها البلاءات المترابطة الأليمة...

.. ولا يجوز لأحد (!) أن يُكابر المحسوس، أو أن يستعلي على الموجود

المُشاهد؛ فذا - كُلُّهُ - واقع ﴿مَالَهُ مِنْ دَافِعٍ﴾ - شاء من شاء، وأبى من أبى - !!

قلتُ:

وبعد هذه الجولة في نصوص الشرع الحكيم، وكلمات السلف وأئمة العلم

- في التحذير من هذا الداء الأليم، وهذا البلاء العظيم - أقول:

أولاً:

لا يجوز -الْبَتَّة- أَنْ يَفْهَمَ أَحَدٌ - أو يستدلَّ آخَرُ! - بهذا النَّهْيِ الْمُؤَكَّدِ عَنْ (تتبع العورات، وتلقُّطِ السَّقَطَاتِ): على (تميع) مسائلِ الجرح والتعديل -الشرعية-؛ فإنَّ لهذه المسائلِ أصولها المنضبطة، وقواعدها الموثقة؛ بدءاً مِنْ (أصول القرآن والسُّنَّةِ في أدلَّةٍ^(١) مشروعيَّتها) -وهي معروفةٌ لِكُلِّ أَحَدٍ-، ومُروراً بِ(تأصيلات علماء السلف لقواعدها وأسسها)، وانتهاءً بِ(تطبيقات علماء المسلمين -على مرِّ السنين، وإلى هذا الحين- جرحاً وتعديلاً لِكُلِّ مَنْ يستحقُّ هذا أو ذاك -بالحقِّ واليقين، مِنَ المنحرفين أو المُبتدعين-).

ثانياً:

مَنْ يَعْمَلُ لَا بُدَّ أَنْ يُخْطِئَ^(٢)، والمعصومُ مَنْ عَصَمَهُ اللهُ:

(١) وفي كتابي «التنبيهات المتوائمة..» (ص ١٧٢-١٧٣-المطبوع سنة/ ٢٠٠٣) بحثٌ بعنوان: (الرَّدُّ أَصْلٌ شرعي..).

ذُكِرَتْ فِيهِ أَهْمِيَّةُ الرَّدودِ -الْمَبْنِيَّةِ عَلَى عِلْمِ (الجرح والتعديل) -بأصوله وقواعده-، ثُمَّ مَثَلْتُ بِرُدودِ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ الْمَعاصِرِينَ؛ كَشَيْخِنَا الْأَلْبَانِيِّ، وَالشَّيْخِ رَبِيعِ بْنِ هَادِي -وغيرهما-.

(٢) (لَعَلَّ) عِدَدُ مَوْلاَفَاتِي (المطبوعة) وَصَلَ -اليومَ- وَالْمَانُ هُوَ اللهُ -وَحْدَهُ- إِلَى أَكْثَرِ مَنْ مَتَّيْ كِتَاب -بين رسالة، وكتاب، ومجلد، ومجلدات-!

فَالْبَاحِثُ عَنِ الْعَثَرَاتِ، وَالْمُتَرَبِّصُ لِلْسَّقَطَاتِ: سَيَجِدُ مِنْ ذَلِكَ -لَا تَحَالَةَ-؛ فَمَنْ يَعْمَلُ لَا بُدَّ أَنْ يُخْطِئَ؛ بِخِلَافِ (السَّاكِنِ) أَوْ (الكَامِنِ)!!

وَأَوَّلُ كِتَابٍ (طُبِعَ) لِي: قَبْلَ أَكْثَرِ مِنْ رُبْعِ قَرْنٍ -بِحَمْدِ اللهِ-

... فَأَسْأَلُ اللهَ -لِي وَلِكُلِّ مُسْلِمٍ صَادِقٍ- الْإِخْلَاصَ، وَالسُّنَّةَ، وَحُسْنَ الْخِتَامِ...

وهذا -لوضوحه- لا يحتاج إلى تقرير، ولا يفتقر إلى تدليل..

وكلمة القاضي الفاضل عبد الرحيم البيساني (المتوفى سنة ٥٩٦ هـ) تُعبرُ عن هذه الحقيقة؛ بأسلوب علمي أدبي رفيع -لِمَن يُدرُكه!-؛ إذ يقول -رحمه الله- تعالى:-

«إني رأيتُ أَنَّهُ لا يَكْتُبُ إنسانُ كتاباً في يومٍ، إلا قالَ في غَدِهِ: لو غَيَّرَ هذا لكانَ أحسنَ! ولو زيدَ كذا لكانَ يُستَحَسَنُ! ولو قُدِّمَ هذا لكانَ أَفْضَلَ! ولو تُرِكَ هذا لكانَ أَجْمَلَ!

وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر»^(١).
أقول:

وراقم هذه الكلمات، وكاتب هذه الصفحات: لا يخرج -هو ولا غيره!- عن هذا الإطار، ولا يتجاوز هذا المقدار، والرُّجوع إلى الحق أحب إليه من مباح الخلق^(٢)...

(١) «الإعلام بأعلام البلد الحرام» (ص ٤٥٦) -للنهر والي-.

وانظر «شرح الإحياء» (١/ ٣) -للزبيدي-.

(٢) أَضْرَبُ (مثالاً تطبيقياً) على النقطتين السابقتين؛ يَظْهَرُ شيئاً مما سَنَحَتِ الفُرْصَةُ المُناسِبَةُ

لبيانه -بتوفيق الله- وحده:-

فقد طُبِعَ -قبل ثمان سنوات- كتاب «التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح»

-للزبيدي- مكتوباً على طَرْتِه: «أشرف على طبعه: علي بن حسن...!»

وفي مقدمتي عليه (صفحة: ت) قلتُ:
=

= «لَحْصَنًا غَرِيبَ الْحَدِيثِ - الْمُتَعَلِّقُ بِنُصُوصِ الْكِتَابِ - مُخْتَصَرًا مِنْ «التَّوَشُّيحِ بِشَرْحِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ» لِلْعَلَامَةِ السُّيُوطِيِّ...».

ثُمَّ قُلْتُ - بَعْدَ هَذَا بِسَطْرَيْنِ -:

«وَلَقَدْ خَرَجَ هَذَا الْكِتَابُ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ الْبَهِيَّةِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - جَزَاءً تَعَاوُنٍ عَدِيدٍ مِنْ طُلَّابِ الْعِلْمِ - كُلٌّ بِحَسَنِهِ؛ بِإِشْرَافِي وَمُتَابِعَتِي، وَذَلِكَ لِقِلَّةِ الْفَرَاغِ، وَكَثْرَةِ الْمَطْلُوبِ».

وَلَكِنْ - وَلِلْأَسَفِ الشَّدِيدِ! - لَمْ يَتَسَّرْ لِي - لِأَسْبَابٍ عَدَّةٍ يَوْمَئِذٍ! - النَّظَرُ فِي الْمَرَاJَعَةِ الْأَخِيرَةِ لَهُ؛ فَخَرَجَ نَاقِصًا (مَقْدَمَةُ الرَّيْدِيِّ لِكِتَابِهِ - كَامِلَةٌ! -، فَضْلًا عَنْ عَدِيدٍ مِنَ الْأَخْطَاءِ الْعَقَائِدِيَّةِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا السُّيُوطِيُّ - لِأَشْعَرِيَّتِهِ الْمَعْرُوفَةِ - فَضْلًا عَنْ غَيْرِ ذَلِكَ! -، وَتَابَعَهُ مُلَخَّصُ كَلَامِهِ - عَفَرَ اللَّهُ لَهُ - فِي حَاشِيَّتِهِ عَلَى «التَّجْرِيدِ»!

حَتَّى مَقْدَمَتِي الْوَجِيزَةِ - وَالَّتِي هِيَ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثِ صَفَحَاتٍ! - وَقَعَ فِيهَا عَدَدٌ مِنَ الْأَخْطَاءِ - بِسَبَبِ عَدَمِ الْمَرَاJَعَةِ الْمَشَارِإِلَيْهِ قَبْلًا؛ - فَمِنْ ذَلِكَ:

١- (صَفْحَةٌ ب): (تَحْتَ الْكُتُبِ)!

كَذَا! وَالصَّوَابُ: الْكُتُبُ - مَكْسُورَةً -.

٢- (صَفْحَةٌ ت): (مَعَ كَوْنِهَا غَيْرُ مُكَرَّرٍ)!

كَذَا! وَالصَّوَابُ: غَيْرًا - مَنْصُوبَةً -.

٣- (صَفْحَةٌ ت): (مُخْتَصَرٌ مِنْ «التَّوَشُّيحِ...»!)!

كَذَا! وَالصَّوَابُ: مُخْتَصَرًا!! - مَنْصُوبَةً -.

... وَهَكَذَا.

وَمِمَّا وَقَعَ فِي الْحَوَاشِي الْمَذْكُورَةِ - آيَفَاءً - مِنْ أَخْطَاءٍ عَقَائِدِيَّةٍ - أَذْكَرُهَا عَلَى سَبِيلِ التَّمْثِيلِ، لَا الْحَضَرَ - ثُمَّ أَرَدْتُ عَلَيْهَا؛ مُبَيِّنًا خَطَأَهَا - مَا يَلِي:

١- التَّعْلِيْقُ عَلَى (ص ٢٦) عَلَى حَدِيثٍ: «لَا يَمَلُّ اللَّهُ حَتَّى تَمْلُؤُوا...»؛ ذَاكِرًا أَنَّهُ «مُحَالٌّ عَلَى اللَّهِ»!
وَانْظُرْ لِدَفْعِ هَذَا الْقِيلِ - بِالتَّفْصِيلِ -: «تَأْوِيلُ مُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ» (ص ٢٣٨) لِابْنِ قُتَيْبَةَ،
و«الْتِمَهِيدُ» (١٥٢/٧) لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ، وَ«فَتَاوَى الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ» (١/٢٠٩)، وَ«فَتَاوَى =

=ابن عثيمين (١/ ١٧٤).

ففيها تقريرُ الجواب، وتحريرُ الصواب..

٢- التعليقُ على (ص ٢٨) تعريفاً لـ (الإيمان)، قال:

«الإيمان -لغة-: التصديق، وهو -في الشرع-: تصديقُ مخصوصٍ».

وانظرُ تحريرَ المعنى اللغويّ للإيمان في كتاب «الإيمان» (٧/ ٢٨٩ - فما بعد، و٤٣٩- مهمم -مجموع الفتاوى) لشيخ الإسلام.

وأما المعنى الشرعيّ؛ فهو أنّ الإيمان: قولٌ، وعملٌ، واعتقادٌ -منهجاً سلفياً صحيحاً خالصاً - بحمدِ الله ومَنِّهِ - على تفصيلٍ مهمّ (معروف) -دقيق- ذكرُّهُ -ودافعتُ عنه- في كثيرٍ من كُتُبِي -. وانظر -لزاماً- ما سيأتي (ص ٢٩٧-٣٠٢).

٣- التعليقُ على (ص ٤٦) على حديثٍ فيه قوله -صلى الله عليه وسلم-: «... فعَتَبَ الله عليه»، قال:

«لَمْ يَرَضْ قَوْلَهُ!»

وهذا غلطٌ؛ فالأصلُ إمرارُ صفاتِ الباري -جَلَّ وعلا- على معناها اللُّغويِّ وثَقَّ ما يَلِيْقُ بالله -تبارك وتعالى- الذي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.

وانظرُ -لشيءٍ من التفصيل- «بدائع الفوائد» (٤/ ٩٨٧ - طبع الباز) لابن القيم.

٤- التعليقُ (ص ٥٠١) على حديث «اهتزَّ عرشُ الرَّحْمَنِ لموتِ سعد..».

قال: «المُرَادُ باهتزازِ العرشِ: استبشارُهُ وسُروره..!»

وهذا تأويلٌ باطلٌ؛ فانظر -لردِّهِ- «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥٥٤).

٥- التعليقُ (ص ٥٨٧) على الحديثِ الوارد (ص ٥٨٥) -وهذا من الأخطاء المطبعيّة الظاهرة: فالتعليقُ على الحديث قبل صفحة من ورودِ متن الحديث -نفسه-!!-: «يُؤْذِنِي ابْنُ آدَمَ؛ يَسُبُّ الدَّهْرَ، وَأَنَا الدَّهْرُ..».

قال: «هو توسُّعٌ في الكلام: لأنَّه سبحانه -مُتَرَدِّدٌ عن إضافة الأذى لله..».

وإنَّما هذا -هكذا- لتوهُمِهِ أنَّ إيذاءَ الله -سبحانه- كإيذاءِ البشرِ القائم على الضعف=

=والوَهْن!! وحاشا لله - تعالى -.

وانظر «تيسير العزيز الحميد» (ص ٥٤٤ - طبع مكتبة الرياض)، و«الفتاوى الكبرى» (٦٤ / ٥ - طبعة مخلوف) - لشيخ الإسلام -.

٦- وكذا في (ص ٦٦٦) من قوله: «لا فاعِل إلا الله»!

وهذا من عقائد الأشاعرة الجبرية!

فانظر - لإبطال ذلك - : «مجموع الفتاوى» (٨ / ٣٠٥ و ٣٨٩)، و«منهاج السنة» (٣ / ١٤٦) لشيخ الإسلام.

٧- وكذا في (ص ٧٢٨) من قوله: «حببتان إلى الرحمن؛ أي: محبوبتان، أي: محبوبٌ قائلها... لأنَّ القصدَ من الحديث بيانُ سعة رحمة الله لعباده!!»

وهذا باطلٌ؛ فنحنُ نثبتُ صفةَ (الحُبِّ) لله - تعالى - كما يليقُ بجلاله وكماله - سبحانه -.

وهذا من أعظم أصول أهل السنة في (باب الأسماء والصفات) - كما تقرر وتكرر -..
قلت:

... وقد يُوجدُ غيرُ هذه الملاحظات - أيضاً - في حواشي هذا الكتاب - وللأسف الشديد -.

«اللهم اغفر لي هزلي وجدي، وخطيئي وعمدي، وكُل ذلك عندي» - رواه البخاري (٦٠٣٦)، ومسلم (٢٧١٩) عن أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه -.

وإنما المقصودُ - حسبُ - : بيانُ حيثيات ما وقعَ في بعضِ حواشي هذا الكتاب - على وجه الخصوص -، مع ضربِ الأمثلة - منه - تحذيراً، وبياناً - من جهة -، ودفعاً لاستغلالِ مُستغلٍّ، وردّاً لأيِّ هوى مُضِلٍّ - من جهةٍ أخرى -.

وبعد هذا البيان أقول:

إني لا أسامحُ - ألبتة - من ينسبُ إليَّ هذه التعليقات - بعضاً أو كلاً -، أو رِضايَ عنها، أو يُشكِّكُ بي - بسببها -!

نعم؛ قد أخطئُ في غيرها، وقد يُوجدُ في كُتبي أشياء أُخرى من ذلك؛ فالمرجوُّ من وجد - أو يجدُ - شيئاً من ذلك: أن ينبِّهني على ذلك، وإني - بحمدِ الله - راجعٌ عمّا يظهرُ لي من خطأ كذلك - في حياتي وبعد مماتي -.

وَلْنَنْظُرْ - ختاماً - إلى الطريقة المثلى - والتي عَزَّ وَجُودُهَا الْيَوْمَ! - للتعامل مع أهل السُنَّةِ إذا أخطأوا - ولو في باب العقيدة:-

قال معالي الأخ الصديق الأنيق الشيخ العلامة المتفني صالح بن عبد العزيز آل الشيخ في محاضراته «الفتوى بين مطابقة الشرع ومسايرة الأهواء» - ما نصّه:-
«إذا كانت المسألة متعلقة بالعقائد، أو كانت المسألة متعلقة بعالم من أهل العلم في الفتوى - في أمر من الأمور -؛ فإنه هنا يجب النظر فيما يؤول إليه الأمر من المصالح، ودفع المفاسد.

ولهذا ترى أئمة الدعوة - رحمهم الله - تعالى - من وقت الشيخ عبدالرحمن بن عبد اللطيف بن حسن - أحد الأئمة المشهورين -، والشيخ محمد بن إبراهيم - إذا كان الأمر متعلقاً (بعالم)، أو (بإمام)، أو (بمن له أثر في السنة) ^(١)؛ فلإنهم يتورعون، ويتعدون عن الدخول في ذلك:

١- الشيخ صديق حسن خان القنوجي الهندي - المعروف -، عند علمائنا له شأن ^(٢)، ويُقدِّرون كتابه «الدين الخالص»، مع أنه نقد الدعوة في أكثر من كتاب له!

(١) تأمل هذا الوصف - رعاك الله -.

(٢) انظر كتاب «رجم أهل التحقيق والإيمان على مكفري صديق حسن خان» - للعلامة سليمان بن سحمان النجدي - رحمه الله -، وكتاب «السيد صديق حسن خان القنوجي: آراؤه الاعتقادية، وموقفه من عقيدة السلف» للدكتور أختار جمال لقمان - نشر: دار الهجرة / السعودية، ومقدمة تحقيق كتابه «قطف الثمر..» (ص ٥-١٩) للأخ الصديق الشيخ الدكتور عاصم بن عبد الله القريوتي - حفظه الله -، و«مجموع كتب ورسائل الشيخ حمد بن عتيق» (ص ٤١-٤٢).

لكن، يَغْضُونَ النظرَ عن ذلك، ولا يُصَعِّدون هذا، لأجل الانتفاع بأصل الشيء، وهو تحقيق التوحيد، ودرء الشرك.

٢- الإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني - المعروف^(١) -، صاحب كتاب «سُبُل السلام» - وغيره -، له كتاب «تطهير الاعتقاد»، وله جهودٌ كبيرةٌ في ردِّ الناس إلى السنة، والبُعد عن التقليد المذموم، والتعصُّب، وعن البدع.

لكن؛ زَلَّ في بعض المسائل، ومنها: ما يُنسب إليه في قصيدته المشهورة، لَمَّا أثنى على الدعوة، قيل: إنه رجع عن قصيدته تلك بأخرى! يقول فيها:

«رجعتُ عن القول الذي قد قلتُ في النَجدي

.....»^(٢)

يعني: محمد بن عبد الوهاب النجدي!

ويأخذ هذه القصيدة أربابُ البدع، وهي تُنسب له - وتُنسب لابنه إبراهيم -، وينشرونها على أن الصنعاني كان مؤيداً للدعوة، لكنه رجع!!

٣- والشوكاني - أيضاً - رحمه الله - تعالى - : مقامه - أيضاً - معروف^(٣)، ومع

(١) انظر كتاب «الوجهة السلفية عند الأمير الصنعاني» للدكتور إبراهيم هلال - نشر: دار النهضة العربية / مصر.

(٢) انظر «علماء نجد» (٣/ ٩٤٨) للبسام.

(٣) انظر كتاب «منهج الإمام الشوكاني في العقيدة» للدكتور عبد الله نومسوك - نشر: مكتبة دار القلم والكتاب/ السعودية.

=

= وإذ قد ذكر الإمام الشوكاني - رحمه الله -؛ فقد وقفت له على كلمة راقية رائعة تمثل المنهج العلمي الصافي في احتمال المعاذير، وفتح باب حُسن الظن - ضمن ضوابط الشرع الحكيم -...
فقد ذكر - رحمه الله - في «البدر الطالع» (ص ٥٥٦-٥٥٨ / طبع دمشق) - استطراداً - حال ابن سبعين، والتلمساني، وابن عربي - الصوفية الغلاة المعروفين -، وذكر شعراً في تكفيرهم، ثم قال:
وكان تحريراً هذا الجواب في عُنفوان الشباب!
وأنا الآن أتوقف في حال هؤلاء، وأتبرأ من كُلِّ ما كان من أقوالهم وأفعالهم مخالفاً لهذه الشريعة البيضاء الواضحة التي «يلها كنهها».

ولم يتعبني الله بتكفير من صار في ظاهر أمره من أهل الإسلام.
وهب أن المراد بما في كتبهم - وما نُقل عنهم من الكلمات المستنكرة - المعنى الظاهر، والمداول العربي، وأنه قاضي على قائله بالكفر البواح، والضلال الصراح، فمن أين لنا أن قائله لم يتب عنه؟! ونحن لو كنا في عصره - بل في عصره - بل في منزله الذي يُعالج فيه سكرات الموت - لم يكن لنا إلى القطع بعدم التوبة سبيل؛ لأنها تقع من العبد بمجرد عقد القلب ما لم يُغرغر بالموت؟! فكيف وبيننا وبينهم من السنين عدة مئين؟!

وفي هذه الإشارة كفاية لمن له هداية، وفي ذنوبنا التي قد أثقلت ظهورنا لقلوبنا أعظم سُغلة، و«طوبى لمن شغلته عُيوبه»، و«من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه».
فالراحلة التي قد حُمِلت ما لا تكاد تنوء به إذا وُضِعَ عليها زيادةً عليه انقطع ظهرها! وقعدت على الطريق قبل وصول المنزل!

وبلا شك أن التوثب على ثلب أعراض المشكوك في إسلامهم - فضلاً عن المقطوع بإسلامهم - جراءة غير محمودة، فربما كذب الظن، وبطل الحديث، وتفشَّت سحائب الشكوك، وتجلَّت ظلمات الظنون، وطاحت الدقائق، وحقَّت الحقائق.
وإن يوماً يفرُّ المرء من أبيه، ويشخُّ بما معه من الحسنات على أحبابه وذويه: كحقيق بأن يُحافظ فيه على الحسنات، ولا يدعها يوم القيامة مهتاً بين قوم قد صاروا تحت أطباق الثرى قبل أن يخرج إلى هذا العالم بدهور! وهو غير محمود على ذلك ولا مأجور!!

فهذا ما لا يفعله بنفسه العاقل!!

=

= وأشدُّ من ذلك أن يثُرَ جِراب طاعته، ويثُلَ كِنَانَةُ حسناته على أعدائه، غيرَ مشكور؛ بل مقهور..

وهكذا يُفَعَّلُ عند الحضور للحساب -بين يدي الجبار- بالمغتائبين، والتَّامِّين، والمُتَّامِّين اللَّتَّامِّين. فَإِنَّهُ قد عَلِمَ بالضرورة الدينية أَنَّ مَظْلَمَةَ العِرْضِ كمَظْلَمَةِ المَالِ والدِّمِّ، ومجردُ التَّفَاوُتِ في مقدار المَظْلَمَةِ لا يوجبُ عدمَ إنصافِ ذلك الشيء المتفاوت أو بعضه؛ بكونه مَظْلَمَةً.

فكُلُّ واحدةٍ من هذه الثلاثِ مَظْلَمَةٌ لآدميٍّ، وكُلُّ مَظْلَمَةٍ لآدميٍّ لا تسقطُ إلا بعفوهِ.

وما لم يُعْفَ عنه باقٍ على فاعله يُوافي عَرَصاتِ القيامة.

فقلْ لي: كيف يرجو مَنْ ظَلَمَ مِيتاً بثَلْبِ عِرْضِهِ أَنْ يَغْفُوَ عنه؟!

ومَنْ ذاك الذي يَغْفُو في هذا الموقف وهو أحوَجُ ما كان إلى ما يقبهِ عن النَّارِ؟!

وإذا التَّبَسَّ عليك هذا: فانظرْ ما تجلُّهُ مِنَ الطَّبَاعِ البشريَّةِ في هذه الدَّارِ؛ فَإِنَّهُ لو أُلْقِيَ الواحدُ من هذا النَّوعِ الإنسانيِّ إلى نارٍ من نِيارِ هذه الدُّنيا، أو أمكنَهُ أَنْ يَتَّقِيَهَا بأبيه أو بأُمِّهِ أو بابنِهِ أو بحبيبه: لَفَعَلَ؛ فكيف بنارِ الآخرةِ التي ليست نارُ هذه الدُّنيا بالنِّسبةِ إليها شيئاً؟!

ومن هذه الحيثيةِ قال بعضُ مَنْ تَفَلَّرَ بعينِ الحقيقةِ: لو كنتُ مُغتَاباً أحداً لا عُتِبْتُ أبِي وأُمِّي لأَنَّهُما أَحَقُّ بحَسَناتي التي تُؤْخَذُ مِنِّي قَسراً.

وما أحسنَ هذا الكلامَ!

ولا رَيْبَ أَنَّ أَشدَّ أنواعِ الغيبةِ وأضرَّها وأشرَّها وأكثرها بلاءً وعقاباً ما بلغَ منها إلى حدِّ التكفيرِ واللَّعنِ؛ فَإِنَّهُ قد صَحَّ أَنَّ تكفيرَ المؤمنِ كُفْرٌ، ولَعْنُهُ راجعٌ على فاعله، وسبابه فِسْقٌ. وهذه عُقوبةٌ مِنْ جِهَةِ الله -سُبْحَانَهُ-.

وأما مَنْ وَقَعَ لَهُ التَّكْفِيرُ واللَّعْنُ والسَّبُّ: فَمَظْلَمَتُهُ باقيةٌ على ظهيرِ المُكْفَرِ واللَّاعِنِ والسَّابِّ. فانظرْ كيف صارَ المُكْفَرُ كافرًا، واللَّاعِنُ مُلْعُونًا، والسَّابُّ فاسِقًا، ولم يَكُنْ ذلك حدَّ عقوبته؛ بل غريمُهُ ينتظرُ عَرَصاتِ المحشرِ؛ ليأخُذَ مِنْ حسناته -أو يَضَعَ عليه مِنْ سيئاتِهِ- بمقدارِ تلكِ المَظْلَمَةِ.

ومَعَ ذلك: فلا بُدَّ مِنْ شيءٍ غيرِ ذلك، وهو العقوبةُ على مخالفةِ النَّهيِّ؛ لأنَّ الله قد نَهَى في=

ذلك كان علماؤنا يرون للشوكاني اجتهداً خاطئاً في التوسُّل، وله اجتهدٌ خاطئٌ في الصفات.

و«تفسيره»^(١) - في بعض الآيات - له تأويلٌ.

وله كلامٌ في عمر - رضي الله عنه - ليس بالجيّد، وله كلامٌ - أيضاً - في معاوية^(٢) - رضي الله عنه - ليس بالجيّد، لكن العلماء لا يذكرون ذلك.

وألّف الشيخ سُليمان بن سَحْمَان - رحمه الله - كتاب «تبرئة الشيخين الإمامين» - يعني بهما: الإمام الصنعاني، والإمام الشوكاني -.

وهذا لماذا؟ لماذا فعل ذلك؟

لأن الأصل الذي يَبْنِي عليه هؤلاء العلماء هو: السُّنَّة.

= كتابه، وعلى لسانِ رسولِهِ عن الغيبةِ بجميعِ أقسامِها، ومخالِفُ النَّهْيِ فاعِلٌ مُحَرَّمٌ، وفاعِلُ المحرّمِ مُعاقَبٌ عليه.

وهذا عارِضٌ مِنَ القولِ بِجَرَى به القلمُ، ثم أُحْجِمُ عن الكلامِ، سائلاً مِنَ الله حُسْنَ الخِتَامِ». (١) وهو المشهورُ بـ«فتح القدير» - مطبوعٌ مُتداوِلٌ -.

(٢) انظر موقفه - رحمه الله - مِنَ الصحابةِ - وتعظيمه لهم - في: «قَطَرِ الوَلِيِّ على حديثِ الوَلِيِّ» (ص ٢٩٢)، و«أدب الطلب» (ص ٩٦)، و«البدر الطالع» (١/ ٢٢٣-٢٣٥).

وما وَرَدَ في أَكْثَرِ طَبْعَاتِ كتابِهِ «نيل الأوطار» - التجارية! - في (كتاب الحدود - أبواب حدّ شارب الخمر: الباب السادس): مِنْ لعن معاوية وولده يزيد: باطل!!

إذ لا أصلَ لَهُ في النُّسخِ المخطوطةِ الأصيلَةِ الموثقة - والفضلُ لله - وحده -.

وقد بَيَّنَ ذلك - مُحَقِّقاً - الأخُ محمدُ صُبْحِي حَلَّاقٌ فيما عُلِقَ عَلَيْهِ مِنَ «النَّيْلِ» (١٣/ ٤٢٦ - نشر دار ابن الجوزي)؛ فجزاهُ اللهُ خيراً.

فهؤلاء ما خالفونا في أصل الاعتقاد، وما خالفونا في التوحيد، ولا خالفونا في نصرة السنة، ولا خالفونا في رد البدع^(١)، وإنما اجتهدوا، فأخطأوا في مسائل. والعالم لا يُتَّبَعُ بزَلَّتْ، كما أنه لا يُتَّبَعُ -أي: لا يُقْتَدَى- به فيها؛ فهذه تُرْكُ وَيُسَكَّتُ عنها، ويُنْشَرُ الحق، ويُنْشَرُ من كلامه ما يُؤَيِّدُ به.

وعلماء السُّنَّةِ لَمَّا زَلَّ ابنُ خُزَيْمَةَ -رحمه الله- في مسألة الصورة^(٢) -كما هو معلوم-، ونفى صفة الصورة لله -جَلَّ وَعَلَا-؛ ردَّ عليه ابنُ تَيْمِيَّةَ -رحمه الله- في أكثر من مئة صفحة^(٣).

ومع ذلك: علماء السنة يقولون عن ابن خزيمة: إنه إمام الأئمة، ولا يَرْضَوْنَ أن أحداً يطعن في ابن خزيمة، لأن كتابه «التوحيد» ملاءم بالدفاع عن التوحيد لله رب العالمين، وبإثبات أنواع الكمالات لله -جَلَّ وَعَلَا-، في أسمائه ونعوته -جَلَّ جلاله-، وتقَدَّست أَسْمَاؤُهُ.

والذهبي -رحمه الله- في «سير أعلام النبلاء»^(٤) قال: «وزلَّ ابنُ خُزَيْمَةَ في هذه المسألة».

(١) وهذه هي الأصول (المنهجية) -الأساسية- التي يكون بها المسلم سلفياً، أو يخرج بمخالفتها -من السلفية- ضمن الشروط والضوابط؛ فتنبه، وتيقظ...

(٢) وذلك في شرحه لحديث: «خلق الله آدم على صورته» -المتفق على صحته- عن أبي هريرة -في «كتاب التوحيد» (برقم: ٤٧) -له-.

(٣) «بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية» (٦/ ٣٧٧ - فما بعد).

(٤) (٣٧٤ / ١٤).

فإذا - هنا - إذا وقع زلل في مثل هذه المسائل؛ فما الموقف منها؟

الموقف: أنه يُنظرُ إلى موافقته لنا في أصل الدين، موافقته للسنة، ونصرته للتوحيد، نصرته لنشر العلم النافع، ودعوته إلى الهدى^(١) - ونحو ذلك من الأصول العامة -، ويُنصح في ذلك، وربما رُدَّ عليه على حدة، لكن لا يُقدح فيه قدحاً يُلغيه - تماماً -.

وعلى هذا كان منهجُ أئمة الدعوة في هذه المسائل - كما هو معروف -.

وقد حدَّثني فضيلةُ الشيخ صالح بن محمد اللحيدان - حفظه الله - تعالى - حينما ذَكَرَ قصيدةَ الصنعاني الأخيرة: «رجعتُ عن القول الذي قلت في النجدي» التي يقال: إنه رجع فيها! أو أنه كتبها! قال:

سألت شيخنا محمد بن إبراهيم - رحمه الله - عنها، هل هي له، أم ليست له؟ قال: فقال لي:

الظاهر أنها له، والمشايع - مشايخنا - يُرجحون أنها له، ولكن؛ لا يريدون أن يُقال ذلك، لأنه نصرَ السُّنة، ورَدَّ البدعة، مع أنه هجم على الدعوة، وتكلَّم في هذه القصيدة عن الشيخ محمد بن عبد الوهاب.

ثم الشوكاني له قصيدة^(٢) أرسلها إلى الإمام سعود، ينهاء فيها عن كثير من

(١) وهي أصول (الأصول) - كما تقدَّم -.

(٢) انظر ديوانه «أسلاك الجواهر» (ص ١٦٠، ١٦١، ١٦٤، ٣١٣).

الأفعال، من القتال، ومن التوسع في البلاد، ونحو ذلك في أشياء، لكن: مقامه محفوظ^(١).

لكن؛ ما زلوا فيه: لا يتابعون عليه، ويُنهى عن متابعتهم فيه.

إلى أن قال - حفظه الله -:

«لأن الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها، ودرء المفاسد وتقليلها، وهذه القاعدة - المتفق عليها - لها أثر كبير، بل يجب أن يكون لها أثر كبير في الفتوى...».

قلت:

وعليه؛ فإن ما يخالف هذا التأصيل العلمي المتوارث الأصيل إنما هو ناشئ بسبب «الجهل المفرط، والغلو الزائد في إساءة الظن بالمسلمين» - كما قال الإمام ابن القيم في «الوابل الصيب» (ص ٢٤) -.

وقد ذكر - رحمه الله - في «بدائع الفوائد» (٢ / ٨٠٠) حال: «من سبقت له من الله موهبة السنته، ومعاداة أهل البدع والضلال»، وأن الشيطان ينقله إلى «الكبائر - على اختلاف أنواعها -»، ثم قال:

«فهو أشد حرصاً على أن يوقعه فيها، ولا سيما إن كان عالماً متبوعاً، فهو حريص على ذلك لينفر الناس عنه، ثم يُشيع من ذنوبه ومعاصيه في الناس،

(١) هذا هو الفقه الدقيق، والأدب العميق...

ويستنيب منهم مَنْ يُشيعُها وَيُذيعُها تَدِينًا وَتَقَرُّبًا - بزعمه - إلى الله - تعالى -!

وهو نائب إبليس ولا يشعر!!

﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ - هذا إذا أَحَبُّوا إِشَاعَتَهَا وَإِذَاعَتَهَا -؛ فكيف إذا تَوَلَّوْا هُمْ إِشَاعَتَهَا وَإِذَاعَتَهَا؛ لا نصيحة منهم، ولكن طاعة لإبليس، ونيابة عنه؟!

كل ذلك لِيُنْفِرَ النَّاسَ عنه، وعن الانتفاع به!

وذنوبُ هذا - ولو بلغت عَنَانِ السَّمَاءِ - أَهْوَنُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِ هؤلاء؛ فَإِنَّهَا ظَلَمٌ مِنْهُ لِنَفْسِهِ، إِذَا اسْتَغْفَرَ اللَّهُ وَتَابَ إِلَيْهِ قَبِلَ اللَّهُ تَوْبَتَهُ، وَبَدَّلَ سَيِّئَاتِهِ حَسَنَاتٍ.

وَأَمَّا ذُنُوبُ أَوْلَئِكَ: فَظُلْمٌ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَتَتَّبِعُ لِعَوْرَتِهِمْ، وَقَصْدٌ لِفَضِيحَتِهِمْ.

والله - سبحانه - بالمرصاد؛ لا تخفى عليه كِمَاتُ الصُّدُورِ، وَدَسَائِسُ النُّفُوسِ.

... فَكُنْ - يَا أَخِي الْمُؤَفَّقَ - كَبِيرَ الْهِمَّةِ، نَقِيَّ الذَّمَّةِ؛ عَلَى نَحْوِ ذَلِكَ النَّمَطِ الْفَرِيدِ الَّذِي وَصَفَهُ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْحَضَرُ حُسَيْنٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِقَوْلِهِ:

«كَبِيرُ الْهِمَّةِ يَسْتَبِينُ خَطَأً فِي رَأْيِ عَالِمٍ، أَوْ عِبَارَةً كَاتِبٍ، فَيَكْتَفِي بِعَرَضٍ مَا اسْتَبَانَ مِنْ خَطَأٍ عَلَى طُلَّابِ الْعِلْمِ؛ لِيَفْقَهُوه»^(١)...

وَيَأْبَى لَهُ أَدَبُهُ أَنْ يَنْزَلَ إِلَى سِقْطِ الْكَلَامِ، أَوْ يَخْفَ إِلَى التَّبَجُّحِ بِهَا عِنْدَهُ!

(١) لَا لِيَسْمَتُوا بِهِ، أَوْ يُسْقِطُوهُ، أَوْ يَتَفَكَّهُوا بِعَرَضِهِ - بِطَوِيلِهِ وَعَرَضِهِ! -!!

وقد حَدَّثَنَا التاريخُ عن رجالٍ كانوا أذكياء، ولكنَّهُم ابتُلُوا بشيءٍ مِنْ هذا الخُلُقِ المكروه، فكان عِوَجاً في سيرهم، وَلَطَخاً في صُحُفِهِمْ!!
ولو تَحَامَوْهُ لكان ذِكْرُهُم أعلى، ومَقَامُهُم في النُّفوس أسمى، ومنزلتُهُم عند الله أرقى^(١).

... وأُنهي هذه (المسألة) -والله المُوَفِّق- بأربع كلماتٍ (سلفية) عزيزة؛
نُقَاسُهَا بِأَنْفُسِنَا وَقُلُوبِنَا، وَنُقَارِنُ بِهَا أَفْعَالَنَا وَأَقْوَالَنا:

١- قال الإمامُ الحسنُ البصريُّ -رحمه الله- كما في «شرح أصول أهل السُّنَّة»
(رقم: ١٩) -لِلْإِسْكَانِي-:

«يا أهل السُّنَّة تَرَفَّقُوا -رحمكم الله-؛ فَإِنَّكُمْ مِنْ أَقَلِّ النَّاسِ»^(٢).

٢- وقال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمِّيَّة -رحمه الله- في «مجموع الفتاوى»
(٣٨٨/٦):

«إِنَّ الْعِلْمَ مَا قَامَ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ، وَالنَّافِعُ مِنْهُ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ؛ فَالشَّأْنُ فِي أَنْ
نَقُولَ عِلْماً هُوَ النَّقْلُ الْمُصَدَّقُ، وَالبَحْثُ الْمُحَقَّقُ؛ فَإِنْ مَا سِوَى ذَلِكَ -وإن زُحِرَ فَ
مِثْلُهُ (بعضُ النَّاسِ!) - خَزَفٌ مُزَوَّقٌ، وإلا: فباطِلٌ مُطْلَقٌ».

(١) «رسائل الإصلاح» (١/٨٩) -له-.

(٢) هذا في زمانهم -وهو زمان السُّنَّةِ وأهلِها-! فكيف الحال في زماننا -وهو زمان
الغُرْبَةِ وبلائِها-؟!

٣- قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ أَمَانُ الْجَامِي^(١) - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي «شَرْحِ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ»:

«إِنَّ الْإِنْسَانَ إِنَّمَا يُؤَاخِذُ بِمَا صَرَّحَ بِهِ فِي كِتَابٍ مِنْ كِتَابَاتِهِ، وَفِي حَدِيثِهِ، وَفِي كَلَامِهِ. وَإِنْ وَجَدَ مِنْ كَلَامِهِ - أَحْيَانًا - فِي أَثْنَاءِ الْاسْتِطْرَادِ وَالتَّكْرَارِ - مَا يُؤْهِمُ هَذَا الْمَعْنَى، فَمِنْ الْإِنْصَافِ: أَنَّهُ يُرَدُّ هَذَا الْكَلَامُ غَيْرَ الصَّحِيحِ - الَّذِي فِيهِ الْإِجْمَالُ - إِلَى كَلَامِهِ الصَّرِيحِ، كَمَا يُرَدُّ الْمُتَشَابِهُ إِلَى مَا هُوَ أَقْرَبُ - الْمُحْكَمُ -.

كَذَلِكَ كَلَامُ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ وَخُصُوصًا إِنْ عُرِفُوا بِسَلَامَةِ الْعَقِيدَةِ، وَالدَّعْوَةِ إِلَى الْعَقِيدَةِ، وَالدَّعْوَةِ إِلَى السُّنَّةِ، وَالدَّعْوَةِ إِلَى التَّمَسُّكِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

مَنْ عُرِفُوا بِهَذِهِ الْعَقِيدَةِ، وَبِهَذَا الْمَوْقِفِ الْكَرِيمِ، إِنْ وَجَدَ فِي كَلَامِهِمْ مَا يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ؛ يَجِبُ أَنْ يُرَدَّ إِلَى مَا هُوَ صَرِيحٌ مِنْ كَلَامِهِمْ».

٤- وَقَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٢٨ / ٢٠٧) - أَيْضًا -:

«وَمَا أَكْثَرَ مَا تَفْعَلُ الثُّفُوسُ مَا تَهْوَاهُ؛ ظَانَّةً^(٢) أَنَّهَا تَفْعَلُهُ طَاعَةً لِلَّهِ^(٣)!

(١) وَبَعْضُ النَّاسِ يُطْلِقُ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ السَّلَفِيِّينَ - هَذِهِ الْأَيَّامَ - تَنْفِيرًا! - أَنَّهُمْ (جَامِيَّةٌ) - نِسْبَةً إِلَى هَذَا الشَّيْخِ الْفَاضِلِ - رَحِمَهُ اللَّهُ -!

وَلَمْ نَعْرِفْ عَنْهُ - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - دَعْوَةً إِلَى حِزْبِيَّةٍ، وَلَا أَنْحِرَافَاتٍ مُنْهَجِيَّةٍ، أَوْ عَقَائِدِيَّةٍ..

لَكِنَّهَا - حَقِيقَةٌ - حِزْبِيَّةُ الْمُخَالِفِينَ، وَغَدَمٌ قُدِّرَ لَهُمْ عَلَى مُوَاجَهَةِ الْحَقَائِقِ إِلَّا بِالنُّتْهِم!!

(٢) وَقَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي «الرَّدِّ عَلَى الْبَكْرِيِّ» (٢ / ٧٢٩):

«وَالْعِلْمُ شَيْئَانِ: إِمَّا نَقْلٌ مُصَدَّقٌ، وَإِمَّا بَحْثٌ مُحَقَّقٌ.

وَمَا سِوَى ذَلِكَ: فَهَذَا بَيَانٌ مُزَوَّقٌ..».

(٣) فَالْحَذَرُ الْحَذَرُ؛ فَالْأَمْرُ جَدًّا!

المسألة الرابعة عشرة: تأثير الزمان والمكان على القضايا والأعيان^(١)؛

وفي تحقيق هذا المعنى -وبيانه- نُقولُ علميةً مُتعدِّدةً:

أولها -وهو أهمُّها- تأصيلاً وتفصيلاً:-

١- كلامُ شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٥٩/٦)، قال:

«إن المسائل الخبرية العلمية قد تكون واجبة الاعتقاد، وقد تجب في حال دون حال، وعلى قوم دون قوم، وقد تكون مستحبة غير واجبة، وقد تُستحب لطائفة -أو في حال - كالأعمال -سواء-».

٢- قال الإمام البرهاري في «شرح السنة» (رقم: ١٥٣):

و«المحنة في الإسلام بدعة، وأما اليوم: فيُمْتَحَنُ بالسنة...».

قلت: فما الذي فَرَّقَ -حُكماً- بين (الأمس) و(اليوم) إلا النظر في المصلحة والمفسدة -بحسب اختلاف الزمان-!

٣- قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (١١/٥١٤):

«مَنْ أَمَكَّنَهُ الْهُدَى مِنْ غَيْرِ انْتِسَابٍ إِلَى شَيْخٍ مُعَيَّنٍ؛ فَلَا حَاجَةَ بِهِ إِلَى ذَلِكَ، وَلَا يُسْتَحَبُّ لَهُ ذَلِكَ، بَلْ يُكْرَهُ لَهُ.

وَأَمَّا إِنْ كَانَ لَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَعْبُدَ اللَّهَ بِمَا أَمَرَهُ إِلَّا بِذَلِكَ: مِثْلَ أَنْ يَكُونَ فِي مَكَانٍ يَضَعُ فِيهِ الْهُدَى وَالْعِلْمُ وَالْإِيمَانُ وَالِدِّينُ -يَعْلَمُونَهُ وَيُؤَدِّبُونَهُ- لَا يَبْذُلُونَ لَهُ

(١) وهي مسألةٌ جديرةٌ بأن تُفَرَّدَ بالتأليف -واللهُ المُستعان-.

ذلك إلا بانتساب إلى شيخهم، أو يكون انتسابه إلى شيخ يزيد في دينه وعلومه -
فإنه يفعل الأصلح لدينه.

وهذا لا يكون - في الغالب - إلا لتفريطه؛ وإلا: فلو طلب الهدى على وجهه
لوجدته...».

قلتُ:

فما الذي جعل ما كان مكروهاً - في (مكان) - محموداً في (مكان آخر)؛ إلا
النظر في المصلحة والمفسدة؟!

٤- وقال شيخ الإسلام في «بيان تلبيس الجهمية» (٨٧ / ٢) -مُتَكَلِّماً
عن الأشاعرة-:

«... في كلامهم من الأدلة الصحيحة، وموافقة السنة ما لا يُوجد في كلام
عامة الطوائف؛ فإنهم أقرب طوائف أهل الكلام إلى السنة والجماعة والحديث،
وهم يعدّون من (أهل السنة والجماعة) عند النظر إلى مثل المعتزلة
والرافضة - وغيرهم -.

بل هم (أهل السنة والجماعة) في البلاد التي يكون أهل البدع فيها هم المعتزلة
والرافضة - ونحوهم -».

قلتُ:

فما الذي جعل (أهل البدع) - في مكان - هم - أنفسهم - (أهل سنة) في
مكان آخر؛ إلا النظر في المصالح والمفاسد؟!
ولكن؛ أين المتعظون؟! وأين المعتبرون؟!

منهج السلف الصالح في أصول (النقد)، و(المرجح)، و(النضاح) ————— ١٧٥

وانظر - في تفاوت مراتب أهل البدع - : «دَرْءُ التَّعَارُضِ» (١/ ١٥٣ - ١٥٥)، و«مجموع الفتاوى» (٤/ ١٧).

٥- وفي بيان أثر (الظروف) على إظهار المنهج، والدعوة إليه، والالتزام به: يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٤/ ١٤٩) -ردًا على زعم من شكك ببعض أهل السنة- زاعماً أنه (يتسرَّ بمذهب السلف)؛ فقال: «إن أردتَ به (التسرُّ) الاستخفاء بمذهب السلف:

فيقال: ليس مذهب السلف مِمَّا يُتسرَّ به إلا في بلاد أهل البدع -مثل بلاد الرافضة والخوارج-؛ فإن المؤمن المستضعف -هناك- قد يكتُم إيمانه واستنانه؛ كما كتَمَ مؤمن آلِ فرعون إيمانه [كما في (سورة غافر)، آية: ٢٨]، وكما كان كثيرٌ من المؤمنين يكتُم إيمانه -حين كانوا في دار الحرب-:

فإن كان هؤلاء في بلد أنت لك فيه سلطانٌ -وقد تسرَّوا بمذهب السلف-؛ فقد ذمَّتْ نفسك؛ حيثُ كُنْتَ مِنْ طائفةٍ يُسرُّ مذهبُ السلفِ عندهم. وإن كُنْتَ مِنَ الْمُستضعفينِ المُستترين بمذهب السلف؛ فلا معنى لذم نفسك...».

٦- وفي «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٣١٣) -بعد ذكر شيخ الإسلام ضربَ عمرَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- لِصَبِيغٍ- لَمَّا سَأَلَهُ عَنْ مَعْنَى (الذَّارِيَاتِ)-؛ قَالَ -رَحِمَهُ اللهُ-:

«وَقَدْ تَكَلَّمَ الصَّحَابَةُ فِي تَفْسِيرِهَا؛ مِثْلُ: عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ مَعَ ابْنِ الْكَوَّاءِ -لَمَّا سَأَلَهُ عَنْهَا-؛ كَرِهَ سُؤَالَهُ لِمَا رَأَاهُ مِنْ قَصْدِهِ؛ لَكِنْ عَلِيٌّ كَانَتْ رَعِيَّتُهُ مُلْتَوِيَةً عَلَيْهِ، لَمْ يَكُنْ مُطَاعًا فِيهِمْ طَاعَةَ عُمَرَ حَتَّى يُؤَدَّبَهُ».

قُلْتُ:

قِصَّةُ صَبِيغ: رَوَاهَا الدَّارِمِيُّ (١٤٤)، وَأَحْمَدُ فِي «فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ» (٧١٧)،
وَالْأَجُرِّي فِي «الشَّرِيعَةِ» (٨٠ / ١)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «المُصَنَّف» (٢٠٩٠٦)، وَفِي
«تَفْسِيرِهِ» (٢٤٩ / ٢)، وَابْنُ بَطَّةٍ فِي «الإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (٣٤٢) - وَغَيْرُهُمَا -:
وَأَمَّا قِصَّةُ ابْنِ الْكَوَّاءِ: فَقَدْ رَوَاهَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٢٤١ / ٣)،
وَالشَّاشِي فِي «مُسْنَدِهِ» (٦٢٠)، وَابْنُ جَرِيرٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٨٦ / ٢٦)، وَالْحَاكِمُ
فِي «مُسْتَدْرَكِهِ» (٥٠٦ / ٢).

وَصَحَّحَهَا ابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٢٠٧ / ١٣).

قُلْتُ:

وَلَعَلَّ أَوْضَحَ مِنْ ذَلِكَ - كُلُّهُ - كَلَامُ لَشَيْخِنَا الإِمَامِ الْعَلَّامَةِ الْمُحَدِّثِ الْفَقِيهِ
الْأَلْبَانِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَهُوَ مَنْ هُوَ -؛ حَيْثُ قَالَ فِي بَعْضِ «أَجَوِبَتِهِ» -:
٧- «إِذَا وَجَدْنَا فِي بَعْضِ عِبَارَاتِ السَّلَفِ فِي الْحُكْمِ عَلَى مَنْ وَقَعَ بَدْعَةٌ بِأَنَّهُ
مُبْتَدِعٌ؛ فَهُوَ مِنْ بَابِ التَّحْذِيرِ، وَلَيْسَ مِنْ بَابِ الْإِعْتِقَادِ.

وَلَعَلَّهُ يَحْسُنُ - بِهَذِهِ الْمُنَاسِبَةِ - ذِكْرُ الْأَثَرِ الْمَعْرُوفِ عَنِ الإِمَامِ مَالِكٍ، لَمَّا جَاءَهُ
سَائِلٌ، قَالَ: يَا مَالِكُ: مَا الْإِسْتِوَاءُ؟ قَالَ: «الْإِسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ، وَالْكِيفُ مَجْهُولٌ،
وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بَدْعَةٌ، أَخْرِجُوا الرَّجُلَ؛ فَإِنَّهُ مُبْتَدِعٌ».

فَهُوَ مَا صَارَ مُبْتَدِعًا بِمَجَرَّدِ مَا سَأَلَ عَنِ الْإِسْتِوَاءِ!

إِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يَفْهَمَ شَيْئًا، لَكِنْ خَشِيَ الإِمَامُ مَالِكٌ أَنْ يَرْمِيَ مِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ
مُخَالَفَةَ الْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ، فَقَالَ: أَخْرِجُوا الرَّجُلَ؛ فَإِنَّهُ مُبْتَدِعٌ.

وانظروا -الآن- كيف الوسائل تختلف:

هل ترى أنت وأنا -وبكر، وعمرو، وزيد- إلى آخره- لو سألنا واحداً من المسلمين -أو من خاصة المسلمين- مثل هذا السؤال؛ نجيبه بنفس جواب مالك؟! وتلحقه بتهام كلام مالك؟! فنقول: أخرجوا الرجل فإنه مبتدع؟ لا؛ لماذا؟

لأن الزمن اختلف، فالوسائل التي كانت -يومئذٍ- مقبولة، اليوم ليست مقبولة؛ لأنها تضر أكثر مما تنفع.
قلت:

... وهو كلام فصل جزل.. لا هو ولا هزل!- لو فهم حق الفهم، وما صودر بسوء الوهم -!

وأثر مالك: رواه الدارمي في «الرد على الجهمية» (١٠٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣٢٦/٦)، والخطابي في «الغنية عن الكلام وأهله» (ص ١٩)، وأبو الشيخ في «تاريخ أصبهان» (٢١٤/٢) - وغيرهم -.
وصحح سنده الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢٠٩/١)، وابن حجر في «فتح الباري» (٤٠٧/١٣).

... ولتقارن بين زماننا -هذا- وقد عمّت فيه الفُرقة، وتشتّت فيه الكلمة، وتفتّت فيه الوحدة-، وبين زمان مشايخنا (الكبار) -الثلاثة- وما كان فيه من اتفاق وارتفاق!!

... إن فرق ما بين الزمانين هو -نفسه- فرق ما بين (الرفق) و(العنف)!!!
-في الاتجاهين-!

...ولنختم

ما نحن فيه - مِنْ هَذِهِ (المُقَدِّمَةِ) -: بِمَا أَوْصَى بِهِ الْأَخُ
الشَّيْخُ سُلْطَانُ الْعِيدِ - نَفَعَ اللَّهُ بِهِ - فِي رِسَالَتِهِ
«النَّصِيحَةِ ..» - إِخْوَانُهُ (السَّلَفِيِّينَ) فِي كُلِّ مَكَانٍ -؛ قَائِلًا - مَا مُلَخَّصُهُ -:

١- «أَمْسِكْ عَلَيْكَ لِسَانَكَ، وَلْيَسْعَكَ بَيْتُكَ، وَابْكِ عَلَى خَطِيئَتِكَ»^(١).

٢- خَفِ الْمَقَامَ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ - جَلَّ وَعَلا -.

وَاحْذَرْ غَايَةَ الْحَذَرِ مِنَ الْوُقُوعِ فِي أَغْرَاضِ إِخْوَانِكَ السَّلَفِيِّينَ، أَوْ تَبْدِيعِهِمْ،
أَوْ تَضْلِيلِهِمْ، أَوْ تَجْهِيلِهِمْ، أَوْ إِخْرَاجِهِمْ مِنَ السَّلَفِيَّةِ، وَأَرْجِعْ هَذِهِ الْأُمُورَ الْكِبَارَ
إِلَى الْعُلَمَاءِ الْكِبَارِ^(٢).

(١) هذا نَصُّ حَدِيثِ نَبَوِيِّ صَحِيحٍ.

انظر له: «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٨٩٠).

(٢) قَدْ سَبَقَ بَيَانُ مَا فِي هَذَا الْوَصْفِ مِنْ تَفْصِيلٍ وَتَأْصِيلٍ (ص ٥٢)؛ فَإِنَّ (الْبَعْضَ) يُحْضَرُ
(الْعُلَمَاءُ الْكِبَارَ) فِي أَنْاسٍ مُخْصُوصِينَ -عنده! مُحْكَمًا- بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ!؛ مِمَّا يَزِيدُ الْفُرْقَةَ، وَيُضَاعِفُ الْمِحْنَةَ...
وَفِي هَذَا بَلَاءٌ عَظِيمٌ..

ف(الْعُلَمَاءُ الْكِبَارَ) -يا هذا- موجودون؛ غيرُ ما تحضر، وأكثر مما تذكر!

ثم؛ ألا ترى -برئك- أَنَّ هُنَاكَ مَنْ يُقَالُ فِيهِمْ: (علماء كبار)؛ هم مُبتدعة (كبار)، أو ذُوو جَاهٍ (كبار)
-حَسْبُ- عندي وعندك!! أَوْ مَنْ هُوَ (كبير) عِنْدَ غَيْرِكَ: لَيْسَ (كبيراً) -عِنْدَكَ-! أَوْ الْعَكْسُ!!
وانظر -تمثيلاً- ما سيأتي (ص ١٩٢).

وَلْيَسِيخِ الْإِسْلَامَ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٢٠ / ٢٩١) -في نقدٍ مثل هذه المفاضلات- كَلِمَةً
غَالِيَةً؛ فَنَنْظُرْهَا.

٣- اخذ النمامين المندسين بين صفوف السلفيين، بقصد الإفساد وإثارة القوضى^(١).

ولا يغررك انتسابهم - أو تحزبهم - لعالم من العلماء السلفيين؛ فإن مشايخنا (ابن باز، والألباني، وابن عثيمين - وغيرهم -) برآء^(٢) من هؤلاء الذين يتسترزون بهم، ويخالفون مذهبهم وطريقتهم، وحرصهم على جمع كلمة السلفيين^(٣).

(١) كمثال حال بعضي من أشرت إليهم - قريباً!

(٢) وبأتي واحد من هؤلاء (الهُج) - جاهل الجوج! - ليعكس القضية، ويزيد في البلية - قائلاً - أو ناقلاً - بحمق بالغ، وجهل دامغ سابغ: (الألباني بريء من تلاميذه)!!!

هكذا - حبط لزي - كما يقال!!

والتاريخ شاهد لا يكذب؛ لكن المعاصرة حرمان!!

﴿وَسِعَلُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيْ مَقْلَبَ يَقْلِبُونَ﴾ ...

قد تُنكر العُيُ صَوء الشمس من رُمِد

ويُنكر الفم طعم الماء من سقم!

(٣) هذا معيار حبنا لمشايخنا، وميزان التزامنا بمنهجهم، وأخلاقهم...

وكم - وكم - كنا نسمع شيخنا الإمام الألباني - رحمه الله - يقول: (من تبارهم تعرفونهم) ...

و(تبار!) أولئك - كما يشهد (ويشاهد) كل عاقل -: عوسج وحنظل!!

وتحن عن ذا - بحمد الله - بأبعد منزل...

بل ما غاظهم (!) منا - ووجه زنايبرهم (أي: دبايرهم) علينا! - إلا عدم سلوكنا مسالكهم

الرديئة، وصنائعهم الغضبية، وطرائقهم (الحزبية)...

وقد قيل - قديماً -: (لا تُثيروا الزنايبر؛ فتلدغكم، ولا تخاطبوا السفهاء؛ فيشتبؤكم) - كما في

«تفسير الرازي» (٢/ ١٣٤) -.

وما أكثر ما سمعنا شيخنا الإمام الألباني - رحمه الله - يقول: «قال الحائط للمسمار: لم

تُشقني؟! قال: سل من يدقني»!!

٤- إِذَا جَاءَكَ مِنْ أَحَدِ الْبُلْدَانِ مَنْ يُسَنِّعُ عَلَى إِخْوَانِهِ، وَيَنْقُلُ خِلَافَ مَا اشْتَهَرَ عَنْهُمْ مِنْ نُصْرَةِ السُّنَّةِ: فَلَا تُصَدِّقْهُ، بَلْ تَثَبُّتْ مِنَ الشَّيْخِ الْمُتَكَلِّمِ فِيهِ -مُبَاشَرَةً-.

وَلَا تَكُنْ عَوْنًا فِي نَشْرِ الشَّائِعَاتِ، فَيَنَالَكَ نَصِيبٌ مِنَ الْإِثْمِ.
وَفِي الْحَدِيثِ: «كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ» [السُّلَيْسَةُ الصَّحِيحَةُ] (٢٠٢٥).

٥- كُنْ -أَخِي- مِمَّنْ يَسْعَى لِلِإِصْلَاحِ بَيْنَ الْإِخْوَانِ، وَلَمْ الشَّمْلِ، وَرَأْبِ الصَّدْعِ، وَتَخْفِيفِ آثَارِ هَذِهِ الْفِتْنَةِ قَوْلًا وَعَمَلًا، وَاللَّهُ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ الْمُحْسِنِينَ.

٦- الْاِسْتِعَالُ بِالْعِلْمِ النَّافِعِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ خَيْرٌ عِنْدَ اللَّهِ وَأَبْقَى، وَخَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرْجَّ بِنَفْسِكَ فِي خُصُومَاتٍ عِلْمِيَّةٍ لَا تُحْسِنُهَا.
وَحَسْبُكَ أَنْ تُحِيلَ فِي دَقَائِقِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ إِلَى الْعُلَمَاءِ الْكِبَارِ.

٧- اُحْرِصْ عَلَى إِظْهَارِ فَضَائِلِ إِخْوَانِكَ، وَادْعُ هَمَّ بِظَهْرِ الْغَيْبِ، وَتَجَنَّبْ أُسْلُوبَ بَعْضِ الْحَمَقَى^(١)؛ إِذَا ذُكِرَ عِنْدَهُ أَخُوهُ السَّلَفِيُّ بَادَرَ -لِيُصْعِدَ عَلَى كَتِفَيْهِ- قَائِلًا: فَلَانٌ عَلَيْهِ مُلَاحَظَاتٍ!

سُبْحَانَ اللَّهِ! وَمِنْ مَنَا لَيْسَ عِنْدَهُ تَقْصِيرٌ؟!

(١) وقد كثُرُوا وتكاثَرُوا!!!

٨- إِسْأَلُ رَبِّكَ حُسْنَ الْخِتَامِ، وَالثَّبَاتَ عَلَى السُّنَّةِ، وَتَعَوُّذُ بِهِ مِنَ الْفِتَنِ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ.

ف«والله؛ لا نخافُ على دعوتنا إلَّا من أنفسنا»^(١)...

والله - وحده - المُستعان...

* * * * *

(١) من كلام العلامة الشيخ مُقبل بن هادي الوادعي - رحمه الله -؛ فيما نقله عنه تلميذه الأخُ الشيخُ محمد الإمام - وفقه الله - في كتابه «التنبيه الحسن في موقف المسلم من الفتن» (ص ٦٨).

وبعد:

فإنَّهُ ليس يَخْفَى على مَنْ يُعَاشِرُ النَّاسَ، وَيَتَعَانَى الْمُعَامَلَةَ معهم - على تنوع طبقاتهم، واختلاف درجاتهم - أنَّهم - ساعة الخلاف - تَعْظُمُ فيهم رَغْبَةُ الْعُقُولِ فِي النَّصْرِ، وَيَشْتَدُّ بِهِمْ «حِرْصُ النُّفُوسِ عَلَى الْإِنْتِصَارِ؛ وَلَوْ كَانَ بِتَصَيُّدِ الشُّبُهَاتِ الْبَعِيدَةِ، وَتَعَسُّفِ الْإِسْتِدْلالاتِ»^(١) العجيبة، - إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ - ...

وَمِنْ أَعْجَبِ شَيْءٍ يَكُونُ: أَنَّ الْكَثِيرَ مِنَ (النَّاسِ) قَدْ يَتَنَاقَلُونَ كَلِمَاتٍ^(٢)، وَيَتَجَادِزُونَ أَقْوَالَ؛ لَيْسُوا هُمْ فِي ثَبَتِ مِنْهَا، أَوْ ثِقَةِ بِهَا؛ وَإِنَّمَا يَجِدُ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ قَوْلًا «يُشَاعُ، وَيَتَحَدَّثُ بِهِ عِنْدَهُ؛ فَيَقْرَهُ، وَيَسْمَعُهُ، وَيَسْتَوْشِيهِ»^(٣)!

(١) كما قاله صاحب «ظاهرة الإرجاء» (٢/ ٤٥٣) - على مذهب رَمْتَنِي بدائنها وأنسلت!! -!!

وانظر ردِّي عليه - كاملاً - في كتابي «الدرر المتلازمة بتفض الإمام الألباني فريضة موافقته المرجئة». (٢) قد تكون (عنواناً) لكتاب! أو كلمة من جواب!! فينقلونها - من غير تحقق - أهى خطأ أم صواب؟!!

ومثل هذا الصنيع لا يضُرُّ إلا صاحبه...
وأما القول فيه الكلام؛ فإنه لا يتأثر، ولا يتكدر..
بل يُكْرَرُ:

لَا أَبَالِي أَصَحَّ بِالْقَدْحِ عُمرُ أُمِّ لَحَايٍ عَنْ ظَهْرِ غَيْبِ جُهُولٍ!
(٣) قطعة من حديث الإفك؛ رواه البخاري (٤١٤١)، ومسلم (٢٧٧٠).

هكذا .. بلا ترو، ولا تأن... وإنما من باب التَّسْفِيهِ والتَّشْوِيهِ - لَيْسَ إِلَّا - !
 «فَلْيَتَّقِ اللَّهَ - تعالى - امرؤ على نفسه، وَلْيَتَفَكَّرْ فِي أَنَّ اللَّهَ - تعالى - سائلٌ سمعُهُ
 وبصرُهُ وفؤادُهُ»^(١) عَمَّا قَالَهُ مِمَّا لَا يَقِينُ^(٢) عنده به.
 وَمَنْ قَطَعَ عَلَى إِنْسَانٍ بِأَمْرٍ لَمْ يُوقِفْهُ عَلَيْهِ: فَقَدْ وَقَعَ المَحْذُورُ، وَحَصَلَ لَهُ
 الإِثْمُ فِي ذَلِكَ»^(٣) - وَالشُّرُورُ -.

وطالبُ العلمِ المُريدُ للحَقِّ، الراغِبُ به - ولو على نفسه - يعلمُ أَنَّ اللَّهَ رَقِيبٌ
 عليه، شهيدٌ على قلبه؛ فلا يُبْدِي خِلافَ ما يُسِرُّ، ولا يُعْلِنُ غَيْرَ ما يَكْتُمُ..
 فلا يُزَخْرِفُ قولاً، ولا يُزَيِّنُ لفظاً - يُريدُ به إِبْطَالَ حَقٍّ أو إِحْقَاقَ باطلٍ -؛
 لِأَنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ، وله سَمِيعٌ بصيرٌ؛ ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا
 وَيُشْهَدُ اللَّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ. وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾.

ولا أَجِدُ مِنْ مُقَابِلَةٍ أَذْكُرُهَا، أو مُوَازَنَةٍ أَشِيرُ إِلَيْهَا - لِيَبَانَ الْفَرْقُ بَيْنَ فِتْنَةِ
 المُسْتَوِي حَالُهُ - ظاهراً وباطناً -؛ وَبَيْنَ فِتْنَةِ المُدَّعِي خِلافَ ما هو عليه - بِجَدَلِهِ،
 أو زُخْرُفِ قَوْلِهِ، أو التَّلَاعُبِ بِكَلَامِهِ -؛ أَحْسَنَ مِنْ كَلِمَاتِ ذَلِكَ الصَّحَابِيِّ
 الْجَلِيلِ؛ التَّائِبِ، العائِدِ، الراغِبِ، الذي عَظُمَ عنده ذَنْبُهُ، وَكَبُرَ عليه حَالُهُ، فَجَاءَ
 مُبَادِرًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ؛ يَقُولُ لَهُ بِلِسَانٍ صَادِقٍ، وَكَلَامٍ وَائِقٍ:

(١) ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْفُوحًا﴾...

(٢) أَتَيْنَ هُوَ (الْيَقِينُ) مِنْ أَكْثَرِ الْمُتَدَاوِلِ - الْآنَ - بَيْنَ الرَّعَاعِ - بِلاَ اقْتِنَاعٍ - ١٩

(٣) «الْتَّبَذَ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ» (ص ٤٦) للإمام أبي محمد ابنِ حَزْم.

«والله لو جلست عند غيرك من أهل الدنيا: لرأيت أن سأخرج من سخطه بعذر!»

ولقد أعطيت جدلاً، ولكني - والله - لقد علمت:

لئن حدثتكَ - اليوم - حديث كذبٍ ترضى به عني: ليوشكنَّ الله أن يسخطكَ عليّ.

ولئن حدثتكَ حديث صدقٍ تجد عليّ فيه: إنني لأرجو فيه عفو الله^(١).

.. فهذا هو المعيار الشرعي، والميزان الأخروي؛ الذي تُوزن به الأمور، وتُضبطُ خلاله المواقف...

ولئن كان الصدق (قد) يُوقع صاحبه - حيناً - بشيء من الابتلاء: فما هذا إلا بسبب غرة المؤمن وصفائه؛ وهو - بمنّة ربّه وتوفيقه - إلى خيرٍ قادم، وعلى برٍّ مُقبل...

وإذا كان البهت والريب قد يُعلي ذكر المتلبس به - حيناً - لخبّه - ويرفعه؛ فإنه سيكون أخذاً له إلى مجرة الهاوية... ليكون السقوط - له - أشد، إن لم يُقرّ بالحق، أو يُرد...

«والحق دائماً في انتصار، وعلوّ، وازدياد، والباطل في انخفاض، وسفال، ونفاد»^(٢).

(١) قطعة من حديث المُخَلَّفِينَ - رضي الله عنهم -؛ رواه البخاري (٤٤١٨)، ومسلم (٢٧٦٩).

(٢) «الانتصار» (ص ٢٦٤ و ٢٨٤) لابن عبد الهادي.

«وما أسرَّ أحدُ سريرةٍ إلَّا أُنْبِذَها اللهُ على صَفَحَاتِ وَجْهِهِ، وَفَلَتَاتِ لِسَانِهِ»^(١).

ونبيُّ الإسلام -عليه الصلاة والسلام- يقول: «المؤمنُ غرٌّ كريمٌ، والفاجرُ خُبٌّ لئيمٌ»^(٢).

... «فَاللهُ! اللهُ!

عَلَيْكُمْ بِالْجَمَاعَةِ وَالْإِتِّلَافِ عَلَى طَاعَةِ اللهِ وَرَسُولِهِ، وَالْجِهَادِ^(٣) فِي سَبِيلِهِ؛
يَجْمَعُ اللهُ قُلُوبَكُمْ، وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ، وَيَحْصُلُ لَكُمْ خَيْرُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٧٢ / ١٨)، و«الجواب الصحيح» (٤٨٧ / ٦) -وغيرهما-.

وَنَسَبَهُ غَيْرٌ وَاحِدٍ إِلَى سَيِّدِنَا عُمَانَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-!

وَلَمْ أَجِدْ لَهُ سَنَدًا صَحِيحًا -بَعْدَ بَحْثٍ-!

(٢) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٩٣٥).

... فَمِنْ أَيْ الصَّنَفَيْنِ -أَنَا وَأَنْتَ- أَخِي!!؟

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ عَلَى نَفْسِهِمْ بِصِيرَةٍ. وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ﴾..

(تَرْجُو) أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّنَفِ الْأَوَّلِ...

وَاللهُ -تَعَالَى- يَقُولُ: ﴿فَلَا تَرْكُؤُوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾..

و... حُسْنُ الظَّنِّ مِنْ حُسْنِ الْعَمَلِ!!

(٣) قال شيخُ الإسلام ابنُ تيمية في «قاعدة في المحبة» (ص ١٣٢-١٣٣):

«لَا بُدَّ فِي الْإِيمَانِ مِنَ التَّعَاوُنِ وَالتَّنَاصُرِ عَلَى فِعْلِ مَا يَجُوبُ اللهُ -تَعَالَى-، وَدَفْعِ مَا يُبْغِضُهُ
اللهُ -تَعَالَى-».

وهذا هو الجهادُ في سبيله.

وأنظر: أنواع الجهاد في «زاد المعاد» (٩ / ٣).

أَعَانَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ عَلَى طَاعَتِهِ وَعِبَادَتِهِ، وَصَرَفَ عَنَّا وَعَنْكُمْ سَبِيلَ مَعْصِيَتِهِ.
وَأَتَانَا وَإِيَّاكُمْ ﴿فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً﴾، وَوَقَانَا عَذَابَ النَّارِ.
وَجَعَلَنَا وَإِيَّاكُمْ مِمَّن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَأَعَدَّ لَهُ جَنَّاتِ النَّعِيمِ، إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.

وَهُوَ حَسْبُنَا وَنِعْمَ الْوَكِيلُ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَآلِهِ، وَصَحْبِهِ
-وَسَلَّمَ-^(١).

(١) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٢٨/٤٢٣)، لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ.

قال العبدُ الفقيرُ إلى ربِّهِ العليُّ القدير (علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأشعري)
-عفا الله عنه- مُسْتَعِينًا بِاللَّهِ -وَحْدَهُ-:
قد تَمَّ الْفَرَاغُ مِنْ (أَصْلِ) هَذِهِ (الْمَقْدَمَةِ)، وَمُرَاجَعَتِهَا، مَعَ غُرُوبِ شَمْسِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، الثَّانِي
عَشَرَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ (١٤٢٩ هـ).
وَأَنَا أَهْمِي نَفْسِي لِلسَّقَرِ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ لِأَدَاءِ الْعُمْرَةِ؛ سَائِلًا اللَّهَ -تَعَالَى- أَنْ يَقْبَلَهَا مِنِّي
-وَسَائِرَ عَمَلِي-؛ إِنَّهُ -سَبْحَانَهُ- وَلِيُّ ذَلِكَ وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ.
ثُمَّ زِدْتُ عَلَيْهَا، وَرَاجَعْتُهَا -فِي أَيَّامٍ وَأَيَّامٍ-؛ أَخْرَجْتُهَا الْأَيَّامَ الْآخِرَةَ مِنْ شَهْرِ ذِي
الْقَعْدَةِ -مِنَ السَّنَةِ نَفْسِهَا- قُبَيْلَ سَفَرِي لِلْحَجِّ -بِسَرِّهِ اللَّهُ لِي، وَتَقَبَّلَهُ مِنِّي-.

بداية

«النصيحة»

بسم

عالم جليل، يُرشد (أخأله) إلى سواء السبيل
-بالْحُجَّةِ وَالذَّلِيلِ-



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن
اتبع هُداة.

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ أَهَمَّ مَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْرَفَ وَيُفْهَمَ - فِي بَابِ (النَّقْدِ)، وَ(الْجَرَحِ) - بَيْنَ أَهْلِ
السُّنَّةِ وَأَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَدُعَاةِ مَنْهَجِ السَّلَفِ^(١) - فِيمَا بَيْنَهُمْ - ابْتِدَاءً - الْإِجَابَةُ
عَنْ سُؤَالٍ:

(١) فأصحاب البدع والمبتدعة ليسوا من أهل هذا الباب، وليسوا هم متبوءة للصواب...

وإنما كلامنا لدعاة السنة الأصحاب.

فلا تغالط نفسك - أيها المتربص المتراب -! فتحمل آيًّا من كلامي على منحي الشك

والارتباب - بالتأب -!



(٦)

هل يشترط على الجرح بيان أسباب الجرح؟

وَالْجَوَابُ أَنَّ يُقَالُ:

١- مِنَ الْبَاطِلِ قَوْلُ الْقَائِلِ: «لَا يُشْتَرَطُ هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِأَسْبَابِ الْجَرْحِ؛ إِذْ بَيَانُ
أَسْبَابِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ فِي عِلْمِ الرَّوَايَةِ!

وَلَيْسَ فِي كَلَامِ الْمُخَالِفِينَ فِي مَنَاجِزِهِمْ، وَفِي سُلُوكِيَّاتِهِمْ»^(١)!!

فَإِذَا وَجِدَ أَشْخَاصٌ مُعَيَّنُونَ مَشْهُورُونَ عِنْدَ النَّاسِ بِالسَّلَفِيَّةِ، وَالدَّعْوَةِ إِلَيْهَا،
وَفِيهِمْ عُلَمَاءٌ - فِي نَظَرِ النَّاسِ^(٢) -؛ فَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهُمْ مِنَ السَّلَفِيَّةِ - بِسُهُولَةٍ -!

(١) وللشيخ ربيع بن هادي - حفظه الله - مقال هامٌ - عنوانه: «الإسناد خصيصه هذه
الأئمة، والجرح والتعديل قائم في الرواة ما بقي هذا الدين».

(٢) ولهذا اعتباره وقيمه؛ فتنبه.

وَهَذَا مِنْ مُرَاعَاةِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ، وَاخْتِلَافِ الْأَعْرَافِ عِنْدَ الْحُكْمِ عَلَى الْأَعْيَانِ.
وَهُوَ فِقْهٌ دَقِيقٌ؛ لَا يَدْرِكُ مَرَامِيهَ وَأَبْعَادَهُ إِلَّا الْقَلِيلُونَ...

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي «مَنْهَاجِ السُّنَّةِ» (٤ / ١٣٥):

«الَّذِي يَدُلُّ عَلَى فَضِيلَةِ الْعُلَمَاءِ: مَا اشْتَهَرَ مِنْ عِلْمِهِمْ عِنْدَ النَّاسِ، وَمَا ظَهَرَ مِنْ آثَارِ
كَلَامِهِمْ وَكُتُبِهِمْ».

وَهَذَا الْإِخْرَاجُ جَرَحٌ شَدِيدٌ فِيهِمْ؛ يَحْتَاجُ إِلَى أُدْلَةٍ^(١).

فَإِذَا لَمْ يُؤْتِ بِالْأُدْلَةِ وَأَسْبَابِ هَذَا الْجَرَحِ رَأَى النَّاسُ أَنَّ هَذَا ظُلْمٌ لَهُمْ، وَتَعَدَّ عَلَيْهِمْ، وَطَعَنَ فِي دِينِهِمْ بِغَيْرِ وَجْهِ حَقٍّ؛ فَصَارَ الْمُتَكَلِّمُ فِيهِمْ مُتَّهَمًا عِنْدَ النَّاسِ؛ فَيَحْتَاجُ إِلَى اسْتِبْرَاءِ دِينِهِ وَعِرْضِهِ^(٢).

وَأَقُولُ لَكَ - أَيُّهَا الْجَارِحُ -:

إِنْ لَمْ تَفْعَلْ - مُبَيِّنًا بِالْحُجَّةِ وَالْبَيِّنَةِ وَالِدَّلِيلِ - طَعَنَ فِيكَ النَّاسُ - وَلَنْ تَرْضَى أَنْتَ - وَلَا غَيْرُكَ - بِهَذَا الطَّعْنِ -؛ فَتَقُومُ الْفِتْنَةُ، وَيَحْصُلُ الْاِخْتِلَافُ بَيْنَ السَّلَفِيِّينَ، وَتَكْثُرُ الطُّعُونُ الْمُبَادَلَةُ^(٣)!

(١) فَلَوْ قِيلَ: الثَّبُتُ - هُنَا - مَرْفُوضٌ!

لَكَانَ هَذَا هُوَ الْمَرْفُوضُ!! وَعَكْسُهُ هُوَ الْمَرْفُوضُ...

(٢) وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ الْأَوَّلُ - فِي هَذَا الْبَابِ -.

(٣) وَالَّتِي قَدْ لَا تَكُونُ إِلَّا انتصاراً لداعية الهوى!!

وَلِلتَّارِيخِ - وَالْإِنْصَافِ - ابْتِدَاءٌ - أَقُولُ:

قَرَأْتُ فِتْوَى لِلشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ الْجَبَرِينِ - وَفَّقَهُ اللَّهُ، وَأَحْسَنَ خَاتَمَنَا وَإِيَّاهُ - وَهُوَ عَضْوُ (هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ)، وَعَضْوُ (اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلْإِفْتَاءِ) - سَابِقاً - فِي (مَوْقِعِهِ الرَّسْمِيِّ) - عَلَى الْإِنْتَرْنِتِ - (بِرَقْم: ١١٠٨) يَقُولُ فِيهَا:

« رُبَّ مَدْخَلِي لَيْسَ هُوَ مَقْبُولُ الْكَلَامِ فِي الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ؛ فَإِنَّ لَهُ أخطاءً فِي كُتُبِهِ، تَدُلُّ عَلَى جَهْلِهِ - أَوْ تَجَاهُلِهِ - بِمَا يَقُولُ...!! »

قُلْتُ:

وَقَدْ أَتَنَى الشَّيْخُ زَيْدُ بْنُ هَادِي الْمَدْخَلِي فِي كِتَابِهِ «الْإِرْهَابُ» (ص ١٠٧) عَلَى الشَّيْخِ =

ولا يُحَسِّمُ ذلك إلا بِذِكْرِ الأسبابِ (المُقْنَعَةِ) ^(١) بهذا الإخراجِ مِنَ السَّلَفِيَّةِ.
وقد تُطَالِبُ -أنت نفسك!- بِذِكْرِ الأسبابِ -إن جَرَحَكَ أَحَدٌ، أو
أَخْرَجَكَ مِنَ السَّلَفِيَّةِ-!

٢- ومن هذا -أيضاً- أن يُقَالَ: إذا تعارضَ جَرَحُ مُبْهَمٍ، وتَعْدِيلُ: فالرَّاجِحُ
-ولا بُدَّ- تفسِيرُ هذا الجرحِ المُبْهَمِ.

=ابن جرير -حَفِظَها اللهُ-؛ قَائِلاً:

«السَّيِّخُ عَبْدُ اللهِ [بنُ جَرِيرٍ] مِنَ الْعُلَمَاءِ السَّلَفِيِّينَ -كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ-».
وَمَعَ ذَلِكَ أَقُولُ:

إذ لم يَبَيِّنْ -عَفَا اللهُ عَنْهُ- دَلِيلَ ذَلِكَ -المُقْنَعِ-، وَحُجَّتَهُ الْبُرْهَانِيَّةَ؛ فَكَلَامُهُ غَيْرُ مَقْبُولٍ!
نَقُولُ هَذَا لَهُ وَلِغَيْرِهِ، وَفِي هَذَا وَغَيْرِهِ! فَالْحُجَّةُ بِالْحُجَّةِ، وَالدَّلِيلُ بِالْأَدِلِّ.
ولو فَتَحْنَا بَابَ التَّرَاشُقِ بِالتَّهْمِ -جَزَافاً-؛ لَكَانَ بَابُ شَرِّ مُشَرَّعٍ -عَظِيماً- لَا يُغْلَقُ...
نَعَمْ؛ كُلُّ رَادٍّ وَمَرْدُودٌ عَلَيْهِ، وَلَا طَاعَةَ إِلَّا بِشَرْعِيَّةِ الْقَنَاعَةِ؛ وَإِلَّا:
لَيْسَتْنا حِزْبِيَّةً أَيْ حَرَكَةً أَوْ جَمَاعَةً -سِوَاءَ بِسِوَاءٍ-!!
فَهَذَا دَيْتُكَ -أَيُّهَا الْمُدَّعِي- وَحَنَاتُكَ..

(١) فقد يَكُونُ بَعْضُهَا غَيْرَ مُقْنِعٍ؛ كَمَا أَشَارَ الْعَلَّامَةُ الْمُعَلِّمِي فِي «التَّكْوِيلِ» (١/٤٣٧) إِلَى
وُجُودِ (جرح مفسر بما لا يقدر)؛ فتأمل.

وهذا الكلامُ الجليلُ يُبَيِّنُ حُكْمَ أَمْرَيْنِ (مُهَمِّينَ):

الأول: لزوم بيان أسباب الجرح من قِبَلِ (الجراح).

الثاني: أن هذا (اللزوم) ليس ذا صِلَةٍ -حَتَّى- بِوُجُوبِ قَبُولِ (جرحه)؛ فقد لَا يُقْتَنَعُ بِهِ؛ فَيَرَدُّ!
وانظر ما تقدَّم (ص ١٠٢ و ١١٥).

وَلَا شَكَّ أَنَّ الْأَشْتِهَارَ بِالذِّينِ وَالسُّنَّةِ وَالسَّلَفِيَّةِ وَالِدَعْوَةَ لَهَا أَقْوَى مِنَ
التَّعْدِيلِ الصَّادِرِ مِنْ عَالِمٍ أَوْ عَالِمَيْنِ^(١).

والكلام في المخالفين - وفي مناهجهم وسلوكياتهم - من أهم ما يدخل في
باب الجرح؛ لأن هناك تلازماً بين الأشخاص ومناهجهم؛ فالذي يطعن في
منهج الشخص يطعن فيه.

ولذا؛ ترى السلف يسيئون - بالأدلة^(٢) - ضلال أهل البدع، وفساد مناهجهم.

ولهم في ذلك المؤلفات التي لا تُحصى - وسيأتي ذكر بعضها -.

وأرى أنه لا مناص من ذكر بعض كلمات لأهل العلم في اشتراط تفسير
الجرح المبهم، ورد بعض أنواع الجرح^(٣)، فأقول:

(١) فكيف إذا كانا مجتمعين؟! وكان التعديل من عدة (علماء) - لا واحد، ولا اثنين -!

(٢) ليس بمجرد الدعوى، والتهويل، والتشويش! والتخريش!!

ولا تقبل الدعوى - أصلاً - إلا ببيضة.

وبشرط أن تكون البيضة ظاهرة واضحة مدللة..

ولا يغمر بالمطالب بها، والمتبعت منها!

والا؛ لزمنا قبول قول المتخالفين - كيفما كان -!

فيقال - حينئذٍ -: تعارضاً؛ فتساقطاً...

وانظر «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (٣/ ٣٥٩) - للزركشي -، و«تهذيب التهذيب»

(٢٤٥/ ٩) - للحافظ ابن حجر -.

(٣) أي: حتى لو كان مُفسراً - أحياناً -؛ فما كان جرحاً قادحاً عند بعض أهل العلم (قد) لا

يكون كذلك عند آخرين.

رَجَّحَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(١) أَنَّ التَّعْدِيلَ مَقْبُولٌ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ سَبَبِهِ.
وَأَنَّ الْجَرْحَ لَا يُقْبَلُ إِلَّا مُفَسَّرًا مُبَيَّنَّ السَّبَبِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَحْتَلِفُونَ فِيمَا يَجْرَحُ
وَمَا لَا يَجْرَحُ^(٢).

= وَهَذِهِ بَدِهيَّةٌ لَا تَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ - فَضْلًا عَنْ حَشْدِ لَدَلَّةٍ -!
وَالْإِثْبَاتُ قَدْ يُقَالُ: إِنَّ اخْتِلَافَ عُلَمَاءِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ فِي (قَبُولِ التَّعْدِيلِ) - حَسْبُ -، أَوْ فِي
(الْجَرْحِ الْمُبْتَهَمِ) - فَقَطْ -!^{١٩}

هَذَا جِدُّ بَعِيدٍ، بَلْ هُوَ - فِي الْحَالِ وَالْمَالِ - طَعْنٌ بِهِمْ شَدِيدٌ..
وَهَذَا نَظَرٌ حَقٌّ وَسَدِيدٌ:

﴿لَئِنْ كَانَ لَقَلْبُ أَوْ أَلْفَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ - دُونَ الْمُجَادِلِ الْعَنِيدِ -!
أَلَا تَرَى - مَثَلًا - أَنَّ الْمُتَشَدَّدَ فِي الْجَرْحِ (قَدْ) يَرُدُّ جَرْحَهُ مَعَ (تَفْسِيرِهِ) لَهُ!!
وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ الثَّانِي؛ فَانْهَمِ.

(١) فِي «عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٩٦).

(٢) وَهَذَا دَلِيلٌ ظَاهِرٌ قَوِيٌّ عَلَى مَا ذَكَرْتُهُ فِي التَّعْلِيلِ السَّابِقِ حَوَّلَ (الْجَرْحِ الْمُفَسَّرِ)، وَاخْتِلَافِ
عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ فِيهِ - قَبُولًا وَرَدًّا -.

لِذَا؛ أَلَّفَ الْإِمَامُ أَبُو حَفْصٍ ابْنُ شَاهِينَ كِتَابَهُ: «ذَكَرَ مَنْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ وَنَقَّادُ الْحَدِيثِ
فِيهِ» - مَطْبُوعٌ -.

وَأَلَّفَ الْإِمَامُ ابْنُ حِبَّانٍ كِتَابَهُ: «الْفَصْلُ بَيْنَ النَّقْلَةِ».

وَقَدْ تَقَدَّمَ (ص ١٠٣) ذِكْرُ كِتَابِي الْإِمَامِ الذَّهَبِيِّ: «الرُّوَاةُ الثَّقَاتُ الْمُتَكَلِّمُ فِيهِمْ بِمَا لَا يُوجِبُ
الرَّدَّ»، وَ«مَنْ نَكَلَّمَ فِيهِ وَهُوَ مُوْتَقَّ».

وَفِي رِسَالَةِ «اخْتِلَافِ أَقْوَالِ الثَّقَادِ فِي الرُّوَاةِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِمْ» - لِلدَّكْتُورِ سَعْدِيِّ الْهَاشِمِيِّ -:
تَفْصِيلٌ نَافِعٌ؛ فَلَنْنَظُرَ.

= بَلْ لَوْ سَأَلْتُ:

وَنَقَلَ عَنِ الْخَطِيبِ أَنَّ هَذَا مَذْهَبُ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ وَنُقَادِهِ -مِثْلِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ- وَغَيْرِهِمَا-.

وَلِذَلِكَ؛ اخْتَجَّ الْبُخَارِيُّ بِجَمَاعَةِ سَبَقَ مِنْ غَيْرِهِ الْجَرْحُ لَهُمْ -كِعْكَرَمَةَ- مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ^(١) -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- وَذَكَرَ آخَرِينَ-.

ثُمَّ قَالَ: وَاخْتَجَّ مُسْلِمٌ بِسُوَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ^(٢)، وَجَمَاعَةٍ -اشْتَهَرَ الطَّعْنُ فِيهِمْ- وَهَكَذَا فَعَلَ أَبُو دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيُّ.

وَذَلِكَ دَالٌّ عَلَى أَنَّهُمْ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الْجَرْحَ لَا يَثْبُتُ إِلَّا إِذَا فُسِّرَ سَبِيهُ^(٣). وَمَذَاهِبُ النُّقَادِ لِلرِّجَالِ غَامِضَةٌ وَمُخْتَلِفَةٌ^(٤).

= هل (واقع) علم الجرح والتعديل -في كتبه المشهورة المنظورة- قائم (أكثره) على (الإجماع)، أو (الخلاف)؟!

وهل مبناه على (النص)، أم على (الاجتهاد)؟!

وهل هو (قرض عين) أم (قرض كفاية)؟!

... فالجواب -على كل- واضح بلا (خلاف)!

(١) انظر (المقدمة) (ص ١٠٣).

(٢) انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (١٢/ ٢٤٩).

(٣) بل حتى (المفسر) منه؛ قد يقبله البعض، ويردّه بعض آخر -كما تقدّمت الإشارة

إليه- بالدليل والتمثيل-؛ وإلا لما كان -أصلاً- اختلاف بينهم -ولو قليل-!

فإن وجد؛ فالواجب -كما أشرت- أن يكون هو الأقل، بينما الواقع أنه الأكثر!!!

(٤) وهذا -وحدّه- يكفي لقمع المتطفلين على هذا العلم؛ ممن لا يعرف أصوله من فروعه؛

فضلاً عن إدراك فنون (غوامضه ومختلفه)!

=

وَذَكَرَ عَنْ شُعْبَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: لَمْ تَرَكَتْ حَدِيثَ فُلَانٍ؟ فَقَالَ: رَأَيْتُهُ
يَرْكُضُ عَلَى بَرْدُونٍ^(١)، فَتَرَكَتُ حَدِيثَهُ.

مَعَ أَنَّ شُعْبَةَ إِمَامٌ فِي الْحَدِيثِ وَنَقَدَ الرُّجَالُ؛ لَكِنَّ نَقْدَهُ - هُنَا - لَيْسَ بِصَوَابٍ؛
لَأَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا يُعَدُّ مِنْ أَسْبَابِ الْجَرَحِ الْمُسْقِطَةِ لِلْعَدَالَةِ^(٢).

وَذَكَرَتْ قِصَّةٌ عَنْ مُسْلِمٍ بْنِ أَبِرَاهِيمَ، وَأَنَّهُ جَرَحَ صَالِحًا الْمُرِّيَّ بِمَا لَا يُعَدُّ مِنْ
أَسْبَابِ الْجَرَحِ^(٣) - وَإِنْ كَانَ الْمُرِّيُّ قَدْ ضَعُفَ بِغَيْرِ هَذَا السَّبَبِ -.

وَمِمَّا جَرَحَ بِهِ عِكْرِمَةُ: أَنَّهُ عَلَى مَذْهَبِ الصُّفَرِيَّةِ الْخَوَارِجِ.

وَقَدْ جَرَحَهُ بِذَلِكَ بَعْضُ الْأَثَمَةِ - وَلَمْ يَقْبَلِ الْبُخَارِيُّ جَرَحَهُمْ؛
لِضَعْفِ حُجَّتِهِمْ^(٤).

= فَهَذَا الْعِلْمُ لَهُ أَهْلُهُ، وَأَصْحَابُهُ، الْمُخْتَصُّونَ فِيهِ، الْقَادِرُونَ عَلَيْهِ؛ - وَمَعَ ذَلِكَ قَدْ يُخْطِئُونَ! -،
فَكَيْفَ بِمَنْ هَبَّ وَدَرَجَ - يَمْنُ عَوْرًا أَوْ عَرَجًا! - ...
وَهَذَا أَضَلُّ ثَالِثٌ؛ فَتَدَبَّرْهُ.

(١) انظر (المقدمة) (ص ١٠٦).

(٢) مَعَ أَنَّهُ - عِنْدَهُ - مُفَسِّرٌ، بَلْ مُفْنِعٌ! فَتَأَمَّلْ.

(٣) أَيُّ: الْمَفْسَرَةُ بِمَا يَقْدَحُ.

فَقَدْ يَكُونُ ثَمَّةً (تَفْسِيرٌ) بِمَا لَا يَقْدَحُ - إِذَنْ! -

(٤) ثَمَّةٌ حُجَّةٌ - إِذَنْ! - لَكِنَّ الْبُخَارِيَّ اسْتَضَعَفَهَا!!

فَهَلْ إِذَا تَكَرَّرَ هَذَا الْاِخْتِلَافُ - قَبُولًا وَرَدًا - فِي تَارِيخِ عَالَمِ النَّقْدِ - أَوِ الْجَرَحِ - حَاضِرًا، أَوْ
مُسْتَقْبَلًا - يَكُونُ سَبَبًا فِي الْخُصُومَةِ، أَوِ الْإِسْقَاطِ، أَوِ التَّنَازُعِ بَيْنَ هَؤُلَاءِ الْمُخْتَلِفِينَ أَنْفُسِهِمْ - وَهُمْ
عَلَى مَنَهْجِ صِدْقٍ وَاحِدٍ، وَاعْتِقَادٍ وَاحِدٍ حَقٌّ -؟!

قَالَ الْعَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْمَعْلُومِيُّ فِي مُقَدِّمَةِ «الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ» (صفحة: ج):
 «وَقَدْ كَانَ مِنْ أَكْبَارِ الْمُحَدِّثِينَ وَأَجْلَهُمْ مَنْ يَتَكَلَّمُ فِي الرُّوَاةِ؛ فَلَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ
 وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ»^(١).

= وَهَلْ لَمَّا خَالَفَ الْبُخَارِيُّ - فِي ذَا - مَنْ خَالَفَ - يَمِّنْ جَرَحَ وَطَعَنَ -؛ كَانَ ذَلِكَ سَبَبًا فِي إِسْقَاطِ
 الْبُخَارِيِّ - مع الإقرار بالفارق! - أَوْ اسْتِثْنَاءِهِ، أَوْ الطَّعْنِ بِهِ؟
 مَعَ التَّذَكُّيرِ أَنَّ مَوْضُوعَ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ - هُنَا - مَوْضُوعُ عَقَائِدِي!!
 وَهَذَا عَيْنُ مَا أُكْرِرُهُ - دَائِمًا - وَقَدْ اتَّفَقَهُ عَلَيَّ (بَعْضُ النَّاسِ!) - بَغَيْرِ حَقٍّ -: (لَا تُجْعَلُ اخْتِلَافُنَا
 فِي غَيْرِنَا سَبَبًا لِلْخِلَافِ بَيْنَنَا)...

وَجَلِيسِي - جِدًّا - أَنْ مُرَادِي بِهِ (اخْتِلَافُنَا)؛ أَي: أَهْلُ السُّنَّةِ، وَدُعَاةُ مَنَهِجِ السَّلَفِ.
 «وَلِهَذَا؛ تَرَى (الْعُلَمَاءَ) - مع اختلافهم (الشديد) في بعض المسائل - لَا يُضَلِّلُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا،
 وَلَا يُبَدِّعُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا».

كَمَا فِي «صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ» (ص ٣٦-٣٧) - لَشَيْخِنَا الْإِمَامِ الْهَامِ -.
 وَقَالَ الشَّيْخُ رُبَيْعُ بْنُ هَادِي - أَعَانَهُ اللَّهُ - فِي بَعْضِ «مَقَالَاتِهِ» - مُشِيرًا إِلَى بَعْضِ الْمُبْتَدِعَةِ
 عِنْدَهُ، وَمَا وَقَعَ مِنْ خِلَافٍ فِيهِ (مِنْ غَيْرِهِ) -:
 «فَلَمَّا ذَا هَذَا الْخِلَافُ الْقَائِمُ الَّذِي يُضْحِكُ الْأَعْدَاءَ؟!
 أَرْجُو إِنْصَافَ إِخْوَانِكُمُ الَّذِينَ لَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُمْ خَطَأٌ إِلَى الْآنَ، وَكَفَّ الْأَلْسُنُ عَنْهُمْ، بَلْ احْتَرَامَهُمْ،
 وَإِظْهَارَ بَرَاءَتِهِمْ».

... لَكِنَّ الْمُتَعَسِّفَ - طَرًّا - لَنْ يُنْصِفَ!
 وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ الرَّابِعُ - فِي هَذَا الْبَابِ -.
 (١) وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ سَبَبًا - قَطُّ - لِأَنْ يُقَالَ فِي أَحَدٍ مِنْهُمْ: (مَائِعٌ)، أَوْ: (ضَائِعٌ)، أَوْ: (مُسْكِينٌ)،
 أَوْ: (مُتَفَلِّسٌ)!!

... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْكَلِمَاتِ الشَّيْبَعَةِ - وَالتَّصَرُّفَاتِ الْمُرْبِعَةِ - الَّتِي لَمْ تَرَهَا نَظَائِرُ - فِي مِثْلِ مَا =

قَالَ الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ - وَهُوَ مِنْ أَيْمَّةِ هَذَا الشَّانِ -:

«أَبُو نُعَيْمٍ وَعَفَّانُ صَدُوقَانِ، وَلَا أَقْبَلُ كَلَامَهُمَا فِي الرِّجَالِ؛ هَؤُلَاءِ لَا يَدْعُونَ أَحَدًا إِلَّا وَقَعُوا فِيهِ!»^(١).

= قِيلَتْ فِيهِ - حَدِيثًا - فِي تَارِيخِ (عِلْمِ الْحَدِيثِ) - قَدِيمًا!

وَهَذَا أَصْلُ خَامِسٌ - مُهِمٌّ -.

(١) فَحَرِيٌّ بِنَا - أَهْلُ الْحَدِيثِ، وَدَعَاةُ مَنَهِجِ السَّلَفِ - أَنَّ لَا نُحْجِرَ دَعْوَتَنَا السَّلَفِيَّةَ الْمُبَارَكَةَ - الشَّامِلَةَ -، وَمَنْهَجَنَا الْعِلْمِيَّ الْعَظِيمَ - الدَّاعِيَ إِلَى عَقِيدَةِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وَسُنَّةِ رَسُولِنَا الْكَرِيمِ ﷺ، وَالْحَثَّ عَلَيْهِمَا، وَالدَّعْوَةَ إِلَيْهِمَا -، وَنُحْصِرُهُمَا - فَقَطْ - فِي (التَّقِيدِ)، وَ(الْجَرَحِ) - وَمَا إِلَيْهِمَا! - نَعَمْ؛ هَذِهِ أَصُولُ مُهِمَّةٍ جَدِّاءٍ؛ لَكِنَّ: أَساسُ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ، وَرَأْسُ مَالِهَا: الدَّعْوَةُ إِلَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، وَمَا تَهْدِي إِلَيْهِ، وَمَا تَجْمَعُ الْخَلْقُ عَلَيْهِ:

فَقَدْ أَخْرَجَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (بِرَقْم: ١٢١) عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ أَفْضَلَ مَا نَعُدُّ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ».

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٣/ ٢٥٦) -: «وَفَضَائِلُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ، وَحَقَائِقُهَا - وَمَوْقِعُهَا مِنَ الدِّينِ - فَوْقَ مَا يَصِفُهُ الْوَاصِفُونَ، وَيَعْرِفُهُ الْعَارِفُونَ. وَهِيَ حَقِيقَةُ الْأَمْرِ - كُلُّهُ - كَمَا قَالَ - تَعَالَى -: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥٠]».

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «مِفْتَاحِ دَارِ السَّعَادَةِ» (١/ ٣١١ - بِتَحْقِيقِي):

«لَا رَيْبَ أَنَّ أَجَلَ مَعْلُومٍ وَأَعْظَمَهُ وَأَكْبَرُهُ فَهُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَالَمِينَ، وَتَيُّومُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِينَ.

وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْعِلْمَ بِهِ وَبِأَسَائِئِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ أَجَلُ الْعُلُومِ، وَأَفْضَلُهَا.

وَنَسَبَتْهُ إِلَى سَائِرِ الْعُلُومِ كَنَسَبَةِ مَعْلُومِهِ إِلَى سَائِرِ الْمَعْلُومَاتِ.

وَكَمَا أَنَّ الْعِلْمَ بِهِ أَجَلُ الْعُلُومِ وَأَشْرَفُهَا؛ فَهُوَ أَصْلُهَا - كُلُّهَا -؛ كَمَا أَنَّ كُلَّ مَوْجُودٍ فَهُوَ مُسْتَنْدٌ =

= في وجوده إلى الملك الحق المبين، ومفتقر إليه في تحقيق ذاته وأينيته، وكلُّ علم فهو تابع للعلم به،

مفتقر في تحقيق ذاته إليه.

أبناخ العلم به أصل كل علم، كما أنه - سبحانه - ربُّ كل شيء ومليكه وموجدُه.

وأكرر

(الفتن) (ص ١٨٠) أصابهم جهنم جليلان - لا ينكران -؛ لكن كلامي في أن تحول الدعوة إلى

العبادة لتكون فرعاً مع أنها أصول الأصول -، وحتى لا يكون شغلنا إيهاماً، ولا اشتهاً

حج غ

وَأَبُو نُعَيْمٍ وَعَفَّانٌ مِنَ الْأَجَلَّةِ^(١).

وَالْكَلِمَةُ الْمَذْكُورَةُ تَدُلُّ عَلَى كَثْرَةِ كَلَامِهِمَا فِي الرِّجَالِ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا نَكَادُ نَجِدُ فِي كُتُبِ الْفَنِّ نَقْلَ شَيْءٍ مِنْ كَلَامِهِمَا!

وَلَا فَرْقَ - فِي هَذَا التَّجْرِيعِ - بَيْنَ الْجَرْحِ فِي الْعَدَالَةِ - بِالْفِسْقِ أَوِ الْبِدْعَةِ - وَغَيْرِهَا، وَبَيْنَ الْجَرْحِ فِي الْحِفْظِ وَالضَّبْطِ؛ كَقَوْلِهِمْ: سَيِّءُ الْحِفْظِ، أَوْ: كَثِيرُ الْعَلَطِ، أَوْ: كَثِيرُ الْعُقْلَةِ - وَنَحْوِ ذَلِكَ -.

قَالَ ابْنُ الْجُنَيْدِ الْحُتِّي: سَمِعْتُ ابْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: «كَانَ أَبُو نُعَيْمٍ إِذَا ذَكَرَ إِنْسَانًا، فَقَالَ: هُوَ جَيِّدٌ - وَأَثْنَى عَلَيْهِ -؛ فَهُوَ شَيْعِيٌّ! وَإِذَا قَالَ: فَلَانٌ كَانَ مُرْجِيًّا؛ فَاعْلَمْ أَنَّهُ صَاحِبُ سُنَّةٍ!»^(٢).

(١) فَرَّدَ - بِالْحَقِّ - قَوْلُهُمَا، وَاعْتَبَرْتُ - بِالْإِنْصَافِ - مَكَانَتَهُمَا...

عَدْلٌ وَبَرٌّ؛ لَا ظُلْمٌ مُسْتَمِرٌّ!!!

(٢) «الْمِيزَانُ» (٣/ ٣٥٠).

قُلْتُ: تَأَمَّلْ هَذَا الْكَلَامَ الْمُنْتَهَجِيَّ الْقَوِيَّ، وَقَارِنْهُ بِأَحْوَالِ بَعْضِ (الْمُتَعَجِّلِينَ) - الْيَوْمَ - مِمَّنْ إِذَا خُولِفَ قَوْلُهُمْ فِي مَسْأَلَةٍ، أَوْ رَأَوْا، أَوْ مَتَكَلَّمُوا فِيهِ: هَاجُوا وَمَاجُوا، وَاضْطَرَبُوا، وَشَرَّقُوا وَغَرَّبُوا! مَعَ اتِّفَاقِ الْمُخَالَفِ وَالْمُخَالَفِ - كِلَيْهِمَا - فِي أَصُولِ الْعَقِيدَةِ وَالْمُنْهَجِ - مُجْمَلَةً وَتَفْصِيلًا؛ إِنَّمَا الْخِلَافُ - حَسْبُ! - فِي تَنْزِيلِ أَصُولِ النَّقْدِ - هَذِهِ - عَلَى فَرْدٍ بَعِيْنِهِ - أَوْ أَكْثَرٍ - مِمَّنْ تُكَلِّمُ فِيهِ!! فَهَلْ عُدَّ هَذَا - يَوْمًا - بَيْنَ (أَهْلِ الْعِلْمِ = أَهْلِ السُّنَّةِ) - سَبِيلًا لِلتَّدَابُرِ وَالتَّبَاغُضِ؟ وَهَذَا أَصْلُ سَابِعٍ - فِي هَذَا الْبَابِ -.

فهَذَا أَبُو نُعَيْمٍ - عَلَى فَضْلِهِ وَجَلَالَتِهِ، وَثَنَاءُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ - وَغَيْرِهِ - عَلَيْهِ -: لَا يُقْبَلُ مِنْهُ جَرْحٌ وَلَا تَعْدِيلٌ^(١).

وَمَعَ أَنَّ جَرْحَهُ - هُنَا - فِي الْعَقِيدَةِ^(٢): فَلَمْ يَقْبَلْهُ لَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَلَا ابْنُ الْمَدِينِيِّ - وَلَا غَيْرُهُمَا -.

(١) ولم يُقَل: ضائع! أو: مسكين! أو: مانع! أو: مُتَغَلِّبٌ!!

بل بَقِيَ (على فضله، وجلالته، والثناء عليه)...

(٢) فهل هو - في حكمه - ظالم؟!

أم أنه قال بما ظهر له، ولو خالف أو خولف؟!

وربنا - تعالى - يقول: ﴿وَكُلُّهُمْ عَائِيهِ يَوْمَ الْفَيْصَةِ قَرَدًا﴾ [مريم: ٩٥].

وأقولها - الآن - (مُتَنَزِّلًا!) - لِكُلِّ مَنْ أَرَادَ أَنْ (يُلْزِمَنِي) بتبديع مَنْ يَرَى (هو) - ولا أَرَى (أنا!) - تبديعه:

سأكتب تبديعاً لمن بدعته؛ ولكن: بلفظ: (بناءً على أوامر! وضغوط! وتهديد! ووعيد: الشيخ فلان!) فقد بدعْتُ فلاناً و...!!

فلو فعلتُ؛ ماذا تراه قائلاً؟!! وانظر ما سيأتي - تعليقا - (ص ٢٥٨) -.

... ولا أَرَى هَذَا (الِإِلْزَامَ) - مِنْ أَيِّ كَانَ! - هكذا - إِلَّا أَثَرًا سَيِّئًا مِنْ أَثَارِ عَدَمِ الْفَهْمِ الصَّحِيحِ

لِقَوْلِ اللَّهِ - تَعَالَى -: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أَوْتُوا إِلِكْتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْوَعْدُ بَعْثًا بَيْنَهُمْ﴾.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ:

«فَالْبَغْيُ مَذْمُومٌ مُطْلَقًا؛ سَوَاءٌ كَانَ فِي أَنْ يُلْزَمَ الْإِنْسَانُ النَّاسُ بِمَا لَا يُلْزَمُهُمْ، وَيَذْمُهُمْ عَلَى

تَرْكِهِ، أَوْ بِأَنْ يَذْمُهُمْ عَلَى مَا هُمْ مَعْدُورُونَ - وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَهُمْ خَطَأَهُمْ - فِيهِ.

فَمَنْ ذَمَّ النَّاسَ وَعَابَهُمْ عَلَى مَا لَمْ يَذْمُهُمُ اللَّهُ - تَعَالَى -، وَيُعَاقِبُهُمْ عَلَيْهِ: فَقَدْ بَغَى عَلَيْهِمْ؛ لَا سِيَّامَا

إِذَا كَانَ ذَلِكَ لِأَجْلِ هَوَاهُ».

كَمَا فِي «قَرَأَ تَعَارُضَ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» (٨/ ٤٠٨).

وَانْظُرْ مَا تَقَدَّمَ - فِي (المقدمة) - (ص ٢٤ و ١٠٢).

————— منجم السلف الصالح في أصول (النقد)، و(الجرح)، و(النضاح) ————— ٢٠٣

وَكَذَلِكَ عَفَانُ بْنُ مُسْلِمٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَلَى فَضْلِهِ، وَدِينِهِ، وَعِلْمِهِ - لَمْ يَقْبَلْ
أَيُّمَةُ النَّقْدِ مِنْهُ جَرْحًا وَلَا تَعْدِيلًا^(١).

وَيُسِيرُ كَلَامُ الْمُعَلِّمِيِّ إِلَى أَنَّ لَهُمَا نَظَرَاءَ.

وَمِنَ الْمُسْتَغْرَبِ - جِدًّا - قَوْلُ مَنْ قَالَ عَنْ بَيَانِ أَسْبَابِ الْجَرْحِ - بِالنِّسْبَةِ
لِلتَّبْدِيعِ - أَنَّهُ: مَا يُشْتَرَطُ! - أَيُّ: عِنْدَ مُعَارَضَةِ التَّعْدِيلِ لِلْجَرْحِ، أَوْ مَا هُوَ مَعْرُوفٌ
مِنْ وَاقِعِهِ - سَلَفًا - أَنَّهُ سَلَفِيٌّ، وَمَا يَعْتَقِدُهُ فِيهِ النَّاسُ - !!

وَالْمُسْتَغْرَبُ - أَكْثَرَ - دَعَايَ أَنْ بَيَانَ أَسْبَابِ الْجَرْحِ خَاصٌّ بِعِلْمِ الرِّوَايَةِ!

وَهَذَا الرَّأْيُ لَا يَقُولُهُ أَيُّمَةُ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ - حَسَبَ عِلْمِي -.

فَيُقَالُ لِهَذَا الصَّنْفِ مِنَ النَّاقِدِينَ:

إِنْ كُنْتُمْ وَقَفْتُمْ ههؤُلاءِ الْأَيُّمَةِ عَلَى تَفْرِقَةٍ وَاضِحَةٍ، أَوْ تَفْرِقَةٍ رَاجِحَةٍ
- لِبَعْضِهِمْ - بِالْأَدِلَّةِ -؛ فَأَنَا أَسْتَفِيدُ، وَأَشْكُرُ لَكُمْ ذَلِكَ^(٢).

(١) دُونَ تَرْتِيبٍ - أَوْ تَرْتُوبٍ - جَرْحٍ - أَوْ إِسْقَاطٍ - لَهُ، أَوْ طَعْنٍ فِي (فَضْلِهِ، وَدِينِهِ، وَعِلْمِهِ)!

(٢) هَذَا دَأْبُ الْمُتَنَصِّفِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ: قَبُولُ الْحَقِّ، وَالتَّوَاضُّعُ، وَالْأَدَبُ،
وَالْتَّحَلُّقُ بِأَخْلَاقِ الْعُلَمَاءِ الرَّبَّانِيِّينَ؛ وَإِنْ قُوبِلَ - بِمَنْ خَالَفَهُ - بِالسَّفَهَةِ، وَالتَّسْفِيهِ... وَ... وَ...

ف:

.. عِنْدَ اللَّهِ تَجْتَمِعُ الْخُصُومُ!

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ فِي «الْحِكْمِ الْجَدِيدَةِ بِالْإِذَاعَةِ...» (ص ٦٩):

«وَكَذَلِكَ الْمَشَايِخُ وَالْعَارِفُونَ؛ كَانُوا يُؤْصُونَ بِقَبُولِ الْحَقِّ مِنْ كُلِّ مَنْ قَالَ الْحَقَّ - صَغِيرًا كَانَ

= أَوْ كَبِيرًا -، وَيَنْقَادُونَ لَهُ».

عَلَى أَنَّنِي أَخْشَى أَنْ يَتَرْتَّبَ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ مَفَاسِدُ كَبِيرَةٌ:

فَلَوْ جَاءَ رَجُلٌ يُبَدِّعُ عَالِمًا مَشْهُورًا بِالسَّلَفِيَّةِ - مِثْلَ الْأَلْبَانِيِّ، أَوْ ابْنَ بَازٍ، أَوْ السَّعْدِيِّ، أَوْ الْمُعَلُّومِي - أَوْ أَيِّ سَلَفِيٍّ^(١) اشتهر بالسَّلَفِيَّةِ مِنَ الْأَحْيَاءِ -؛ كَالشَّيْخِ الْفُوزَّانِ، وَالشَّيْخِ زَيْدِ بْنِ هَادِي الْمَذْخَلِيِّ، أَوْ الشَّيْخِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى النَّجَّوِيِّ^(٢)، أَوْ

= ... فليس يخلو (الصغير) من صواب..

وليس ينجو (الكبير) من خطأ!

ولفضيلة الشيخ ربيع بن هادي - وفقه المولى - مقالٌ مُسَدَّدٌ عنوانُهُ: «قَبُولُ النُّصْحِ، وَالانْقِيَادُ لِلْحَقِّ: مِنَ الْوَاجِبَاتِ الْعَظِيمَةِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ - جَمِيعًا».

وَانْظُرْ مَا تَقَدَّمَ - فِي (المَقْدَمَةِ) - (ص ٥٢).

(١) ولو لم يكن (كبيراً)...

(٢) وقد توفّي - قريباً - رحمه الله -.

ووفقني الله - تعالى - لكتابةٍ رِثَاءٍ وَثَنَاءٍ عَلَيْهِ - مع علمي ببعض ما رَدَّ عَلَيَّ - رَحِمَهُ اللهُ - مما لا أراه صواباً -.

رحمه الله - تعالى - وعفا عنه.

أَقُولُ هَذَا؛ لِأَنِّي أَعْلَمُ - جَيِّدًا - أَنَّ «وُقُوعَ الْاِخْتِلَافِ بَيْنَ النَّاسِ أَمْرٌ صَرُورِيٌّ - لَا بُدَّ مِنْهُ -؛ لِتَفَاوُتِ إِرَادَاتِهِمْ وَأَفْهَامِهِمْ، وَقُوَى إِدْرَاكِهِمْ.

وَلَكِنَّ الْمَذْمُومَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَعُدْوَانُهُ.

وَالْإِلَّا؛ فَإِذَا كَانَ الْاِخْتِلَافُ عَلَى وَجْهِ لَا يُؤَدِّي إِلَى التَّبَايُنِ وَالتَّحَرُّبِ، وَكُلٌّ مِنَ الْمُخْتَلِفِينَ قَصْدُهُ طَاعَةُ اللهِ وَرَسُولِهِ، لَمْ يَضُرَّ ذَلِكَ الْاِخْتِلَافَ، فَإِنَّهُ أَمْرٌ لَا بُدَّ مِنْهُ فِي النَّشْأَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ».

كَمَا قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «الصَّوَاغِقِ الْمُرْسَلَةِ» (٢/ ٥١٩).

... فَالْيَنَ الْغُلَاةُ وَأَهْلُ التَّشْدِيدِ - غَيْرِ السَّيِّدِ - مِنْ هَذَا الْكَلَامِ النَّافِعِ الرَّشِيدِ، الْبَرُّ الْمُفِيدُ؟!

الشيخ محمد بن عبد الوهاب البنا...، فقل لهذا الرجل: بين أسباب تبديع هؤلاء، أو من بدع منهم؟

فقال: لا يُشترط -هنا- في باب التبديع بيان أسباب الجرح^(١)! ثم أصر على هذا التبديع، فهل يسلم له الناس ذلك؟!

وهل نتصور أن يسلم أحد من السلفيين^(٢) من هذا التبديع الذي سيرتب على قلوبهم هذا؟!

(١) المقيعة.

والأ؛ فليس كل سبب يذكر صواباً..

وهذا فيما إذا لم يكن الجرح مبهماً ولا يقابله أي تعديل معتبر..

ثم، ألا ترى أن هنالك من يتهم شيخنا الألباني بالإرجاء؟!

... فهذا سبب!

وهناك من يتهمه -رحمه الله- بالتقيض: بالخارجية!!

... وهذا سبب -أيضاً-!

لكن؛ أين هما من الحق والصواب، والدليل والبرهان؟!

فلا بد من تقييد بيان (الأسباب)، أو (تفسير الجرح): بـ(ما يُقنع)...

(٢) وهذا عين ماجرى -وتجري!- على قدم وساق -بلا أخلاق-! فلم (يكذ) يسلم من ذا

أخذ -على الإطلاق-!

ولئن سكّت (١) من سكّت -من هذا الصنف المتعنت!- عن الإعلان بتبديع بعض مشاهير

السلفية -المعروفين بتاريخهم-، والمجاهرة بمخاصمته: فإننا نرى (منهم) في المجالس -وعلى

صفحات الإنترنت!!- بدايات شرر الشر وشراره -تلميحا نارة- وتصريحا -نارة أخرى-!

وأكثر ذلك من أبواق -بلا خلاق-!

أرى خلل الرماء وميض نارٍ ويوشك أن يكون لها ضرام

فإن لم يطفئها عقلاء قومي يكون وقودها ظلم ظلام

أَرْجُو التَّدَبُّرَ وَالتَّفَكِيرَ الْعَمِيقَ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ، ثُمَّ الْمُبَادَرَةَ بِمَا يَجِبُ اتِّخَاذُهُ مُجَاهَةً
هَذِهِ الْقَاعِدَةِ الْخَطِيرَةِ؛ لِأَنَّهَا انْتَشَرَتْ بَيْنَ شَبَابٍ يُسْقِطُونَ غَيْرَهُمْ، ثُمَّ يُسْقِطُ
بَعْضُهُمْ بَعْضًا^(١)!

(١) صَدَقَتْ - وَاللَّهِ - وَبَرَّرَتْ ..

وَهَذَا هُوَ التَّارِيخُ - بَعْدَ نَحْوِ خَمْسِ سَنَوَاتٍ - مِنْ أَوَّلِ كِتَابَةِ هَذِهِ (النَّصِيحَةِ) - يُثَبِّتُ هَذَا
التَّحذِيرَ، وَيَكْشِفُ أَثَرَهُ الْخَطِيرَ ..
فَهَلْ مِنْ تَفَكِيرٍ، وَتَدَبُّيرٍ؟
... وَهَذِهِ - بَعْدُ - صَرِيحَةُ تَذِيرٍ ..
وَالْإِلَّا؛ فَالْآتِي أَعْظَمُ - بِكَثِيرٍ - : شَرُّ مُسْتَطِيرٍ، وَبَلَاءٌ كَبِيرٌ ..
وَلَا لُطْفَ إِلَّا مِنْ رَبِّنَا الْعَلِيمِ الْحَبِيرِ ..

(٥٧)

المخالفة في البحر والتعديل

وَمَا وَقَعَ فِيهِ الْمُتَشَدُّونَ - بِغَيْرِ حَقٍّ - الْيَوْمَ -:

الْإِنْكَارُ عَلَى مَنْ يُخَالِفُ غَيْرَهُ - فِي بَابِ الْجَرْحِ -^(١)؛ عَلَى اعْتِبَارِ أَنْ يُجْرَحَ
الْجَارِحُ بِمَا لَا يُعْتَبَرُ جَرْحاً عِنْدَ غَيْرِهِ^(٢)!!

حَتَّى قَالَ قَائِلُهُمْ - دُونَ صَوَابٍ -، وَزَعَمَ رَاِعُهُمْ - بِغَيْرِ حَقٍّ -:

أَعُوذُ بِاللَّهِ! هَذِهِ قَاعِدَةٌ ظَالِمَةٌ، قَاعِدَةٌ ضَلَّتْ الْأُمَّةُ!! هَذِهِ قَاعِدَةٌ
ابْتَدَعُوهَا - هُمْ -!

(١) كِدْتُ أَنْ أَقُولَ: الْجَرْحُ وَالتَّجْرِيعُ!

... وذلك بِسَبَبِ مَا غَلَبَ فِي (الْوَاقِعِ) مِنْ ذَلِكَ؛ دُونَ أَنْ يَكُونَ لـ (التَّعْدِيلِ) مَكَانٌ مُعْتَبَرٌ فِي

هَذَا الْعِلْمِ - تَطْبِيقِيًّا - ﴿إِلَّا مَا رَجَعَرَيْتُ﴾، فَلِإِلَى اللَّهِ الْمُشْتَكَى.

وعليه؛ فالْإِنْكَارُ عَلَى مَنْ يُخَالِفُ غَيْرَهُ - فِي بَابِ الْجَرْحِ -؛ إِنْكَارٌ بَاطِلٌ، وَرَدٌّ عَاطِلٌ...

(٢) وهذا معنى لطيفٌ لِمَا أَكْرَرُهُ - دَائِمًا - مِنْ قَوْلِي: «لَا يَجُوزُ أَنْ نَجْعَلَ خِلَافَنَا (الاجْتِهَادِيَّ

الْمُعْتَبَرُ = نَحْنُ أَهْلُ السُّنَّةِ) فِي غَيْرِنَا (يَمُنْ خَالَفَ السُّنَّةَ: مِنْ مُبْتَدِعٍ، أَوْ سُنِّيٍّ وَقَعَ فِي بِدْعَةٍ): سَبَبًا فِي

الْخِلَافِ بَيْنَنَا (نَحْنُ أَهْلُ السُّنَّةِ)؛ بَلْ نَتَنَاصَحُ بِالْعِلْمِ وَالْحَقِّ، وَنَتَوَاصَى بِالصَّبْرِ وَالْمَرْحَمَةِ...

فَأَقُولُ هَذَا الزَّاعِمُ:

سَأَحْكُ اللهَ...

هَذِهِ قَاعِدَةٌ أَيْمَةُ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ، وَلَيْسَتْ بِظَالِمَةٍ، بَلْ هِيَ مِنْ صَوِيمِ الْعَدْلِ
الَّذِي جَاءَ بِهِ الْإِسْلَامُ؛ لِأَنَّ الْعَالِمَ قَدْ يُخْطِئُ فِي الْجَرْحِ أَوْ فِي التَّعْدِيلِ^(١)، فَيُصَحِّحُ

(١) فَلَيْسَ أَحَدٌ مَعْصُومًا إِلَّا النَّبِيُّ الْكَرِيمُ - عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَتَمُّ التَّسْلِيمِ - مِنْهَا كَانَ
كَبِيرًا هَذَا الْمُتَكَلِّمُ أَوْ ذَاكَ -.

وَعَلَيْهِ؛ فَإِنَّ تَخْطِئَةَ الْجَارِحِ - فِي بَعْضِ مَا جَرَحَ -، أَوْ تَصْحِيحَهُ فِي بَعْضِ مَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ
خَطْؤُهُ فِيهِ: لَيْسَتْ - بِأَيِّ حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ - طَعْنًا فِيهِ، أَوْ تَقْلِيلًا مِنْ مَكَانَتِهِ وَمَنْزِلَتِهِ..

وَفِي «نَصِيحَةِ إِسْحَاقَ بْنِ أَحْمَدَ الْعَلَشِيِّ لِابْنِ الْجَوْزِيِّ» - ضَمِنَ «ذِيلَ طَبَقَاتِ الْخَنَابِلَةِ»
(٣/ ٤٥٢-٤٥٣) - لِابْنِ رَجَبٍ - قَوْلُهُ - لَهُ -:

«بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ كِتَابُ اللَّهِ، وَسُنَّةُ رَسُولِهِ؛ قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى -: ﴿فَإِنْ لَنْزَعْنَهُمْ فِي شَيْءٍ قَرَدُوهُ إِلَى اللَّهِ
وَالرُّسُولِ﴾، وَلَمْ يَقُلْ: إِلَى ابْنِ الْجَوْزِيِّ!..»

قُلْتُ: وَلَا: إِلَى غَيْرِهِ!!!

وَلَقَدْ قُلْتُ مِثْلَ هَذَا الْقَوْلِ - قَرِيبًا - لـ (بَعْضِ النَّاسِ!)؛ مِمَّنْ أَرَادَ (الزَّامِي) بِأَقْوَالِهِ، وَالْحَاقِي
بِحَالِهِ - وَشَدَّدَ وَتَشَدَّدَ، وَهَدَّدَ وَتَوَعَّدَ! - فَكَانَ هَذَا آخِرَ كَلَامِي (الْوَدَاعِيِّ) لَهُ!!!

... وَقَدْ (نَصَحْتُهُ) - أَعَانَهُ اللَّهُ - فِي اللَّحْظَةِ نَفْسِهَا - حَقَّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ - بِقِرَاءَةِ هَذِهِ
«النَّصِيحَةِ» - النَّافِعَةِ - الَّتِي هِيَ أَضَلُّ هَذَا الْكِتَابِ - عَلَى الصَّوَابِ؛ لَعَلَّ وَعَسَى!!

وَالْأَصْلُ: أَنَّ الْخِلَافَ - لَوْ اخْتَدَأَ! - أَنْ لَا يَسْتَمِرَّ - مِنْ جِهَةٍ -، وَأَنْ لَا يَصِلَ إِلَى الْقُلُوبِ - مِنْ
جِهَةٍ أُخْرَى -:

رَوَى الْخَلَّالُ فِي «السُّنَّةِ» (ص ٧١٥) عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ؛ قَالَ:

شَهِدْتُ عَلِيًّا وَعُثْمَانَ - وَكَانَ بَيْنَهُمَا نَزْعٌ مِنَ الشَّيْطَانِ -، فَمَا تَرَكَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا لِصَاحِبِهِ شَيْئًا إِلَّا قَالَهُ!

فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَقْصَى عَلَيْكُمْ مَا قَالَا لَفَعَلْتُ!!

=

أخوه خطاه - في هذا أو هذا -.

وَقَدْ يَجْرَحُ الْعَالِمُ بِغَيْرِ جَارِحٍ^(١)؛ فَيَرُدُّ الْعُلَمَاءُ النَّقَادُ جَرَحَهُ -إِنْصَافاً^(٢) لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ هَذَا الْجَرَحُ -.

= ثم لم يبرحاً حتى اضطلحنا، واستغفرَ كُلُّ واحدٍ منهما لصاحبه.
وقد رَوَى البخاريُّ في «صحيحه» (٤٣٦٦) عن ابنِ أبي مُليكة، قال:
كَادَ الْخَيْرَانُ أَنْ يَهْلِكََا -أي: أبو بكر وعمر-؛ رَفَعَا أَصْوَاتَهُمَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ...
فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ لِعُمَرَ: مَا أَرَدْتُ إِلَّا خِلَافِي.
فَقَالَ عُمَرُ: مَا أَرَدْتُ خِلَافَكَ...
فَارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا...
قُلْتُ:

ولم يؤثّر ذا -قليلًا أو كثيرًا- على عظيمِ صِلَتَيْهِمَا ومكانتَيْهِمَا، وكبيرِ أُخُوَّتَيْهِمَا ومنزلتَيْهِمَا...
وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ الثَّامِنُ -هنا-.

(١) مَعَ أَنَّهُ يَرَاهُ جَارِحًا -وَلَا بُدَّ- وَإِلَّا: مَا جَرَحَ بِهِ!
فَتَذَبَّرُ -أخي- هَذِهِ، وَارِبَطَهَا بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ إشاراتٍ مُهَيَّاتٍ، وَتَنْبِيهَاتٍ مُفِيدَاتٍ.
(٢) نَعَمْ؛ إِنْصَافًا...

فَالرَّسُولُ ﷺ يَقُولُ: «أَحَبُّ لِلنَّاسِ مَا تُحِبُّ لِنَفْسِكَ: تَكُنْ مُؤْمِنًا» -«السلسلة الصحيحة» (٧٢)-.
وَأَمَّا التَّنْفِيرُ مِنَ (الإنصاف) بِادِّعَاءِ أَنَّهُ: (تميع!)؛ فَهَذَا بِلَاءٌ فَظِيعٌ، وَبَاطِلٌ شَنِيعٌ...
وَمِنْ أَبْطَلِ الْبَاطِلِ -كَمَا هُوَ حَالُ (البعض!) -الْيَوْمَ- أَنْ يُلْحَقَ هَذَا (الْمُنْصِفُ) بِذَلِكَ (الْمُبْدَعِ!)؛ لِجَرْدِ أَنَّهُ خَالَفَ جَارِحًا، أَوْ لَمْ يَرِ رَأْيُهُ!!
مَعَ أَنَّهُ مُوَافِقٌ لِلْمُبْدَعِ -ذَلِكَ- فِي نَوْعِ الْبِدْعَةِ الَّتِي بَدَعَ بِهَا؛ لَكِنَّهُ يُخَالِفُهُ فِي تَنْزِيلِهَا عَلَى عَيْنِ هَذَا الْمُبْدَعِ -أَوْ ذَاكَ-!!

فَهَلْ هَكَذَا كَانَ السَّلَفُ؟!
وَهَلْ هَكَذَا كَانَتْ أَخْلَاقُهُمْ، وَعُلُومُهُمْ، وَمَنَاهِجُهُمْ؟!
وَهَذَا أَصْلُ تَاسِعٍ...

وَقَدْ مَرَّتْ بِكَ بَعْضُ الْأَمْثَلَةِ.

نَعَمْ؛ إِذَا كَانَ الْجَارِحُ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْأَمَنَاءِ الْعَارِفِينَ بِأَسْبَابِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ،
وَالْمُعْتَرِضُ جَاهِلًا أَوْ صَاحِبَ هَوًى^(١)؛ فَلَا عِبْرَةَ بِاعْتِرَاضِهِ.

(١) وَهَذَا حَقٌّ مُحَقَّقٌ.

وَأَمَّا الْعِبْرَةُ فِي تَحْقِيقِ هَذَا الْمَنَاطِ -وَأَقْبَعًا-: فِي صَوَابِ تَنْزِيلِ (الجاهل)، أَوْ (الهوى) عَلَى (هَذَا)،
أَوْ (ذَلِكَ)!

وَلَيْسَ بِخَافٍ أَنْ أَدْعَاءَ الْجَاهِلِ أَوْ الْهَوَى فِي (زَيْد)، أَوْ (عُبَيْد) -بغیر (تَقْوَى)، وَبِدُونِ حُجَّةٍ
تَقْوَى - قَدْ يَرْجِعُ عَلَى صَاحِبِهِ بِالْخَوَرِ بَعْدَ الْكُورِ!

فَكَيْفَ إِذَا كَانَ أَدْعَاءُ (الجاهل)، و(الهوى) صَادِرًا مِنْ جَاهِلٍ صَاحِبِ هَوًى!!؟

أَوْ رَدَّهَا (سَعْدٌ) وَسَعْدٌ مُشْتَمِلٌ مَا هَكَذَا يَا (سَعْدُ) تُورِدُ الْإِبِلَ

وَمِنْ أَعْجَبَ مَا سَمِعْتُ -قَرِيبًا- يَمَّا أَضْحَكُنِي! -عِنْدَ مُنَاقَشَتِي لـ (بَعْضِ النَّاسِ!) -قَرِيبًا-:

قَوْلُهُ -فِي وَجْهِي- أَمَامِي -بَعْدَ أَخْذِ وَرْدٍ!-: (أَنْتَ لَسْتَ مِنْ تَلَامِيذِ الْأَلْبَانِيِّ!) -مُغَاضِبًا!!

هَكَذَا (قَالَهَا!) أَمَامِي!! -وَهُوَ غَاضِبٌ؛ وَأَنَا ضَاحِكٌ!-

فَمَاذَا تَرَاهُ قَائِلًا (خَلْفِي)؟!

مَعَ مَعْرِفَتِهِ الْجَازِمَةِ (١) بِمُلَازِمَتِي لِشَيْخِنَا -مُلَازِمَةً بَرَّةً- بِحَمْدِ اللَّهِ -نَحْوًا مِنْ (رُبْعِ قَرْنٍ) مِنْ
الزَّمَانِ -بِالدَّلِيلِ وَالْبُرْهَانِ-

... فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَفْخَرُ (هُوَ!) -وَيَتَفَاخَرُ!- بِالِانْتِسَابِ إِلَى شَيْخِنَا -وَالْتَلَمَذَةِ عَلَيْهِ!-

وَحَقُّ لَهُ! -مَعَ كَوْنِهِ لَمْ يَكْذِبْ يَصِلْ ذَلِكَ مِنْهُ -مَعَةً!- إِلَى أَقَلِّ مِنْ رُبْعِ (رَبْعِ الْقَرْنِ!) -وَذَلِكَ قُبْلَ
نَحْوِ (نُصْفِ قَرْنٍ!)!-!! وَلَكِنْ:

لَيْسَتْ الْأَحْلَامُ فِي حَبْنِ الرِّضَا إِنَّمَا الْأَحْلَامُ فِي حَالِ الْعُضْبِ!

كَمَا فِي «الاستذكار» (٢٨٦ / ٨) -لَا بِنَ عَبْدِ الْبَرِّ-

وَانْظُرْ -لِمَعْرِفَةِ بَعْضِ وَجْهِ هَذَا وَأَدْلَتِهِ-: «السلسلة الصحيحة» (٢ / ٧٢٠)، و«السلسلة

الضعيفة» (١ / ٧)، و«التعليقات الرضية» (١ / ٤)، و«حكم تارك الصلاة» (ص ٢٥) ..

... وَفِي كِتَابِي «سُؤَالَاتِ الْحَلْبِيِّ لِشَيْخِهِ الْإِمَامِ الْأَلْبَانِيِّ» الْوَاقِعِ -فِي (١٢٠٠) صَفْحَةٍ،

و(مُقَدِّمَتِهِ) الْبَالِغَةُ نَحْوًا مِنْ (٧٠) صَفْحَةٍ -بَيَانٌ أَطْوَلُ..

(٢)

بين البحر والبدة

وَأَمَّا التَّفْرِيقُ بَيْنَ (جَرَحِ الرُّوَاةِ)، أَوْ (التَّبْدِيعِ لِلْأَشْخَاصِ)؛ وَالْاِكْتِفَاءُ
بِالْجَرَحِ الْمُجْمَلِ - فِي التَّبْدِيعِ -؛ فَنَقُولُ:
أَيُّ جَرَحٍ أَقْوَى مِنَ التَّبْدِيعِ^(١)؟!
وَلَوْ رَاجَعَ أَيُّ أَحَدٍ كُتِبَ الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ، أَوْ كُتِبَ الْجَرَحُ الْخَاصَّةُ بِالْجَرَحِ؛
فَسَيَرَاهَا مُكْتَظَّةً بِجَرَحِ أَهْلِ الْبِدْعِ يَبْدَعُهُمْ.
وَمِنْهَا:

كِتَابُ «الضُّعَفَاءِ» لِلْبُخَارِيِّ، وَكِتَابُ «الْمَجْرُوحِينَ» لِابْنِ حِبَّانَ، وَكِتَابُ
«الْكَامِلِ» لِابْنِ عَدِيٍّ، وَكِتَابُ «أَحْوَالِ الرُّجَالِ» لِلْجَوْزْجَانِيِّ، وَ«الضُّعَفَاءُ» لِابْنِ
الْجَوْزِيِّ، وَ«تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» - وَفُرُوعُهُ - وَمِنْهَا: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ،
و«التَّقْرِيبُ» - لَهُ -، وَكُتِبَ الذَّهَبِيُّ: «الْمِيزَانُ»، وَ«الدِّيْوَانُ»، وَ«الْمُغْنِي».

(١) وَثَمَّةٌ مَقَالٌ بِدِيعٍ لِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ دَبِيعِ بْنِ هَادِي - حَفَظَهُ اللَّهُ - عُنْوَانُهُ: «أَهْلُ الْبِدْعِ
يَدْخُلُونَ فِي جَرَحِ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ دُخُولًا أَوَّلِيًّا»...

وَمَنْ حَمَلَ (بَعْضَ) كَلَامِي - فِي هَذَا الْبَابِ - مَا لَا يَحْمِلُهُ - بِتَكْلُفٍ ظَاهِرٍ، وَتَحُلٍّ جَلِيٍّ -؛ فَقَدْ أَبْطَلَ!!
إِذْ مَبْنَى كُلِّ (نَقْدِهِ) - الْهَزِيلِ - مِنْ أَوَّلِ نَظَرَةٍ - عَلَى (تَمْرِيضِ!) الْكَلَامِ!! وَالْإِلْزَامَاتِ
- وَاللَّوْازِمِ! - الْفَاشِلَةُ! وَبِالْفَهْمِ الْبَاطِلَةِ!

بَلْ عَلِمَ الْجَرْحُ الشَّامِلُ لِأَهْلِ الْبِدْعِ - وَغَيْرِهِمْ - هُوَ عِلْمٌ خَاصٌّ - كَمَا قَالَ ذَلِكَ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ -.

وَانْظُرْ كَلَامَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - حَيْثُ قَالَ - :
«وَالْمَقْصُودُ: أَنَّ الْعُلَمَاءَ - كُلَّهُمْ - مُتَّفِقُونَ أَنَّ الْكَذِبَ فِي الرَّافِضَةِ أَظْهَرُ مِنْهُ فِي سَائِرِ طَوَائِفِ أَهْلِ الْقِبْلَةِ.

وَمَنْ تَأَمَّلَ كُتُبَ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ الْمُصَنَّفَةَ فِي أَسْمَاءِ الرُّوَاةِ وَالنَّقْلَةِ، وَأَحْوَالِهِمْ - مِثْلَ كُتُبِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، وَعَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ، وَيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، وَالبُخَارِيِّ، وَأَبِي زُرْعَةَ، وَأَبِي حَاتِمِ الرَّازِيِّ، وَالنَّسَائِيِّ، وَأَبِي حَاتِمِ ابْنِ جَبَّانٍ، وَأَبِي أَحْمَدَ ابْنِ عَدِيٍّ، وَالدَّارَقُطْنِيِّ، وَإِبْرَاهِيمَ بْنَ يَعْقُوبَ الْجُوزْجَانِيَّ السَّعْدِيَّ، وَيَعْقُوبَ بْنَ سُفْيَانَ الْقَسَوِيَّ، وَأَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحِ الْعَجَلِيِّ، وَالْعَقِيلِيِّ، وَمُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَّارِ الْمُوصِلِيِّ، وَالْحَاكِمِ النَّيْسَابُورِيِّ، وَالْحَافِظَ عَبْدَ الْغَنِيِّ ابْنَ سَعِيدِ الْمِصْرِيِّ - وَأَمْثَالِ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ هُمْ جَهَابِدَةٌ وَنُقَادُ، وَأَهْلُ مَعْرِفَةٍ بِأَحْوَالِ الْإِسْنَادِ - رَأَى الْمَعْرُوفَ عِنْدَهُمْ بِالْكَذِبِ^(١) - فِي الشَّيْعَةِ - أَكْثَرَ مِنْهُمْ فِي جَمِيعِ الطَّوَائِفِ^(٢).

(١) ولفضيلة الشيخ ربيع بن هادي - وَفَّقَهُ اللَّهُ - مقالٌ حَسَنٌ بِعُنْوَانٍ: «خطورة الكذب، وآثارُهُ السَّيِّئَةُ».

وآخرٌ بِعُنْوَانٍ: «أهمية الصَّدَقِ وَضرورته لِقِيَامِ الدِّينِ وَالدُّنْيَا».

ف:

اللَّهُمَّ اجْعَلْنَا مِنَ الصَّادِقِينَ، وَنَجِّنَا مِنَ الْكَذِبِ وَالْكَاذِبِينَ...

وَرَبَّنَا يَقُولُ: ﴿وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]..

(٢) «مِنْهَاجُ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ» (١/ ٦٦) لِابْنِ تَيْمِيَّةَ.

وَهَذَا أَبُو إِسْحَاقَ الْجُوزْجَانِيُّ يُصَدِّرُ كِتَابَهُ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ^(١) بِأَهْلِ
الْبِدْعِ؛ فَقَدْ بَدَأَ بِالْخَوَارِجِ - إِذْ كَانَتْ أَوَّلَ بِدْعَةٍ ظَهَرَتْ فِي الْإِسْلَامِ -، ثُمَّ ذَكَرَ
تِسْعَةً مِنْ رُؤُوسِهِمْ.

ثُمَّ ثَنَى بِالسَّبْيِيَّةِ، ثُمَّ الْمُخْتَارِيَّةِ، وَالرَّافِضِيَّةِ وَالشَّيعَةِ.

وَمِنْ عِبَارَاتِهِ - فِيهِمْ - : كَانَ فُلَانٌ مُحْتَارِيًّا؛ وَ: كَانَ فُلَانٌ غَالِيًا مُفْرِطًا، وَ: كَانَ
فُلَانٌ صَاحِبَ رَايَةِ الْمُخْتَارِ^(٢)، وَ: كَانَ فُلَانٌ زَائِعًا، وَ: فُلَانٌ كَذَّابٌ، وَ:
كَذَّابٌ شَتَّامٌ.

وَكَذَلِكَ ابْنُ حِبَّانَ صَدَّرَ كِتَابَهُ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» بَيَانِ أَنْوَاعِ الْمَجْرُوحِينَ،
وَجَعَلَ فِي طَلِيعَتِهِمْ: الرَّنَادِقَةَ وَالرَّافِضَةَ.

فَكَيْفَ يُورَدُ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةُ الرَّافِضَةُ - وَغَيْرُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ - فِي كُتُبِ
الْجَرْحِ إِذَا كَانَ (التَّبْدِيعُ) لَا يَدْخُلُ فِي بَابِ (الْجَرْحِ)؟!؟

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مُبَيِّنًا (فَائِدَةً) الرُّوَايَةَ عَنْ ثِقَاتِ أَهْلِ
الْبِدْعِ^(٣) -:

(١) وَاسْمُهُ: «أَخْوَالُ الرِّجَالِ»، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ: «الشَّجَرَةَ» - وَخُولَفَ فِي ذَلِكَ -!

(٢) انْظُرْ - لِلْفَائِدَةِ - شَرْحَ هَذَا وَبَيَانَهُ فِي «تَهْذِيبِ الشُّنَنِ» (١/ ٢٤٣) - لِلْإِمَامِ ابْنِ الْقَيْمِ -.

(٣) وَنَحْنُ - هُنَا - فِي هَذَا الزَّمَانِ! - لَسْنَا فِي وَارِدِ (الرُّوَايَةِ عَنْ ثِقَاتِ أَهْلِ الْبِدْعِ!)؛ فَإِنَّا
(مُتَّفِقُونَ) عَلَى عَدَمِ الرُّوَايَةِ عَنْهُمْ، وَلَا الْأَخْذِ مِنْهُمْ، وَلَا النَّقْلِ مِنْ كُتُبِهِمْ - إِلَّا بِضَوَابِطٍ مُعَيَّنَةٍ -،
وَلَا الْإِشَادَةَ بِهِمْ!!

وَمَعَ ذَلِكَ، فَإِنَّا نَرَى مِنْ (الْبَعْضِ) أَنَّ أَيْ مُخَالَفَةَ لِرَأْيِي - مَا - فِي (حُكْمِ) - لَا أَتَوَلَّى: (أَهْلُ) =

«وَلَكِنَّ فَائِدَةً ذَكَرْنَا كَثِيرًا مِنْ الثَّقَاتِ الَّذِينَ فِيهِمْ أَذْنَىٰ بِدْعَةٍ، أَوْ لَهُمْ أَوْهَامٌ يَسِيرَةٌ - فِي سَعَةِ عِلْمِهِمْ - : أَنَّ غَيْرَهُمْ أَرْجَحُ مِنْهُمْ وَأَوْثَقُ - إِذَا عَارَضَهُمْ وَخَالَفَهُمْ - .

فَزِنِ الْأَشْيَاءَ بِالْعَدْلِ وَالْوَرَعِ»^(١).

يَعْنِي: أَنَّ الثِّقَةَ السُّنِّيَّ أَعْظَمُ وَزَنًا وَأَرْجَحُ مِمَّنْ نَقَضَتْهُ الْبِدْعَةُ؛ لِأَنَّهَا جِرْحَةٌ فِيهِ؛ فَتَرْجَحُ رَوَايَةُ الثِّقَةِ السُّنِّيِّ عَلَى رَوَايَةِ الثِّقَةِ الَّذِي عِنْدَهُ بِدْعَةٌ. وَهَذَا مِنَ الْعَدْلِ^(٢) الَّذِي شَرَعَهُ اللَّهُ.

= (البِدْع) ١- إِنَّمَا: فِيمَنْ وَقَعَ فِي بِدْعَةٍ مِنْ (أَهْلِ السُّنَّةِ)، وَدُعَاةِ عَقِيدَةِ السَّلَفِ - تَكَادُ تَكُونُ - بَلْ تَكُونُ - سَبِيلًا لِهَجْرِهِ، وَقَطْعِهِ، وَبُتْرِهِ، وَإِسْقَاطِهِ، وَاسْتِنْصَالِهِ!!
وهذا الملاحظ - في الموقف من (أهل البدع) - من فوارق (علم الجرح والتعديل) - المؤصل قديماً - ، وبين تطبيقاته المعاصرة!!

وَفِي كِتَابِي «الْقَوَاعِدُ النَّاصِرَةُ...» مَزِيدٌ تَأْصِيلٍ وَتَمَثِيلٍ.
فَانْتَظِرُوهُ...

(١) «الميزان» (٣/ ١٤١).

(٢) وَ(قَدْ) يُفْهَمُ كَلَامُ الْإِمَامِ الدَّهَبِيِّ -السَّابِقِ-: «فَزِنِ الْأَشْيَاءَ بِالْعَدْلِ وَالْوَرَعِ»: عَلَى وَجْهِ آخَرَ؛ وَهُوَ: أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِالْبِدْعَةِ، وَأَنَّ وَقُوعَ أَوْلِيَّتِكَ الرُّوَاةِ بِالْبِدْعَةِ لَيْسَ سَبِيلًا تُرَدُّ بِهِ أَحَادِيثُهُمْ، وَرَوَايَاتُهُمْ..

بَلْ هَذَا مَا أَرَادَ أَرْجَحَ، وَأَقْرَبَ إِلَى سِيَاقِ كَلَامِ الْإِمَامِ الدَّهَبِيِّ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ-.

وَهُوَ -أَيْضًا- (مِنَ الْعَدْلِ الَّذِي شَرَعَهُ اللَّهُ) -وَلَا يَتَعَارَضُ الْمَعْنَيَانِ-؛ فَتَأَمَّلْ.

وَهُوَ مِثْلُ (عُمُومِ) قَوْلِهِ فِي «السِّيَرِ» (٨/ ٤٤٨): «وَالْكَلَامُ فِي الرِّجَالِ لَا يَجُوزُ إِلَّا لِتَأَمُّ الْمَعْرِفَةِ، تَأَمُّ الْوَرَعِ».

وَجَعَلَ الْحَافِظُ ابْنَ حَجَرٍ الرُّوَاةَ عَلَى مَرَاتِبَ:

الأُولَى: الصَّحَابَةُ.

والثَّانِيَةِ: مَنْ أَكَّدَ مَدْحُهُ بِـ (أَفْعَلَ)؛ كـ (أَوْثَقَ) النَّاسِ.

أَوْ تَكَرَّرَتِ الصِّفَةُ لَفْظًا؛ كـ (ثِقَّةٌ ثِقَّة)؛ أَوْ مَعْنَى؛ كـ (ثِقَّةٌ حَافِظٌ).

والثَّالِثَةِ: مَنْ أَفْرَدَ بِصِفَةٍ؛ كـ (ثِقَّةٌ)، أَوْ: (مُتَّقِنٌ)، أَوْ: (ثَبَّتَ)، أَوْ: (عَدُلَ).

والرَّابِعَةِ: مَنْ قَصَرَ عَنِ الثَّالِثَةِ - قَلِيلًا -، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِـ: (صَدُوقٌ)، أَوْ: (لَا بَأْسَ بِهِ)، أَوْ: (لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ).

والخَامِسَةِ: مَنْ قَصَرَ عَنِ الرَّابِعَةِ - قَلِيلًا -، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِـ: (صَدُوقٌ سَيِّئُ الْحِفْظِ)، أَوْ: (صَدُوقٌ يَهُمُّ)، أَوْ: (لَهُ أَوْهَامٌ)، أَوْ: (يُحْطِئُ).

وَيَلْتَحِقُ بِذَلِكَ مَنْ رُمِيَ بِنَوْعٍ مِنَ الْبِدْعَةِ؛ كَالْتَشْيِيعِ، وَالْقَدَرِ، وَالنَّصْبِ، وَالْإِرْجَاءِ، وَالتَّجَهُمِ - مَعَ بَيَانِ الدَّاعِيَةِ ^(١) - وَغَيْرِهِ -.

(١) وَحَتَّى (الدَّاعِيَةِ) مِنْهُمْ؛ كَانَ يَرَوِي عَنْهُ بَعْضُ كِبَارِ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ؛ كَرِوَايَةِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ فِي «صَحِيحِهِ» عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حِطَّانٍ الْحَارِجِيِّ! - وَانْظُرْ «رِجَالُ الْبُخَارِيِّ» (٢/ ٥٧٤) -.
وَأَلَّفَ - حَدِيثًا - مُحَمَّدُ إِبْرَاهِيمَ الْمُوصِلِيُّ كِتَابَهُ «الرُّوَاةُ الَّذِينَ وَثَّقَهُمُ الدَّهْبِيُّ فِي «مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ»، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِمْ بَعْضُ النُّقَادِ مِنْ حَيْثُ الْبِدْعَةُ» - مَطْبُوعٌ -.
قُلْتُ: وَلَمْ يَكُنْ هَذَا - قَطُّ - يَوْمًا - سَبِيلَ طَعْنٍ بِالْإِمَامِ الدَّهْبِيِّ؛ لِمُخَالَفَتِهِ هَذَا الْإِمَامَ أَوْ ذَاكَ - حَتَّى لَوْ أَخْطَأَ! -

وَقَدْ قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَيُّ: الدَّهْبِيُّ - فِي «السِّيَرِ» (١٤/ ٣٧٤):
«وَلَوْ أَنَّ كُلَّ (مَنْ) أَخْطَأَ فِي اجْتِهَادِهِ - مَعَ صِحَّةِ إِبْرَانِهِ، وَتَوْخِيهِ لِاتِّبَاعِ الْحَقِّ - أَهْدَرْتَاهُ، وَبَدَّعْنَاهُ: لَقَلَّ مَنْ يَسْلُمُ مِنَ (الْأَيْمَةِ) مَعَنَا».

فَتَرَاهُ جَعَلَ أَهْلَ الْبِدْعِ فِي الْمَرْتَبَةِ الْخَامِسَةِ الَّتِي عُرِفَتْ أَهْلُهَا مِنْ مُنْطَلَقِ تَقْدِيمِ
السُّنَنِ عَلَى مَنْ تَلَبَّسَ بِبِدْعَةٍ.

لِذَا؛ تَرَاهُ يَقُولُ:

فُلَانٌ رُمِيَ بِالْقَدَرِ.

فُلَانٌ رُمِيَ بِالْإِرْجَاءِ.

فُلَانٌ رُمِيَ بِالشَّيْعِ.

- وَهُمْ كَثُرَ فِي كِتَابِهِ -.

وَقَدْ عَلِمْتُ -أَيُّهَا الْأَخُ الْمَوْفَّقُ- أَنَّ الْعُلَمَاءَ أَذْخَلُوا أَهْلَ الْبِدْعِ الْغَلِيظَةَ فِي
كُتُبِ الْجَرْحِ، وَلَمْ يُعَارِضْهُمْ أَحَدٌ -أَيْضاً-؛ فَكَيْفَ يُقَالُ: إِنَّ الْكَلَامَ فِي أَهْلِ الْبِدْعِ
لَا يُسَمَّى: جَرْحاً؟!!!!

(١) نعم؛ هو (جَرْحٌ) -بَيِّنٌ-.

وإنَّ قَالِ بَعْضُ (الْعُلَمَاءِ) غَيْرَ ذَلِكَ - أَوْ مَا يُفْهَمُ مِنْهُ عَكْسُ ذَلِكَ! -؛ فَقَدْ نَقَلَ اللَّكْنَويُّ فِي
«الرَّفْعِ وَالتَّكْمِيلِ» (ص ٥) عَنِ الْعَلَّامَةِ ابْنِ الْمُرَابِطِ -تُوفِّيَ سَنَةَ (٤٨٥هـ)، وَمُتَرَجِّمٌ فِي «الْعَبَرِ»
(١/ ٢٥٤) -قَوْلُهُ:

«قَدْ دُونْتُ الْأَخْبَارَ؛ وَمَا بَقِيَ لِلتَّجْرِيعِ فَائِدَةٌ!»

وَمِنْ مَشْهُورِ «فَتَاوَى» الشَّيْخِ صَالِحِ الْفُوزَانِ -حَفِظَهُ اللَّهُ- قَوْلُهُ -كَمَا فِي مَوْقِعِهِ الرَّسْمِيِّ عَلَى
«الْإِنْتَرْنِتِ» (رَقْم ١٣٤١٥)-:

«الْمُبْتَدِعُ يُذَكَّرُ لِيُخَدَّرَ؛ مَا هُوَ مِنْ بَابِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ».

وَفِي كَلَامٍ آخَرَ -لَهُ- وَفَّقَهُ اللَّهُ -قَوْلُهُ:

=

.....

= «ما نعلمُ أحداً من علماء الجرح والتعديل في عصرنا الحاضر!
علماء الجرح والتعديل -الآن- في المقابر..
ولكن؛ كلامهم موجودٌ في كتبهم -كتب الجرح والتعديل-.
والجرحُ والتعديلُ في علم الإسناد، وفي رواية الحديث، وليس الجرحُ والتعديلُ في سبِّ الناس
وتنقُّصهم: فلان فيه كذا! وفلان فيه كذا! ومدحُ بعض الناس، وسبُّ بعض الناس!!
هذا من الغيبة والنميمة، وليس من الجرح والتعديل».
قلتُ:

وَالصَّوَابُ: مَا فَوْقَ -بَيِّنٍ-، وَهُوَ الْأَوَّلُ، وَالَّذِي عَلَيْهِ الْمُعَوَّلُ:
فقد قال الحافظ ابن رجب الحنبلي في «الفرق بين النصيحة والتعير» (ص ٨-بتحقيقي):
«ولا فرق بين الطعن في رِوَاةٍ حُفَظَ الحديث -ولا التمييز بين مَنْ تُقْبَلُ روايته منهم وَمَنْ لَا
تُقبَلُ- وبين تبيين خطأ مَنْ أخطأ في فهم معاني الكتاب والسُّنَّةِ، وتأوَّلَ شيئاً منها على غير تأويله،
وتمسَّكَ بما لَا يُتَمَسَّكُ به، لِيُحَذَّرَ مِنَ الاقتداء به فيما أخطأ فيه.
وقد أجمع العلماء على جواز ذلك -أيضاً-».



(٣)

البحر والتعديل، وحفظ الدين

وَعَلَيْهِ؛ فَإِنَّ عُلُومَ الْحَدِيثِ - وَمِنْهَا: (الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ) - مِنْ أَعْظَمِ
وَسَائِلِ ^(١) حِفْظِ الدِّينِ وَحِمَايَتِهِ ^(٢)؛ إِذْ فِيهِ بَيَانُ الثَّقَاتِ الْعُدُولِ الَّذِينَ أَهَّلَهُمُ اللَّهُ
لِتَلْقَى الدِّينَ، وَحِفْظِهِ، وَتَبْلِيغِهِ.
وَفِيهِ حِمَايَةٌ مِنْ دَسِّ الزَّنادِقَةِ ^(٣) وَالْمُلْحِدِينَ، وَغُلَاةِ الْمُتَّبِعِينَ، وَمِنْ وَهْمِ
الْوَاهِمِينَ، وَإِفْكِ الْكَذَّابِينَ.

(١) انظر ما تقدم - في المقدمة - (ص ٣٢) - مَطْلُوعًا - حَوْلَ (مَشْرُوعِيَّةِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ).

(٢) وللشيخ ربيع بن هادي - حفظه الله - رسالة بعنوان: «أئمة البحر والتعديل هم حماة الدين من كيد الملحدين».

(٣) وَقَدْ قِيلَ - قَدِيمًا -: لَوْلَا أَصْحَابُ الدَّفَاتِرِ، وَحَمَلَةُ الْمَحَابِرِ، لَخَطَبَتِ الزَّنادِقَةُ عَلَى الْمَنَابِرِ..
فَلِلَّهِ دَرُؤُهُمْ، وَعَلَيْهِ أَجْرُهُمْ.

وَأَنْظُرْ «ذَمَّ الْكَلَامِ وَأَهْلِيهِ» (٤٠٢)، وَ«أَدَبُ الْإِمْلَاءِ» (ص ١٥٣)، وَ«سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ»
(٧٠ / ١٠).

وَكُتِبَ (السُّنَّةُ) ^(١) - الْعَقَائِدُ - قَائِمَةٌ عَلَى مَنْهَجِ أَيْمَةِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ.

وَالَّذِي لَا يَسِيرُ عَلَى مَنْهَجِهِمْ فِي نَقْدِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، وَنَقْدِ النَّحْلِ وَالْآرَاءِ: لَا يَخْرُجُ عَنْ حُكْمِ الظُّنُونِ وَالْهَوَى ^(٢).

(١) مثل: «السُّنَّةُ» لِلْإِمَامِ أَحْمَد، وَ«السُّنَّةُ» لِابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ، وَ«السُّنَّةُ» لِلْخَلَّالِ، وَ«السُّنَّةُ» لِابْنِ نَصْرٍ... وَغَيْرِهَا.

وَهِيَ - جَمِيعاً - مِنْ كُتُبِ الْعَقَائِدِ السَّلَفِيَّةِ.

(٢) نَعَمْ؛ لَكِنْ؛ هُمْ - عَلَى اتِّفَاقِهِمْ فِي الْأَصُولِ السَّلَفِيَّةِ - قَدْ يَخْتَلِفُونَ فِيمَا بَيْنَهُمْ فِي تَنْزِيلِ الْحُكْمِ بِيَدْعَةٍ - مَا - مَعْرُوفَةٍ مُقَرَّرَةٍ - عَلَى عَيْنِ شَخْصٍ مُعَيَّنٍ - بِذَاتِهِ -.

وَهَذَا مَعْرُوفٌ مَشْهُورٌ، وَهُوَ كَثِيرٌ - جِدّاً -.

وَلَيْسَ هَذَا - قَطُّ - بَاباً يُبَدَّعُ فِيهِ بَعْضُهُمْ بَعْضاً، أَوْ يَطْعَنُ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ - قَضِلاً عَمَّا هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ! -.

وَمِنْ أَمْثَلِهِ ذَلِكَ:

تَبْدِيعُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ لِلْكَرَائِسِيِّ - وَهُوَ مَشْهُورٌ جِدّاً -؛ حَتَّى قَالَ - نَاصِحاً لِبَعْضِ مَنْ سَأَلَهُ عَنْهُ -:

«إِيَّاكَ، إِيَّاكَ، إِيَّاكَ، وَهَذَا الْكَرَائِسِيُّ!»

لَا تُكَلِّمُهُ، وَلَا تُكَلِّمُ مَنْ يُكَلِّمُهُ.

كَمَا فِي «تَارِيخِ بَغْدَاد» (٨ / ٥٦٥)، وَ«الْكَامِلُ» (٢ / ٣٦٥).

مَعَ كَوْنِ هَذَا الْكَرَائِسِيِّ - مَعَ أَحْمَدَ - نَفْسِهِ! - رَمِيلِيٍّ تَلْمِذَةً عِنْدَ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ، وَمِنْ الرِّوَاةِ عَنْهُ.

كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ الْبَيْهَقِيُّ فِي «بَيَانِ خَطَأِ مَنْ أَخْطَأَ عَلَى الشَّافِعِيِّ» (ص ١٠١).

بَلْ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْتِهَازِ» (١ / ٤٣٢): «مِنْ كِبَارِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ».

وَقَالَ الْمُعَلِّمِيُّ فِي «التَّنْكِيلِ» (رَقْم: ٨٤):

«أَمَّا الرِّوَايَةُ؛ فَلَمْ أَرَ مَنْ غَمَرَهُ فِيهَا».

وَبِعَكْسِ خَيْرِ (الْكَرَائِسِيِّ) - هَذَا -:

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو تَيْمِيَّةَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- خِلَالَ كَلَامِهِ عَنِ الْفِرَقِ، وَالْحَدِيثِ عَنْهَا، وَتَحْرِيمِ الْقَوْلِ عَلَى اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ:-

«وَأَيْضًا؛ فَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يُخْبِرُ عَنْ هَذِهِ الْفِرَقِ بِحُكْمِ الظَّنِّ وَالْهَوَى، فَيَجْعَلُ طَائِفَتَهُ، وَالْمُنْتَسِبَةَ إِلَى مَتَّبِعِهِ -الْمُوَالِيَةَ لَهُ^(١)- هُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ! وَيَجْعَلُ مَنْ خَالَفَهَا أَهْلُ الْبِدْعِ!

= ما رواه الإمام أبو بطة في «الإبانة الكبرى» (رقم: ٤٣١): أَنَّ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ لَمَّا قِيلَ لَهُ فِي الرَّبِيعِ بْنِ صَبِيحٍ: إِنَّ بَطَانَتَهُ الْقَدَرِيَّةُ؛ قَالَ: «إِذَنْ؛ هُوَ قَدَرِيٌّ».

مع أَنَّ الإمامَ أَحْمَدَ يَقُولُ فِي الرَّبِيعِ -هَذَا:-

«لَا بَأْسَ بِهِ، رَجُلٌ صَالِحٌ».

وكذا قال الإمامان أبو زُرْعَةَ، وأبو حَاتِمٍ.

وقال شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ:

«الرَّبِيعُ مِنْ سَادَاتِ الْمُسْلِمِينَ» -وَعَظَّمَهُ-.

وكذا قال الْعُقَيْلِيُّ.

وانظر «تهذيب الكمال» (٩/ ٨٩-٩٤).

(١) الله أَكْبَرُ..

رَحِمَ اللَّهُ شَيْخَ الْإِسْلَامِ؛ كَأَنَّهُ يَكْتُمُ عَنْ (بَعْضِ!) وَاقِعِنَا..

وهذه الموالاة الظالمة العمياء -تحت أي اسم!- لا تُوجد إلا في التُّكُنَاتِ العسْكَرِيَّةِ...

وفي الدَّهَالِيزِ السَّرِّيَّةِ...

وفي الأساليبِ الجُرْبِيَّةِ...

وفي الطُّرُقِ الصُّوفِيَّةِ...

... ولا وُجُودَ لها -في قليلٍ أو كثير- في الدعوة السَّلَفِيَّةِ!!! شَاءَ مَنْ شَاءَ، وَأَبَى مَنْ أَبَى!

وَمَنْ تَوَهَّمَ (وُجُودًا) ذَلِكَ -قَالَ! أَوْ حَالًا!- فِي نَفْسِهِ، أَوْ فِي غَيْرِهِ! -فهو مُخْطِئٌ، مُخْطِئٌ!

وَهَذَا ضَلَالٌ مُبِينٌ؛ فَإِنَّ أَهْلَ الْحَقِّ وَالسُّنَّةِ لَا يَكُونُ مَتَّبِعُهُمْ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، الَّذِي لَا ﴿يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾. إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴿﴾؛ فَهُوَ الَّذِي يَجِبُ تَصَدِيقُهُ فِي كُلِّ مَا (أَخْبَرَ)، وَطَاعَتُهُ فِي كُلِّ مَا أَمَرَ.

وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْمَنْزِلَةُ لِغَيْرِهِ مِنَ الْأَئِمَّةِ؛ بَلْ كُلُّ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُتْرَكُ^(١)...

ثُمَّ وَاصِلٌ -رَحِمَهُ اللَّهُ- يَنْقُذُ التَّعَصُّبَ لِلْأَشْخَاصِ^(٢)، وَيُبَيِّنُ أَنَّ أَهْلَ الْحَدِيثِ أَحَقُّ النَّاسِ بِأَنْ يَكُونُوا هُمْ الْفِرْقَةُ النَّاجِيَّةُ؛ فَهُمْ:

«الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ مَتَّبِعٌ يَتَعَصَّبُونَ لَهُ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهُمْ أَعْلَمُ النَّاسِ بِأَقْوَالِهِ وَأَحْوَالِهِ، وَأَعْظَمُهُمْ تَمَيِّزاً بَيْنَ صَحِيحِ سُنَّتِهِ، وَسَقِيمِهَا.

وَأَثَمَتُهُمْ فُقَهَاءُ فِيهَا، وَأَهْلُ مَعْرِفَةٍ بِمَعَانِيهَا؛ اتِّبَاعاً لَهَا، وَتَصَدِيقاً وَعَمَلاً، وَحُبّاً وَمُؤَالَاةً لِمَنْ وَالَاهَا، وَمُعَادَاةً لِمَنْ عَادَاهَا»^(٣).

(١) وَلَا يَكْفِي -كَمَا لَا يَخْفَى- تَأْصِيلُ هَذَا الْكَلَامِ الْمُحَقِّقِ بِ (لِسَانِ الْمَقَالِ) ١- كَمَا هُوَ شَأْنُ (الْبَعْضِ) ١- مَعَ مُحَالَفَتِهِ وَمُنَاقَضَتِهِ بِ (لِسَانِ الْحَالِ) -كَثِيراً أَوْ قَلِيلاً-!

وَمَنْ فَعَلَ -أَوْ فَعَلَ بِهِ، أَوْ مَعَهُ!-؛ فَلْيَرْجِعْ، وَلْيَرْاجِعْ..

(٢) وَهِيَ آفَةُ الْآفَاتِ، وَبَلِيَّةُ الْبَلِيَّاتِ -الْيَوْمُ؛ بَلْ مِنْ أَلْفِ أَلْفِ يَوْمٍ!-، وَيَسَبِّحُهَا تَفَرَّقَ (الْقَوْمِ)، وَعَظَمَ الصَّدُّ وَاللُّؤْم...

وقال الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي في «مجموع الفتاوى» (ص ٢٦١): «إِيَّاكَ وَالتَّعَصُّبَ الدَّمِيمَ، وَسُوءَ الظَّنِّ الَّذِي لَا يُبْنَى عَلَى أُسَاسٍ، وَحَاسِبَ نَفْسِكَ، وَسَدَّدَ نَقَصِكَ».

ولفضيلة الشيخ ربيع بن هادي -حفظه الله- رسالة لطيفة بعنوان: «التعصب الدميم وآثاره».

(٣) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٣/ ٣٤٦-٣٤٧).

وَإِذَا أَمَرُكَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّ مَنْ يَتَحَدَّثُ عَنِ الْفِرْقِ - عَلَى خِلَافِ مَنْهَجِ^(١) أَهْلِ الْحَدِيثِ - فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ - لَا بُدَّ أَنْ يَتَحَدَّثَ بِحُكْمِ الظَّنِّ وَالْهَوَى؛ لِأَنَّهُ لَا مَنْهَجَ لَدَيْهِ يُثَبِّتُ بِهِ مَا يُدِينُ بِهِ هَذِهِ الْفِرْقَةُ أَوْ تِلْكَ، وَيَنْفِي عَنْهَا مَا لَيْسَ مِنْ مَذْهَبِهَا.

فَقَدْ يَكُونُ فِي أَهْلِ الْكَلَامِ مَنْ يُؤَلِّفُ الْمَقَالَاتِ فِي الْفِرْقِ وَالتَّحْلِ، وَلَيْسَ لَدَيْهِ مَعْرِفَةٌ وَلَا مَنْهَجٌ يُثَبِّتُ وَيَنْفِي عَلَى أَسَاسِهِ، فَيَتَكَلَّمُ عَنْ تِلْكَ الْفِرْقِ بِغَيْرِ عِلْمٍ - بَلْ بِاتِّبَاعِ الظَّنِّ وَالْهَوَى -، وَاللَّهُ يَقُولُ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

وَلَا يَتَكَلَّمُ بِحَقٍّ وَعَدْلٍ وَإِنْصَافٍ مَنْ لَمْ يَأْخُذْ بِمَنْهَجِ أَهْلِ الْحَدِيثِ^(٢) فِي

(١) وَمِنَ الْحَقِّ الْيَقِينِيُّ -الذي لا ينبغي الممارأة به-: أَنَّ الْخِلَافَ السُّنِّيَّ فِي (تَطْيِيقِ) بَعْضِ وُجُوهِ الْمَنْهَجِ؛ لَا يُعَدُّ خِلَافًا فِي أَصْلِ الْمَنْهَجِ؛ وَإِلَّا لَكَانَ لَا يَكَادُ يُوجَدُ اثْنَانِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ -قَدِيمًا أَوْ حَدِيثًا- إِلَّا وَهُمَا مُتَهَاجِرَانِ، مُتَخَاصِمَانِ -لِمَا هُوَ مَعْلُومٌ مُقَرَّرٌ مِنْ خِلَافِ أَهْلِ الْحَدِيثِ -الكثير- فِي بَابِ النَّقْدِ وَالْجَرْحِ- وَهُوَ كَثِيرٌ-!

وَهَذَا -مِنْ قَبْلُ- قُطٌّ -لَمْ يَكُنْ..

وَأَرْجُو -مِنْ بَعْدُ- أَنْ لَا يَكُونَ!

(٢) وَعَلَيْهِ -بِحَمْدِ اللَّهِ- نَشَأْتُ، وَمِنْ لُبَانَةِ أُمَمَتِهِ وَكِبَرَانِهِ رَضَعْتُ، وَلَمْ خَالَفْهُ عَادِيَّتُ، وَلَمْ

الْتَزِمُهُ وَالْيَتَّى..

بِهَذَا الْحَقِّ رَضِيتُ، وَبِأَنْوَارِهِ اسْتَضِئْتُ، وَإِلَيْهِ دَعَوْتُ...

... فَاللَّهُمَّ اجْعَلْ خَاتَمَتِي عَلَيْهِ -غَيْرَ مُبَدَّلٍ وَلَا مُغَيَّرٍ- يَا بَدِيعَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ -.

وَمَنْ رَمَانِي بِغَيْرِ ذَلِكَ -فِي قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ-؛ فَأَنَا خَصِيمُهُ يَوْمَ الدِّينِ، بَيْنَ يَدَيِ رَبِّ الْعَالَمِينَ؛ إِلَّا

=

أَنْ يَسْتَحِلَّنِي -يَقِينٌ-.

الجرح والتعديل؛ الذي به يُبين الصحيح من السقيم من حديث رسول الله ﷺ،
وَيُمَيِّزُ بِهِ بَيْنَ الصَّحِيحِ مِنَ السَّقِيمِ فِيمَا يُنْسَبُ إِلَى الْفِرَقِ وَأَهْلِ النَّحْلِ.

فَالَّذِي يَتَكَلَّمُ فِي أَهْلِ الْبِدْعِ، وَيَتَكَلَّمُ فِي الْمُنْهَجِ، وَيَتَكَلَّمُ فِي الْعَقِيدَةِ - وَهُوَ لَا
تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ - لَا يَكُونُ إِمَامًا عَالِمًا، وَلَيْسَ أَمَامَهُ إِلَّا التَّقْلِيدُ؛ فَيَقُولُ: قَالَ فُلَان!
وَقَالَ فُلَان! بِغَيْرِ عِلْمٍ!

= نعم؛ أنا - كغيري من البشر! - أخطئ وأصيب...

ولكنني أبذل وسعي في معرفة الحق، وإن قصرت - باجتهاد - دونه...
والله العاصم - وحده -.

وقد قال الإمام أحمد بن حنبل:

«كُلُّ رَجُلٍ ثَبَّتَ عِدَالَتَهُ، لَمْ يُقْبَلْ فِيهِ تَجْرِيعُ أَحَدٍ، حَتَّى يَتَبَيَّنَ ذَلِكَ عَلَيْهِ بِأَمْرٍ لَا يَحْتَمِلُ
غَيْرَ جَرْحِهِ».

كما في «تهذيب التهذيب» (٢٧٣ / ٧).

وقال الإمام ابن جرير الطبري:

«لَوْ كَانَ كُلُّ مَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ مَذْهَبٌ مِنَ الْمَذَاهِبِ الرَّدِّيَّةِ، ثَبَّتَ عَلَيْهِ مَا ادَّعَى عَلَيْهِ - وَسَقَطَتْ
عِدَالَتُهُ، وَبَطَلَتْ شَهَادَتُهُ بِذَلِكَ -: لَلزَمَ تَرْكُ أَكْثَرِ مُحَدِّثِي الْأَمْصَارِ، لِأَنَّهُ مَا مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلَّا وَقَدْ نَسَبَهُ
قَوْمٌ إِلَى مَا يُرْعَبُ بِهِ عَنْهُ.

وَمَنْ ثَبَّتَ عِدَالَتَهُ لَمْ يُقْبَلْ فِيهِ الْجَرَحُ.

وَمَا تَسْقُطُ الْعِدَالَةُ بِالظَّنِّ».

كما في «هدي الساري» (ص ٤٢٨)، و«تهذيب الكمال» (٢٧٩ / ٢٠)، و«سير أعلام النبلاء»

(٢٠ / ٥).

والله المستعان...

مِثْل مَنْ يُقَلِّدُ فِي الْفِقْهِ ^(١) مَذْهَبًا، وَيَتَعَصَّبُ لَهُ، وَيَنْقُلُ أَحْكَامًا عَنْ هَذَا الْمَذْهَبِ - وَفِيهِ مَا يُقْبَلُ وَمَا يُرَدُّ -، وَهُوَ لَا يُمَيِّزُ بَيْنَ الْمَقْبُولِ وَالْمَرْدُودِ!!

فَلَا هَذَا الْمُقَلِّدُ فِي الْفِقْهِ - وَلَا ذَلِكَ الْمُقَلِّدُ فِي الْعَقِيدَةِ - يَصْلُحُ لِلنَّقْدِ، وَالْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ ^(٢)، وَالتَّبْدِيعِ وَالتَّضْلِيلِ!

وَالْأَسْلَمُ لَهُ أَنْ يُقَلِّدَ ^(٣) أَهْلَ الْحَدِيثِ، لِأَنَّ عَقَائِدَهُمْ مَبْنِيَّةٌ عَلَى التَّمْيِيزِ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ؛ ذَلِكَ التَّمْيِيزُ الَّذِي اسْتَمَدَّوْهُ مِنْ مَنَهِجِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ.

(١) وهذه لفظة جميلة فيها فائدتان:

الأولى: ذمُّ التقليد في باب المنهج والرجال، كما هو مذموم في باب الفقه، والتعصب لأئمة. الثانية: أن كلا بابي (الفقه) و(الرجال) واحد - في مواضيع الإجماع، والخلاف، والتقليد، والتبث - بغير تفرق.

(٢) آين هذا التعديل - اليوم - في قاموس (مُتَشَدِّدِي) الجرح والتعديل؟! (كِدْتُ) أَنْ لَا أَرَاهُ إِلَّا فِي كِتَابٍ، أَوْ لَيْسَ بِصَوَابٍ!! وما (قد) يكاد يكون - من ذلك - موجوداً (اليوم) فقد يُنْقَضُ غَدًا؛ كما يُنْقَضُ بِالْأَمْسِ!! وما حال (إخوان الأمس) = (أعداء اليوم) - وللأسف الشديد - عن الناظر - بعيداً! وَلَيْسَ هَذَا بِرَشِيدٍ وَلَا سَدِيدٍ... وَأَذْكَرُ - جَيِّدًا - أَنَّنِي (نصحت) - قديماً - (بعض الناس!) حول شخص كان يُزَكِّيهِ - جَدًّا -، وَكُنَّا نَعْرِفُ عَنْهُ انْحِرَافًا مَنَهِجِيًّا وَاضِحًا!!

فَقَالَ - مُغَاضِبًا - كَعَادَتِهِ -: (هو سلفي أكثر منكم!!) وَلَمْ تَكْذِبْ بَعْضُ الشُّهُورِ تَمْضِي إِلَّا وَهُوَ يَطْعَنُ فِيهِ، وَيُسْقِطُهُ!! فَأَيُّ حَالَتِيهِ أَقْرَبُ لِلصَّوَابِ، وَأَبْعَدُ عَنِ الْعَجَلَةِ وَالْأَرْثَابِ؟! وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «إِعْلَامِ الْمُوقَعِينَ» (٢/ ١٥٦): «الغضبُ غُولٌ يَغْتَالُ الْعَقْلَ كَمَا تَغْتَالُهُ الْخَمَرُ»!

(٣) هذا ليس من باب الإرشاد، أو التجويز. وإنما هو حكاية الواقع - أي: إن كان ولا بد -، وانظر (ص ٧٤).

إِذْنُ؛ قَاعِدَةٌ أَنَّهُ: (لَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ أَسْبَابِ الْجُرْحِ عِنْدَ تَعَارُضِ الْجُرْحِ وَالتَّعْدِيلِ): قَاعِدَةٌ صَحِيحَةٌ.

وَهِيَ مِنْ قَوَاعِدِ أَهْلِ السُّنَّةِ -دُونَ رَيْبٍ-، وَيَجِبُ تَطْبِيقُهَا حِينَ يُدَّعَى مُسْلِمٌ اشتهر بالسُّلُوفِيَّةِ^(١)! أَوْ يُفْسَقُ! أَوْ يُرْمَى بِالْكُفْرِ! أَوْ الْجَاوُوسِيَّةِ وَالْعَمَالَةِ^(٢)! أَرَأَيْتَ لَوْ جَاءَ عَالِمٌ -أَوْ مُتَعَالِمٌ- يَرْمِي شَيْخاً سَلَفِيّاً بِالْبِدْعَةِ أَوْ الْفُسُوقِ -أَوْ... إلخ-؛ أَتَقْبَلُ مِنْهُ هَذَا، أَوْ تُسَلِّمُ لَهُ بِهِ، وَلَا تُطَالِيهِ بِبَيَانِ سَبَبِ هَذَا التَّبْدِيعِ أَوْ التَّفْسِيقِ، وَإِقَامَةِ الْحُجَّةِ وَالْبُرْهَانِ عَلَى دَعْوَاهِ^(٣)!!
فَكَلَامُنَا مُتَعَلِّقٌ فِيهَا إِذَا جُرِحَ شَخْصٌ اشتهر بَيْنَ النَّاسِ أَنَّهُ سَلَفِيٌّ -وَهُوَ يَدَّعِيهَا^(٤)-

(١) فَحُرْمَةُ الْمُسْلِمِ عَظِيمَةٌ؛ فَكَيْفَ إِذَا كَانَ هَذَا الْمُسْلِمُ عَالِماً -أَوْ طَالِبَ عِلْمٍ-؟
فَكَيْفَ إِذَا كَانَ سَلَفِيّاً -بَلَّةً أَنْ يَكُونَ دَاعِياً مِنْ دُعَاةِ مَنَهِجِ السَّلَفِ -مشهوراً به،
معروفاً بسببه-؟ ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾...

(٢) مَا أَجْرَاهُمْ عَلَى اللَّهِ، وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ!
أُولَئِكَ الَّذِينَ يَطْعُنُونَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَلَا هُدًى؛ إِنَّمَا بِالظُّنُونِ، وَالْهَوَى!
(٣) قَدْ يُجَابُ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ -هنا- بما (قد) يُوقِعُ الْمُجِيبَ فِي الْحَيْرَةِ وَالِانْتِقَادِ -في كلتا الحالتين!-:
- فإذا سلّم به -بدون بَيِّنَةٍ!- على اعتبار أن القائل عالمٌ (كبيراً!) -: فسيكون ذلك سبباً للقَدَحِ
في سَلَفِيَّةِ هَذَا الشَّيْخِ السَّلَفِيِّ الْمُتَكَلِّمِ فِيهِ!!
- وإذا لم يُسَلِّمْ به -طالباً البَيِّنَةَ، وَ(التَّبَيُّتَ)-؛ فسيكون ذلك سبباً للقَدَحِ في هَذَا الْمُعْتَرِضِ
-نفسه-؛ على اعتبار أنه يُطَالِبُ عَالِماً (كبيراً) بِبَيِّنَةٍ قَوْلِهِ!

وهذا عند البعض (جريمة!)؟! فما الصواب -يا أولي الألباب-؟!

(٤) أَيُّ: يَقُولُ بِهَا، وَيَعْرِفُ بِهَا.

وانظر (المقدمة) (ص ٩٤) -وهو مهم-

وَلَيْسَ إِنْسَانًا اشتهر - مثلاً - بالرَّفْض، أو التَّصَوُّف، أو القُبُورِيَّة، أو الحِزْبِيَّة.

لَوْ جِئْتُ - يا أَخِي - إِلَى (تَلَامِيذ) أَيِّ عَالَمٍ مِنْ عُلَمَاءِ السُّنَّةِ - مِثْل: ابْنِ بَاز، أو الأَلْبَانِي^(١)، أو ابْنِ عُثَيْمِينَ، أو الْقَوَزَان - وَأَقْدَمْتُ عَلَى الطَّعْنِ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمْ - مِمَّنْ يُعْتَقَدُ فِيهِمْ أَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ السَّلَفِيِّينَ، وَيُعْتَقَدُ أَنَّهُمْ يُحَارِبُونَ الْبِدْعَ وَأَهْلَهَا، وَبَدَعْتُ^(٢) وَاحِدًا مِنْ (تَلَامِيذِهِ)؛ أَتَسَلَّمُ لَكَ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ الَّتِي تُفَرِّقُ بَيْنَ الْكَلَامِ فِي بَابِ الرَّوَايَةِ، وَالْكَلَامِ فِي بَابِ التَّجْدِيدِ؟!!!

وَهَلْ يُوَافِقُكَ أَحَدٌ مِنْ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ قَاعِدَةَ (بَيَانِ أَسْبَابِ الْجَرْحِ عِنْدَ

(١) جَزَى اللهُ - تَعَالَى - خَيْرًا - كَثِيرًا - فَضِيلَةَ الشَّيْخِ (الكَاتِبِ) فِي دِفَاعِهِ وَدَبْهِ عَنَّا - نَحْنُ تَلَامِيذُ الشَّيْخِ الأَلْبَانِيِّ -.

مَعَ أَنَّ الطَّعْنَ - الْيَوْمَ - فِي تَلَامِيذِ الشَّيْخِ الأَلْبَانِيِّ - جُهْلَةٌ وَتَفْصِيلًا - شَدِيدٌ! فَلِمَ إِذَا الْآنَ؟! ... حَتَّى تَخْلُوَ سَاحَةَ الدَّعْوَةِ لِلضُّغَرَاءِ!!!

خَلَا لَكَ الْجَوْ فَبِيضِي وَاصْفِرِي وَتَقْرِي مَا شِئْتُ أَنْ تُنْقَرِي!
أَمْ أَنْ (وَرَاءَ الْأَكْمَةِ مَا وَرَاءَهَا)؟!

كَيْفَ يَكُونُ هَذَا، وَقَدْ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٤/ ٤٤٨-٤٤٩):
«وَالنُّصُوصُ الَّتِي فِي كِتَابِ اللهِ، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ، وَأَصْحَابِهِ: فِي فَضْلِ الشَّامِ - وَأَهْلِ الْغَرْبِ - عَلَى نَجْدٍ، وَالْعِرَاقِ، وَسَائِرِ أَهْلِ الْمَشْرِقِ - أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُذَكَّرَ هُنَا...
وَالنَّبِيُّ ﷺ مَيَّزَ أَهْلَ الشَّامِ بِالْقِيَامِ بِأَمْرِ اللهِ - دَائِمًا - إِلَى آخِرِ الدَّهْرِ، وَبِأَنَّ الطَّائِفَةَ الْمَنْصُورَةَ فِيهِمْ إِلَى آخِرِ الدَّهْرِ.

فَهُوَ إِخْبَارٌ عَنْ أَمْرٍ دَائِمٍ مُسْتَمِرٍّ فِيهِمْ - مَعَ الْكَثْرَةِ وَالْقُوَّةِ -.

وَهَذَا الْوَصْفُ لَيْسَ لِغَيْرِ الشَّامِ مِنْ أَرْضِ الْإِسْلَامِ؟!!!

قُلْتُ: هَذَا (الْوَصْفُ) لِأَهْلِ الْعِلْمِ وَالْقُدْوَةِ مِنْهُمْ؛ لَا الْجَهْلَةَ الطَّغَامَ - بَيْنَهُمْ! -!
وَانْظُرْ رِسَالَتِي «الْأَسْئَلَةُ الشَّامِيَّةُ» (ص ١٤-٢٤) مَبْحَثُ: «الْإِيمَانُ وَالشَّامُ».

(٢) وَهَذَا - وَلِلْأَسَفِ - جَارٌ (حَازَ)!

فَمَنْ ذَا سَيُوقِفُهُ؟! أَوْ يَكُونُ (قَائِمًا) لَهُ؟!

تَعَارُضِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ - أَوْ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى بَيَانِ الْأَسْبَابِ -) قَاعِدَةٌ بَاطِلَةٌ؟!

وَهَلْ يُوَافِقُكَ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَلَى أَنَّ مَنْ قَالَ بِهَذِهِ الْقَاعِدَةِ قَدْ أَضَلَّ النَّاسَ بِهَا؟!!

ثُمَّ؛ إِذَا كَانَ الْبَحْثُ فِي (اشْتِرَاطِ بَيَانِ أَسْبَابِ الْجَرْحِ) -نَظَرِيًّا-؛ فَإِنَّهُ يَخْتَلِفُ عَنِ الْبَحْثِ فِي وَاقِعٍ -مَا- أَقْرَبَ مَا يَكُونُ فِتْنَةً مُشْتَعِلَةً^(١)، كَثُرَ فِيهَا الْجِدَالُ، وَالْقِيلُ وَالْقَالَ، وَالتَّبْدِيعُ وَالتَّضْلِيلُ -مِنْ أَطْرَافٍ كُلُّ طَرَفٍ يَدَّعِي^(٢) أَنَّهُ مِنَ أَهْلِ السُّنَّةِ-.

وَعَلَى صَوِّ ذَا؛ فَإِنَّ الْقَوْلَ الْحَقَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ:

إِذَا وَقَعَ مِنْ طَرَفٍ -أَوْ مِنْ أَطْرَافٍ- وَبِخَاصَّةِ أَهْلِ السُّنَّةِ- تَبْدِيعٌ أَوْ

(١) ﴿لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ كَافِيَةٌ﴾.

(٢) وَهَذِهِ -وَاللَّهِ- الْمُصِيبَةُ الْكُبْرَى: أَنْ يُنْشَغَلَ دُعَاةُ أَهْلِ السُّنَّةِ بِبَعْضِهِمُ الْبَعْضَ، وَيَطْعَنَ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ، وَيَمْلُؤُوا صَفَحَاتِ (الْإِنْتَرْنِتِ) بِمَا يُشْمِتُ بِهِمُ أَعْدَاءَهُمْ مِنْ (أَهْلِ الرَّفْضِ، وَالتَّصَوُّفِ، وَالْقُبُورِيَّةِ، وَالْحِزْبِيَّةِ) -جَمْعًا وَافْتِرَاقًا-

وَلَا شَكَّ أَنَّ تَحْنِيبَ -وَتَحْنُوبَ- (شَتَاةِ الْأَعْدَاءِ) مَقْصَدٌ شَرْعِيٌّ عَالٍ، لَا يُنْكَرُهُ إِلَّا الْجُهَالُ! وَلَا تَلْتَفُ عَلَى ذَلِكَ بِقِيلٍ وَقَالَ، أَوْ بِجِدَالٍ خَالٍ؛ أَوْ بِبَاطِلٍ مِنَ الِاسْتِدْلَالِ! فَذَا -كُلُّهُ- ضَلَالٌ...

وَهَذَا أَصْلُ عَاشِرٍ -غَايَةٌ فِي الْأَهْمِيَّةِ-؛ رَضِيَ بِهِ مَنْ رَضِيَ، وَسَخِطَ مِنْهُ مَنْ سَخِطَ...

وَقَدْ رَوَى أَبُو نُعَيْمٍ فِي «حَلِيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (٢٣/٩) عَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ قَوْلَهُ لِتَلْمِيزِهِ لَهُ:

«يَا رِبِيعَ: رِضَا النَّاسِ غَايَةٌ لَا تُدْرِكُ؛ فَعَلَيْكَ بِمَا يُضْلِحُكَ؛ فَالْتَزِمْهُ؛ فَإِنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى رِضَاهُمْ».

وَلَقَدْ طَلَبْتُ رِضَى الرِّيَّةِ جَاهِدًا فَإِذَا رِضَاهُمْ غَايَةٌ لَا تُدْرِكُ!

وَانْظُرْ «مَجْمُوعَ الْفَتَاوَى» (٢٣٢/٣)، وَ«السِّيَاسَةَ الَّتِي يُرِيدُهَا السَّلَافِيُّونَ» (ص ٣٩-٤١)

-لِفَضِيلَةِ الْأَخِ الشَّيْخِ مَشْهُورِ سَلْمَانَ- نَفَعَ اللَّهُ بِهِ -وَهُوَ مَعَهُمْ-.

تَضْلِيلٌ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ أَسْبَابِ هَذَا التَّبْدِيعِ بَيَانًا شَافِيًا^(١) تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ، وَيُقْطَعُ بِهِ دَابِرُ الْفِتْنَةِ، وَيُظْهَرُ لِلنَّاسِ أَنَّ أَحْكَامَ الطَّرَفِ الْمُبْدَعِ قَامَتْ عَلَى عِلْمٍ وَحُجَّةٍ وَبُرْهَانٍ - فِي الطَّرَفِ الْمُبْدَعِ -.

ثُمَّ أَقُولُ لَكَ - أَيُّهَا الْجَارِحُ -:

أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ يُخَاصِمُونَكَ يَدْعُونَ^(٢) أَنَّهُمْ هُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ - حَقًّا -؛ وَالسَّلَفِيُّونَ - صِدْقًا -، وَأَنَّكَ عَلَى بَاطِلٍ، وَأَنَّكَ ظَالِمٌ وَحَاقِدٌ وَحَاسِدٌ - وَلَهُمْ صَوْلَاتٌ وَجَوْلَاتٌ - هُنَا وَهَنَّاكَ - !!؟

فَلَوْ بَدَّعُوكَ - وَمَنْ مَعَكَ - وَضَلَّلُوكُمْ، وَطَعَنُوا فِيكُمْ بِمَا يَشَاؤُونَ، فَاسْتَنَكَرَ النَّاسُ مِنْهُمْ ذَلِكَ، وَطَالَبُوهُمْ بِبَيَانِ أَسْبَابِ هَذَا التَّبْدِيعِ وَالتَّضْلِيلِ، وَالطَّعْنِ؟ فَأَجَابُوهُمْ بِأَنَّهُمْ: لَا يَلْزَمُهُمْ بَيَانُ الْأَسْبَابِ !!

(١) وَمَا لَمْ يَكُنْ سَبِيلُهُ هَذَا الشِّفَاءَ وَالْوُضُوحَ؛ فَلَا أَصْلَ - فِيهِ - إِعْمَالُ قَاعِدَةٍ (التَّعَاوُنِ الشَّرْعِيِّ)، وَالتَّوَاصِي بِالْحَقِّ وَالصَّبْرِ، وَالتَّنَاصُحِ - فِيهِ -؛ حَتَّى (تَقُومَ بِهِ الْحُجَّةُ)، وَتُظْهَرَ الْمَحْجَّةُ، أَوْ: ﴿يَعْنِي اللَّهُ كُلَّ مَنِ سَعَى...﴾

وَدَعَاكَ مِنْ قَاعِدَةٍ: (... وَبَعْدُ بَعْضُنَا بَعْضًا فِيمَا اخْتَلَفْنَا فِيهِ)! وَقَاعِدَةٌ: (نُصَحُّحُ وَلَا نُجَرِّحُ)! - اللَّتَيْنِ قَوْلَانَهُمَا (!) بِغَيْرِ حَقٍّ - !!

فَهُمَا - كَمَا بَيَّنْتُ - قَدِيمًا - عَلَى غَيْرِ مَا نَقُولُ؛ فَكِلْتَاهُمَا إِنَّمَا بَاطِلٌ، أَوْ بَابٌ إِلَى الْبَاطِلِ... وَذَا أَصْلُ حَادِي عَشَرَ؛ تَنَحَّسُّهُ، وَلَا تَكَادُ تَجِدُهُ..

فَإِنْ وَجَدَ؛ فَأَيْنَ هُوَ - بِاللَّهِ - ؟!

(٢) وَهَكَذَا فِي سَائِرِ الْخُصُومَاتِ الَّتِي تُلْبَسُ لِبُوسِ الْعِلْمِ وَالِدِّينِ! وَبِخَاصَّةِ بَيْتِ (الْبَعْضِ)

مِنَ (السَّلَفِيِّينَ) -!

و﴿لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ كَافِيَةٌ﴾؛ وَإِلَّا: فَهِيَ عَاصِفَةٌ كَافِيَةٌ!

فَهَلْ تَقْبَلُ ذَلِكَ - بِدَعْوَى التَّفْرِيقِ بَيْنَ (الْجَرَحِ) وَ(التَّبْذِيرِ) - الَّذِي تُؤَكِّدُهُ،
وَتُضَلِّلُ مَنْ لَا يَقُولُ بِهِ؟!!

بَلْ تَرَى - وَلِلْأَسَفِ الشَّدِيدِ - أَنَّ مَنْ يَقُولُ بِاشْتِرَاطِ بَيَانِ الْأَسْبَابِ قَدْ
أَضَلُّوا الْعَالَمَ!!

وُخْلَاصَةُ الْقَوْلِ - فِي مَوْضُوعِ (الْجَرَحِ) -؛ أَنَّهُ:

لَا بُدَّ مِنْ تَفْسِيرِ ^(١) الْجَرَحِ الْمُجْمَلِ - كَمَا هُوَ الرَّاجِعُ عِنْدَ أَيْمَةِ النَّقْدِ، وَالْجَرَحِ
وَالْتَعْدِيلِ -، وَلَا سِيَّما فِي هَذَا الْوَقْتِ ^(٢) الَّذِي كَثُرَتْ فِيهِ الْفِتَنُ، وَالْإِشَاعَاتُ،
وَالْقِيلُ وَالْقَالَ، وَكَثُرَتْ فِيهِ التَّعَصُّبَاتُ! - وَلَا سِيَّما إِذَا كَانَ الْجَرَحُ فِي مَنْ اشْتَهَرَ
بِالسَّلَفِيَّةِ - ^(٣).

وَمِنْ بَابِ «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ» ^(٤)؛ فَإِنِّي أُوصِي
كُلَّ أَخٍ فِي اللَّهِ - تَعَالَى - بِالرُّجُوعِ إِلَى الصَّوَابِ - فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ - إِلَى طَرِيقَةِ
السَّلَفِ فِي التَّفْصِيلِ وَالْبَيَانِ - فِي نَقْدِ أَهْلِ الْبِدْعِ وَأَهْلِ الْأَخْطَاءِ -؛ حَتَّى يَتَبَيَّنَ
خَطَأُ الْمُجْتَهِدِينَ ^(٥)، وَتُسَبِّحَ سَبِيلُ الْمُتَبَدِّعِينَ وَالْمُجْرِمِينَ.

(١) حَتَّى مَعَ هَذَا: قَدْ يَخْتَلَفُ فِيهِ - قَبُولًا أَوْ رَفْضًا - كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُ امْتِلَاحِهِ، وَبَيَانُهُ - مِرَارًا -.

(٢) وَهَذِهِ نَقْلَةٌ مَوْضُوعِيَّةٌ تَرْبُويَّةٌ رَافِعَةٌ.

وَمِمَّا أَخَذَ بِهِ الشَّيْخُ رَبِيعُ بْنُ هَادِي - وَفَّقَهُ اللَّهُ - بَعْضَ خُصُومِهِ: أَنَّهُ «لَا يُرَاعِي مَصْلَحَةَ
الدَّعْوَةِ» - كَمَا فِي «الْمَجْمُوعِ الْوَاضِحِ» (ص ١٣٠) - لَهُ -.

(٣) وَالشَّأْنُ هُنَا جِدُّ دَقِيقٍ، حَرِيٌّ بِالتَّحْقِيقِ وَالتَّحْقِيقِ؛ فَنَأْمَلُهُ - نَاجِيًا مِنَ التَّفْرِيقِ وَالتَّشْقِيقِ -!

(٤) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٣)، وَمُسْلِمٌ (٤٥) عَنْ أَنَسٍ.

(٥) وَهَذَا تَفْرِيقٌ مُهِمٌّ - غَايَةٌ -؛ فَهَلْ يُسَوَّى بَيْنَ (السُّنِّيِّ الْمُجْتَهِدِ) - إِذَا أَخْطَأَ -، وَبَيْنَ =

ثُمَّ إِنِّي أَقُولُ:

إِنَّ إِصْدَارَ الْأَحْكَامِ عَلَى أَشْخَاصٍ يَنْتُمُونَ إِلَى الْمَنْهَجِ السَّلَفِيِّ - وَأَصْوَاتُهُمْ تَدَوِّي بِأَنَّهُمْ هُمُ السَّلَفِيُّونَ - بِدُونِ بَيَانِ أَسْبَابٍ^(١)، وَبِدُونِ حُجَجٍ وَبَرَاهِينٍ -: قَدْ سَبَّبَ أَضْرَارًا عَظِيمَةً، وَفُرْقَةً كَبِيرَةً فِي (كُلِّ) الْبُلْدَانِ^(٢).

= (الْمُبْتَدِعُ الْمَخَالِفُ) - إِذَا غَلِطَ - ١٩!

وَهَلْ - ابْتِدَاءً - أَصُولُ هَذَا كَأُصُولِ ذَلِكَ؟ ﴿هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا﴾ ١٩!
وَلَكِنْ؛ أَيْنَ وَاقِعُ (الْحَالِ) - فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَفْعَالِ وَالْأَحْوَالِ - مِنْ لِسَانِ (الْمَقَالِ) ١٩!
وَمَا أَجْمَلَ كَلَامَ فَضِيلَةَ الشَّيْخِ مُقْبِلِ بْنِ هَادِي الْوَادِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي مُحَاضَرَةٍ لَهُ - بِعُنْوَانٍ -: «اللِّبْنُ وَالشُّدَّةُ، فِي الرَّدِّ عَلَى الْمُبْتَدِعَةِ»؛ قَالَ:
«إِذَا كَانَ الرَّجُلُ سُبِّيًّا وَأَخْطَأَ: يَحْكُمُونَ عَلَى فِعْلِهِ بِأَنَّهُ خَطَأٌ - إِنْ لَزِمَ -.
نَعَمْ؛ إِذَا كَانَ بِدْعَةً: حَكَمُوا عَلَى فِعْلِهِ بِأَنَّهُ بِدْعَةٌ، وَلَا يَحْكُمُونَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ مُبْتَدِعٌ.
وَإِذَا كَانَ الرَّجُلُ فَاضِلًا وَأَخْطَأَ - أَوْ ابْتَدَعَ بِدْعَةً -؛ فَيَنْبَغِي أَنْ تُغَمَّرَ فِيهِ لَهُ مِنْ فَضَائِلِهِ.
لَكِنْ؛ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ فَاسِقًا - أَوْ كَانَ الرَّجُلُ مُبْتَدِعًا -، يَدْعُو إِلَى الْبِدْعِ، وَيُؤَيِّدُهَا، وَيُنْفِقُ عَلَيْهَا: فَهَذَا يُحَذِّرُونَ مِنْهُ».

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «الْمَدَارِجِ» (٣٩ / ٢): «فَلَوْ كَانَ كُلُّ مَنْ أَخْطَأَ - أَوْ غَلِطَ - تَرِكَ جُمْلَةً، وَأُهْدِرَتْ مَحَاسِنُهُ: لَفَسَدَتِ الْعُلُومُ وَالصَّنَاعَاتُ، وَتَعَطَّلَتْ مَعَالِمُهَا».

قُلْتُ: أَخْشَى أَنْ يَأْتِيَ شَيْئٌ، أَوْ غَيْبٌ؛ فَيَنْتَهِمَ هَذَا الْإِمَامَ الرَّبَّانِي بِمَنْهَجِ (الْمُؤَازَنَاتِ) الشَّيْطَانِي!!
وَلَيْسَ ذَا بَعِيداً عَنْ سَفَاهَةٍ بَعْضِ هَؤُلَاءِ الْمُسْتَشْدِدِينَ - هَدَاهُمُ اللَّهُ -...
وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ الثَّانِي عَشَرَ؛ فَلَا تَنْسَهُ...

(١) مُقْنِعَةٌ (بِحُجَجِهَا)، وَقُوَّةٌ (بِبَرَاهِينِهَا)...
وَالْأَمْرُ؛ فَ(مَكَانَكَ رَاوِحُ)!! - كَمَا كَانَ يَقُولُ شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ - كَثِيرًا -.

(٢) وَمَا أَجْمَلَ مَا قِيلَ:

يَا ابْنَ الْكِرَامِ أَلَا تَدْنُو فَنُبْصِرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَيْتَ كَمَنْ سَمِعَا =

فَيَجِبُ إِطْفَاءُ هَذِهِ الْفِتَنِ؛ بِإِبْرَازِ الْحُجَجِ وَالْبَرَاهِينِ الَّتِي تُبَيِّنُ لِلنَّاسِ،
(وَتُقْنِعُهُمْ) ^(١) بِأَحَقِّيَّةِ تِلْكَ الْأَحْكَامِ وَصَوَابِهَا، أَوْ الِاعْتِدَارِ عَنْ هَذِهِ الْأَحْكَامِ ^(٢).

= ... فَهَذِهِ (فِلِسْطِينُ) - السَّلِيبُ - لَا يَتَجَاوَزُ عَدَدَ السَّلَفِيِّينَ فِيهَا بِضْعَ عَشْرَةِ!! - فَوْقَ مَا
يُعَانُونَهُ مِنْ سَطْوَةِ الْمُحْتَلِّ، وَتَرَبُّصِ الْعَدُوِّ، وَغَضَبَةِ الْمُخَالِفِ، وَفِتْنَةِ التَّحْرُبِ.. وَ.. وَ..

فَإِنَّ الْفُرْقَةَ صَرَبَتْهُمْ، بَلْ أَهْلَكْتَهُمْ، وَشَسَّتَهُمْ!! حَتَّى وَصَلَ الْأَمْرُ بِبَعْضِ الْمُتَنَافِرِينَ إِلَى مَرَاكِزِ
الشُّرْطَةِ! بَلْ إِلَى الْوَسَايَةِ (بِأَخْوَانِهِمْ!) إِلَى الْيَهُودِ الْمُحْتَلِّينَ، وَاسْتَعْدَائِهِمْ عَلَيْهِمْ - بِالْكَذِبِ الْمُسِينِ!! -
وَمَا ذَلِكَ إِلَّا بِسَبَبِ الْغَفْلَةِ عَنْ هَذِهِ الْأُصُولِ الْعِلْمِيَّةِ الْعَالِيَةِ، وَالَّتِي لَنْ يُذَرِّكَهَا الْهَوَجُ، وَلَا
الْمُجَادِلُ اللَّجُوجُ، أَوْ الْأَحْمَقُ الْمُنْجُوجُ!! وانظر (المقدمة) (ص ٢٣).

(١) نعم؛ تُقْنِعُهُمْ؛ وَإِلَّا، فَلَا فائدة من أي حُجَّةٍ لَا إقناع فيها.

(٢) سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ...

نَحْنُ الْآنَ - وَلِلْأَسَفِ! - لَسْنَا فِي وَارِدٍ تَقْدِيمِ (الاعْتِدَارِ)!! إِذْ يَكَادُ يَكُونُ هَذَا أَعَزَّ مِنْ عَنَقَاءِ
مُغْرِبٍ - كَمَا يُقَالُ -!

وَلَكِنَّ الَّذِي نَطْلُبُهُ - وَنُطَالِبُ بِهِ: أَنَّهُ إِذَا (وُجِدَا) مِنْ (أَحَدٍ) اعْتِدَارًا: أَنْ يُوَاجِهَ اعْتِدَارُهُ
بِالْقَبُولِ، وَالرِّضَا، وَالتَّيْسِيرِ، أَوْ - عَلَى الْأَقْلَ - بِعَدَمِ الرِّفْضِ! وَالتَّشْكِيكِ!!
حَتَّى نَكُونَ أَعْوَانًا لِأَوْلَاءِ عَلَى الشَّيْطَانِ؛ لَا أَنْ نَكُونَ «أَعْوَانًا لِلشَّيْطَانِ» عَلَيْهِمْ!!
وَرَجِمَ اللَّهُ مَنْ قَالَ:

إِقْبَلْ مَعَاذِيرَ مَنْ يَأْتِيكَ مُعْتَذِرًا إِنَّ بَرَّ عِنْدَكَ فِيهَا قَالَ أَوْ فَجَرَا

فَقَدْ أَطَاعَكَ مَنْ أَرْضَاكَ ظَاهِرُهُ وَقَدْ أَجَلَّكَ مَنْ يَعْصِيكَ مُسْتَرَا

وفي صحيفة «المسلمون» (عدد ٥٣٠): كلامٌ لشيخنا ابن باز في: «أن يحترم المؤمن أخاه إذا
اعتذَرَ له، ويقبل عُذْرَهُ - إذا أمكن ذلك -، ويُحْسِنُ بِهِ الظَّنَّ - حيثُ أمكن ذلك -؛ حرصاً على
سلامة القلوب من البغضاء، ورغبة في جمع الكلمة على الخير».

وَأَهْلُ السُّنَّةِ: «أَعْلَمُ بِالْحَقِّ، وَأَرْحَمُ بِالْخَلْقِ» - كَمَا فِي «مَنْهَاجِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ» (٥/ ١٥٨) -.

أَلَا تَرَى -أَيُّهَا الْجَارِحُ- أَنَّ عُلَمَاءَ السَّلَفِ قَدْ أَقَامُوا الْحُجَجَ وَالْبَرَاهِينَ عَلَى ضَلَالِ الْفِرَقِ -مِنْ رَوَافِضَ وَجَهْمِيَّةٍ، وَمُعْتَزِلَةٍ وَخَوَارِجٍ، وَقَدَرِيَّةٍ وَمُرْجِيَّةٍ- وَغَيْرِهِمْ-.

وَلَمْ يَكْتَفُوا -رَحِمَهُمُ اللَّهُ- بِإِصْدَارِ الْأَحْكَامِ عَلَى الطَّوَائِفِ وَالْأَفْرَادِ بِدُونِ إِقَامَةِ الْحُجَجِ ^(١) وَالْبَرَاهِينَ الْكَافِيَّةِ وَالْمُقْنِعَةِ ^(٢).

بَلْ أَلْفُوا الْمُؤَلَّفَاتِ الْكَثِيرَةَ الْوَاسِعَةَ فِي بَيَانِ الْحَقِّ الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَبَيَانِ الضَّلَالِ الَّذِي عَلَيْهِ تِلْكَ الْفِرَقُ وَالْأَفْرَادُ.

فَانْظُرْ إِلَى «رَدِّ» الْإِمَامِ أَحْمَدَ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ، وَ«رَدِّ» عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ الدَّارِمِيِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ، وَ«الرَّدَّ عَلَى بِشْرِ الْمَرْبُوسِيِّ»، وَ«كِتَابِ السُّنَّةِ» لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ، وَ«السُّنَّةُ» لِلْخَلَّالِ، وَ«الشَّرِيعَةُ» لِلْأَجْرِيِّ، وَ«الْإِبَانَتَيْنِ» ^(٣) لِابْنِ بَطَّةَ، وَ«شَرْحِ اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ» لِلْأَلْكَائِيِّ، وَ«الْحُجَّةُ» لِلْأَصْبَهَانِيِّ -وغيرهما من المؤلَّفاتِ الكثيرة-.

(١) وَهَذَا شَرْطُ عَلِيٍّ غَالٍ -وَقَدْ تَكَرَّرَ-؛ فَإِنَّكَ أَنْ تُنْسَاهُ، أَوْ تُغَالِطَ فِيهِ..

وَهُوَ الْأَصْلُ الثَّلَاثُ عَشَرَ.

(٢) نَعَمْ؛ الْمُقْنِعَةُ.

(٣) «الصُّغْرَى»، وَ«الْكُبْرَى».

وَقَدْ وَفَّقَنِي اللَّهُ -تَعَالَى- لِتَحْقِيقِ وَنَشْرِ «الصُّغْرَى» -مِنْهُمَا-.

وَبَدَأْتُ -مُنْذُ سَنَتَيْنِ- وَلِلَّهِ الْحَمْدُ- بِشَرْحِهَا فِي مَجَالِسِ عِلْمِيَّةٍ -جَامِعَةٍ- تَجَاوَزَتْ الْأَرْبَعِينَ

مَجْلَسًا، وَلَمْ نَصِلْ إِلَى نِصْفِ الْكِتَابِ -بَعْدُ-.

فَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى التَّهَامِ.

وانظر إلى مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية؛ كـ «المنهاج» - في الرد على الروافض -، و«درء تعارض العقل والنقل» - في الرد على الأشاعرة -، و«نقض التأسيس» - في الرد على الرازي - في الدرر جة الأولى -، و«الرد على البكري»، و«الرد على الإخنائي»، وكتاب «الفتاوى الكبرى».

وانظر «مجموع الفتاوى» - له -.

وكم رد - رحمه الله - على الصوفية - ولا سيما ابن عربي وابن سبعين والتلمساني - ردوداً مفصلةً مبينةً، قائمةً على الحجج والبراهين!

وكذلك كتب ابن القيم؛ كـ «الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة»، و«شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل»...

وانظر إلى ردود^(١) أئمة الدعوة السلفية منذ قامت دعوة الإمام محمد بن

(١) وقد وفقني الله - تعالى - منذ بواكير طلبي للعلم، وبداياتي في التأليف والتحقيق - للرد على عددٍ من المخالفين (المبتدعين) - استقلالاً، أو تضيئاً؛ منهم: الغماري، والغزالي، وأبو غدة، والكوثري، وسيد قطب - ولي في الرد عليه كتابان مستقلان - مطبوعان -، وسلمان العودة، وسفر الحوالي، ومحمد أبو رحيم، وأبو بصير، والسقاف... و...

فضلاً عن ردودي على الجماعات، والأحزاب، والفرق، والأفكار المنحرفة... و... و...
-والتي قاربت العشرين كتاباً-!!

ثم يأتي من يتقوّل عليّ (١) أبي لا أؤمن بعلم (المرجح والتعديل)!!
ولو استعمل هذا المتقوّل - معي - أدنى (!) درجات حسن الظن: لتيقن أنّه - على افتراض ورود شيء من هذا اللفظ على لساني!! - فإن الواجب عليه - ولا بدّ - حمل حقيقة مقصودي على حالي وواقعي؛ لا على مجرد لفظي!!

= وَلُفْقَارِنَ فَعَانِلَ هَوْلَاءَ - سَوْءَ ظَنٍّ - بِصَنِيعِ الْأَئِمَّةِ الْكُبَرَاءَ - حُسْنُ ظَنٍّ - :
 فقد روى ابنُ أبي حاتم في «مناقب الشافعي» (ص ٢٧٤) عن الربيع بن سليمان قال:
 «دخلتُ على الشافعي - وهو مريضٌ -، فقلتُ له: قَوِّى اللهُ ضَعْفَكَ.
 فقال: لو قَوِّى ضَعْفِي: قَتَلَنِي!
 فقلتُ: واللَّهِ! ما أردتُ إِلَّا الْخَيْرَ!
 قال: أَعْلَمُ أَنَّكَ لَوْ (سَتَمَنْتَنِي): لَمْ تُرِدْ إِلَّا الْخَيْرَ».
 قلتُ: وَقَدْ أَوْرَدَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «الرَّدِّ عَلَى الْبَكْرِيِّ» (٢/ ٦٦٤) خَبَرَ الشَّافِعِيِّ
 وَتَلْمِيذِهِ - هَذَا -، ثُمَّ قَالَ:
 «فَإِنَّ الشَّافِعِيَّ نَظَرَ إِلَى حَقِيقَةِ اللَّفْظِ، وَهُوَ نَفْسُ الضَّعْفِ، وَالرَّبِيعُ قَصَدَ أَنْ يُسَمِّيَ الضَّعِيفَ:
 ضَعْفًا، كَمَا يُسَمَّى الْعَادِلُ: عَدْلًا.
 ثُمَّ لَمَّا عَلِمَ الشَّافِعِيُّ بِحُسْنِ قَصْدِهِ أَوْجَبَ أَنْ يَقُولَ: لَوْ سَبَبْتَنِي ضَرْبًا - أَيْ: ضَرْبًا فِي اللَّغَةِ -
 لَعَلِمْتُ أَنَّكَ لَمْ تَقْصِدْ إِلَّا خَيْرًا؛ فَقَدَّمَ عَلَيْهِ عِلْمُهُ بِحُسْنِ قَصْدِهِ، وَلَمْ يُجْعَلْ سُوءَ الْعِبَارَةِ مُنْتَقَصًا.
 وَقَدْ يَسْبِقُ اللِّسَانُ بَعْضَ مَا يَقْصِدُ الْقَلْبُ، كَمَا يَقُولُ الدَّاعِي - مِنَ الْفَرَحِ -: «اللَّهُمَّ أَنْتَ عَبْدِي،
 وَأَنَا رَبُّكَ» [رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٧٧٤) عَنْ أَنَسٍ]، وَلَمْ يُؤَاخِذْهُ اللهُ - تَعَالَى -.
 قلتُ: وَمَنْ عَائِشَ أَخَاهُ دَهْرًا مِنَ السَّنِينَ - قَدْ يَصِلُ عَلَى الثَّلَاثِينَ! - أَوَّلَى وَأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ عَنْدَهُ
 حُسْنُ الظَّنِّ - هَذَا -، بَلْ وَأَزِيدُ...
 بَدَلًا مِنْ أَخِذِهِ بِسَوْءِ الظَّنِّ، وَظُلْمِهِ، وَتَجَاوُزِ حَقِّهِ، وَتَقْوِيلِهِ مَا لَمْ يُرِدْ!
 ... وَمَنْ أَهْدَرَ أُخُوَّةَ أَكْثَرِ مِنْ رُبْعِ قَرْنٍ بِسَبَبِ (بَادِرَةٍ) ذاتِ اجْتِهَادٍ، أَوْ (نَادِرَةٍ) - فِي غَيْرِ
 اعتقادٍ -: فَقَدْ فَارَقَ - فِي هَذَا - السَّدَادَ، وَكَثُرَ الْأَضْدَادُ!!
 وليس هذا - الْبَتَّةَ - فِي هَذَا! - ذَا فِطْنَةٍ سَدَادٍ...
 وَمَا أَجَلٌ مَا قِيلَ:
 عَرَفْتُ قُدْرِي ثُمَّ أَنْكَرْتُهُ فَمَا عَدَا بِاللهِ مَبَادَا
 فِي كُلِّ يَوْمٍ لَكَ بِمَوْقِفٍ أَسْرَفْتَ بِالقَوْلِ بِسُوءِ الْبَدَا
 أَمْسِ الثَّنَا وَالْيَوْمَ لَوْ الْأَدَى يَا لَيْتَ شِعْرِي كَيْفَ تُضْحِي عَدَا؟!
 = وَانْظُرْ - لِلْفَائِدَةِ - «الزَّاهِرُ فِي مَعَانِي كَلِمَاتِ النَّاسِ» (٨/ ٧٥) لابنِ الْأَنْبَارِيِّ.

عَبْدُ الْوَهَّابِ - رَحِمَهُ اللَّهُ -، وَيَكْفِيكَ - مِنْهَا - «الدَّرُّ السَّيِّئَةُ».

أَتَرَى - سَدَّدَكَ اللَّهُ - لَوْ كَانَ نَقْدُهُمْ ضَعِيفًا، وَاجْتِجَاجُهُمْ هَزِيلًا - وَحَاشَاهُمْ مِنْ ذَلِكَ -، أَوْ اكْتَفَوْا بِإِصْدَارِ الْأَحْكَامِ - فَقَالُوا: الطَّائِفَةُ الْفُلَانِيَّةُ جَهَمِيَّةٌ ضَالَّةٌ! وَ: فُلَانٌ جَهَمِيٌّ! وَ: فُلَانٌ صُوفِيٌّ قُبُورِيٌّ! وَ: فُلَانٌ مِنْ أَهْلِ وَحْدَةِ الْوُجُودِ وَالْحُلُولِ! وَ: الرَّوَافِضُ أَهْلُ ضَالَالٍ وَغُلُوفٍ، وَيُكْفِرُونَ الصَّحَابَةَ وَيَسُبُّونَهُمْ! وَ: الْقَدَرِيَّةُ وَالْمُعْتَزِّلَةُ مِنَ الْفِرَقِ الضَّالَّةُ! - أَوْ كَانَ نَقْدُهُمْ ضَعِيفًا - : فَإِذَا طَوَّلُوا بِالْحُجَجِ وَالْبَرَاهِينِ؛ وَبَيَّنَّ أَسْبَابَ تَضَلُّيلِ هَذِهِ الْفِرَقِ؛ قَالُوا: مَا يَلْزُمُنَا ذَلِكَ! بَلْ هَذِهِ قَاعِدَةٌ ضَالَّةٌ تُضِلُّ الْأُمَّةَ!!

أَتَرَى؛ لَوْ فَعَلُوا ذَلِكَ؛ أَكَانُوا قَدْ قَامُوا بِنَصْرِ السُّنَّةِ، وَقَمَعَ الضَّلَالِ وَالْإِلْحَادِ وَالْبِدْعِ؟!

الْجَوَابُ: لَا، وَأَلْفَ لَا.

= ... فَكَيْفَ الشَّأْنُ - إِذَا - بِمَا رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (بِرَقْم: ٣٥٨)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (٣١١/٥)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (١٩٢/٣٦)، وَالْعَقِيلِيُّ فِي «الصُّعْفَاءِ» (١٠٨٢) - وَغَيْرُهُمْ - عَنْ أَبِي صَالِحٍ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الضَّرَّارِيِّ، قَالَ:

بَلَّغْنَا - وَنَحْنُ بِصُنْعَاءَ، عِنْدَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ - أَنَّ أَصْحَابَنَا - يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَأَمَّهْدَ بْنَ حَنْبَلٍ - وَغَيْرَهُمَا - تَرَكَوا حَدِيثَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ وَكَرَهُوه! فَدَخَلْنَا مِنْ ذَلِكَ غَمٌّ شَدِيدٌ، وَقُلْنَا: أَنْفَقْنَا وَرَحَلْنَا وَتَعَبْنَا!! فَلَمْ أَزَلْ فِي غَمٍّ مِنْ ذَلِكَ إِلَى وَقْتِ الْحُجِّ، فَخَرَجْتُ إِلَى مَكَّةَ، فَلَقِيتُ بِهَا يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا زَكَرِيَّا، مَا نَزَلَ بِنَا مِنْ شَيْءٍ بَلَّغْنَا عَنْكُمْ فِي عَبْدِ الرَّزَّاقِ؟ قَالَ: مَا هُوَ؟ قُلْتُ: بَلَّغْنَا أَنَّكُمْ تَرَكَتُمْ حَدِيثَهُ وَرَغِبْتُمْ عَنْهُ؟! قَالَ لِي: يَا أَبَا صَالِحٍ! لَوْ ارْتَدَّ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنِ الْإِسْلَامِ مَا تَرَكْنَا حَدِيثَهُ!

... فَفِي هَذَا الْخَبَرِ بَعْضُ (مُبَالِغَةٍ) فِي (حُسْنِ الظَّنِّ)!

وَلَكِنَّهُ - كَيْفَمَا كَانَ الْأَمْرُ - أَقْلٌ شَرًّا - وَأَحْسَنُ عَاقِبَةً - مِنْ (الْمُبَالِغَةِ) فِي (سُوءِ الظَّنِّ)!!

وَالوَاجِبُ الْحَتْمُ عَلَى مَنْ يَنْتَقِدُ الْمُشْتَهَرِينَ بِالسُّنَّةِ^(١) أَنَّهُ يَخْتِاجُ إِلَى حُجَجٍ أَقْوَى وَأَوْضَحَ.

فَعَلَى مَنْ يَتَصَدَّى لِنَقْدِ الْبِدْعِ وَأَهْلِهَا أَنْ يَسْلُكَ طَرِيقَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَيَسْلُكَ مَسْلَكَ السَّلَفِ الصَّالِحِ - فِي الدَّقَّةِ فِي النَّقْدِ^(٢)، وَالْجَرَحِ، وَفِي إِقَامَةِ الْحُجَجِ وَالْبَرَاهِينِ -؛ لِيَبَيِّنَ مَا عَلَيْهِ هُوَ مِنْ حَقٍّ، وَمَا عَلَيْهِ مَنْ يَنْتَقِدُهُمْ - مِنَ الْفِرْقِ وَالْأَحْزَابِ وَالْأَفْرَادِ وَالْمُخْطِئِينَ .

وَفَهُمُ هَذِهِ الْمَسَائِلِ الدَّقِيقَةِ أَعْظَمُ بَابٍ لِتَصْحِيحِ فَهْمِ الشَّبَابِ السَّلَفِيِّ - الَّذِينَ فَرَّقَهُمُ الْاِخْتِلَافُ، وَالْقِيلُ وَالْقَالَ -^(٣).

(١) دُونَ تَفْرِيقِ بَيْنِ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا (كَبِيرًا)، أَوْ عَالِمًا - فَقَطْ! -، أَوْ طَالِبَ عِلْمٍ - مُتَقَدِّمًا أَوْ نَاشِئًا -، أَوْ دَاعِيًا إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ - كُلُّ ذَلِكَ ضَمْنُ إِطَارٍ مِنْهُجِ السَّلَفِ - وَلَا بُدَّ -
فُحْرْمَةُ الْمُؤْمِنُ - بِصِفَتِهِ (مُؤْمِنًا) - كَائِنًا مَنْ كَانَ - عَظِيمَةً.

نَعَمْ؛ تَرْدَادُ عَظَمَتِهِ بِإِزْدِيَادِ عِلْمِهِ، وَعَمَلِهِ، وَاشْتِهَارِهِ بِالسُّنَّةِ؛ فَتَأَمَّلْ ...
وَانْظُرْ «صَحِيحَ التَّرْغِيبِ» (٢٤٤١).

(٢) وَأَكْثَرُ النَّاسِ - الْيَوْمَ - إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ - مُفْتَقِدٌ لِلدَّقَّةِ الْعِلْمِيَّةِ! وَمُفْتَقِرٌ إِلَى النَّقْدِ الْجَيِّدِ!!
وَلَكِنَّتِ الْأَمْرَ وَقَفَّ عَلَى ذَلِكَ - لِهَآنِ الْخَطْبُ -؛ بَلْ نَرَى كَثِيرِينَ - وَلِلْأَسَفِ - قَدْ دَخَلُوا
- وَدَاخَلُوا! - نِيَّاتِ الْآخَرِينَ، وَمَقَاصِدَهُمْ، وَخَلَّوْا كَلَامَهُمْ أَسْوَأَ تَحْمِيلٍ - بَغِيرِ الْجَمِيلِ - ...!
فَوَاعِزُهُ ...

(٣) وَلَا يَزَالُ - قَوَا أَسْفِي الشَّدِيدِ -!

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٣ / ٤٢١):
(وَهَذَا التَّفْرِيقُ الَّذِي حَصَلَ مِنَ الْأُمَّةِ - عِلْمَانِهَا، وَمَشَائِجِهَا، وَأُمَرَائِهَا، وَكِبَرَائِهَا - هُوَ الَّذِي
أَوْجَبَ تَسَلُّطَ الْأَعْدَاءِ عَلَيْهَا؛ وَذَلِكَ بِتَرْكِهِمُ الْعَمَلَ بِطَاعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ... =

وَمِنْ أَسْبَابِ هَذَا الْاِخْتِلَافِ -أَيْضاً-: عَدَمُ الْاِنْضِبَاطِ الدَّقِيقِ بِمَنْهَجِ السَّلَفِ -مِنْ بَعْضِ النَّاسِ-؛ إِمَّا بِتَشَدُّدٍ زَائِدٍ، وَإِمَّا بِتَسَاهُلٍ ضَارٍّ^(١).

وَدَيْنُ اللَّهِ الَّذِي ارْتَضَاهُ؛ هُوَ: الْوَسْطُ بَيْنَ الْإِفْرَاطِ وَالتَّقْرِيطِ، وَهُوَ الَّذِي التَزَمَهُ سَلَفُنَا الصَّالِحُ، وَمَنْ سَارَ عَلَى مَهْجِهِمْ مِنْ أَيْمَةِ الْإِسْلَامِ وَأَعْلَامِ السُّنَّةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ -تَعَالَى-.

وَيَجِبُ عَلَيْنَا -جَمِيعاً- التَّزَامُ، وَالْعِصْيَانُ عَلَيْهِ بِالنَّوَاجِذِ.

= فَمَتَى تَرَكَ النَّاسُ بَعْضَ مَا أَمَرَهُمُ اللَّهُ بِهِ وَقَعَتْ بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ. وَإِذَا تَفَرَّقَ الْقَوْمُ فَسَدُوا وَهَلَكُوا.

وَإِذَا اجْتَمَعُوا صَلَحُوا وَمَلَكَوا؛ فَإِنَّ «الْجَمَاعَةَ رَحْمَةٌ، وَالْفِرْقَةَ عَذَابٌ». وَاَنْظُرْ (ص ٦٨) -لتخريج الحديث-.

(١) وَأَخْلَاهُمَا مُرٌّ، وَخَيْرُهُمَا شَرٌّ...

وَمِنْ أَعْجَبِ الْعَجَبِ -سُبْحَانَكَ رَبِّي-: أَنَّ بَعْضَ مَنْ يَتَّبِعُ غَيْرَهُ بِالتَّمَعُّعِ وَالتَّسَاهُلِ؛ اتَّهَمَ -نَفْسُهُ- بِذَلِكَ (١).

وَلَمْ يَكُنْ هَذَا -بِالنَّسْبَةِ لَهُ- سَبِيلاً -أَوْ رَادِعاً- يُرَاجَعُ فِيهِ اتِّهَامُهُ لِغَيْرِهِ؛ لِيُؤَوَّلَ بِهِ -وَلَوْ بَعْدَ حِينٍ- إِلَى إِبْطَالِ اتِّهَامِ غَيْرِهِ لَهُ!!

و(الجزء من جنس العمل)!

... وَلَكِنْ؛ لَا يَزَالُ -تَمَّة- أَمَلٌ...

(٥)

طبقات أئمة البحر والتعديل

تَقْسِيمُ أئِمَّةِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ إِلَى: مُتَشَدِّدِينَ، وَمُتَوَسِّطِينَ، وَمُتَسَاهِلِينَ: أَمْرٌ
مَعْرُوفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَأَصْلُ مُهِمٍّ مِنْ أَصُولِهِمْ...
وَفِي تَأْصِيلِ هَذَا بَيَانٌ عِلْمِيٌّ دَقِيقٌ:
١- عِنْدَ اخْتِلَافِهِمْ فِي الْجَرْحِ - سِوَاءِ كَوْنِ الْجَرْحِ بِالتَّبْدِيعِ - أَوْ غَيْرِهِ - يُوزَنُ
اخْتِلَافُهُمْ بِمِيزَانِ الْعَدْلِ^(١):

(١) فَلَا تُسْقِطُ هَذَا لِتَشَدُّدِهِ!

وَلَا تَبْثُرُ ذَاكَ لِتَسَاهُلِهِ!

﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾
[البقرة: ١٤٣]

وقد قال الصحابيُّ الجليلُ أميرُ المؤمنين - معاوية بن أبي سفيان - رضي الله عنه -: «إِيَّاكُمْ
وَالْفِتْنَةَ؛ فَلَا تَهْمُوا بِهَا؛ فَإِنَّهَا تُفْسِدُ الْمَعِيشَةَ، وَتُكَدِّرُ النَّعْمَةَ، وَتُورِثُ الْاِسْتِثْصَالَ».

«تَارِيخُ دِمَشْقَ» (١٥٤/٥٩)، وَ«السِّيَرُ» (١٤٨/٣-١٤٩)، وَ«الْبِدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ» (١٣٢/٨).

وَرَجَمَ اللَّهُ الْإِمَامَ أَحْمَدَ - الْقَائِلَ -:

«اتْرُكْ مَا أَخْطَأَ، وَخُذْ مَا أَصَابَ».

=

فَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ مَعَهُ الْحُجَّةُ وَالْبُرْهَانُ أَخَذَ بِقَوْلِهِ ^(١) - سَوَاءٌ كَانَ مُتَشَدِّدًا، أَوْ مُتَوَسِّطًا، أَوْ مُتَسَاهِلًا ^(٢) -.

٢- لَا يَصِحُّ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ يُصَارُ إِلَى قَوْلِ الْمُتَشَدِّدِ - مُطْلَقًا - لَأَنَّهُ مُتَشَدِّدٌ؛ فَيَقْدَمُ قَوْلُهُ لِأَجْلِ شِدَّتِهِ ^(٣) !!

= كما في «آداب الشافعي» (ص ٤٤) - لابن أبي حاتم -، و«الحلية» (٩٦/٩) لأبي نعيم.
وفي «تاريخ نجد» (١٥٥/١) - لابن غنّام -، و«الذّر السّنية» (٥٧/١٠) - عن الإمام محمد ابن عبد الوهاب - رحمه الله -، قوله - لِمَنْ خَطَّاهُ فِي بَعْضِ الْقَوْلِ -:
«.. فَإِذَا تَحَقَّقْتُمُ الْخَطَأَ: بَيِّنْتُمُوهُ، وَلَمْ تُهَيِّدُوا جَمِيعَ الْحَاسِنِ لِأَجْلِ مَسْأَلَةٍ، أَوْ مَثَلٍ، أَوْ مَثَبٍ - أَوْ مَثَبَيْنِ - أَخْطَأْتُ فِيهِنَّ -؛ فَإِنِّي لَا أَدْعِي الْعِصْمَةَ».

وَمِنْ ذَلِكَ - أَيْضًا - قَوْلُ الْإِمَامِ ابْنِ رَجَبٍ فِي مَقْدَمَةِ كِتَابِهِ «الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ الْكُبْرَى» (ص ٤):
«وَالْمُنْصِفُ مَنْ اغْتَفَرَ قَلِيلَ خَطَأِ الْمَرْءِ فِي كَثِيرِ صَوَابِهِ».

قُلْتُ:

... وَالْمُتَعَسِّفُ؟ !!!

لَا دَوَاءَ لَهُ؛ إِلَّا رَحْمَةُ رَبِّهِ - إِنْ أَدْرَكْتَهُ - ...

(١) مِنْ غَيْرِ اشْتِرَاطٍ أَنْ يَكُونَ مِنَ (الْكِبَارِ) - أَوْ مِنْ دُونِهِمْ -!

فَلَا كِبِيرَ فِي الْعِلْمِ إِلَّا الْعِلْمُ ...

وَانْظُرْ مَا تَقَدَّمَ (ص ٥٢-٥٩).

(٢) وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ الصُّرَاحُ؛ فَلَا تُخَالِفُهُ بِمَنْ جَاءَ وَمَنْ رَاحَ!

وَذَلِكَ فِي كُلِّ اخْتِلَافٍ؛ وَإِيَّاكَ وَالْإِعْتِسَافَ!

(٣) وَالْيَوْمُ: غَدًا - فِي كَثِيرٍ مِنَ الْحَالَاتِ! - التَّشَدُّدُ هُوَ الْمِغْيَارُ، وَصَارَ ذُو الْعَدْلِ وَالْمِيزَانِ

أَشْبَهُ بِالْمُبْطِلِ وَالْعَبَّارِ.

... فَبِنَا لِلْعَارِ!

فَهَذَا أَمْرٌ لَا يُعْرَفُ عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ - حَسَبَ عَلَوِي -، بَلْ هُوَ أَمْرٌ يَتَعَارَضُ مَعَ الْعَدْلِ الَّذِي قَامَتْ عَلَيْهِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ، وَيَتَعَارَضُ مَعَ أَصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ.

وَمَا إِخَالُ الصَّوَابِ يَأْتِي - غَالِبًا - إِلَّا مَعَ الْمُتَوَسِّطِينَ^(١)؛ لِأَنَّهُمْ يَنْطَلِقُونَ مِنَ الْأَنَاءِ الَّتِي يُحِبُّهَا اللَّهُ، وَمَنْ الرُّفُقُ الَّذِي يُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ - «إِنَّ اللَّهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرُّفُقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ»^(٢).

وَالْمُتَشَدُّونَ قَدْ يَفْقِدُونَ هَذِهِ الصِّفَاتِ - أَوْ بَعْضَهَا -!

وَلِهَذَا؛ نَشَأَتْ مَشَاكِلُ عَنِ الشَّدَّةِ؛ مِثْلُ: مُشْكِلَةِ الْغُلُوِّ^(٣)، وَالْخُرُوجِ، وَالتَّكْفِيرِ^(٤)، وَالتَّبْدِيعِ - بِغَيْرِ حُجَجٍ وَلَا بَرَاهِينٍ -، وَمُخَالَفَاتِ الْعُلَمَاءِ - بَلْ

(١) وَمَذْهَبُ التَّوَسُّطِ (الشَّرْعِيِّ)، وَالْقَدْحُ فِي (التَّشَدُّدِ) - غَيْرِ الشَّرْعِيِّ - يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ الرَّابِعَ عَشَرَ.

فَلَا يَغِبُ عَنْكَ.

وَانْظُرْ «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٣/ ١٩٦)، وَ(١٠/ ٣٧٩)، وَ(١٩/ ١٧٧)، وَ«مِنْهَاجُ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ» (٣/ ٤٦٨).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ «الْإِسْتِثْبَاتِ» (٦٩٢٧)، وَمُسْلِمٌ حَدِيثَ (٢١٦٥).

(٣) قَالَ الْعَلَامَةُ أَبُو الْوَزِيرِ فِي «الْعَوَاصِمِ وَالْقَوَاصِمِ» (٧/ ١٥٢):

«فَاخْذَرُوا مَوَاقِعَ الْغُلُوِّ، فَإِنَّهَا أَسَاسُ الْبِدْعَةِ - نَسَأَلُ اللَّهَ السَّلَامَةَ -».

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - (١/ ٣٣٠):

«وَالْتَعَنْتُ وَالْغُلُوَّ فِي الْأُمُورِ: يَجُرُّ الْإِنْسَانُ إِلَى مَا لَا يَقْصِدُ!

وَيَجُرُّ إِلَيْهِ مَا يَكْرَهُ!!

وَلِهَذَا جَاءَتْ السُّنَّةُ بِالْإِعْتِدَالِ فِي جَمِيعِ الْأُمُورِ».

(٤) وَإِنَّا لَنَحْمَدُ اللَّهَ - تَعَالَى - أَنْ سَاطَرَ النَّاسِ - مِنْ جَمِيعِ الْأَجْنَاسِ! - يَشْهَدُونَ أَنَّ=

وَالطَّعْنُ فِيهِمْ، وَمُحَاوَلَةُ إِسْقَاطِهِمْ - كَمَا جَرَى سَابِقًا - وَيَجْرِي الْآنَ - فِي بُلْدَانِ الْمُسْلِمِينَ^(١).

وَهَذَا أَمْرٌ ظَاهِرٌ جَلِيٌّ.

٣- نَعَمْ؛ أَهْلُ الْبِدْعِ يَصِفُونَ أَهْلَ السُّنَّةِ بِالشَّدَّةِ؛ لِيُنْفِرُوا النَّاسَ عَنِ الْحَقِّ!
وَمَعَ ذَلِكَ: يُوجَدُ فِي عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ مَنْ وُصِفَ بِالشَّدَّةِ؛ وَصَفَهُمْ بِذَلِكَ أَهْلُ
السُّنَّةِ^(٢)، لَا أَهْلُ الْبِدْعِ.

= (السَّلَفِيُّينَ) هُمَ أَكْثَرُ النَّاسِ رَدًّا لِلتَّكْفِيرِ الْمُتَقَلِّبِ، وَالْخُرُوجِ الْمُتَقَلِّبِ...
وانظر (المقدمة) (ص ١٢٥).

(١) وهذا مما يذمي القلوب، ويُفطر الأكباد...

وهو - كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في «مجموع الفتاوى» (٨ / ٤٢٥) -:

«فَالْبِدْعُ تَكُونُ فِي أَوَّلِهَا شُبْرًا، ثُمَّ تَكْثُرُ فِي الْأَتْبَاعِ؛ حَتَّى تَصِيرَ أَذْرُعًا، وَأَمْبِيالًا، وَفَرَايِخَ!»

وقال - رحمه الله - في «بُغْيَةِ الْمُرتَاد» (ص ٤٥١):

«إِذَا كَانَ الْعَلَطُ شُبْرًا؛ صَارَ فِي الْأَتْبَاعِ ذِرَاعًا، ثُمَّ بَاعًا...!»

فأين هم (عُقَلَاءُ الْعُلَمَاءِ) حَتَّى يَجْتَثُوا هَذِهِ الْفِتْنَةَ مِنْ جُذُورِهَا؛ قَبْلَ أَنْ نَنْظُرَ حَوْلَنَا فَلَا

نَرَى غَيْرَنَا!!!

(٢) وَأَذْكُرُ - جَيِّدًا - أَنَّ شَيْخَنَا الشَّيْخَ الْأَلْبَانِيَّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - كَانَ يَصِفُ بَعْضَ أَفَاضِلِ شُيُوخِ

أَهْلِ السُّنَّةِ: بِالشَّدَّةِ وَالتَّشَدُّدِ - مَعَ كُلِّ الْحُبِّ وَالتَّوَدُّدِ -.

... وَمِنْ (لَفْظِ) كَلَامِ شَيْخِنَا - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِيهِ - فِي بَعْضِ «مَجَالِسِهِ» - نَصَحًا لَهُ:

«... لَوْ يَتَلَطَّفُ فِي أَسْلُوبِهِ يَكُونُ أَنْفَعًا لِلْجُمْهُورِ مِنَ النَّاسِ - سِوَاءَ كَانُوا مَعَهُ أَوْ عَلَيْهِ -».

وَكَانَ هَذَا الشَّيْخُ الْفَاضِلُ - أَيْدُهُ اللَّهُ - كَثِيرًا مَا يَطْلُبُ مِنِّي - شَخْصِيًّا - أَنْ أُرَاجِعَ شَيْخَنَا فِي

هَذَا الْوَصْفِ؛ حَتَّى تَقْطَعَ الطَّرِيقَ عَلَى بَعْضِ أَهْلِ الْبِدْعِ فِيمَا يُثَوِّرُونَهُ - أَوْ يَشْمَتُونَ بِهِ -، أَوْ =

وَهُمْ قَلَّةٌ بِالنُّسْبَةِ لِأَلَا فِ مِنْ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ؛ الَّذِينَ يَتَّصِفُونَ بِالْأَعْتِدَالِ وَالتَّوَسُّطِ وَالرَّفْقِ؛ الْأَمْرُ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ حَيْثُ كَانَ رَحِيمًا رَفِيقًا ﷺ-، وَهُوَ الْقَائِلُ: «إِنَّ اللَّهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرَّفْقَ، وَيُعْطِي عَلَى الرَّفْقِ مَا لَا يُعْطِي عَلَى الْعُنْفِ، وَمَا لَا يُعْطِي عَلَى مَا سِوَاهُ»^(١).

وَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُهُ ﷺ- مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا-، قَالَ: «إِنَّ الرَّفْقَ لَا يَكُونُ فِي شَيْءٍ إِلَّا زَانَهُ، وَلَا يُنْزَعُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا شَانَهُ»^(٢).

عَلَى أَنَّ شِدَّةَ هَؤُلَاءِ لَيْسَتْ هِيَ الشَّدَّةُ الَّتِي يَتَصَوَّرُهَا الْجَهْلَةُ؛ إِذْ هَؤُلَاءِ

=يَسْتَعْلِمُونَ عَلَى بَعْضِ أَهْلِ السُّنَّةِ -بسبب ذلك-...

وَهَذَا -بِلَا شَكٍّ- مَقْصِدُ شَرْعِيٍّ مُسَدِّدٍ؛ «لِأَنَّ أُمِّيَّةَ أَهْلِ الْفُسُقِ، وَأَهْلِي الْإِلْحَادِ: أَنْ يَخْتَلِفَ أَصْحَابُ الْخَيْرِ».

كَمَا فِي «الشَّرْحِ الْمُمْتَعِ» (١٠١ / ٢) -لِسِتَاحَةِ أَسْتَاذِنَا الشَّيْخِ ابْنِ عُثَيْمِينَ-.

وَفِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (٢٩٥٩): وَصَفُ الصَّحَابِيِّ الْجَلِيلِ الْمُسَوِّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- بِأَنَّهُ: «كَانَ فِي خُلُقِهِ شِدَّةً».

فَكَانَ مَاذَا؟!

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ، وَجَمَعَنَا -جَمِيعًا- وَإِيَّاهُ فِي جَنَّةِ اللَّهِ...

نَعَمْ؛ لَمْ يَتَرَا جَعُ شَيْخُنَا عَنْ وَصْفِهِ لَذَلِكَ الشَّيْخِ الْفَاضِلِ بِالشَّدَّةِ -مَعَ احْتِرَامِهِ لَهُ، وَتَقْدِيرِهِ إِيَّاهُ-...

وَوَظَّنِّي أَنَّهُ لَمْ يَتَغَيَّرْ قَلْبُ ذَلِكَ الشَّيْخِ الْفَاضِلِ - فِيمَا أَحْسِبُ - عَلَى أَسْتَاذِنَا وَشَيْخِنَا -بِسَبَبِ تَقْدِيرِهِ لَهُ- مَعَ اعْتِبَارِهِ ذَلِكَ -مِنْ شَيْخِنَا- (وَجِهَةٌ نَظَرٍ)!!

وَاللَّهِ؛ تُرِيدُ مِثْلَ هَذِهِ الْقُلُوبِ ...

لَا بِالْقُلُوبِ!

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ (الْبِرِّ وَالصَّلَاةِ) حَدِيثَ (٢٥٩٣).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ (الْبِرِّ وَالصَّلَاةِ) حَدِيثَ (٢٥٩٤).

مَعْدُودُونَ فِي (الْعُلَمَاءِ الْعُقَلَاءِ) ^(١)، الْمُتَحَلِّينَ بِالْأَخْلَاقِ الْعَالِيَةِ، وَكَانُوا يَسْتَخْدِمُونَ الشَّدَّةَ فِي مَوْضِعِهَا الْمُنَاسِبِ، وَلَيْسَتْ أَضْلًا ^(٢) فِي حَيَاتِهِمْ وَدَعْوَتِهِمْ، وَلَيْسَتْ شِدَّتُهُمْ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ - كَمَا يَفْعَلُهُ الْآنَ بَعْضُ الْمُرَاهِقِينَ الْمَشْبُوهِينَ - ^(٣).

(١) وليس المقصود أن من العلماء من ليسوا عقلاء!

ولكن (بعض) تصرُّفاتهم القائمة على عدم تقدير المصالح والمفاسد - أحياناً - تؤثر في مسليكاتهم، وتثرُّ لحكام أحكام مواقفهم!

(تنبيه): ذكرتُ هذا التعليق - هنا - دفعاً لمنهج باطلٍ سار - غَيْرُ سَارٍ -! يبنى عليه (الكثيرون) مسليكاتهم المُسْتَشْجَةَ الحَادَّةَ على اللُّوْازِمِ الباطلة، وعلى مفاهيم المخالفة - المخالفة - غير اللازمة!! والحقُّ أنَّ «لازِمَ المذهب لا يجب أن يكون مذهباً، بل أكثرُ الناس يقولون أقوالاً، ولا يلتزمون لَوَازِمَها» - كما قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (١٦ / ٤٦١) -.

(٢) كماي أرى - اليوم - كُلُّ مَنْ لَيْسَ ذَا شِدَّةٍ: مُتَّهِماً فِي مِنْهَجِهِ، وَمَطْعُوناً فِي عِلْمِهِ، وَمَهْضُوماً فِي حَقِّهِ!! فَيَقَالُ فِيهِ: مُمِيعٌ! مُضَيِّعٌ! سَاقِطٌ! مُتَفْلِيفٌ!!

وَالْعَجَبُ أَنَّهُمْ (١) يَقُولُونَ - مَعَ كُلِّ ذَلِكَ -: «لَا تُبَدِّعُ مَنْ لَا يُبَدِّعُ الْمُبْتَدِعُ!!» مَعَ أَنِّي هَدَدْتُ (١) - شَخْصِيّاً - مَنْ قَبِلَ (بَعْضُ النَّاسِ) - يَقُولُهُ لِي -: «إِذَا لَمْ تُسْقِطْ (...) أَشَقَطْنَاكَ!» فَوَاعِجِبَا!! مَا الْفَرْقُ بَيْنَ ذَلِكَ (الْمُسْتَنَكِرِ)، وَهَذَا (الْمُقَرَّرِ)؟!!

(٣) هُمْ كَذَلِكَ - وَاللَّهِ -: مُرَاهِقُونَ، مَشْبُوهُونَ!! وَقَدْ بَدَأُوا يَكْثُرُونَ - وَيَتَكَثَّرُونَ! -؛ وَذَلِكَ لَمَّا وَجَدُوا تَرْجِيحاً بِهِمْ، وَتَأْيِيداً لَهُمْ مِنْ قِبَلِ بَعْضِ أَفَاضِلِ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَبَاضُوا، وَفَرَّخُوا! وَنَعَاظَمُوا وَشَمَّخُوا!!

وَلَيْسَتْ بِحَاجَةٍ لِذِكْرِ الْأَسْمَاءِ (١) - هُنَا -؛ فَإِنَّ سَاحَاتِ (الْإِنْتَرْنِت) تَعُجُّ بِصَفَحَاتِهِمْ، وَتَبِيحِ صِفَاتِهِمْ.. فَاَنْظُرْ: تَرَا!

فَلَا لِلْسُّنَّةِ (هَؤُلَاءِ) نَصْرُوا، وَلَا لِلْبِدْعَةِ - بِصَنِيْعِهِمْ! - كَسْرُوا.. بَلْ أَعَانُوا - وَاللَّهِ - أَهْلَ الْبِدْعِ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ!!
فضلاً عن سُكُوتِ (كثيرٍ) منهم عن (أهل البدع)، وانشغالهم - ليلَ نهارٍ - بتعقيب أهل =

وَكَانَ مِنْ أَقْوَمِ الدُّعَاةِ إِلَى اللَّهِ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ^(١): الشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ -
وَهُوَ مَشْهُورٌ بِذَلِكَ^(٢)، وَالشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْقُرَعَاوِيُّ^(٣) - رَحِمَهُ اللَّهُ -؛ فَلَقَدْ كَانَ
حَكِيمًا رَفِيقًا، لَا يُوَاجِهُ النَّاسَ بِسُوءٍ وَلَا فُحْشٍ.

=السُّنَّةُ، والتَّعَصُّبُ عَلَيْهِمْ!!

وَلَوْ لَزِمُوا جَادَّةَ الشَّرْعِ لِأَفْلَحُوا، وَأَنْجَحُوا...

هَذَا اللَّهُ وَإِيَاهُمْ سِوَا السَّبِيلِ...

(١) مِنَ الْعِلْمِ وَالْحِلْمِ، وَالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ، وَالْأَنَاةِ وَالْعَفْوِ وَالرَّفْقِ، وَالْعَفْوِ وَالصَّفْحِ
- كَمَا هِيَ أَعْلَاهُ -.

«وَهَذَا - كُلُّهُ - لَا يَمْنَعُ مِنْ نَصِيحَةٍ مَنْ أَخْطَأَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، أَوْ الدُّعَاةِ إِلَى اللَّهِ فِي شَيْءٍ مِنْ
عَمَلِهِ، أَوْ دَعْوَتِهِ، أَوْ سِيرَتِهِ.

بَلْ يَجِبُ أَنْ يُوجَّهَ إِلَى الْخَيْرِ، وَيُرْسَدَ إِلَى الْحَقِّ بِاسْتُلُوبٍ حَسَنٍ؛ لَا بِاللَّمَزِ، وَسُوءِ الظَّنِّ،
وَالْأُسْلُوبِ الْعَنِيفِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُنْفِرُ مِنَ الْحَقِّ أَكْثَرَ مِمَّا يَدْعُو إِلَيْهِ.

وَهَذَا؛ قَالَ - عَزَّ وَجَلَّ - لِرُسُولِهِ مُوسَى وَهَارُونَ - لَمَّا بَعَثَهُمَا إِلَى أَكْفَرِ الْخَلْقِ فِي زَمَانِهِ -:
﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْسَ لَكُمَا بِتَنْذِيرٍ﴾ [طه: ٤٤] -.

كَمَا هُوَ نَصُّ كَلَامِ سِتَاحَةِ أَسْتَاذِنَا الشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ - نَفْسِهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي «فَتَاوِيهِ» (٢/ ٣٥٠).

قُلْتُ: وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ عِبْرَةٌ بِالْغَةِ:

فَاللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - يَعْلَمُ أَنَّ فِرْعَوْنَ لَنْ يَتَذَكَّرَ، وَلَنْ يَخْشَى، وَأَنَّ خَاتَمَتَهُ الْكُفْرُ؛ وَمَعَ ذَلِكَ أَمَرَ
هَذَيْنِ النَّبِيِّينَ الْكَرِيمَيْنِ، بِالْقَوْلِ اللَّيِّنِ، وَالْكَلِمَةِ الطَّيِّبَةِ - تَعْلِيمًا لِلْأُمَّةِ، وَإِرْشَادًا لِدُعَاتِيهَا -:

فَلَيْسَ (دَاعٍ) خَيْرًا مِنْ هَذَا النَّبِيِّ الْكَرِيمِ، وَأَخِيهِ...

وَلَيْسَ (مَدْعُوًّا) أَكْفَرُ مِنْ (فِرْعَوْنَ) الْمَثْبُورِ - وَدَوِيهِ -...

(٢) انْظُرْ (المقدمة) (ص ٢٩).

(٣) تُوُفِّيَ سَنَةَ (١٣٨٩) - رَحِمَهُ اللَّهُ -، وَهُوَ (صَاحِبُ النُّهْضَةِ التَّعْلِيمِيَّةِ فِي جَازَانَ) - كَمَا فِي

كِتَابِ «الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ لِعُلَمَاءِ الْقُرُونِ الرَّابِعِ عَشَرَ» (٤/ ٣٣٧) - لِلشَّيْخِ إِبْرَاهِيمَ السَّيْفِ -.

وَانْظُرْ «عُلَمَاءُ نَجْد...» (٤/ ٣٩٨) - لِلْبَشَامِ -.

وَلَقَدْ انْتَشَرَتْ ^(١) دَعْوَتُهُ بِهَذِهِ الْحِكْمَةِ - مِنَ الْيَمَنِ، إِلَى مَكَّةَ وَنَجْرَانَ - فِي زَمَنِ قَصِيرٍ -.

وَقَضَى - بَعْدَ عَوْنِ اللَّهِ - بِدَعْوَتِهِ الْحَكِيمَةِ - عَلَى كَثِيرٍ مِنْ مَظَاهِرِ الْجَهْلِ وَالشُّرْكِ وَالْبِدْعِ.

وَكَانَ مِنْ أَبْعَدِ النَّاسِ عَنِ الشَّدَّةِ وَالتَّنْفِيرِ.

وَكَانَ يُشَبِّهُهُ فِي أَخْلَاقِهِ - الْحِلْمِ وَالْحِكْمَةِ وَالْأَنَاءِ وَالرَّفْقِ ^(٢) -: تَلْمِيزُهُ النَّجِيبُ الشَّيْخُ حَافِظُ بْنُ أَحْمَدَ الْحَكَمِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -؛ فَقَدْ سَاعَدَ فِي نَشْرِ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ شَيْخَهُ الْقَرَعَاوِيَّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -؛ بِهَذِهِ الْأَخْلَاقِ، وَبِالْعِلْمِ الَّذِي بَثَّهُ.

(١) وَنَحْنُ نَرَى - الْآنَ - وَلِلْأَسَفِ - أَقُولُهَا بِكُلِّ أَسَى! - أَنَّ دَعْوَةَ السَّلَفِ فِي تَقَهُّرٍ وَانْدِحَارٍ؛ بِسَبَبِ هَذَا الَّذِي أَصَابَهَا مِنْ تَفَرُّقٍ، وَاخْتِلَافٍ، وَتَدَابُرٍ، وَانْهِيَارٍ!
وَالْأَ - بِإِلَهِ عَالَمِكَ - إِنْ كُنْتُ مُنْصِفاً - سَمِّ لِي بَلَدًا وَاحِدًا لَيْسَ فِيهِ هَذَا التَّفَرُّقُ، أَوْ ذَلِكَ التَّشَرُّدُ - بِسَبَبِ الْغُلُوِّ فِي التَّبْدِيعِ، وَعَدَمِ الْأَنْضِبَاطِ بِالرَّفْقِ - مِنَ الْحِجَازِ وَنَجْدٍ، إِلَى الْخَلِيجِ، إِلَى الشَّامِ، إِلَى الشَّرْقِ الْأَقْصَى، فَأُورُوبَا، وَأَمْرِيكا!!
وَإِنِّي لَأَتَكَلَّمُ عَنْ خُبْرَةٍ وَدِرَايَةٍ، لَا عَنْ جَهْلِ، وَتَسْرُعٍ، وَغِوَايَةٍ...
وَرَبِّي يَشْهَدُ...

وَلَكِنْ الْأَمَلُ بِاللَّهِ - تَعَالَى - عَظِيمٌ: أَنْ يَنْقِمَعَ هَذَا الْغُلُوُّ، وَيَتَّيَدِيَ أَصْحَابُهُ، وَأَنْ يُفْتَحَ لِأَهْلِ الْحَقِّ - بِالْحَقِّ - بَابُهُ...

(٢) نَخْشَى (!) أَنْ يَأْتِيَنَا غَالٍ - الْيَوْمَ - لِيَصِفَ أَصْحَابَ هَذِهِ الصِّفَاتِ الْعَزِيزَةِ بِالتَّمَيُّعِ، وَالتَّمَيُّعِ، وَالتَّضْيِيعِ، وَالمُسْكَنَةِ - وَالفَلَسَفَةِ! -؛ لِيَرْتَبَّ عَلَى ذَلِكَ - بَعْدَ - إِنْقِاطِهِمْ، وَاسْتِغْصَافِهِمْ!
وَلَيْسَ هَذَا بَبَعِيدٍ عَنْ هَذَا الصَّنُفِّ الشَّدِيدِ - غَيْرِ الشَّدِيدِ - هَدَاهُمُ اللَّهُ -...

وَكَاثَا لَا يَسْبَان، بَلْ وَلَا يَهْجُرَان^(١) أَحَدًا - حَسَبَ عِلْمِي - .

(١) أقول هَذَا لِمَنْ كَانَ عَالِمًا قَوِيَّ الشَّخْصِيَّةِ، مُؤَثَّرًا فِي أَهْلِ الْأَهْوَاءِ. أَمَّا الْجَاهِلُ - أَوِ الضَّعِيفُ الشَّخْصِيَّةِ - الَّذِي تَخَطَّفُهُ الشُّبُهَةُ؛ فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَّعِدَ عَنْ أَهْلِ الْبِدْعِ - وَلَا سِيَّمَا دُعَاتِهِمْ - حَذَرًا مِنَ الْوُقُوعِ فِي فِتْنَتِهِمْ - كَمَا حَصَلَ لِكَثِيرٍ مِنْ ضُعَفَاءِ النُّفُوسِ - (مِنْهُ). قُلْتُ: وَهَذَا الْإِتِّعَادُ مِنْ بَابِ (الْهَجْرِ الْوَقَائِي) - كَمَا يَقُولُ الْعُلَمَاءُ - وَانْظُرْ - لَهُ - «التمهيد» (١١٩/٦) - لابن عبد البر - .

وَلَا يَجُوزُ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - لِذَلِكَ الضَّعِيفِ (١) أَنْ يَجْعَلَ شُغْلَهُ الشَّاعِلَ الْجَرَحَ، وَالتَّجْرِيعَ، وَالتَّبْدِيعَ؛ وَالْهَجْرَ؛ ثُمَّ الْهَجْرَ وَالتَّبْدِيعَ لِكُلِّ مَنْ لَمْ يُبْدَعْهُ!!
بَلْ يُقَالُ لِثُلَّةٍ: لَيْسَ هَذَا بِعُشْكَكَ فَأَدْرِجِي...
فَحَسَبُ الضَّعِيفِ - وَهُوَ مُقَلِّدٌ - بِلا رَيْبٍ - أَنْ يَظَلَّ مُقَلِّدًا؛ لَا مُقَلِّدًا وَجْهَةً - فِي أَنْ -!!
فَإِنْ تَرَقَّى إِلَى دَرَجَةِ (الْإِتِّبَاعِ)؛ فَهَذَا شَأْنٌ آخَرُ...
وَانْظُرْ - لِزَامًا - (المقدمة) (ص ٧٥ و ١٢٧).
وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ الْخَامِسُ عَشَرَ...

وَقَارِنْ بِمَا سَيَأْتِي (ص ٢٨٣) - وَهُوَ مَهْمٌ -؛ مِمَّا يُخَالِفُ ذَا!
(تنبيه): كَانَ شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ - مَعَ اسْتِعْمَالِهِ الْهَجْرَ -، يَقُولُ: «هَذَا الزَّمَانُ لَيْسَ زَمَانَ هَجْرٍ»!
وَمَقْصُودُهُ فِي ذَلِكَ: أَنَّ كَثِيرًا مِنَ النُّفُوسِ لَمْ يَسْتَقِرَّ فِيهَا الْإِيْمَانُ الصَّدُوقُ، وَالْعِلْمُ الْحَقُّ؛ حَتَّى تَفَرَّقَ بَيْنَ (الْهَجْرِ الشَّرْعِيِّ)، وَ(الْهَجْرِ الشَّخْصِيِّ)! وَمَنْ فُهِمَ مِنْ كَلَامِ شَيْخِنَا غَيْرَ ذَلِكَ؛ فَقَدْ أَخْطَأَ!
وَانْظُرْ (المقدمة) (ص ٨٧).

فَكَمْ مِنْ أَحَدٍ (حَوَّلَ!) أَمْرَاضَهُ الشَّخْصِيَّةَ إِلَى وَقَائِعِ شَرْعِيَّةٍ - زُورًا وَبُهْتَانًا -؛ كَاذِبًا عَلَى نَفْسِهِ!!! وَلَيْسَ هَذَا بِعَجِيبٍ (!) مِمَّنْ يَكْذِبُ، وَيَتَحَرَّى الْكَذِبَ، بَلْ يَحْلِفُ عَلَى الْكَذِبِ!!
فَهَذَا قَدْ فُرِّغَ مِنْهُ!!!

... فَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ: «مِنْ عُقُوبَةِ الْكَذَّابِ أَنْ يُرَدَّ عَلَيْهِ صِدْقُهُ» - كَمَا فِي «الْكِفَايَةِ» (٣٠٥) - لِلْخَطِيبِ - .

وَلَكِنَّ الْعَجِيبَ - الَّذِي لَا يَنْقُضِي الْعَجَبُ مِنْهُ، وَالْوَلَهَ! - شَأْنٌ مَنْ يَعْرِفُ أَحْوَالَهُ، وَأَوْحَالَهِ؛ ثُمَّ لَا يَزَالُ مَعَهُ (!) - مُنَاصِرًا لَهُ -؛ فَمَاذَا أَوْحَى لَهُ!!!؟

وَيَأْتِيهِمَا الْجَاهِلُ وَالْفَاسِقُ وَالزَّيْدِيُّ وَالصُّوفِيُّ^(١)؛ فَيَتَعَامَلَانِ مَعَهُمْ بِالْعِلْمِ وَالْحِلْمِ، وَالرَّفْقِ وَالْحِكْمَةِ، وَهِيَ الْأُمُورُ الَّتِي تَجْعَلُ هَذِهِ الْأَصْنَافَ تَقْبَلُ^(٢) الْحَقَّ، وَتَعْتَنِقُ الدَّعْوَةَ السَّلَفِيَّةَ الْخَالِصَةَ.

فَلْيَكُنْ مِنْهَجُ الرَّسُولِ الْحَكِيمِ ﷺ نُصَبَ أَعْيُنُنَا: «يَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا، وَبَشِّرُوا وَلَا تُنْفِرُوا»^(٣).

وَكَذَلِكَ؛ لِيَكُنْ نُصَبَ أَعْيُنُنَا أَحَادِيثُ الرَّفْقِ، وَآيَاتُ وَأَحَادِيثُ الصَّبْرِ وَالْحِلْمِ، وَالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ، وَالْعَفْوِ وَالصَّفْحِ.

وَهِيَ الْأُمُورُ الَّتِي يَجْمَعُهَا قَوْلُ اللَّهِ -تَعَالَى- فِي رَسُولِهِ الْكَرِيمِ -عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَتَمُّ التَّسْلِيمِ-: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤].

وَلَنُحَذِّرُ مَا حَذَّرَ اللَّهُ رَسُولَهُ ﷺ مِنْهُ -مِنَ الْعُنْفِ وَالشَّدَّةِ وَالتَّنْفِيرِ-، وَلَا نَجْعَلُ ذَلِكَ مِنْهَجًا^(٤).

(١) ولو فَعَلَ هذا الْفِعْلَ -اليَوْمَ- أَحَدٌ (مِنَّا) -لظُرُوفٍ خَاصَّةٍ، أَوْ أَحْوَالٍ مُعَيَّنَةٍ-: سَيُتِّهِمُ بِالتَّمْيِيعِ، وَمُهَادَنَةِ أَهْلِ الْبِدْعِ...

وَسَيَكُونُ جَزَاؤُهُ -بَعْدُ-: الطَّرْدُ، وَالْإِسْقَاطُ، وَالْمُجْرَ، وَالْإِسْتِثْصَالُ!

أَلَمْ نَقُلْ: تُكْنَعُ عَسْكَرِيَّةً؟!

وَانظُرْ (المَقْدَمَةُ) (ص ٨١).

(٢) وَأَضْدَادُهَا: ضِدُّهَا؛ فَانْتَبِهْ!

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ (الْجِهَادِ) حَدِيثَ (٣٠٣٨)، وَمُسْلِمٌ -أَيْضًا-

حَدِيثَ (١٧٣٣).

(٤) فَهَذَا الْحَقُّ لَيْسَ بِهِ خُفَاءٌ لَدَغْنِي مِنْ بُنْيَاتِ الطَّرِيقِ!

وَقَدْ يَلْجَأُ الْعَاقِلُ الْحَكِيمُ إِلَى الشَّدَّةِ الْمَشْرُوعَةِ^(١) إِذَا انْصَدَّتْ فِي وَجْهِهِ سُبُلُ الْحِكْمَةِ وَالرَّفْقِ، وَسُبُلُ التَّيْسِيرِ؛ فَحِينَهَا يَسْتَعْمِلُ الشَّدَّةَ الَّتِي يَسْمَحُ بِهَا الشَّرْعُ الْحَكِيمُ^(٢)، وَلَا يَتَجَاوَزُ ذَلِكَ إِلَى مَا يُوقِعُهُ فِي الْإِثْمِ؛ فَيَكُونُ حَكِيمًا فِي هَذَا التَّصَرُّفِ -مَحْمُودًا عَلَيْهِ- عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الْعُقَلَاءِ-.

وَلِكُلِّ شَيْءٍ مَوْضِعُهُ.

(١) أحياناً...

وَرَحِمَ اللَّهُ سَمَاحَةَ أَسَاتِذِنَا الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ بَازٍ -الْقَائِلِ فِي «مَجْمُوعِ فِتَاوَاهِ» (٣/ ٢٠٤) :-

«الشَّرِيعَةُ الْكَامِلَةُ جَاءَتْ بِاللَّيْنِ فِي مَحَلِّهِ، وَالشَّدَّةُ فِي مَحَلِّهَا:

فَلَا يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَتَجَاهَلَ ذَلِكَ.

وَلَا يَجُوزُ -أَيْضاً- أَنْ يُوضَعَ اللَّيْنُ فِي مَحَلِّ الشَّدَّةِ، وَلَا الشَّدَّةُ فِي مَحَلِّ اللَّيْنِ.

وَلَا يَنْبَغِي -أَيْضاً- أَنْ يُنْسَبَ إِلَى الشَّرِيعَةِ أَنَّهَا جَاءَتْ بِاللَّيْنِ -فَقَطْ-، وَلَا أَنَّهَا جَاءَتْ بِالشَّدَّةِ

-فَقَطْ-؛ بَلْ هِيَ شَرِيعَةٌ حَكِيمَةٌ كَامِلَةٌ صَالِحَةٌ لِكُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، وَلِإِصْلَاحِ جَمِيعِ الْأُمَمِ؛ وَلِذَلِكَ جَاءَتْ بِالْأَمْرَيْنِ -معاً-، وَاتَّسَمَتْ بِالْعَدْلِ وَالسَّامَةِ».

قُلْتُ:

فَالْأَمْرُ كَمَا قِيلَ -قَدِيمٌ-:

وَوَضَعَ النَّدَى فِي مَوْضِعِ السَّيْفِ بِالْعُلَى

مُضِرُّ كَوْضِعِ السَّيْفِ فِي مَوْضِعِ النَّدَى

وَكَيْفَمَا كَانَ الْأَمْرُ؛ فَاتَّخَذَ الشَّدَّةَ مِنْهَجًا -وَأَصْلًا-: بَاطِلٌ بَاطِلٌ..

(٢) دُونَ ظُلْمٍ أَوْ تَعَدٍّ، أَوْ تَجَاوُزِ حَدٍّ!

بَغَيْرِ قَالٍ وَقِيلٍ، وَمَا لَيْسَ عَلَيْهِ أَذْنَى تَعْوِيلٍ!!

وَانْظُرْ: (المقدمة) (ص ١١٢).

وَمَا (أَوْسَعَ) ^(١) مَوَاضِعَ الرُّفُقِ وَالْحِكْمَةِ وَالتَّيْسِيرِ! فَهِيَ الْأَصْلُ فِي دَعْوَةِ الرُّسُلِ - عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -.

وَأَنَّ الشَّدَّةَ - الَّتِي نَشَأَتْ هَذِهِ الْأَيَّامَ - لَيْسَتْ مِنَ السَّلَفِيَّةِ فِي شَيْءٍ.
وَالدَّلِيلُ: أَنَّهَا صَارَتْ سَهَامًا مُسَدَّدَةً إِلَى نُحُورِ دُعَاةِ السُّنَّةِ - بِحَقٍّ -،
وَيَسْعَى أَهْلُهَا إِلَى إِسْقَاطِ ^(٢) هَؤُلَاءِ الدُّعَاةِ، وَإِبْعَادِهِمْ عَن سَاحَةِ الدَّعْوَةِ،
بِحُجَّةٍ أَنَّهُمْ مُمِيعُونَ ^(٣)!

(١) إِيَّاكَ - أَيُّهَا الْمُتَصَيِّدُ الْمُتْرَبِّصُ! - وَاتِّهَامَ قَائِلِ هَذَا الْكَلَامِ بِالْمِوَعَةِ، أَوْ التَّمِيعِ، أَوْ التَّهَانِ!!
أَوْ أَنَّهُ مِنَ الدُّعَاةِ إِلَى (المنهج الواسع الأفتح!) - ذاك! -؛ دُونَ تَحْسِينِ الظَّنِّ بِهِ، وَحَمَلِ كَلَامِهِ
عَلَى أَفْضَلِ وُجُوهِهِ...

... فَإِنْ فَعَلْتَ؛ فَأَنْتَ مَرِيضٌ.. وَحَالَكَ فِي الْحُضِيضِ!!

وَدَاؤُكَ التَّحْرِيطُ؛ بِمَا نَفْسُكَ بِهِ تَقْفِضُ!

وَهُوَ هَلَاكُ عَرِيضٍ، وَخُلُقٌ بَغِيضٌ..

(٢) هُنَا الْبَلِيَّةُ - جَلِيَّةٌ -؛ وَبِمَارِشِهَا - وَلِلْأَسَفِ - بَعْضُ إِخْوَانِنَا (!) دُعَاةُ السَّلَفِيَّةِ!

فَلْيَرْجِعُوا إِلَى الْحَقِّ - بِالْكَلِيَّةِ -، وَلْيُتْرَكُوا الْغُلُوَّ، وَقَبَاحَتُهُ الْغَيْبَةَ!

نَصِيحَةً مُشْفِقٍ - وَاللَّهِ - بِصِدْقِ نِيَّةٍ، وَحُسْنِ طَوَيَّةٍ...

(٣) وَهِيَ الَّتِي تُرْمَى بِهَا - الْيَوْمَ! - مِنْ (البعض!) - بِسَبَبِ مُخَالَفَتِنَا (الاجتهادية) فِي عَدَمِ

الْحُكْمِ عَلَى بَعْضِ الْأَعْيَانِ - مِنْ (أهل السُّنَّة) المواقفين لبعض الخطأ، أَوْ الْبِدْعَةِ - بِأَنَّهُمْ مُبْتَدِعَةٌ!!

وَإِذْ تَفَعَّلَ ذَلِكَ - أحياناً -؛ فَمِنْ بَابِ الرِّضَا بِالسَّلَامَةِ، وَاحْتِمَالِ الْخَطَأِ - وَلَوْ بِالْعَفْوِ!

وَرَجَّمَ اللَّهُ الْإِمَامَ اللَّيْثَ بْنَ سَعْدٍ - الْقَائِلُ -: «إِذَا جَاءَ الْاِخْتِلَافُ أَخَذْنَا فِيهِ بِالْأَحْوِطِ» - كَمَا فِي

«جامع بيان العلم» (١٦٩٦) -.

و«استعمال التوقيح أحوط من فَرَطَاتِ الْأَقْدَامِ» - كَمَا فِي «أَدَبِ الْمُفْتِيِ وَالْمُسْتَفْتِيِ» (١٢/١)

=

-لَا بِنِ الصَّلَاحِ -.

وَهِيَ حُجَّةٌ إِبْلِسِيَّةٌ كَاذِبَةٌ ظَالِمَةٌ!

فَصَارُوا -بِهَذَا الْأُسْلُوبِ- أَكْبَرَ عَوْنٍ لِحُصُومِ السُّنَّةِ وَأَهْلِهَا، عَلَى السَّلَفِيَّةِ وَأَهْلِهَا^(١).

= وهذا ان النصان يُنزَلانِ فيما إذا تساوت الحجج، ولم يظهر الراجح؛ فكيف إذا ظهر الراجح، ثُمَّ أُلِزِمَ صاحبه بتقيضه!!؟؟

وانظر فوائد حول (الاحتياط) في «زاد المعاد» (٢/ ١٩٦)، و«إغاثة اللهفان» (١/ ١٦٢)، و«الروح» (ص ٢٥٦).

وَقَارِنْ بِمَا تَقَدَّمَ (ص ٩٤).

فَإِنَّ ذَاكَ الْعُلُوَّ: مِنْ مَنَهِجِ السَّلَفِ ذِي السَّادِ وَالْعُلُوَّ؟!

وَاللَّهُ، وَتَاللَّهِ، وَبِاللَّهِ: لَيْسَ ذَلِكَ مِنْ مَنَهِجِ السَّلَفِ فِي شَيْءٍ.

وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ بَيِّنَةٌ عِلْمِيَّةٌ، أَوْ حُجَّةٌ شَرْعِيَّةٌ أَنْ مُحَالَفَةَ أَحَدٍ لِأَحَدٍ فِي الْحُكْمِ عَلَى سُنِّيٍّ وَقَعَ فِي بِدْعَةٍ: أَنَّهُ -بِذَا- يُبَدَّعُ!! فَلْيَأْتِنَا بِهَا؛ وَنَحْنُ لِلْحَقِّ مُذْعِنُونَ، وَلَأَنُورَهُ مُنْقَادُونَ.

وَلَيْسَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْحَقِّ عَدَاوَةٌ -وَاللَّهُ يُشْهَدُ-، وَمَلَأْنِيهِ بِشُهُودٍ...

لَيْسَ الْبَلِيَّةُ فِي آيَاتِنَا عَجَبٌ بَلِ السَّلَامَةُ فِيهَا أَعْجَبُ الْعَجَبِ!

«ولقد أحسن الإمام أبو عمرو بن العلاء -رحمه الله- تعالى - حيث يقول: (لا يزال الناس بخير ما تعجب من العجب!!)» -كما في رسالة «المؤرد في عمل المولد» (ص ٢٦- بتحقيقي)-.

(تنبيه):

نَشَرْتُ هَذِهِ الرِّسَالَةَ: مَكْتَبَةُ الْمَعَارِفِ -فِي الرِّيَاضِ- سَنَةَ (١٤٠٧هـ) -قَبْلَ نَحْوِ عَشْرِينَ عَامًا-.

ثُمَّ أَعَادْتُ نَشْرَهَا -قَبْلَ سَنَوَاتٍ- بِتَحْقِيقِي نَفْسِيهِ - (سنة ١٤٢١هـ) -رِئَاسَةً إِدَارَاتِ الْبُحُوثِ الْعِلْمِيَّةِ، وَالْإِفْتَاءِ -فِي الرِّيَاضِ- ضَمَّنَ «رِسَائِلَ فِي حُكْمِ الْإِحْتِفَالِ بِالْمَوْلِدِ النَّبَوِيِّ» (١/ ٥-١٤) -وَكَانَتْ أَوَّلَ رِسَالَةٍ فِيهِ- وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

فَجَزَاهُمْ اللَّهُ خَيْرًا.

(١) وَالتَّارِيخُ -الْيَوْمَ- بَعْدَ سَنَوَاتٍ خَمْسٍ كَامِلَاتٍ! -مِنْ كِتَابَةِ هَذِهِ (النَّصِيحَةِ)- يَتَكَرَّرُ (!)؛

= فَهَاهُمْ أَوْلَاءُ يَتَهَمُونَنَا بِالتَّمْثِيلِ!

٢٥٢ ————— منجم السلف الصالح في أصول (النقد)، و(المخرج)، و(الفتاوى)

فَاتَّبَعَهُ لِلْأَلَاغِبِ وَالْمَكَايِدِ وَالْدَسَائِسِ الَّتِي يَسْتَخْدِمُهَا خُصُومُ السُّنَّةِ - وَلَا سِيَّمَا فِي هَذَا الْعَصْرِ - .

= وَأَهْلُ الْأَهْوَاءِ يَسْتَغْلُونُ ذَلِكَ لِلْحِشْدِ وَالتَّجْوِيعِ !!
وهذا - وربُّ الكعبة - بلاءٌ فظيعٌ، وجُرْمٌ شنيعٌ...

(٦) حكم التقليد

أَمَّا تَعْرِيفُهُ؛ فَهُوَ: قَبُولُ قَوْلِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ حُجَّةٍ.
وَهَذَا هُوَ الَّذِي يُنْكِرُهُ الْإِسْلَامُ وَعُلَمَاؤُهُ عَلَى مُتَعَصِّبَةِ الْعَقَائِدِ وَالْمَذَاهِبِ؛
الَّذِينَ يُقَدِّمُونَ أَقْوَالَ الرِّجَالِ عَلَى نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.
وَيَعْلَمُ كُلُّ مُتَمَسِّكِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَنَّ اللَّهَ أَوْجَبَ عَلَى النَّاسِ اتِّبَاعَ الْأَنْبِيَاءِ،
وَاتِّبَاعَ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَاتِّبَاعَ مَا جَاءَ بِهِ مِنْ كِتَابٍ وَسُنَّةٍ - فِي نُصُوصٍ كَثِيرَةٍ مِنْ
الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ -.

منها:

قَوْلُهُ -تَعَالَى-: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾
[الأعراف: ٣].

وَقَالَ -سُبْحَانَهُ-: ﴿وَأَنْ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ
فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وَقَالَ -تَعَالَى-: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا﴾ [آل عمران: ١٠٣].

فَهَذِهِ النُّصُوصُ -كُلُّهَا- تُبْطِلُ التَّقْلِيدَ، وَتُحَرِّمُهُ.

وَقَالَ -تَعَالَى- فِي ذِمِّ الْمُقْلِدِينَ-: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٠].

وَقَالَ -تَعَالَى-: ﴿وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣].

وَقَدْ اسْتَدَلَّ أَيْمَةُ السُّنَّةِ وَالْإِسْلَامِ بِهَذِهِ الْآيَاتِ -وَنَظَائِرِهَا- عَلَى تَحْرِيمِ التَّقْلِيدِ عَلَى مَنْ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَفْهَمَ نُصُوصَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ -سِوَاهُ كَانٍ مِنْ أَهْلِ الْأُجْتِهَادِ، أَوْ مِنْ أَهْلِ الْإِتْبَاعِ-.

وَقَرَّرُوا أَنَّ التَّقْلِيدَ إِنَّمَا يَجُوزُ لِلْعَاجِزِ عَنِ إِدْرَاكِ الْحَقِّ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأَنَّ التَّقْلِيدَ كَالْمِيتَةِ^(١)؛ أَصْلُهَا حَرَامٌ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ لِلْمُضْطَرِّ أَكْلُهَا.

وَلَقَدْ عَلِمَ كُلُّ ذِي نَظَرٍ: أَنَّ أَيْمَةَ الْإِسْلَامِ حَرَّمُوا عَلَى النَّاسِ أَنْ يُقْلِدُواهُمْ، وَأَنَّ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَأْخُذَ بِقَوْلِي حَتَّى يَعْلَمَ مِنْ أَيْنَ أَخَذْتُ.

يَقُولُ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ: «إِذَا خَالَفَ قَوْلِي قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فَاضْرِبُوا بِقَوْلِي غُرْضَ الْحَائِطِ!».

(١) كما قال ابن القيم في «إعلام الموقعين» (٢/ ٣٤٤).

منهج السلف الصالح في أصول (النقد)، و(المرح)، و(النضاح) ————— ٢٥٥

وَيَقُولُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: «لَا تُقَلِّدُنِي، وَلَا تُقَلِّدْ مَالِكًا، وَلَا الْأَوْزَاعِيَّ، وَخُذْ مِنْ حَيْثُ أَخَذُوا».

وَقَرَّرَ عُلَمَاؤُنَا - أئمةُ السُّنَّةِ - القَاعِدَةَ المَعْرُوفَةَ المُنْسُوبَةَ ^(١) إِلَى الْإِمَامِ مَالِكٍ: «كُلُّ يُوْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُرَدُّ؛ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

وَقَالُوا: «إِذَا جَاءَ نَهْرُ اللَّهِ بَطَلَ نَهْرُ مَعْقِلٍ» ^(٢).

كُلُّ ذَلِكَ - مِنْهُمْ - مُحَارَبَةٌ لِلتَّقْلِيدِ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - وَهُوَ يُجِيبُ عَنْ سُؤَالٍ وُجِّهَ إِلَيْهِ حَوْلَ التَّقْلِيدِ -:

«الْحَمْدُ لِلَّهِ.

قَدْ ثَبَتَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ أَنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - فَرَضَ عَلَى الْخَلْقِ طَاعَتَهُ، وَطَاعَةَ رَسُولِهِ ﷺ، وَلَمْ يُوجِبْ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ طَاعَةَ أَحَدٍ بَعْدَهُ ^(٣) فِي كُلِّ مَا يَأْمُرُ بِهِ وَيَنْهَى عَنْهُ؛ إِلَّا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

(١) هِيَ صَحِيحَةٌ عَنْهُ - بِلَا شَكٍّ -.

فَانْظُرْ - لِتَحْقِيقِ ذَلِكَ - مُقَدِّمَةَ كِتَابِ «صِفَةُ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ» (ص ٤٥ - ٥٧) - لِشَيْخِنَا الْإِمَامِ الْأَلْبَانِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -.

وَسَائِرُ النُّصُوصِ عَنِ الْأَئِمَّةِ - الْمُسَوِّقَةِ هُنَا - بِمَجْمُوعَةٍ وَخُرْجَةٍ - فِيهِ -.

(٢) انْظُرْ - فِي شَرْحِ هَذَا الْمَثَلِ - كِتَابَ «نِهَايَةُ الْقُلُوبِ فِي الْمَضَافِ وَالْمَنْسُوبِ» (١ / ٣١). - لِلتَّعَالِييِ -.

(٣) فِي حَقِّ أَيِّ إِنْسَانٍ - كَاتِنًا مَنْ كَانَ -؛ لَا وَاجِبًا شَرْعِيًّا؛ وَلَا فَرْضًا وَاقِيعِيًّا؛ لَا مِنْهَجِيًّا؛ وَلَا حَزَبِيًّا؛ وَلَا عَسْكَرِيًّا؛ وَلَا صُوفِيًّا!!

وَانْظُرْ (المقدمة) (ص ٥٧).

حَتَّى كَانَ صِدِّيقُ الْأُمَّةِ وَأَفْضَلُهَا -بَعْدَ نَبِيِّهَا- يَقُولُ: أَطِيعُونِي مَا أَطَعْتُ اللَّهَ،
فَإِذَا عَصَيْتُ اللَّهَ؛ فَلَا طَاعَةَ لِي عَلَيْكُمْ^(١).

وَاتَّقُوا -كُلُّهُمْ- عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مَعْصُومًا^(٢) فِي كُلِّ مَا يَأْمُرُ بِهِ وَيَنْهَى عَنْهُ
إِلَّا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

وَلِهَذَا؛ قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ: كُلُّ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُتْرَكُ
إِلَّا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

وَهَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةُ الْأَرْبَعَةُ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- قَدْ نَهَوْا النَّاسَ عَنْ تَقْلِيدِهِمْ فِي
كُلِّ مَا يَقُولُونَهُ.

وَذَلِكَ هُوَ الْوَاجِبُ عَلَيْهِمْ:

فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: هَذَا رَأْيِي، وَهَذَا أَحْسَنُ مَا رَأَيْتُ؛ فَمَنْ جَاءَ بِرَأْيٍ خَيْرٍ
مِنْهُ قَبِلْنَاهُ.

وَلِهَذَا؛ لَمَّا اجْتَمَعَ أَفْضَلُ أَصْحَابِهِ -أَبُو يُوسُفَ- بِمَالِكٍ، فَسَأَلَهُ عَنْ مَسْأَلَةٍ

(١) «تَارِيخُ دِمَشْقَ» (٣٠٢/٣٠) لابن عَسَاكِر.

وَأُورِدَ الْحَبْرُ الْإِمَامُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «الْبِدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» (٣٠١/٦)، وَقَالَ:
«وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ».

(٢) وَبَعْضُ الْمُتَعَصِّبَةِ (١) لَا يَقْبَلُونَ -الْبَيِّنَةَ- إِمَّا حَالًا أَوْ مَقَالًا -أَن يُخْطَأَ أَمَامَهُمْ (إِمَامُهُمْ)؛
بَيْنَمَا لَوْ خُطِئَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، أَوْ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ: لَكَانَ هَذَا -عِنْدَهُمْ- مِنْ أَسْهَلِ مَا يَكُونُ!!

الصَّاع، وَصَدَقَةَ الْخَضِرَوَاتِ، وَمَسْأَلَةَ الْأَجْناسِ^(١)، فَأَخْبَرَهُ مَالِكٌ بِمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ السُّنَّةُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: رَجَعْتُ إِلَى قَوْلِكَ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، وَلَوْ رَأَى صَاحِبِي مَا رَأَيْتُ؛ لَرَجَعَ إِلَى قَوْلِكَ كَمَا رَجَعْتُ^(٢).

وَمَالِكٌ كَانَ يَقُولُ: إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أُصِيبُ وَأُخْطِئُ، فَأَعْرِضُوا قَوْلِي عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ - أَوْ كَلَامًا هَذَا مَعْنَاهُ -.

وَالشَّافِعِيُّ كَانَ يَقُولُ: إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ؛ فَاضْرِبُوا بِقَوْلِي الْخَائِطَ، وَإِذَا رَأَيْتَ الْحُجَّةَ مَوْضُوعَةً عَلَى الطَّرِيقِ؛ فَهِيَ قَوْلِي.

وَفِي «مُخْتَصَرِ الْمَرْزُوقِيِّ» - لَمَّا ذَكَرَ أَنَّهُ اخْتَصَرَهُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ؛ لِمَنْ أَرَادَ مَعْرِفَةَ مَذْهَبِهِ -، قَالَ^(٣): مَعَ إِعْلَامِهِ مَهْيَهُ عَنْ تَقْلِيدِهِ، وَتَقْلِيدِ غَيْرِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

(١) هِيَ مِنْ مَسَائِلِ الْفَقْهِ الْخِلَافِيَّةِ الْمَشْهُورَةِ فِي الْكُتُبِ الْمَطُولَاتِ.

وَانْظُرْ - لَهَا - «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٢٠ / ٣٠٤).

(٢) هَذَا هُوَ الْإِنْصَافُ؛ فَأَيْنَ هُوَ - الْيَوْمَ - !؟

وَأَقُولُ:

وَاللَّهِ لَسْتُ مُتَشَائِمًا؛ لَكِنَّ الْوَقَائِعَ الْمَنْظُورَةَ الْمَشْهُودَةَ الْمَكْرُورَةَ الْمَغْرُورَةَ: تَجْعَلُنِي أَرَدُّدُ

التَّحْذِيرِ تَلَوُّ التَّحْذِيرِ ...

... لَعَلَّ وَعَسَى!

﴿ وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ ﴾.

(٣) فِي أَوَّلِ صَفْحَةٍ - وَفِي أَوَّلِ سَطْرٍ - مِنْهَا!

وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ كَانَ يَقُولُ: لَا تُقَلِّدُونِي، وَلَا تُقَلِّدُوا مَالِكًا، وَلَا الشَّافِعِيَّ، وَلَا الثَّوْرِيَّ، وَتَعَلَّمُوا كَمَا تَعَلَّمْنَا.

وَكَانَ يَقُولُ: مِنْ قِلَّةِ عِلْمِ الرَّجُلِ أَنْ يُقَلِّدَ دِينَهُ الرَّجَالَ.

وَقَالَ: لَا تُقَلِّدْ دِينَكَ الرَّجَالَ؛ فَإِنَّهُمْ لَنْ يَسْلَمُوا مِنْ أَنْ يَغْلَطُوا.

وَقَدْ ثَبَتَ فِي «الصَّحِيحِ» ^(١) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا؛ يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ».

وَلَا زِمَ ذَلِكَ: أَنَّ مَنْ لَمْ يُفَقِّهْهُ اللَّهُ فِي الدِّينِ لَمْ يُرِدْ بِهِ خَيْرًا، فَيَكُونُ التَّفَقُّهُ فِي الدِّينِ فَرَضًا.

وَالتَّفَقُّهُ فِي الدِّينِ: مَعْرِفَةُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ بِأَدِلَّتِهَا السَّمْعِيَّةِ ^(٢)؛ فَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ ذَلِكَ: لَمْ يَكُنْ مُتَفَقِّهًا فِي الدِّينِ.

لَكِنْ؛ مِنَ النَّاسِ مَنْ قَدْ يَعْجِزُ عَنْ مَعْرِفَةِ الْأَدِلَّةِ التَّفْصِيلِيَّةِ فِي جَمِيعِ أُمُورِهِ، فَيَسْقُطُ عَنْهُ مَا يَعْجِزُ عَنْ مَعْرِفَتِهِ، لَا كُلُّ مَا يَعْجِزُ عَنْهُ - مِنَ التَّفَقُّهِ -.

وَيَلْزَمُهُ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا الْقَادِرُ عَلَى الْاسْتِدْلَالِ؛ فَقِيلَ: يَحْرُمُ عَلَيْهِ التَّقْلِيدُ - مُطْلَقًا - ^(٣).

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٧١)، وَمُسْلِمٌ (١٠٣٧) عَنْ مُعَاوِيَةَ.

(٢) انْظُرْ «المسودة» (ص ٥٧١) - لآلِ تَيْمِيَّةَ -.

(٣) وَبَعْضُ الَّذِينَ يُطَالَبُونَ بِالتَّقْلِيدِ - الْيَوْمَ - مِنْ قِبَلِ بَعْضِ الْجَارِحِينَ! - هُمْ مِنْ طُلَّابِ

وَقِيلَ: يَجُوزُ - مُطْلَقًا -.

وَقِيلَ: يَجُوزُ عِنْدَ الْحَاجَةِ - كَمَا إِذَا ضَاقَ الْوَقْتُ عَنِ الْاسْتِدْلَالِ -.

= وَبَعْضُهُمْ مُدْرِسُونَ فِي الْجَامِعَاتِ - وَغَيْرِهَا -.

وَمِنْهُمْ طُلَّابٌ وَفَقَّهُهُمُ اللَّهُ لِقَبُولِهِ.

وَفِيهِمْ أَهْلُ أَهْوَاءٍ تَرَكُوا الْحَقَّ - وَهُمْ يَعْرِفُونَهُ -، وَاتَّبَعُوا الْبَاطِلَ!

فَهُؤُلَاءِ - أَجْمَعُونَ - لَا يُقَالُ لَهُمْ: لَا بُدَّ أَنْ تُقَلِّدُوا؛ وَإِلَّا تَكُونُوا قَدْ كَذَبْتُمُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ!

وَكَذَبْتُمُ الْإِسْلَامَ!!!

أَوْ يُقَالُ لَهُمْ: تَسْفَتُمُ الرِّسَالَاتِ!

لَا يُقَالُ لَهُمْ هَذَا وَلَا ذَاكَ!!

وَإِنَّمَا يُقَالُ لَهُمْ:

عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْظُرُوا فِي الْأَدِلَّةِ، وَتَأْخُذُوا بِهَا؛ كَمَا فَعَلَ الْعُلَمَاءُ وَطُلَّابُ الْحَقِّ الصَّادِقُونَ، وَلَا يَجُوزُ

لَكُمْ أَنْ تُخَالِفُوا الْعُلَمَاءَ الَّذِينَ حَكَمُوا عَلَى فَلَانٍ أَوْ فُلَانٍ - بِالْأَدِلَّةِ الْوَاضِحَةِ وَالْبَرَاهِينِ الْقَاطِعَةِ -.

فَهَذَا هُوَ الْمَنْطِقُ الَّذِي قَرَرَهُ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ وَعُلَمَاءُ الْإِسْلَامِ، بِخِلَافِ مَا يَقَرُّهُ بَعْضُ الْخَارِجِينَ،

وَيَدْعُونَ إِلَيْهِ - مِنَ التَّقْلِيدِ الْأَعْمَى -؛ مُخَالِفِينَ فِي ذَلِكَ هَذَا الْمَنْهَجَ الْعَظِيمَ. (منه).

قُلْتُ: قَوْلُهُ: «بِالْأَدِلَّةِ الْوَاضِحَةِ، وَالْبَرَاهِينِ الْقَاطِعَةِ»؛ أَيُّ:

إِذَا اقْتَنَعُوا بِهَا، وَظَهَرَ لَهُمْ وَجْهُ الْحَقِّ فِيهَا - كَمَا تَقَدَّمَ تَقْيِيدُهُ بِذَلِكَ - مِرَارًا - مِنْهُ! -.

أَمَّا إِذَا لَمْ يَقْتَنِعُوا بِهَا - وَهَذَا مُمَكِّنٌ جِدًّا - وَإِلَّا مَا حَصَلَ اخْتِلَافٌ - قَطُّ -؛ فَلَا سَبِيلَ مَعَهُمْ إِلَّا

النُّصْحَ وَالتَّفَاهُماً، وَالتَّوَاصِي بِالْحَقِّ وَالتَّوَاصِي بِالصَّبْرِ..

وَأَمَّا إِلْزَامُهُمْ بِمَا لَمْ يَقْتَنِعُوا بِهِ، وَأَطْرَهُمْ عَلَى أَنْ يَقُولُوا بِمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ: فَهَذَا وَجْهُ آخَرُ لِذَلِكَ

التَّقْلِيدِ - بَلْ أَقْبَحُ!! -

ثُمَّ؛ لَوْ كَانَ الْجَرْحُ - مِنْ حَيْثُ الْوَاقِعُ - (وَاضِحًا قَاطِعًا) لَمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ - أَصْلًا -؛ فَتَأَمَّلْ...

وَقَارِنْ بِمَا تَقَدَّمَ (ص ٢٠٢).

وَهَذَا الْقَوْلُ أَعْدَلُ الْأَقْوَالِ.

وَالاجْتِهَادُ لَيْسَ هُوَ أَمْرًا وَاحِدًا لَا يَقْبَلُ التَّجَزُّؤَ وَالانْقِسَامَ، بَلْ قَدْ يَكُونُ الرَّجُلُ مُجْتَهِدًا فِي فَنٍّ - أَوْ بَابٍ، أَوْ مَسْأَلَةٍ - دُونَ فَنٍّ وَبَابٍ وَمَسْأَلَةٍ.

وَكُلُّ أَحَدٍ فَاجْتِهَادُهُ بِحَسَبِ وَسْعِهِ^(١).

وَكَمَ أَلَفَ الْعُلَمَاءُ مِنَ الْمُؤَلَّفَاتِ فِي ذِمِّ التَّقْلِيدِ، وَحَذَرُوا مِنْهُ، وَدَعَوْا النَّاسَ إِلَى اتِّبَاعِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ!

وَعَلَيْهِ؛ فَإِنَّ رِسَالَاتِ الرُّسُلِ مَا جَاءَتْ إِلَّا بِالتَّوْحِيدِ وَمُقْتَضِيَاتِهِ، وَجَاءَتْ بِهَدْمِ التَّقْلِيدِ الَّذِي هُوَ أَصْلٌ مِنْ أَصُولِ الشُّرْكِ فِي أَمَمِ الضَّلَالِ - كَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الْقُرْآنُ -.

وَالْعُلَمَاءُ فِي دِينِنَا مَا يُتَّبَعُونَ إِلَّا إِذَا اسْتَنْدَتْ أَقْوَاهُمْ إِلَى نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ^(٢)؛ فَإِذَا خَالَفَتْ أَقْوَاهُمْ النُّصُوصَ: وَجَبَ مُحَالَفَتُهَا وَرَدُّهَا، وَإِذَا فَقَدَتْ^(٣) الْأَدِلَّةَ لَا يَلْزَمُ أَحَدًا اتِّبَاعُهُمْ.

وَالْعُلَمَاءُ - كَمَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ: «يُحْتَجُّ لَهُمْ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهِمْ»^(٤).

(١) «مَجْمُوعُ فَتَاوَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ» (٢٠ / ٢١٠ - ٢١٢).

(٢) بهذا - وله - يُحْتَزَّمُ الْعُلَمَاءُ، وَبِهِ يُقَدَّرُونَ...

(٣) أَي: أَقْوَاهُمْ.

(٤) كَمَا فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٢٦ / ٢٠٢).

نَعَمْ؛ النَّوَازِلُ الْعَظِيمَةُ لَا يَنْهَضُ لِمُوَاجَهَتِهَا وَإِضْدَارِ الْفِتَاوَى فِيهَا إِلَّا الْعُلَمَاءُ الْأَفْذَادُ، وَلَكِنَّ ذَلِكَ لَا يَمْنَعُ غَيْرَهُمْ مِنْ طُلَابِ الْعِلْمِ أَنْ يَعْرِفُوا حُجَجَهُمْ وَبَرَاهِينَهُمُ الَّتِي اسْتَنَدُوا إِلَيْهَا، وَانْطَلَقُوا مِنْهَا - فِي فِتَاوَاهُمْ -.

فَمَنْ رَكَّزَ فِي دَعْوَتِهِ عَلَى دَعْوَةِ النَّاسِ إِلَى التَّقْلِيدِ - غَيْرِ مُسْتَشْنِ إِلَّا الْمُجْتَهِدِينَ -: فَقَدْ نَسِيَ حَثَّ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالصَّحَابَةِ وَأَيُّمَةِ الْهُدَى النَّاسِ عَلَى اتِّبَاعِ الْحَقِّ، وَاتِّبَاعِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأَنَّ الْعِصْمَةَ مِنَ الضَّلَالِ وَالْفِتَنِ إِنَّمَا هِيَ فِي اتِّبَاعِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، لَا فِي التَّقْلِيدِ:

قَالَ -تَعَالَى -: ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى. وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى. قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا. قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى﴾ [طه: ١٢٣-١٢٦].

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا بَعْدِي - أَبَدًا -: كِتَابَ اللَّهِ، وَسُنَّتِي»^(١).

وَأَقْوَالُ الْأَيُّمَةِ فِي مُحَارَبَةِ التَّقْلِيدِ، وَحَثُّهُمْ عَلَى اتِّبَاعِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ كَثِيرَةٌ، نَزَحَ بِهَا الْكُتُبُ.

وَلِيَنْظُرَ الدُّعَاةُ إِلَى التَّقْلِيدِ - عَلَى الْأَقْل - مَا قَرَّرَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي كُتُبِهِ - وَمِنْهَا: «إِعْلَامُ الْمُوقَعِينَ»^(٢)؛ حَيْثُ رَدَّ عَلَى دُعَاةِ التَّقْلِيدِ شُبُهَاتِهِمُ الْبَاطِلَةَ بِوَاحِدٍ وَثَمَانِينَ وَجْهًا، كُلُّ وَجْهٍ يَنْطَوِي عَلَى عَدَدٍ مِنَ الْحُجَجِ الدَّامِغَةِ لِلْبَاطِلِ.

(١) انظر «هداية الرواة» (١٨٤ - بتحقيقي)، و«السلسلة الصحيحة» (رقم: ١٧٦١).

(٢) (٣/ ٤٤٧ - ٤٥٣ - تحقيق فضيلة الأخ الشيخ مشهور حسن).

وَعَلَى ضَوْءِ مَا تَقَدَّمَ؛ فَإِنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ: «الشَّرْعُ يُلْزِمُنِي أَنْ لَا أَقْلِدَ عَالِمًا مِنَ الْعُلَمَاءِ - مَهْمَا كَانَتْ مَرْتَبَتُهُ^(١)» - قَوْلٌ حَقٌّ...

وَمَنْ خَالَفَ هَذَا التَّأْصِيلَ الْعِلْمِيَّ؛ فَقَدْ خَالَفَ الْأُئِمَّةَ الْمُجْتَهِدِينَ، الَّذِينَ يَنْهَوْنَ النَّاسَ - غَيْرَ الْمُجْتَهِدِينَ - عَنِ تَقْلِيدِهِمْ أَشَدَّ النَّهْيِ، وَيَحْشَوْنَهُمْ عَلَى اتِّبَاعِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَشَدَّ الْحَشِّ.

فَلَوْ كَانَ الْأُئِمَّةُ يَرَوْنَ رَأْيِي هَذَا الدَّاعِي إِلَى التَّقْلِيدِ؛ لَرَأَيْتَ الْكُتُبَ تَزْخَرُ بِحَثِّ النَّاسِ عَلَى التَّقْلِيدِ.

وَلَكِنَّ الْوَاقِعَ بَعَكْسٍ ذَلِكَ - كَمَا يَرَاهُ الْبُصْرَاءُ -!

فَكَيْفَ إِذَا كَانَ ذَلِكَ الدَّاعِي إِلَى التَّقْلِيدِ يَطْعَنُ فِي الْمَانِعِ مِنَ التَّقْلِيدِ أَشَدَّ الطَّعْنِ؟! كَوَيْلُ قَوْلِهِ - فِيهِ -:

«وَاللَّهِ إِنَّ هَذَا الشَّخْصَ هُوَ مِنَ الدُّعَاةِ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ! كَيْفَ لَا يَكُونُ مِنَ الدُّعَاةِ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ، وَهُوَ يُؤَصِّلُ لِلْأُمَّةِ أَصُولًا، وَيُقَعِّدُ لَهَا قَوَاعِدَ^(٢)،

(١) ومسائل العلم - في ذلك - جميعاً - سواء؛ فتنبّه...

(٢) ما أسهل - اليوم - أن يتهم أيّ واحد (!) أيّ أحدٍ بأنه: (يُؤَصِّلُ لِلْأُمَّةِ أَصُولًا، وَيُقَعِّدُ

لها قواعد! أو تأصيلات!)!! ثُمَّ يَصِفُهَا بِأَتَمِّهَا: (فَاسِدَةٌ!)، وَ: (إِجْرَامِيَّةٌ!)، وَ: (ضَالَّةٌ!)، وَ...!!

والعبرة في ذلك: بالفهم الصحيح، والنقد الجيد:

فإن لم يكن الفهم صحيحاً: سَقَطَ النُّقْدُ!

وإذا لم يكن النقد جيداً: فَشِلَّتِ الدَّعْوَى!!

... وأيّ بلاءٍ أَشَدُّ مِنَ الْإِدْعَاءِ؟!

= ورحم الله الإمام ابن القيم لما قال في «مدارج السالكين» (١/ ٤٨٩):
«وَهَلْ آفَةُ النَّاسِ إِلَّا النَّاسُ؟!».

وقال - رحمه الله - في «شفاء العليل» (ص ١٤): «وَكُلُّ مَنْ أَصَلَ أَصْلًا لَمْ يُؤْصَلْهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ قَادَهُ قَسْرًا إِلَى رَدِّ السُّنَّةِ وَتَحْرِيفِهَا عَنْ مَوَاضِعِهَا، فَلِذَلِكَ لَمْ يُؤْصَلْ حَزْبُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ أَصْلًا غَيْرَ مَا جَاءَ بِهِ الرِّسُولُ، فَهُوَ أَصْلُهُمُ الَّذِي عَلَيْهِ يُعُولُونَ، وَجَنَّتْهُمْ الَّتِي إِلَيْهَا يُرْجَعُونَ».

وقال الحافظ السخاوي في «فتح المغيث» (٤/ ٤٣٥-٤٣٦) - في صدد كلامه على خطورة الجرح والتعديل -:

«وَاحْذَرُوا - أَيُّهَا الْمُتَصَدِّقُونَ لِلدِّينِ، الْمُقْتَفِي فِيهِ أَثَرُ مَنْ تَقَدَّمَ -، مِنْ غَرَضٍ أَوْ هَوًى، يُحْمِلُكُمْ كُلُّ مَنِهَا عَلَى التَّحَامُلِ وَالْإِنْحِرَافِ، وَتَرْكِ الْإِنْصَافِ، أَوْ الْإِطْرَاءِ وَالْإِفْرَاءِ! فَذَلِكَ شَرُّ الْأُمُورِ الَّتِي تَدْخُلُ - عَلَى الْقَائِمِ بِذَلِكَ - الْآفَةُ مِنْهَا. وَالْمُتَقَدِّمُونَ سَالِمُونَ مِنْهُ - غَالِبًا -، مَرْهُونٌ عَنْهُ؛ لَوْ فُورَ دِيَانَتِهِمْ، بِخِلَافِ الْمُتَأَخِّرِينَ، فَإِنَّهُ رَبَّمَا يَقَعُ ذَلِكَ فِي تَوَارِيخِهِمْ.

وهو بجانب لأهل الدين وطرائقهم.

فالجرح والتعديل خطر:

- لَا تَأْتِكَ إِنْ عَدَلْتَ بِغَيْرِ تَبَيُّنٍ، كُنْتَ كَالْمُنْتَبِئِ حُكْمًا لَيْسَ بِثَابِتٍ، فَيُخْشَى عَلَيْكَ أَنْ تَدْخُلَ فِي زُمَرَةِ «مَنْ رَوَى حَدِيثًا وَهُوَ يُظَنُّ أَنَّهُ كَذِبٌ».

- وَإِنْ جَرَّحْتَ بِغَيْرِ تَحَرُّزٍ، أَقْدَمْتَ عَلَى الطَّعْنِ فِي مُسْلِمٍ بَرِيءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَوَسَمْتَهُ بِمَيْسَمِ سَوْءٍ يَبْقَى عَلَيْهِ عَارُهُ أَبَدًا!

... فالجرح خطر أي خطر! فإن فيه مع حق الله - تعالى - ورسوله ﷺ: حق آدمي.

ولما في الجرح من الخطر: لما جيء للتقي ابن دقيق العيد بالمحضر المكتتب في التقي ابن بنت الأعز، ليكتب فيه؛ امتنع أشد امتناع - مع ما كان بينهما من العداوة الشديدة -؛ بل وأغلظ عليهم في الكلام! وقال:

= «مَا يَحِلُّ لِي أَنْ أَكْتُبَ فِيهِ»، وَرَدَّهُ.

وَيُدَافِعُ عَنْهَا، وَيَزْعُمُ أَنَّهَا هِيَ الْحَقُّ، وَيَدَّعِي أَنَّهَا هِيَ الدِّينُ، وَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى غَيْرِهِ
أَنْ يَتَّبِعَهَا!!

هَذَا هُوَ الضَّلَالُ الْمُبِينُ!

وَعَلَيْنَا أَنْ نَحْذَرَ مِنْ هَذَا الْجَاهِلِ - وَأَمْثَالِ هَذَا الْجَاهِلِ - أَنْ يُضِلَّنَا عَنْ سَبِيلِ
رَبِّنَا!!!

أَقُولُ:

... وَكُلُّ هَذَا تَحْذِيرٌ بَاطِلٌ، وَقَوْلٌ عَنِ الْحَقِّ عَاطِلٌ..

فَكَيْفَ إِذَا كَانَ الْمُحَذَّرُ مِنْهُ مِنْ حَمَلَةِ الْعِلْمِ، وَمِنَ الدُّعَاةِ إِلَى الْمَنْهَجِ السَّلَفِيِّ؟!

فَكَيْفَ إِذَا كَانَ ضِدًّا لأهل البدع والأخزاب -جميعهما- مِنْ إِخْوَانِيَّةٍ عَالَمِيَّةٍ،
وَالْقُطَيْبِيِّنَ، وَالسُّرُورِيِّينَ، وَالتَّكْفِيرِيِّينَ^(١) -وغيرهم-؟!؟

= فتزايدت جلالته بذلك، وعُدَّ في وفور ديانته وأمانته، وانتفع ابن بنت الأعز بذلك.

وكيف لا؟! والتقيُّ ابنُ دقيق العيد هو القائل -مما أحسن فيه-: أعراض المسلمين حُفْرَةٌ مِنْ
حُفْرِ النَّارِ، وَقَفَّ عَلَى شَفِيرِهَا طَائِفَتَانِ مِنَ النَّاسِ: الْمُحَدِّثُونَ، وَالْحُكَّامُ..».

قلت:

- حديثُ: «مَنْ رَوَى حَدِيثًا...»: رَوَاهُ مُسْلِمٌ -في (مقدمة) «صحيحه» (٧/١) -.

- وكلمةُ ابنِ دقيق العيد: في كتابه «الافتراح» (٣٤٤).

- والتقيُّ ابنُ بنتِ الأعز: توفى سنة (٦٩٥هـ)، ترجمه ابنُ شاكِرِ الكُتُبِيِّ في «فَوَاتِ الْوَفَايَاتِ»

(٢/٢٧٩).

(١) وهذا ما نشأنا عليه -في الرَّدِّ على هؤلاء-، وعُرفنا به، ومؤلفائنا -في رَدِّ باطل هؤلاء- =

وَأَمَّا كَوْنُ هَذَا - أَوْ ذَاكَ - عِنْدَهُ بَعْضُ الْأَخْطَاءِ: فَهَذَا يَسْتَدْعِي الْمُنَاصَحَةَ الْأَخَوِيَّةَ^(١)؛ لَا هَذِهِ الْحَرْبُ الشَّدِيدَةُ الَّتِي شَنَّهَا عَلَيْهِ ذَاكَ الدَّاعِي إِلَى التَّقْلِيدِ!!

=دَالَّةٌ عَلَيْهِ - بِحَمْدِ اللَّهِ -.

بل انتقدنا أناس (١) بسبب كثرة الرد والنقد! - وَلَمْ نَأْبَهُ بِهِمْ - ...

وَيَأْتِي آخَرُونَ - فِي آخِرِ الزَّمَنِ! - لِيَتَّهِمُونَا بِمُدَاهَنَةِ هَؤُلَاءِ، وَمُوَافَقَةِ مَا عِنْدَهُمْ مِنْ بِلَاءٍ!!

عِزَّةٌ وَلَوْ طَارَتْ!!! فإلى الله المُسْتَكِي مِنْ سُوءِ صِنَائِعِهِمْ، وَفَبِيحِ فَعَائِلِهِمْ...

﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾.

(١) هَذَا هُوَ الْقَلْبُ الْكَبِيرُ.

لَا الْمُرَبُّصُ، الْمُتَصَبِّدُ، الْمُتَمَرِّمُ، الَّذِي يَنْتَظِرُ الْهَفْوَةَ، بَلْ يَفْرَحُ بِالزَّلَّةِ، وَيَسْتَبِيحُ لَهَا، وَيَسْعَى إِلَيْهَا، وَيَجْمَعُ فِكْرَهُ عَلَيْهَا، وَيُغْلِقُ كُلَّ بَابٍ دُونَهَا!!

بينما المؤمنُ - الْحَقُّ - هُوَ الَّذِي «يَتَوَجَّعُ لِعَثْرَةِ أَخِيهِ الْمُؤْمِنِ إِذَا عَثَرَ؛ كَأَنَّهُ هُوَ الَّذِي عَثَرَ بِهِمَا، وَلَا يُشَمِّتُ بِهِ».

كما في «مدارج السالكين» (١/ ٤٣٦).

وفي «حلية الأولياء» (٤/ ٣٢٠)، و«سير أعلام النبلاء» (٤/ ٣٠٨) عَنْ الشَّعْبِيِّ، قَالَ:

«لَوْ أَصَبْتُ تِسْعًا وَتِسْعِينَ، وَأَخْطَأْتُ وَاحِدَةً: لَأَخَذُوا الْوَاحِدَةَ، وَتَرَكُوا التَّسْعَ وَالتَّسْعِينَ».

وهذا عَكْسُ الْحَقِّ وَخِلَافُهُ:

فَفِي «مِفْتَاحِ دَارِ السَّعَادَةِ» (١/ ١٧٦) - لِلْإِمَامِ ابْنِ الْقَيِّمِ -:

«وَإِذَا الْحَبِيبُ أَتَى بِذَنْبٍ وَاحِدٍ جَاءَتْ مَحَاسِنُهُ بِالْفِ شَفِيعٍ

وَالْمُؤْمِنُونَ عَدَاؤُونَ، وَالْمُنَافِقُونَ عَنَّاؤُونَ...

(فائدة):

لَمْ يَقْبَلِ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُقَالَ فِي نَاقَتِهِ: «خَلَأَتِ الْقَصَوَاءُ!» - أَيْ: وَقَفَتْ وَتَفَهَّقَرَتْ -؛ لَمَّا قَالَ هِيَ فِيهَا بَعْضُ أَصْحَابِهِ! قَائِلًا ﷺ: «مَا خَلَأَتِ الْقَصَوَاءُ، وَمَا ذَاكَ لَهَا بِخُلُقٍ، وَلَكِنْ: حَبَسَهَا حَابِسٌ =

وَهَذَا التَّضْلِيلَ وَالتَّجْهِيلَ؛ مِمَّا يَكُونُ سَبَبًا فِي تَفْرِيقِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَتَشْيِيتِهِمْ.

مَعَ التَّنْبِيهِ -بَعْدُ- إِلَى أَنَّ مَرْتَبَةَ الاجْتِهَادِ -الَّتِي يُقَرَّرُهَا الْفُقَهَاءُ وَالْأُصُولِيُّونَ- لَا أَعْرِفُ -الآنَ- عَالِمًا يَدَّعِيهَا! وَمَعَ ذَلِكَ: لَا يُضَيِّقُونَ الْخِنَاقَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ، وَلَا عَلَى الْأَذْكِيَاءِ مِنْ طَلَبَةِ الْعِلْمِ، فَيَحُولُونَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ اتِّبَاعِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَالتَّفَقُّهِ فِي نُصُوصِهِمَا.

بَلْ يَدْعُونَ النَّاسَ إِلَى اتِّبَاعِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَالاعْتِصَامِ بِهِمَا، وَيَرَوْنَ وَجُوبَ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ -جَمِيعًا-، وَيَحْذَرُونَ مِنْ مَخَالَفَتِهِمَا.

وَأَرْجُو أَنَّ الْجَارِحَ -إِذَا فَهِمَ هَذِهِ التَّنْبِيهَاتِ- يُدْرِكُ خُطُورَةَ أَسَالِيْبِهِ،

=الفيل» -كما في «صحيح البخاري» (٢٧٣١)-.

وقال الإمام ابن بطال في «شرح صحيح البخاري» (١٢٦/٨):

«فيه دليل على أن الأخلاق المعروفة من (الحيوان) -كلها- يُحْكَمُ بها على الطائري الشاذ منها؛ وكذلك في (الناس): إذا نُسِبَ إنسانٌ إلى غير خُلُقِهِ المعلوم في هفوة كانت منه لم يُحْكَمْ بها».

وقال الحافظ في «الفتح» (٣٣٥/٥):

«وفي الحديث: جَوَّازُ الْحُكْمِ عَلَى الشَّيْءِ بِمَا عُرِفَ مِنْ عَادَتِهِ وَإِنْ جَازَ أَنْ يَطْرَأَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ.

فَإِذَا وَقَعَ مِنْ شَخْصٍ هَفْوَةٌ لَا يُعْهَدُ مِنْهُ مِثْلُهَا لَا يُنْسَبُ إِلَيْهَا، وَيُرَدُّ عَلَى مَنْ نَسَبَهُ إِلَيْهَا، وَمَعْدَرَةٌ مَنْ نَسَبَهُ إِلَيْهَا مِمَّنْ لَا يَعْرِفُ صُورَةَ حَالِهِ؛ لِأَنَّ خِلَاءَ الْقُصُوءِ لَوْ لَا خَارِقُ الْعَادَةِ لَكَانَ مَا ظَنَّهُ الصَّحَابَةُ صَحِيحًا وَلَمْ يُعَاتِبْهُمْ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ؛ لِعُذْرِهِمْ فِي ظَنِّهِمْ».

... فَاللَّهُ اللَّهُ فِي عِبَادِ اللَّهِ...

وَأَحْكَامِهِ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ، وَمُجَاوَزَتِهِ لِلْحَقِّ وَالْعَدْلِ، وَيُذِرُكَ خُطُورَةَ مُجَارَاتِهِ
لِلَّذِينَ يَسْعَوْنَ فِي تَفْرِيقِ السَّلَفِيِّينَ، وَضَرْبِ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ!
وَقَدْ تَحَقَّقَ لَهُمْ مَا يَسْعَوْنَ فِيهِ، وَيَضُبُّونَ إِلَيْهِ^(١)...

* * * * *

(١) وَلَا بَدَّ أَنْ أَقُولَ -وَبِاللَّهِ أَصُولُ وَأَجُولُ-:
نَحْنُ (!) إِذَا سَلَكْنَا (بَعْضُ!) أَسَالِيبَ (هَؤُلَاءِ) -مِنْ غُلُوءٍ، وَشِدَّةٍ-؛ فَسَيُصِيبُنَا أَكْثَرُ مِمَّا
أَصَابَهُمْ، وَسَنَقَعُ فِي أَكْثَرِ مِمَّا حَدَرْنَاهُمْ مِنْهُ، وَوَقَعُوا بِهِ..
لَا نُنَا نَعْرِفُ الْحَقَّ، وَنُقَرِّبُهُ، وَقَدْ حَدَرْنَا مِنْ خِلَافِهِ وَنَقِضِهِ..
﴿كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾..
بَيْنَمَا أُولَئِكَ: يَجْهَلُونَ، وَيُغَالِطُونَ، وَيَكَابِرُونَ..
وَيَفْعَلُونَ مَعَ غَيْرِهِمْ مَا لَا يُحِبُّونَ أَنْ يُفْعَلَ مَعَهُمْ!
وَلَيْسَ أَيُّ مِنْ هَذَا مِنْ صِفَاتِ أَهْلِ الْإِيمَانِ فِي شَيْءٍ..
فَتَأَنَّ..



(٧)

حكم من يختار عالماً يرجع إليه في قضية معينة

رَبَطَ اللَّهُ -تعالى- النَّاسَ -جميعاً- بِمُحَمَّدٍ ﷺ، وَبِمَا جَاءَ بِهِ مِنْ كِتَابٍ وَسُنَّةٍ، وَأَمَرَ مَنْ لَا يَفْقَهُ نُصُوصَهُمَا أَنْ يَرْجِعَ إِلَى أَهْلِ الذِّكْرِ -أي: العُلَمَاءِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ-، فَعَادَ الْأَمْرُ إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ، وَمَا جَاءَ بِهِ.

فَهَلْ إِذَا اكْتَفَى شَخْصٌ ^(١) -ما- فِي مُلِمَّةٍ نَزَلَتْ بِهِ -بِعَالِمٍ وَاحِدٍ- فِي نَظَرِهِ -مِنْ بَيْنِ عَشْرَاتٍ- أَوْ مِثَالِ -العُلَمَاءِ؛ يَثِقُ بِهِ، وَيَعْلَمُهُ وَدِينَهُ، وَإِدْرَاكِهِ لِمِثْلِ هَذِهِ الْمُسْكِلَةِ الَّتِي نَزَلَتْ بِهِ وَبِغَيْرِهِ-: يَكُونُ قَدْ عَمَلَ بِمُقْتَضَى قَوْلِ اللَّهِ -تعالى-: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ -بِاعْتِبَارِهِ رَضِيَ بِالرُّجُوعِ إِلَى مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ-؟!

فَإِنْ قَالَ الْجَارِحُ الْمُعَرِّضُ: لَا يَكْفِي هَذَا؛ بَلْ قَدْ كَذَّبَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، وَكَذَّبَ بِالْإِسْلَامِ -بِالرُّجُوعِ إِلَى وَاحِدٍ- فَقَطُّ-!

(١) بشرط أن يكون مُقَلِّداً، أو عاجزاً عن إدراك العلم -في هذه المسألة- أو تلك-!

فَنَقُولُ: مَنْ سَبَقَكَ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ وَالْحُكْمِ مِنَ الْعُلَمَاءِ - مِنَ الصَّحَابَةِ إِلَى عَصْرِنَا هَذَا - ؟!

ثُمَّ؛ هَبْ أَنْ هَذَا لَمْ يَرْجِعْ إِلَى أَحَدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ - أَصْلًا - ! بَلْ سَرَقَ وَرَدَّى وَشَرِبَ الْحَمْرَ، وَقَتَلَ النَّفْسَ - غَيْرَ مُسْتَحِلٍّ -؛ أَيْقَالَ فِيهِ:

إِنَّهُ عَاصٍ فَاسِقٌ، وَمُعَرَّضٌ لِلْوَعِيدِ بِالنَّارِ الَّتِي تَوَعَّدَ اللَّهُ بِهَا مُرْتَكِبَ هَذِهِ الْكِبَائِرِ - مَعَ دُخُولِهِ تَحْتَ مَشِيئَةِ اللَّهِ؛ إِنْ شَاءَ عَذَبَهُ، وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ - ؟!

أَوْ يُقَالُ فِيهِ: هَذَا يُكَذِّبُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَ: هَذَا يُكَذِّبُ الْإِسْلَامَ؟!

وَعَلَيْهِ؛ فَهَلْ يُجُوزُ أَنْ يُعْتَبَرَ مَنْ يَرْجِعُ إِلَى عَالِمٍ^(١) - مَا - مُكَذِّبًا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْإِسْلَامِ؟! وَيَكُونُ قَدْ حَصَرَ الْعِلْمَ فِي شَخْصٍ وَاحِدٍ، وَانْتَهَى إِلَى ضَيْعَةٍ، وَصَارَ مَجْنُونًا؟!!

ثُمَّ؛ نَسْأَلُ هَذَا الْجَارِحَ الْمُعَارِضَ - نَفْسَهُ -:

مَا حُكْمُكَ فِي أَنَاثِ اتَّخَذُوكَ - أَنْتَ - إِمَامًا، وَمَرْجِعًا وَجِيدًا، وَتَقَرُّوا عَنْ الْعُلَمَاءِ؛ فَإِنْ عُرِضَتْ عَلَيْهِمْ أَقْوَالُ غَيْرِكَ رَفَضُوهَا^(٢)؟!!

(١) دُونَ تَعْصِبٍ لَهُ! وَمِنْ غَيْرِ تَبَعِيَّةٍ عَمِيَاءَ لِأَقْوَالِهِ!!

(٢) هَذَا هُوَ امْتِحَانُ (الشَّهْوَةِ الْخَفِيَّةِ) - كَمَا يُقَالُ -!

وَالْأَمْرُ فِيهِ - لِإِزَامَا - مَبْنِيٌّ عَلَى مِثْلِ قَوْلِ اللَّهِ - تَعَالَى -: ﴿بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ. وَلَوْ أَلْقَى

مَعَاذِيرَهُ﴾ [الْقِيَامَةُ: ١٤-١٥].

وَقَدْ قَالَ الْعَلَامَةُ الْمُعَلِّمِي الْيَمَانِي فِي «الْقَائِدَ إِلَى تَصْحِيحِ الْعُقَائِدِ» (ص ٢٥-٢٦) - فِي شَيْءٍ =

=من ذاك:-

«مسالك الهوى أكثر من أن تُحصى:

وقد جَرَّبْتُ نفسي أنني رَبِّمَا أَنْظُرُ في القضية زاعماً أنه لا هوى لي! فَيَلُوحُ لي فيها معنى، فأَقْرُرُهُ تقريراً يُعْجِبُنِي، ثم يَلُوحُ لي ما يَخْدِشُ في ذاك المعنى!
فأَجِدُنِي أَتَبَرَّمُ بذلك الخادش، وتُنازعني نفسي إلى تكالُف الجواب عنه، وَغَضُّ النظر عن مناقشة ذاك الجواب!

وإنما هذا لأنِّي لما قَرَّرْتُ ذاك المعنى -أولاً- تقريراً أعجبني -صرتُ أهوى صِحَّتَهُ!
هذا مع أنه لم يَعْلَمْ بِهِ أَحَدٌ مِنَ الناس؛ فكيف إذا كنتُ قد أَدْعَيْتُهُ في الناس، ثم لاح لي الخدش؟!

فكيف لو لم يَلَحْ لي الخدش، ولكن رجلاً آخر اعْتَرَضَ عَلَيَّ به؟!

فكيف لو كان المعترضُ مِمَّنْ أكرهه؟!..

وبعد:

فما جوابُ السُّؤالِ -الأساسِ-؟!



(٥١)

هل سكوت بعض أهل العلم - أحياناً - مراعاة للمصالح والمفاسد -؛ أم سلف، أو خيانة؟

أَوَّلُ مَا يَنْبَغِي اتِّبَاعُهُ وَسُلُوكُهُ: مَعْرِفَةُ أَسْبَابِ سُكُوتِ الْعُلَمَاءِ عَنْ بَعْضِ الْأُمُورِ الَّتِي قَدْ يُفْتَى غَيْرُهُمْ فِيهَا؛ فَلَعَلَّهُ يَكُونُ عِنْدَهُمُ الْحُجَّةُ (الْمُقْنَعَةُ)، وَيُعْرِفُ صَوَابَ مَوْقِفِهِمْ!

وَمِثْلُ هَذِهِ الْمَشَاكِلِ: يَنْبَغِي أَنْ تُعْرَضَ عَلَى الْعُلَمَاءِ؛ فَلِإِنْ فِي مُشَاوَرَتِهِمْ خَيْرًا كَثِيرًا؛ فَقَدْ يُرَجَّحُونَ الْكَلَامَ فِيهَا، وَقَدْ يُرَجَّحُونَ عَدَمَ الرَّدِّ الْمَعْلَنِ^(١)، وَيُؤَثِّرُونَ تَوْجِيهَ النَّصَائِحِ:

(١) وهل هذا الترجيح - القائم على المصلحة - خاص بالعلماء - فقط -؟!

أم هو فيمن دونهم - من باب أولى -؟!

ولماذا لا نرى - هذه الأيام - إلا الإلزام - وما بُني عليه من خصام - على الدوام! - دون اعتبار لهذا الكلام؟!!

فضلاً عن اختلاف وجوه الترجيح - في تقدير المصالح والمفاسد - من بلد إلى بلد، ومن زمان إلى زمان، ومن شخص على شخص!

قال العزُّ بن عبد السلام في «القواعد الصُّغرى» (ص ٨٢):

«وأكثر المصالح والمفاسد لا وقوف على مقاديرها، وتحديدِها؟ وإنما تُعرَفُ - تقريباً - لعزَّة الوقوف على تحديدِها».

وانظر (ص ٢٨٤ - ٢٨٥) - فيما سيأتي -.

- فَإِمَّا أَنْ يَسْتَفِيدَ الْمَنْصُوحُ.

- وَإِمَّا أَنْ يُعَانِدَ^(١)، فَيَكُونَ قَدْ عَرَّضَ نَفْسَهُ لِنَقْدِ الْعُلَمَاءِ، وَلَا إِسْقَاطِ نَفْسِهِ.

فَبِمِثْلِ هَذِهِ الْأَسْبَابِ^(٢) نَضْمَنُ وَحْدَةَ الْكَلِمَةِ فِي دَعْوَتِنَا، وَمَعَ إِخْوَانِنَا، وَأَبْنَائِنَا، وَمَشَائِخِنَا، وَيَسْلَمُ الشَّبَابُ مِنَ التَّفَرُّقِ وَالتَّمَزُّقِ - مِمَّا حَصَلَ فِعْلاً، وَكَانَ شَدِيداً - بِسَبَبِ التَّفَرُّدِ وَالتَّسَرُّعِ -.

أَقُولُ:

أَمَّا اسْتِدْلَالُ (الْبَعْضِ) بِبَعْضِ نُصُوصِ السُّنَّةِ وَالسَّيَرَةِ عَلَى نَفْيِ مَبْدَأِ (مُرَاعَاةِ الْمَصَالِحِ وَالْمَفَاسِدِ)؛ فَالْعَكْسُ هُوَ الصَّحِيحُ!

(١) وَلَكِنْ؛ كَيْفَ لَنَا أَنْ نَحْكُمَ عَلَى مَنْ لَمْ يَتَجَاوَبْ مَعَ نَصِيحَةٍ - مَا - بِأَنَّهُ (مُعَانِدٌ) - وَبِخَاصَّةٍ إِذَا كَانَ سُنِّيًّا سَلَفِيًّا - مَعْرُوفًا -؟!!

فَهَلْ كُلُّ مَنْ لَمْ يَتَجَاوَبْ يَكُونُ كَذَلِكَ؟! وَهَلْ مِنْ شَرْطِ النَّاصِحِ أَنْ يَكُونَ مُصِيباً - دَائِماً -؟! وَهَلِ الصَّبْرُ عَلَى هَذَا خَيْرٌ، أَمْ إِسْقَاطُهُ وَاسْتِثْنَاؤُهُ هُوَ الْخَيْرُ؟!!

وَهَلِ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ وَاحِدٌ؟!!

أَمْ أَنَّهُ قَدْ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْبُلْدَانِ وَالْأَحْوَالِ؟!!

وَهَلِ النَّاسُ - جَمِيعاً - فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ؟!!

... أَسْئَلُهُ مُتَعَدِّدَةً لَا بُدَّ مِنَ الْإِجَابَةِ عَلَيْهَا، وَمَعْرِفَةِ الْحَقِّ فِيهَا - قَبْلَ إِصْدَارِ الْأَحْكَامِ،

وَالِإصرارِ عَلَى الْكَلَامِ -!!!

(٢) وَبَغَيْرِهَا: لَنْ نَخْرُجَ مِنْ فِتْنَةٍ إِلَّا وَتَلَحُّقُنَا أُخْرَى!!

كَمَا هُوَ وَاضِحٌ لِلْعَيَانِ - الْآنَ - فِي جَمِيعِ الْبُلْدَانِ -!

طَعَنَ بِلَا بُرْهَانٍ، وَقَوْلٍ بِالْظَنِّ وَالتَّهْدِيَانِ - بَلِّ وَالبُهْتَانِ -.. آفَتَانِ مُدْمِرَتَانِ!!!

.. لَقَدْ ضَجَّتْ - مِنْ ذَا - صُدُورُ أَهْلِ الْإِيمَانِ، وَتَزَلْزَلَتْ مِنْ هَوْلِهِ الْأَرْكَانُ!

بل يُقال -فيه-:

كَانَ الْمُشْرِكُونَ يَقْتَرِحُونَ إِبْطَالَ دَعْوَةِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى التَّوْحِيدِ مِنْ أَسَاسِهَا، وَإِقَامَةَ دَوْلَةِ الشُّرِكِ عَلَى أَنْقَاضِهَا.

وَهَذَا مَطْلَبٌ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ أَضْعَفُ النَّاسِ عَقِيدَةً وَإِيمَانًا، فَضْلًا عَنِ الْأَنْبِيَاءِ -عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَام-؛ فَكَيْفَ يَسَيِّدُهُمُ ﷺ!!؟

وَمِثَالُ تَرْكِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَاءَ الْكَعْبَةِ^(١): مِنْ بَابٍ: تَرْكُ مَصْلَحَةٍ مَرْجُوحَةٍ لِدَرْءِ مَفْسَدَةٍ كَبِيرَةٍ، دَرُؤُهَا هُوَ الرَّاجِحُ وَالْمُقَدَّمُ.

وَهَذِهِ الْمَفْسَدَةُ هِيَ: خَشْيَةُ أَنْ تَرْتَدَّ قُرَيْشٌ -وَعَيْرُهُمْ مِنَ الْعَرَبِ-؛ لِمَكَانَةِ الْكَعْبَةِ فِي نُفُوسِهِمْ، وَنُفُوسِ آبَائِهِمْ وَأَجْدَادِهِمْ؛ إِذْ هِيَ مَصْدَرُ فَخْرِهِمْ وَاعْتِزَازِهِمْ.

فَعَمَلُ الرَّسُولِ ﷺ -هَذَا- تَقْعِيدٌ لِقَاعِدَةٍ عَظِيمَةٍ، وَتَأْصِيلٌ مَتَبِنٌ لِأُمَّتِهِ؛ لِيَتَوَاجَهُوا بِهِ الْأَحْدَاثَ وَالْمَشَاكِلَ الدِّينِيَّةَ وَالسِّيَاسِيَّةَ وَالاجْتِمَاعِيَّةَ -وَعَيْرَهَا-.

إِذَنْ؛ فَتَرْكُ الرَّسُولِ ﷺ لِهَذَا الْعَمَلِ لَيْسَ مِنْ بَابِ تَرْكِ عَمَلٍ فَرَعِيٍّ -كَمَا قِيلَ!-، وَإِنَّمَا هُوَ دَفْعٌ لِلْفِتْنَةِ، وَتَأْصِيلٌ لِلْأُمَّةِ؛ لِيَتَوَاجَهَ بِهِ الْأَخْطَارَ وَالْمَشَاكِلَ وَالْفِتَنَ^(٢).

(١) كَمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٢٦)، وَمُسْلِمٌ (١٣٢٢).

(٢) لِمَاذَا -إِذَنْ- لَا تُرَاعَى فَوَارِقُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ -فِي الْحُكْمِ عَلَى الْأَعْيَانِ- فِي مِثْلِ هَذَا-؛ فَتَرَى (الجميع!) يُؤْخَذُونَ بِحُكْمٍ وَاحِدٍ! وَكَأَنَّ ظُرُوفَهُمْ وَاحِدَةً، وَتَقْدِيرَاتُهُمْ وَاحِدَةٌ؟! =

و(دَرْءُ الْمَفَاسِدِ مُقَدَّمٌ عَلَى جَلْبِ الْمَصَالِحِ) ^(١)، وَ(سَدُّ الذَّرَائِعِ) ^(٢) - الْمَفْضِيَّةُ إِلَى الْأَضْرَارِ وَالْمَفَاسِدِ -: مِنَ الْأُصُولِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي لَا يَقُومُ الْإِسْلَامُ وَحَيَاةُ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا عَلَيْهِمَا.

خُذْ - مَثَلًا - قَوْلَ اللَّهِ - تَعَالَى -: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨]:

فَإِنَّ سَبَّ أَوْثَانِ الْمُشْرِكِينَ حَقٌّ، وَقُرْبَةُ إِلَى اللَّهِ، وَإِهَانَةٌ لِلْأَنْدَادِ، لَكِنْ؛ لَمَّا كَانَ قَدْ يُؤَدِّي إِلَى مَفْسَدَةٍ كُبْرَى - هِيَ سَبُّ اللَّهِ -: وَجَبَ تَرْكُهُ.

فَلَيْسَ هَذَا الْعَمَلُ - إِذَنْ - مِنْ بَابِ الْفُرُوعِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ الْأُصُولِ وَالْعَقَائِدِ.

وَكَذَلِكَ: صَلَاةُ الصَّحَابَةِ وَرَاءَ عُثْمَانَ وَهُوَ يُتِمُّ ^(٣) فِي صَلَاةٍ كَانَ يَقْصُرُهَا

= وهذا ظلمٌ بَيِّنٌ، وَجَوْرٌ غَيْرُ هَبْنٍ...

وبخاصَّةٍ «أَنَّ الْأَرَاءَ تَخْتَلِفُ فِي مَعْرِفَةِ الصَّالِحِ وَالْأَصْلَحِ، وَالْفَاسِدِ وَالْأَفْسَدِ، وَفِي مَعْرِفَةِ خَيْرِ الْخَيْرَيْنِ، وَشَرِّ الشَّرَّيْنِ» - كَمَا فِي «الْقَوَاعِدِ الصَّغْرَى» (ص ١٠٧) لِلْعَزَّازِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ -.

وَانْظُرْ مَا تَقَدَّمَ - فِي (الْمَقَدِّمَةِ) - (ص ١٧٣).

(١) انْظُرْ «الْمُؤَافَقَاتِ» (١/ ١٩٥ و ٢٤٣)، وَ(٢/ ١٥١ و ٣٣٣ و ٣٨٩)، وَ(٣/ ١٩٠ و ٢٤١)، وَ(٤/ ٢٧٢ - طَبْعَةُ دِرَاز).

(٢) انْظُرْ «تَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٣٢/ ٢٢٥ - ٢٢٨)، وَ«إِعْلَامُ الْمُوقَعِينَ» (٣/ ١٣٤ - ١٦٥ - طَبْعَةُ طَه عَبْدِ الرَّؤُوفِ سَعْد).

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٠٨٤)، وَمُسْلِمٌ (٦٥٩) عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ.

=

————— منجى السلف الصالح في أصول (النقد)، و(البحر)، و(الفنايح) ————— ٢٧٧

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، لَيْسَتْ مِنْ بَابِ التَّنَازُلِ عَنْ سُنَّةٍ أَوْ عَمَلٍ
فَرَعِيٍّ، وَإِنَّمَا مِنْ بَابِ (دَرْءِ الْمَفَاسِدِ الْكُبْرَى).

فَلَوْ تَرَكُوا الصَّلَاةَ خَلَفَ إِمَامُ الْمُسْلِمِينَ: لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى الْخِلَافِ، وَالتَّنَازُعِ،
وَافْتِرَاقِ الْأُمَّةِ، وَسَفْكِ الدِّمَاءِ.

ثُمَّ؛ أَلَيْسَ الْمُشْرِكُونَ - أَنْفُسُهُمْ - قَدْ افْتَرَحُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أُمُورًا - يَوْمَ
صُلْحِ الْحُدَيْبِيَّةِ^(١) -؛ لِلتَّنَازُلِ عَنْهَا؟!

فَلِأَجْلِ الْمَصَالِحِ وَالْمَفَاسِدِ الَّتِي رَاعَاهَا اسْتَجَابَ لَهُمْ فِيهَا؛ وَهِيَ مِنْ
أُصُولِ الْأُصُولِ.

وَمَا ذَلِكَ مِنْهُ ﷺ إِلَّا لِأَنَّهُ مِنْ وَرَاءَ ذَلِكَ مَصَالِحٌ عَظِيمَةٌ، مِنْهَا: النَّصْرُ
الْعَزِيزُ، وَالْفَتْحُ الْمُبِينُ، وَافْتِلَاحُ جُذُورِ الشُّرْكِ وَالْكُفْرِ.

وَهُوَ ﷺ هَذَا الصُّلْحُ الْعَظِيمُ - كَانَ يَشْرَعُ قَوَاعِدَ الصُّلْحِ وَالسَّلَامِ، وَقَوَاعِدَ
الْمُعَاهَدَاتِ بَيْنَ الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَبَيْنَ أَعْدَائِهَا.

= وَفِيهِ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ - فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ -: «الْخِلَافُ شَرٌّ» - كَمَا فِي «صَحِيحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ»
(١٧٢٦) - لِشَيْخِنَا -.

فَأَيْنَ فَقَهُ هَذَا التَّأْصِيلِ السَّلَفِيِّ فِي هَذَا الزَّمَانِ؟!

وَأَيْنَ الْعَامِلُ بِهِ فِي ذَا الْأَوَانِ؟!

وَانْظُرْ مَا تَقَدَّمَ (ص ٦٨).

(١) كَمَا سَيَأْتِي - قَرِيبًا -.

وَقَدْ قَالَ -تَعَالَى- إِشَادَةً بِهَذَا الصُّلْحِ -: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا. لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا. وَيَنْصُرَكَ اللَّهُ نَصْرًا عَظِيمًا. هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾ [الفتح: ١-٤].

لَأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ كَانُوا قَدْ نَزَلَ بِهِمْ مِنَ الْغَمِّ وَالْكَرْبِ بِسَبَبِ الصُّلْحِ -الَّذِي ظَاهِرُهُ ضَيْمٌ وَظُلْمٌ، وَبَاطِنُهُ الْعِزَّةُ وَالنَّصْرُ- الشَّيْءُ الْكَثِيرُ؛ لِأَنَّ أَمْرَهُ فَوْقَ مَدَارِكِ الْبَشَرِ؛ مِمَّا أَطْلَعَ اللَّهُ عَلَيْهِ رَسُولَهُ الْكَرِيمَ ﷺ.

وَقَدْ كَانَ ﷺ يَتَلَقَّى شُرُوطَ الْمُشْرِكِينَ الظَّالِمَةِ الْمُتَغَطِّرِ سَةً بِصَدْرِ رَحْبٍ، وَنَفْسٍ مُطْمَئِنَّةٍ، وَهُوَ فِي غَايَةِ الثِّقَةِ بِإِعْلَاءِ كَلِمَةِ اللَّهِ -سُبْحَانَهُ-، وَنَصْرِ رَبِّهِ.

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» -فِي كِتَابِ (الشُّرُوطِ) (حَدِيث: ٢٧٣١)-

(٢٧٣٢) -مِنْ حَدِيثِ الْمِسُورِ بْنِ مَخْرَمَةَ وَمَرْوَانَ- فِي قِصَّةِ غَزْوَةِ الْحُدَيْبِيَّةِ:-

أَنَّهُ لَمَّا جَاءَ مَنُذُوبُ قُرَيْشٍ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو، وَقَالَ: هَاتِ اكْتُبْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابًا، فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْكَاتِبَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ».

فَقَالَ سُهَيْلُ: أَمَّا (الرَّحْمَنُ)؛ فَوَاللَّهِ مَا أَذْرِي مَا هِيَ! وَلَكِنْ اكْتُبْ: «بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ» -كَمَا كُنْتَ تَكْتُبُ-، فَقَالَ الْمُسْلِمُونَ: وَاللَّهِ لَا نَكْتُبُهَا إِلَّا: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اكْتُبْ: بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ»، ثُمَّ قَالَ:

«هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ».

فَقَالَ سُهَيْلُ: وَاللَّهِ لَوْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ مَا صَدَدْنَاكَ عَنِ الْبَيْتِ، وَلَا

————— منجى السلف الصالح في أصول (النقد)، و(البحر)، و(الفنايح) ————— ٢٧٩

قَاتِلُنَاكَ، وَلَكِنْ اكْتُبْ: «مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ»، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَاللَّهِ إِنِّي لَرَسُولُ اللَّهِ -وَإِنْ كَذَبْتُمُونِي-، اكْتُبْ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ».

... فَهَلْ هَذَا التَّصَرُّفُ، وَهَذِهِ الْمَوَافَقَةُ وَالتَّسَامُحُ، كَانَتْ فِي أُمُورٍ يَسِيرَةٍ، أَوْ كَانَتْ فِي أُمُورٍ كَبِيرَةٍ، وَأُصُولٍ عَظِيمَةٍ؟!

لَكِنْ؛ فَعَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَجْلِ أَنْ وَرَاءَهَا مَا لَا يُدْرِكُهُ الْعَقْلُ مِنْ نَصْرِ الْإِسْلَامِ، وَظُهُورِهِ عَلَى الْكُفْرِ وَالشِّرْكِ.

إِنَّ فَوَائِدَ هَذَا الصُّلْحِ لَعَظِيمَةٌ جِدًّا، وَقَدْ ذَكَرَهَا الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي «زَادَ الْمَعَادَ».

وَنَخْتَارُ مِنْهَا مَا يُنَاسِبُ الْمَقَامَ:

قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي «زَادَ الْمَعَادَ» (٣/ ٣٠٤-٣٠٦) -فِي فَوَائِدِ صُلْحِ الْحَدَيْبِيَّةِ-:

«مِنْهَا: جَوَازُ ابْتِدَاءِ الْإِمَامِ بِطَلَبِ صُلْحِ الْعَدُوِّ -إِذَا رَأَى الْمَصْلَحَةَ لِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ-، وَلَا يَتَوَقَّفُ ذَلِكَ عَلَى أَنْ يَكُونَ ابْتِدَاءُ الطَّلَبِ مِنْهُمْ. وَمِنْهَا: احْتِمَالُ فَلَةٍ أَدَبِ رَسُولِ الْكُفَّارِ، وَجَهْلِهِ، وَجَفَوْتِهِ، وَلَا يُقَابَلُ عَلَى ذَلِكَ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَصْلَحَةِ الْعَامَّةِ.

وَمِنْهَا: أَنَّ مَصْلَحَةَ الْمُشْرِكِينَ بَعْضُ مَا فِيهِ ضَيْمٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ -لِلْمَصْلَحَةِ

الرَّاجِحَةُ، وَدَفَعَ مَا هُوَ شَرُّ مِنْهُ؛ فَفِيهِ: دَفْعُ أَعْلَى الْمَفْسَدَتَيْنِ بِأَحْتِمَالِ أَذْنَاهُمَا^(١) هـ.

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي مَوْضِعٍ آخَرَ (٣/ ٣٠٩ - ٣١٠):

«الْإِشَارَةُ إِلَى بَعْضِ الْحُكْمِ الَّتِي تَصَمَّتْهَا هَذِهِ الْهُدْنَةُ - وَهِيَ أَكْبَرُ وَأَجَلُّ مِنْ أَنْ يُحِيطَ بِهَا إِلَّا اللَّهُ الَّذِي أَحْكَمَ أَسْبَابَهَا، فَوَقَعَتِ الْغَايَةُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي افْتَضَتْهُ حِكْمَتُهُ وَحَمْدُهُ -:

فَمِنْهَا: أَنَّهَا كَانَتْ مُقَدِّمَةً بَيْنَ يَدَيِ الْفَتْحِ الْأَعْظَمِ الَّذِي أَعَزَّ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ وَجُنْدَهُ، وَدَخَلَ النَّاسُ - بِهِ - فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا.

فَكَانَتْ هَذِهِ الْهُدْنَةُ بَابًا لَهُ، وَمِفْتَاحًا، وَمُؤْذِنًا بَيْنَ يَدَيْهِ.

وَهَذِهِ عَادَةُ اللَّهِ فِي الْأُمُورِ الْعِظَامِ الَّتِي يَقْتَضِيهَا - قَدَرًا وَشَرْعًا -: أَنْ يُوْطِئَ لَهَا بَيْنَ يَدَيْهَا مُقَدِّمَاتٍ وَتَوَطُّيَاتٍ تُؤْذِنُ بِهَا، وَتَدُلُّ عَلَيْهَا.

وَمِنْهَا: أَنَّ هَذِهِ الْهُدْنَةَ كَانَتْ مِنْ أَعْظَمِ الْفُتُوحِ؛ فَإِنَّ النَّاسَ أَمِنَ بَعْضُهُمْ

(١) وهذا أصل فقهي عام - كما قرره علماء الإسلام - من قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ؛ مِنْهُمْ: الإمام ابن القيم في «روضة المحييين» (ص ١٣١) - مهمم -، و«القواعد الحسان في تفسير القرآن» (رقم: ٣٥) - للسَّعْدِي -، و«الأنساب والنظائر» (١/ ٤١) - لابن السُّبْكِيِّ -، و«فتح الباري» (١/ ٣٢٩)، و«شرح النووي على مسلم» (١٠/ ١٤٣).

ولكن؛ أَيْنَ هَذَا الْفَقْهُ - الْيَوْمَ - مِنْ أَوْلِيكَ الْغُلَاةِ الْمُتَشَدِّدِينَ - هُنَا، وَهُنَاكَ، وَهُنَاكَ! - غَفَرَ اللَّهُ لَنَا وَلَهُمْ - الَّذِينَ لَا يَعْرِفُونَ الْمَصَالِحَ وَالْمَفَاسِدَ؛ فَضْلًا عَنْ أَنْ يَرْجَحُوا الْأَعْلَى مِنْهُمَا - جَلْبًا، أَوْ دَفْعًا - بِحَسَبِ الظُّرُوفِ وَالْوَقَائِعِ؟!

بَعْضًا، وَاخْتَلَطَ الْمُسْلِمُونَ بِالْكَفَّارِ، وَبَادَوْهُمْ بِالدَّعْوَةِ، وَأَسْمَعُوهُمْ الْقُرْآنَ، وَنَظَرُوا لَهُمْ عَلَى الْإِسْلَامِ جَهْرَةً - آمِنِينَ - .

وَوَظَّهَرُ مَنْ كَانَ مُحْتَفِيًا بِالْإِسْلَامِ، وَدَخَلَ فِي مُدَّةِ الْهُدْنَةِ مَنْ شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَدْخُلَ، وَهَذَا سَمَاءُ اللَّهِ: ﴿فَتَحَامِينَا﴾ .

قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ^(١): قَضَيْنَا لَكَ قَضَاءً عَظِيمًا .

وَقَالَ مُجَاهِدٌ^(٢): هُوَ مَا قَضَى اللَّهُ لَهُ بِالْحَدِيثِ .

قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٣٥٢ / ٥): «فِيهِ جَوَازُ بَعْضِ الْمَسَاحَةِ فِي أَمْرِ الدِّينِ، وَاحْتِمَالُ الضَّيْمِ فِيهِ - مَا لَمْ يَكُنْ قَادِحًا فِي أَصْلِهِ - ؛ إِذَا تَعَيَّنَ ذَلِكَ طَرِيقًا لِلسَّلَامَةِ فِي الْحَالِ، وَالصَّلَاحِ فِي الْمَالِ - ؛ سِوَاءِ كَانَ ذَلِكَ فِي حَالِ ضَعْفِ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ قُوَّتِهِمْ» .

أَقُولُ:

لَقَدْ تَسَامَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَا الصُّلْحِ فِي أُمُورٍ عَظِيمَةٍ مِنْ أَصُولٍ وَفُرُوعٍ:

فَمِنْ الْأَصُولِ الَّتِي تَسَامَحَ فِيهَا ﷺ:

عَدَمُ كِتَابَةِ: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، وَالْأَخْذُ بِمَا اقْتَرَحَهُ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو:

(١) «غريب القرآن» (ص ٤١٢) - له - .

(٢) «تفسيره» (٢ / ٦٠١) .

(بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ)! مَعَ غَضَبِ الصَّحَابَةِ، وَحَلْفِهِمْ بِاللَّهِ أَنَّهُ لَا يُكْتَبُ إِلَّا: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»!

وَتَسَامَحَ ﷺ فِي عَدَمِ كِتَابَةِ: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ»، -وَهِيَ الرُّكْنُ الثَّانِي مِنْ أَرْكَانِ الشَّهَادَتَيْنِ، أَصْلُ الْإِسْلَامِ-، وَكَتَبَ مَا أَصَرَ عَلَيْهِ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو -مَنْدُوبُ قُرَيْشٍ-: (مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ).

... إِلَى شُرُوطٍ مُجْحِفَةٍ أُخْرَى، مِنْهَا: أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ يَرُدُّ مَنْ جَاءَهُ مِنْ مَكَّةَ مُسْلِمًا، وَلَا تَرُدُّ قُرَيْشٌ مَنْ جَاءَهَا مِنَ الْمَدِينَةِ، مِمَّا زَادَ الصَّحَابَةُ حَقًّا وَغَيْظًا، حَتَّى قَالَ عُمَرُ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- وَهُوَ يُخَاطَبُ النَّبِيَّ ﷺ -: أَلَسْتَ نَبِيَّ اللَّهِ حَقًّا؟
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «بَلَى».

فَقَالَ عُمَرُ: أَلَسْنَا عَلَى الْحَقِّ، وَعَدُّنَا عَلَى الْبَاطِلِ؟!

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «بَلَى».

فَقَالَ عُمَرُ: فَلِمَ تُعْطِي الدِّينَةَ فِي دِينِنَا؟!!

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ، وَلَسْتُ عَاصِيَهُ، وَهُوَ نَاصِرِي»^(١).

لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يُدْرِكُ مَا لَا يُدْرِكُهُ عُمَرُ -الْفَارُوقُ الْعَبْقَرِيُّ- وَلَا غَيْرُهُ.

ثُمَّ أَقُولُ:

مَا رَأَيْتُكُمْ فِي هَذَا التَّسَامُحِ الَّذِي قَامَ عَلَى جَلْبِ الْمَصَالِحِ وَدَرْءِ الْمَفَاسِدِ؛ أَلَيْسَ

(١) رواه البخاري (٢٥٨١) -كما تقدّم-.

لَنَا فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ (١) !

فَلَعَلَّ الْعُلَمَاءَ الَّذِينَ تَرَى سُكُوتَهُمْ تَنَازُلًا - وَرُبَّمَا رَأَيْتَهُ كَيْتَانًا وَخِيَانَةً! - أَبْعَدُ
نَظْرًا مِنْكَ، وَأَعْرِفُ بِالمَصَالِحِ وَالمَفَاسِدِ، وَأَعْرِفُ بِالقَوَاعِدِ والأُصُولِ، وَمَا يَتَرْتَّبُ
عَلَى المَوَاقِفِ وَالتَّصَرُّفَاتِ.

(١) نعم - واللهم - حبًّا وكرامة - ؛ وإلا ؛ خيبتنا وخيبرنا...

على أني أذكر شيئاً مهماً - يُستفاد من الحديث نفسه - في موضوع (المصالح والمفاسد) - :

إنَّ تقديرَ المصالح والمفاسد أمرٌ ليس قطعياً؛ فقد تختلفُ فيه الأفكارُ، وتتردّدُ فيه الأنظارُ.

ولا تخرُجُ من ذلك - بالحق - إلا التفاهمُ، والتباحثُ، والتناصُحُ، والتواصيُ.

وقد قالَ الشيخُ عبيدُ الجابري - وَفَّقَهُ اللهُ - في «أصول وقواعد في المنهج السلفي» :

«النصيحةُ لها حدٌّ محدودٌ؛ فالشخصُ المبتدعُ: إذا رأيتَ أَنَّ قُرْبَكَ يُؤثِّرُ فيه، ويكسرُ جدَّتَهُ في

البدعة، ويقرِّبُهُ إلى السَّائِفَةِ: فعليكَ به؛ كُنْ معه.

لكن؛ إذا لم يكنْ نُصْحُكَ نافعاً له، ولا مُفيداً؛ فانفضَّ يديكَ منه، ثم - بعد ذلك - عاملُهُ بما

يستحقُّ: قد يُهَجِّرُ، وقد لا يُهَجِّرُ، ولكنه يُحَذِّرُ من أفعاله.

هذا أمرٌ راجعٌ إلى (قاعدةِ النَّظَرِ في المفاسدِ والمصالحِ) المترتبةُ على ذلك».

قلتُ: وهذا كلامٌ دقيقٌ؛ بل غايةٌ في التَّحْقِيقِ.

ولكنَّا نتساءلُ - حولَ (بعضِ الناسِ!) - : أينَ التطبيقُ - مع الأسفِ العميقِ - !!؟

... فكيف إذا كان هذا الأمرُ ليس في حقِّ (مبتدع)، وإنَّما هو في حقِّ سُنِّيٍّ وَقَعَ في خطأ، أو

بدعة - حَسَبُ - !!؟

ومن المُقَرَّرِ - عندَ مُحَقِّقِي عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ - : أَنَّهُ ليس كُلُّ مَنْ وَقَعَ في بدعةٍ صارَ مُبتدِعاً...

إلا عندَ غُلَاةِ التَّبْدِيعِ، والمتشددِينَ - بغيرِ حقٍّ - في التجريحِ!

وقارنْ بما تقدَّم (ص ٢٤٧) - وهو مهمٌ - ؛ بما خالفَ ذا!!

وما هُنا - لا شكَّ - أضبطُ...

وإلى الله المشتكى من تسرعات ومبادرات ليس فيها أي نيفات إلى هذه الأمور العظيمة، فأذاقت الدعوة السلفية الأمرين، وأوقعتها في غربة وكربة^(١).

(١) أقول - بعد هذا التأصيل الجليل، والبحث الجليل -:

هل المصالح والمفاسد - وجوداً وعدماً - في درجة واحدة؟

وهل إدراكها والوقوف على مآلاتها ذو نمط واحد؟

وهل ما جاز للعلماء بيجور لطلاب العلم - بحسب وقائهم وظروفهم -، أم لا بيجور؟

أليس جواز هؤلاء - من باب أولى - مع التدقيق المنهجي، والتأني العلمي؟

وهل المسائل التي تراعى فيها المصالح والمفاسد محدودة؟ أم أنها تتجدد - وتعدد -

بحسب الأحوال؟

وهل البلدان، والظروف لها دور في هذا الباب؟

وهل ظروف (مكة) كظروف (الرياض)؟

وهل ظروف (جيزان) كظروف (عمان)؟

وهل ظروف (تونس) كظروف (دمشق)؟

... كظروف (العراق)؟

... (فلسطين)؟

... (ليبيا)؟

... (مصر)؟

... (أمريكا)؟

... (أوروبا)؟

وهل محاسبة الجميع - بنمط واحد، وظرف واحد، وأحكام واحدة - تلغى - من قريب

أو من بعيد - قاعدة المصالح والمفاسد - العظيمة - هذه؟

وهل يسوغ الاختلاف في الحكم على شخص - ما - بأنه (مبتدع) - مثلاً - إقامة الدنيا وعدم =

(٣)

هسل نبي اجمال عن النخوض في القس،
يخالف ما جاءت به الرسل، وترده العقول؟

كَمَثَلِ قَوْلِ الْقَائِلِ -لِلْجُهَّالِ، أَوْ عَامَّةِ الشَّبَابِ- نَاصِحاً:-
(لَا تَدْخُلُوا فِي هَذِهِ الْفِتْنَةِ)...

=إِقْعَادُهَا -كَمَا يُقَالُ!-؟

ثُمَّ يَنْصَبُ عَلَى ذَلِكَ الْاِخْتِلَافِ -أَوْ الْمُخَالَفَةِ-، الْوَلَاءُ وَالْإِبْرَاءُ، وَالْمُحْجَرُ وَالْعِدَاءُ، وَالْبُغْضُ
وَالْبَلَاءُ، وَالسَّرَّاءُ وَالضَّرَّاءُ!؟

ذُو الْحِزْمِ لَا يَتَنَبَّيْ أَمْرًا بِهِمْ بِهِ حَتَّى يُطَالِعَ مَا تَبْدُو عَوَاقِبُهُ
مع التنبيه -مُكْرَرًا- إِلَى أَنَّ الْمُخْتَلِفِينَ فِي هَذِهِ الْجُزْئِيَّةِ -فِيهَا أُرِدَتْ- مُتَّفِقَانِ -تَمَامًا- فِي أَصُولِ
الْمَنْهَجِ السَّلَفِيِّ، وَالْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ -جَمِيعًا-!!!
اعْذِرُونِي -إِذَا سَارَعْتُ بِالْإِجَابَةِ- قَائِلًا:
لَا أَقُولُ: إِنَّ ذَلِكَ -كَذَلِكَ- لَيْسَ هُوَ ذَا صَلَوةٍ بِمَوْضُوعِ الْمَصَالِحِ وَالْمَقَاسِدِ -فَقَطْ-؛ بَلْ أَقُولُ:
إِنَّهُ لَيْسَ ذَا صَلَوةٍ بِأَيِّ عَقْلٍ، أَوْ نَفْلٍ، أَوْ عُرْفٍ، أَوْ مُعَامَلَةٍ!!!
وَأَنْظُرُ مَا تَقَدَّمَ مِنَ النُّقُولِ الْمَهْمَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِتَأْثِيرِ (الزَّمَانِ) وَ(الْمَكَانِ) عَلَى الْأَحْكَامِ -فِيهَا نَحْنُ فِيهِ-
(الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ) -مِنَ الْمَقَدِّمَةِ-

و: (هَذَا خِلَافٌ بَيْنَ الْمَشَايخِ) ^(١)...

و: (مَنْ لَا يَعْنِيهِ الْأَمْرُ لَا يَدْخُلُ فِيهِ)...

و: (مَنْ يُرِيدُ أَنْ يَحْكُمَ: يَنْظُرُ مَعَ مَنْ الْحَقُّ، وَيَأْخُذُ بِمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ، وَيَقْتَنِعُ بِهِ)...

... فَثَمَّةٌ مَنْ يُنَاقِضُ هَذَا التَّوْجِيهَ وَيَرْفُضُهُ؛ بَلْ يَجْعَلُهُ (مُيُوعَةً)!!!

وبالمثال يتضح الاستدلال:

فقد وَقَعَ هَذَا الطَّعْنُ -بِالْمُيُوعَةِ!- فِعْلاً- فِي بَعْضِ أَفَاضِلِ
طَلَبَةِ الْعِلْمِ الْجَزَائِرِيِّينَ ^(٢)؛ يُمْكِنُ كَانَ الرُّفْقُ بِهِ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ الشَّدَّةَ

(١) ففي بعض الخلافات (الحادثة = الحارّة) -هذه الأيام- بين (بعض المشايخ) -من إخوان
الأمس، أعداء اليوم!- وقد بدّع بعضهم بعضاً! -وَقَفَّ مشايخ آخرون -مَنْ لَهُمْ مِمَّا كَبِيرُ صِلَةٍ!-
موقفَ الحياد، ولم يتدخلوا بينهما، ولم يتصروا لأحدٍ منهما -رضاً بالسَّلامة-!!

فما موقفُ (الغلاة = المتشددين) من هذا الصَّنِيعِ؟!

ولماذا الانتقائية؛ فُسِّكَتْ عن أحد، وَتُكَلَّمُ في آخر؟!

وما ضوابطُ كُلِّ؟!

(٢) فَهَلِ (الشَّامِيُّونَ) غَيْرُ (الْجَزَائِرِيِّينَ)؟!

و(المُضَرِّيُّونَ) غَيْرُ (السُّعُودِيِّينَ)؟!

و(الْقَرِيبِيُّونَ) غَيْرُ (الْبَعِيدِيِّينَ)؟!

وَمَا ضَوَابِطُ كُلِّ؟!؟

أَمْ أَنَّ الْمَنَاطَ وَاحِدًا، وَالثَّمَرَةَ وَاحِدَةً؟!

راجياً -مِنْ صَمِيمِ قَلْبِي- أَنْ لَا يَكُونَ لِلْعُنْصُرِيَّةِ -المَقْبِتَةِ-، و(الإقليمِيَّةِ) -البَغِيضَةِ- فِي=

عَلَيْهِ^(١) زَادَتِ الْقَضِيَّةُ تَأْزُماً.

بَلْ إِنَّ الطَّعْنَ فِيهِ أَدَّى إِلَى فِتْنَةٍ كَبِيرَةٍ فِي (الجزائر) و(فرنسا)^(٢)، حَيْثُ فَرَّقَتِ
السَّلَفِيُّينَ شَذَرَ مَذَرٍ، وَجَعَلَتْ بَأْسَهُمْ بَيْنَهُمْ شَدِيداً.

لَقَدْ بُذِلَتْ جُهُودٌ عَظِيمَةٌ فِي نَشْرِ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ فِي (فرنسا) - مِنْ نَشْرِ
الْكِتَابِ النَّافِعَةِ، وَالْأَشْرِطَةِ، وَالْمَحَاضِرَاتِ السَّلَفِيَّةِ -، تِلْكَمُ الْجُهُودُ الَّتِي تُوَضِّحُ
الْمَنْهَجَ السَّلَفِيَّ، وَتَدَحِّضُ صَلَالَاتِ وَأَبَاطِيلِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ.

فاجْتَمَعَ عَلَى الْمَنْهَجِ السَّلَفِيِّ أَعْدَادٌ كَبِيرَةٌ - مُتَّفِقَةٌ عَلَى الْحَقِّ، مُتَعَاوِنَةٌ عَلَى
الْحَقِّ، مُتَّخِيَةٌ فِي اللَّهِ -؛ الْأَمْرُ الَّذِي كَبَتْ أَهْلُ الْبَاطِلِ - مِنْ جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ،
وَالْإِخْوَانِ - وَفَصَائِلِهِمْ -، وَذَلِكَ مِمَّا يُسَاعِدُ عَلَى انْتِشَارِ السَّلَفِيَّةِ.

= (الدعوة السلفية) - أو بعض حملتها - موقع قلم، أو موضع قدم:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «قاعدة في المحبة» (ص ١٣٣):

«فلا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ لِأَجْلِ مَا يَتَمَيَّزُ بِهِ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ؛ مِثْلَ الْأَنْسَابِ وَالْبُلْدَانِ...
بَلْ يُعْطَى كُلٌّ مِنْ ذَلِكَ حَقُّهُ - كَمَا أَمَرَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ -».

وقال في «مجموع الفتاوى» (٤٢٢/٢٨):

«فَمَنْ تَعَصَّبَ لِأَهْلِ بَلَدِيَّتِهِ، أَوْ مَذْهَبِهِ، أَوْ طَرِيقَتِهِ، أَوْ قَرَابَتِهِ، أَوْ لِأَصْدِقَائِهِ - دُونَ غَيْرِهِمْ -:
كَانَتْ فِيهِ شُعْبَةٌ مِنَ الْجَاهِلِيَّةِ؛ حَتَّى يَكُونَ الْمُؤْمِنُونَ كَمَا أَمَرَهُمُ اللَّهُ - تَعَالَى - مُعْتَصِمِينَ بِحَبْلِهِ،
وَكِتَابِهِ، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ».

أَمْ أَنَّ الْأَمْرَ (!) - فِي بَعْضِ الْأَمْرِ! - عَلَى مَعْنَى النَّصِّ الْقُرْآنِيِّ: ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ﴾ ؟؟!!

(١) وعلى غيره!

(٢) بل وفي غيرهما - كثير - من بلاد العرب والعجم !!

وَلَمَّا طَعِنَ فِي طَالِبِ الْعِلْمِ الْجَزَائِرِيِّ - هَذَا - بِالْمُيُوعَةِ^(١)، جَاءَتِ الْفِتْنُ،
وَأَشْتَعَلَتْ نِيرَانُ الْفُرْقَةِ الَّتِي أَوْقَعَتِ الدَّعْوَةَ وَدَمَّرَتَهَا^(٢)، وَجَعَلَتْ بِأَسْ
أَهْلِهَا بَيْنَهُمْ!

وَلَقَدْ تَعَبَ أَهْلُ السُّنَّةِ مِنْ مُعَالَجَةِ آثَارِ كَلَامٍ مَنْ لَا يَنْظُرُ فِي الْعَوَاقِبِ، وَلَا
يُرَاعِي الْمَصَالِحَ وَالْمَفَاسِدَ، وَلَا يَسْتَحْدِمُ الرَّفْقَ وَالْحِكْمَةَ^(٣) - تِلْكَمُ الْأُصُولُ
الْعَظِيمَةُ الَّتِي يَجِبُ مُرَاعَاتُهَا، وَلَا تَقُومُ لِلدَّعْوَةِ قَائِمَةٌ إِلَّا بِهَا -.
وَمَعَ الْأَسَفِ؛ إِنَّ كُلَّ مَنْ يُذِرُكَ حَجَمَ هَذِهِ الْمُعْضَلَةِ، وَيَنْصُرُ هَذِهِ الْمَعَالِجَاتِ
الْمَشْرُوعَةَ: يُرْمَى بِالتَّمْيِيعِ، وَأَحْزَابِ التَّمْيِيعِ^(٤)...

(١) فَكَيْفَ إِذَا قِيلَ - فِيهِ - سَاقِطٌ؟ مِسْكِينٌ؟ ضَائِعٌ، مُتَفَلِّسٌ؟

وَبِسَبَبِ مَاذَا؟

بِسَبَبِ مُخَالَفَةِ حُكْمِ الْبِدْعَةِ - ضَمِنَ اجْتِهَادُ سُنِّيٍّ سَائِعٍ - عَلَى شَخْصٍ، أَوْ أَشْخَاصٍ!
وَكَيْفَ وَقَدْ أُلْحِقَ بِهَذَا الطَّالِبِ (الْجَزَائِرِيِّ): سَعُودِيُون، وَشَامِيُون، وَمَصْرِيُون؟

و﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾...

(٢) وَهَذَا يَحْدُثُ - الْآنَ - وَلَا يَزَالُ يَحْدُثُ - فِي دُولٍ أُخْرَى، وَأَمَاكِنَ شَتَّى - وَالْحَبْلُ عَلَى

الْجَزَّارِ - كَمَا يُقَالُ - !!

... إِلَّا أَنْ يَتَذَكَّرَنَا اللَّهُ - تَعَالَى - بِرَحْمَتِهِ - وَهُوَ الْعَلِيُّ الْمُتَعَالِ -.

(٣) وَلَا يَزَالُ أَوْلَئِكَ (يُتَعَبُونَ)، وَهَؤُلَاءِ (يُتَعَبُونَ)!

و﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾...

(٤) وَمَا أَكْثَرَ التُّهَمَ الْجَاهِزَةَ - الْيَوْمَ - زِيَادَةً عَلَى (التَّمْيِيعِ!) - مِنْ هُنَا وَهُنَا! -:

هَذَا مُرْجِئٌ!

- فَقَوْلُ النَّاصِحِ لِلشَّبَابِ: (لَا تَدْخُلُوا فِي الْفِتْنَةِ):

لَا يَنْبَغِي الْإِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الشَّبَابِ إِذَا حَاضُوا فِي الْفِتْنَةِ جَرَفَتْهُمْ، أَوْ مَرَقَتْهُمْ^(١)

وَقَدْ حَصَلَ هَذَا -فِعْلًا-...

فَالْأَسْلَمُ لَهُمْ: الْبُعْدُ عَنْهَا، وَعَدَمُ الْخَوْضِ فِيهَا، وَالْحِفَاطُ عَلَى عَقِيدَتِهِمْ، وَأُخُوَّتِهِمْ فِي اللَّهِ، وَأَنْ يَدْعُوا الْعِلْمَاءَ^(٢).

= هَذَا مُضَيِّعٌ!

هَذَا مُقْلَدٌ!

هَذَا سَاقِطٌ!

هَذَا مُتَغَلِّبٌ!

وَاللَّهُ -تَعَالَى- يَقُولُ: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾...

فَلَنْ تَبَاسٌ، وَلَنْ تَبَاسٌ -بِإِذْنِ اللَّهِ- عَزَّ شَأْنُهُ-.

غَفَرَ اللَّهُ لِلْجَمِيعِ...

(١) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (١٢/٢٣٧):

«الْوَاجِبُ أَمْرُ الْعَامَّةِ بِالْحَمْلِ الثَّابِتَةِ بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ، وَمَنْعُهُمْ مِنَ الْخَوْضِ فِي التَّفْصِيلِ الَّذِي

يُوقِعُ بَيْنَهُمُ الْفُرْقَةَ وَالْإِخْتِلَافَ؛ فَإِنَّ الْفُرْقَةَ وَالْإِخْتِلَافَ مِنْ أَعْظَمِ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ وَرَسُولُهُ».

(٢) وَهَذَا -بِذَاتِهِ- أَصْلٌ مِنْ أَهَمِّ الْأَصُولِ الْمُنْهَجِيَّةِ -وَهُوَ الْأَصْلُ السَّادِسُ عَشَرَ-...

وَالَّذِي نَرَاهُ -الْيَوْمَ- عَكْسُ ذَلِكَ -مِنْ جِهَتَيْنِ-:

١- أَنَّ (أَكْثَرَ) السَّاحَةِ مُفَرَّغَةً لِلشَّبَابِ، وَلِلْجُهْلَاءِ؛ يُخَوِّضُونَ فِيهَا، وَيَسْرَحُونَ، وَيَمْرَحُونَ!

٢- أَنَّ لِنَقَرٍ مِنَ الشَّبَابِ -وَبَعْضِ الْجُهْلَاءِ- وَلِلْأَسَفِ -تَأْثِيرًا عَلَى بَعْضِ الْمَشَايِخِ الْأَفَاضِلِ؛=

وَمِنَ الْمَعْلُومِ لِكُلِّ ذِي نَظَرٍ: أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الصَّحَابَةِ تَوَقَّفُوا عَنِ الْمَشَارَكَةِ فِي فِتْنَةِ (الْجَمَلِ) وَ(صِفِّينَ) - مِنْهُمْ: سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، وَابْنُ عُمَرَ، وَأُسَامَةُ ابْنُ زَيْدٍ^(١) -.

- وَمِثْلُهُ قَوْلُ النَّاصِحِ: (وَمَنْ لَا يَعْنِيهِ الْأَمْرُ لَا يَدْخُلُ فِيهِ):

فَلَا شَكَّ أَنَّ كَثِيرًا يَمُنُّ لَا يَعْنِيهِمُ الْأَمْرُ - وَالْمُغْرَضِينَ - قَدْ يَخْوِضُونَ فِي الْفِتْنَةِ لِيَزِيدُوا هَهَا اشْتِعَالًا!

= بِحَيْثُ يَكَادُ يَكُونُ هُمْ حُكْمُ ظَاهِرٍ عَلَيْهِمْ، وَأَتْرَ بِالْغُ فِيهِمْ!!!

... وَلَئِنْ كَانَ هَذَا الْكَلَامُ صَعْبًا (١) - شَيْئًا مَا -؛ لَكِنَّهُ وَقَعَ - وَلِلْأَسَفِ -:

وَيُؤَيِّدُهُ: مَا فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (٣٦٩١) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:

«مَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ نَبِيٍّ وَلَا اسْتَخْلَفَ مِنْ خَلِيفَةٍ إِلَّا كَانَتْ لَهُ بَطَانَتَانِ: بَطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالْمَعْرُوفِ، وَتُحْضِرُهُ عَلَيْهِ، وَبَطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالشَّرِّ، وَتُحْضِرُهُ عَلَيْهِ، وَالْمَعْصُومُ مَنْ عَصَمَهُ اللَّهُ».

وَيُؤَيِّدُهُ - كَذَلِكَ -: مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٥٣٤)، وَمُسْلِمٌ (١٧١٣) عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:

«إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنُّ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ؛ فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ...».

قُلْتُ:

فَإِذَا كَانَ هَذَا حَالُ النَّبِيِّ - وَهُوَ الْمَعْصُومُ ﷺ بِالرُّوحِ الْجَلِيلِ، وَالْمُسَدَّدُ بِالتَّنْزِيلِ -؛ فَكَيْفَ مَنْ دُونَهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فِي كَثِيرٍ لَا قَلِيلَ؟!

(١) انْظُرْ «فَتْحُ الْبَارِيِّ» (٣٤ / ١٣)، وَ«مَنْهَاجُ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ» (٦ / ٣٣٣).

وَمَا أَجْمَلَ مَا رَوَى ابْنُ سَعْدٍ فِي «طَبَقَاتِهِ» (١٤٣ / ٧) عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ، قَالَ:

«لَبِثْتُ فِي فِتْنَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ سَبْعَ سِنِينَ؛ مَا خَبَرْتُ! وَلَا اسْتَخَبَرْتُ! وَمَا سَلِمْتُ...»

فَكَيْفَ بِمَنْ خَاضَ؟! وَتَنَاوَلَ الْأَعْرَاضَ?!!

وَهَذَا أَمْرٌ مَلْمُوسٌ!

فَالْأَسْلَمُ لِلدَّعْوَةِ وَأَهْلِهَا: أَنْ لَا يَدْخُلَ هَؤُلَاءِ فِي الْأَمْرِ.

- وَكَذَلِكَ قَوْلُ النَّاصِحِ: (وَمَنْ يُرِيدُ أَنْ يَحْكُمَ: يَنْظُرْ مَعَ الْحَقِّ، وَيَأْخُذْ بِمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ، وَيَقْتَنِعَ بِهِ^(١)):

وَهَذَا كَلَامٌ حَقٌّ لِمَنْ هُوَ مُؤَهَّلٌ لِلنَّظَرِ وَالْحُكْمِ - مَعَ تَجَرُّدِهِ لِلَّهِ -^(٢).

إِذَنْ؛ فَالْحُكْمُ عَلَى كَلَامِ النَّاصِحِ - هَذَا - بِأَنَّهُ: مُيُوعَةٌ: حُكْمٌ فِيهِ تَهْوِيلٌ؛ لَا يَجُوزُ نِسْبَتُهُ إِلَى الْمَنَهْجِ السَّلَفِيِّ - بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ -.

(١) تَأَمَّلْ قَوْلَهُ: «بِمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ»، وَقَوْلُهُ: «وَيَقْتَنِعَ بِهِ»...

وَقَارِنُهُ بِحَالِ مَنْ يَرِيدُ إلْزَامَ الْآخَرِينَ بِرَأْيِهِ - بِالْقُوَّةِ - وَمِنْ غَيْرِ اجْتِهَادٍ، وَلَا قَنَاعَةٍ! -..
مَعَ أَنَّ الْمَبْدَأَ الْعَسْكَرِيَّ (!) الْمَشْهُورَ: (نَفَّذْ [ثُمَّ] نَاقِشْ!) أَمَّا (هَذَا): فَيُرِيدُهَا - آخِرًا -: (نَفَّذْ وَلَا تُنَاقِشْ)!!!

(٢) وَ(التَّجَرُّدُ لِلَّهِ): عَمَلٌ قَلْبِيٌّ صَرَفٌ؛ لَا يَعْلَمُ حَقِيقَتَهُ إِلَّا رَبُّ الْعَالَمِينَ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى -؛
الَّذِي ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾، وَهُوَ - وَحْدَهُ - سُبْحَانَهُ - ﴿يَعْلَمُ الْغَيْبَ وَخَفَى﴾.
وَزَظَاهِرٌ - مِنْ هَذِهِ النُّقْطَةِ الْآخِرَةِ - أَنَّ مِثْلَ هَذَا النَّظَرِ الْحَقِّ لَا يَجُوزُ أَنْ يُرْتَّبَ عَلَيْهِ - قَطُّ -
أَمْرَانِ مُتَبَايِنَانِ - كُلًّا أَوْ بَعْضًا -:

الأول: الإلْزَامُ بِرَأْيٍ مُعَيَّنٍ.

الثاني: التَّهْمَةُ - عِنْدَ الْمُخَالَفَةِ - بِالتَّمَيُّعِ وَالتَّمْيِيعِ..

فَضْلًا عَنِ الْهَجَرِ وَالتَّبَدُّعِ!!



(١٥)

لساؤالا يتكلم كبار العلماء في بعض الأمور؛

إِنَّ الْعُلَمَاءَ الْفُقَهَاءَ النَّاصِحِينَ قَدْ يَسْكُتُونَ عَنْ أَشْخَاصٍ وَأَشْيَاءٍ؛ مُرَاعَاةً مِنْهُمْ لِلْمَصَالِحِ وَالْمَقَاسِدِ^(١).

فَقَدْ يَتَرْتَّبُ عَلَى الْكَلَامِ فِي شَخْصٍ مَقَاسِدُ أَعْظَمَ بِكَثِيرٍ مِنْ مَفْسَدَةِ السُّكُوتِ عَنْهُ^(٢).

(١) قَارِنْ بِمَا تَقَدَّمَ (ص ٨ و ٢٣ و ٢٧ و ٢٤٣ و ٢٧٤ و ٢٧٧ و ٢٧٩ و ٢٨٢).

(٢) وَهَذَا أَصْلُ أَصِيلٍ، يَرُدُّ كَيْدَ كُلِّ دَخِيلٍ، وَيَنْقُضُ مَذَاهِبَ الْقَالِ وَالْقِيلِ... وهو الأصل السابع عشر.

فَهَلْ نُلْزِمُ (كُلَّ أَحَدٍ) فِي (كُلِّ بَلَدٍ) أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي (كُلِّ مُتَقَدِّدٍ)؟!!

... دُونَ مُرَاعَاةِ لِفَوَاقِ الزَّمَانِ، وَالْمَكَانِ، وَالْأَعْيَانِ!!

وَدُونَ النَّظَرِ إِلَى مَا (قَدْ) يَتَرْتَّبُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ - أَوْ ذَاكَ - مِنْ مَفَاسِدٍ أَوْ مَصَالِحٍ!!

وَمَا (قَدْ) يَتَرْتَّبُ عَلَى الْكَلَامِ فِي شَخْصٍ (مِنْ) (مَفَاسِدٍ) مِمَّا قَدْ يَكُونُ (أَعْظَمَ) بِكَثِيرٍ مِنْ مَفْسَدَةِ السُّكُوتِ عَنْهُ: هُوَ الدَّافِعُنِي (فِي بَعْضِ الْحَالَاتِ) إِلَى أَنْ لَا أَرَى الصَّوَابَ فِيهَا تَبْدِيعَ - أَوْ انْتِقَادًا -

هَذَا الدَّاعِي، أَوْ هَذَا الطَّالِبَ لِلْعِلْمِ، أَوْ هَذَا الْعَالِمَ - يَمُنُّ هُمْ مِنْ دُعَاةِ الْمُنْهَجِ السَّلَفِيِّ -!

وَأَرَى أَنَّ إِبْقَاءَهُ عَلَى أَصْلِ (السَّلَفِيَّةِ) هُوَ الْأَصْلُ بِلا مَلَامَةٍ، بَلْ هُوَ بَابُ الْحِيطَةِ وَالسَّلَامَةِ...

فَلْتَن خَالَفَنِي - فِي هَذَا - غَيْرِي؛ فَلَا أَقْلَ مِنْ أَنْ يَعْلِمَنِي!!

فَقَدْ سَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذِكْرِ أَسْمَاءِ الْمُنَافِقِينَ، وَلَمْ يُخْبِرْ بِأَسْمَائِهِمْ - أَوْ بَعْضُهَا - إِلَّا حَذِيقَةً^(١).

وَمَتَى كَانَ ﷺ يَصْعَدُ عَلَى الْمِنْبَرِ، وَيَقُولُ: فَلَانٌ مُنَافِقٌ، وَ: فَلَانٌ مُنَافِقٌ!!
كُلَّ ذَلِكَ مُرَاعَاةً مِنْهُ ﷺ لِلْمَصَالِحِ وَالْمَفَاسِدِ.

وَكَانَ قَتْلُهُ عُثْمَانَ^(٢) فِي جَيْشِ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، وَمَا طَعَنَ كِبَارُ الصَّحَابَةِ الْبَاقِينَ فِي عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -، وَلَا أَحَدٌ مِنَ (عُقَلَاءِ) التَّابِعِينَ! وَمَا كَانُوا يَرْكُضُونَ بِالتَّشْهِيرِ بِعَلِيٍّ! وَالْأَحْكَامَ عَلَى هَؤُلَاءِ الْقَتْلَةِ!

وَكَانَ ذَلِكَ مِنْهُمْ إِعْذَارًا، وَإِنْصَافًا لِعَلِيٍّ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَخْرَجَهُمْ مِنْ جَيْشِهِ - أَوْ عَاقَبَهُمْ -: لَتَرْتَبَّ عَلَى ذَلِكَ مَفَاسِدُ عَظِيمَةٌ، مِنْهَا: الْحُرُوبُ، وَسَفْكَ الدِّمَاءِ - وَمَا يَتَرْتَبُّ عَلَى ذَلِكَ مِنْ وَهْنِ الْأُمَّةِ وَضَعْفِهَا - ...

فَهَذَا الْعَمَلُ - مِنْهُ - مِنْ بَابِ ارْتِكَابِ أَذْنَى الْمَفْسَدَتَيْنِ لِدَفْعِ أَكْبَرِهِمَا.

وَهَذَا ابْنُ تَيْمِيَّةَ وَتَلْمِيذُهُ ابْنُ الْقَيْمِ لَمَّا ذَا لَمْ يُبَيِّنَا عَقِيدَةَ النَّوَوِيِّ - وَغَيْرِهِ -^(٣)!

(١) انظر «صحيح البخاري» (٣٥٣٢)، و(٤٣٨١)، و(٦٦٩٦)، و«سير أعلام النبلاء» (٣٦٤/٢) للإمام الذهبي.

(٢) انظر «مجموع الفتاوى» (٤٧٧/٢٧)، و«منهاج السنة النبوية» (٤/٣١٧-٤٦٦)، و(٥/٥١٥-٥١٧)، و(٦/٢٨٠-٢٩٦)، و«البداية والنهاية» (٧/١٨٩-٣١٣)، و«العواصم والقواصم» (ص ١٥٠-١٧١).

(٣) انظر (المقدمة) (ص ٢٤).

————— منجى السلف الصالح في أصول (النقد)، (البحر)، (النصائح) ————— ٢٩٥

وَأَثَمَةُ الدَّعْوَةِ لَمْ يُبَيَّنُوا عَقِيدَةُ النَّوَوِيِّ وَابْنِ حَجَرٍ وَالْقَسْطَلَانِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ
وَالسُّيُوطِيُّ - وَغَيْرِهِمْ - ؟

فَلَا تَظُنَّ أَنَّ كُلَّ تَضَرُّعٍ نَصِيحَةٌ، وَلَا كُلَّ سُكُوتٍ غِشٌّ لِلْإِسْلَامِ
وَالْمُسْلِمِينَ^(١).

وَالْعَاقِلُ الْمُتَّصِفُ الْبَصِيرُ يُدْرِكُ مَتَى يَجِبُ - أَوْ يَجُوزُ - الْكَلَامُ، وَمَتَى يَجِبُ
- أَوْ يَجُوزُ - السُّكُوتُ^(٢).

وَالْوَاجِبُ عَلَى كُلِّ طَالِبٍ عِلْمٌ - مَا اسْتَطَاعَ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا - أَنْ يَرْجِعَ فِي
كَثِيرٍ مِنَ الْأُمُورِ إِلَى إِخْوَانِهِ، لِيَسْتَشِيرَهُمْ، وَيَسْتَنْيرَ بِآرَائِهِمْ^(٣).

* * * * *

(١) وَهَذَا حَقٌّ صَرِيحٌ، وَنَهْجٌ صَحِيحٌ، وَوَجْهٌ - بِالْحَقِّ - صَبِيحٌ..
وَهُوَ أَصْلُ مُهِمٍّ - جِدًّا - مِنْ أَصُولِ الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ - تَعَالَى - عَلَى بَصِيرَةٍ - وَهُوَ الْأَصْلُ الثَّامِنُ
عَشَرَ - هُنَا -.

فَأُهِمُّهُ، وَلَا تَغِبْ عَنْهُ، وَلَا تُغَيِّبْ عَنْكَ...

(٢) وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ التَّاسِعُ عَشَرَ.

(٣) وَهُوَ مَا نَحْرِصُ عَلَيْهِ - دَوْمًا - تَكَامُلًا، لَا تَاكُلًا!!

وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ الْعَشْرُونَ، وَبِهِ تَمَامُ هَذِهِ الْأَصُولِ الْمَهْمَةِ الصَّحِيحَةِ - الْمُسْتَفَادَةِ مِنْ
هَذِهِ «النَّصِيحَةِ» -.



(١١)

ليس من الإرجاء

فأقول:

١- يَنْبَغِي نَضْحُ طَلَبَةِ الْعِلْمِ، وَالشَّبَابِ بَعْدَ الْحَوْضِ فِي مُصْطَلَحِ (جِنْسِ الْعَمَلِ) ^(١)؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ لَمْ يُخْصَ فِيهِ السَّلَفُ - فِيمَا أَعْلَمَ -
وَالأَوَّلَى: التِّزَامُ مَا قَرَّرَهُ وَآمَنَ بِهِ السَّلَفُ؛ مِنْ أَنَّ:
الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ؛ قَوْلُ الْقَلْبِ وَاللِّسَانِ، وَعَمَلُ الْقَلْبِ وَالْجَوَارِحِ.

(١) وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لِأَنَّهُ بَابُ فِتْنَةٍ، وَلِبَابُ مِحْنَةٍ!

مَعَ عَدَمِ اتِّفَاقِ الْقَائِلِينَ بِهِ - أَنْفُسِهِمْ! - عَلَى تَعْرِيفٍ وَاضِحٍ لَهُ! فَكَيْفَ الْمُنْكَرُونَ؟!

سَارَتْ مُشْرِقَةٌ وَسِرَتْ مُغْرِبًا شَتَانٌ بَيْنَ مُشْرِقٍ وَمُغْرِبٍ!

ولقد ناقشتُ عدداً من (أولئك) - لا بأس به - على اختلاف طبقاتهم العلمية! - في هذا

المصطلح (!)؛ فلم أَرِ (أكثرهم!) إلا كما قيل:

أَقُولُ لَهُ: سَعْدٌ؛ فَيَسْمَعُهَا بَكْرًا وَيَحْفَظُهَا زَيْدًا، وَيَنْقُلُهَا عَمْرًا!

ولعلَّ منشأ هذا الخلط - عندهم - ما ذكره شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (١٢ / ١١٤):

«إِنْ كَثُرَ أَمِنْ نِزَاعِ النَّاسِ سَبَبُهُ أَلْفَاظٌ مَحْمَلَةٌ، وَمَعَانٍ مُشْتَبِهَةٌ، حَتَّى تَجِدَ الرَّجُلَيْنِ يَتَخَاصِمَانِ،

وَيَتَعَادِيَانِ عَلَى إِطْلَاقِ أَلْفَاظٍ وَنَفْيِهَا! وَلَوْ سُئِلَ كُلُّ مَنِهَا عَنْ مَعْنَى مَا قَالَهُ؟ لَمْ يَنْصَوْرَهُ؛ فَضْلاً عَنْ أَنْ

يَعْرِفَ دَلِيلَهُ!».

وَأَنَّهُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ؛ يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ، وَيَنْقُصُ بِالْمَعْصِيَةِ.

ثُمَّ: الْإِيمَانُ بِأَحَادِيثِ الشَّفَاعَةِ^(١)؛ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ: «يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَفِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيْمَانٍ، أَوْ أَذْنَى أَذْنَى مِثْقَالِ ذَرَّةٍ مِنْ إِيْمَانٍ».

٢- مَذْهَبُ غُلَاةِ الْمُرْجِيَّةِ - فِي الْإِيْمَانِ - هُوَ: الْمَعْرِفَةُ^(٢).

وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ: أَنَّ الْإِيْمَانِ هُوَ التَّصَدِيقُ - وَمِنْهُمْ الْأَشَاعِرَةُ -.

وَعِنْدَ مُرْجِيَّةِ الْفُقَهَاءِ: الْإِيْمَانُ تَصَدِيقٌ بِالْقَلْبِ، وَإِقْرَارٌ بِاللِّسَانِ.

وَعِنْدَ كُلِّ هَذِهِ الْأَصْنَافِ - الْمُبْتَدِعَةِ - أَنَّ الْعَمَلَ لَيْسَ مِنَ الْإِيْمَانِ! وَأَنَّ الْإِيْمَانَ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ^(٣)!

فَإِذَا كَانَ هُنَاكَ أَحَدٌ يَقُولُ فِي تَارِكِ (جِنْسِ الْعَمَلِ): إِنَّهُ نَاقِصُ الْإِيْمَانِ! أَوْ: مُرْتَكِبُ الْكَبِيرَةِ نَاقِصُ الْإِيْمَانِ! فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ عَنْهُ: إِنَّهُ قَدْ وَافَقَ الْمُرْجِيَّةَ!!

لَأَنَّ الْمُرْجِيَّةَ لَا يَقُولُونَ لَا بِيَزَادَةَ الْإِيْمَانِ وَلَا بِنُقْصَانِهِ - أَصْلًا -!

بَلْ مُرْتَكِبُ الْكَبَائِرِ - عِنْدَهُمْ - كَامِلُ الْإِيْمَانِ!

بَلْ - عِنْدَهُمْ - إِيْمَانُ أَفْسَقِ النَّاسِ مِثْلُ إِيْمَانِ جَبْرِيلَ وَمُحَمَّدٍ ﷺ!

(١) انْظُرْهَا - مَجْمُوعَةً - فِي كِتَابِ «الشَّفَاعَةِ» (ص ١٣٠) لِلشَّيْخِ الْعَلَامَةِ مُقْبِلِ بْنِ هَادِي الْوَادِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -.

(٢) انْظُرْ فَائِدَةً مَهْمَةً حَوْلَ (المعرفة) - هَذِهِ - فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (١/ ٨-٩) لَابْنِ رَجَبِ الْحَنْبَلِيِّ.

(٣) نَبْرًا إِلَى اللَّهِ - تَعَالَى - مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ - وَالْأَوْصَافِ! - ...

وَهَذَا أَمْرٌ وَاضِحٌ عِنْدَ طُلَّابِ الْعِلْمِ^(١).

(١) هَذَا التَّقْرِير - عَلَى وَجَارَتِهِ - كَافٍ شافٍ...

لِأَهْلِ الْإِنْصَافِ..

وَفِي كِتَابِي «التَّعْرِيفُ وَالتَّنْبِيهُ بِتَأْصِيلَاتِ الْإِمَامِ الْأَبَانِيِّ فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ وَالرَّدِّ عَلَى الْمُرْجِيَّةِ»

بَيَّانٌ وَافٍ...

لَكِنْ؛ أَيْنَ هُمْ؟! لَا نَرَاهُمْ فِي مَدَائِنٍ، وَلَا قِيَافٍ!

﴿إِلَّا مَا رَجَمَرَيْتِ﴾، وَهُوَ - سُبْحَانَهُ - حَسْبِي...

كَتَبْتُ فِي هَذَا الْبَابِ - وَمَا يَتَّصِلُ بِهِ مِنْ مَسَائِلِ (الْإِيمَانِ)، وَ(الْكُفْرِ)، وَ(التَّكْفِيرِ) - أَكْثَرَ مِنْ

عَشْرَةِ كُتُبٍ - غَيْرِ الْمَقَالَاتِ! - فِي مِائَاتِ الصَّفَحَاتِ - دُونَ مُبَالَغَاتِ! -.

وَتَرَحُّتُ فِيهَا عَقِيدَتِي، وَبَيَّنْتُ فِيهَا مَنَهْجِي؛ مِنْ:

- أَنَّ الْإِيمَانَ (قَوْلٌ، وَعَمَلٌ، وَاعْتِقَادٌ).

- وَأَنَّهُ (يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ، وَيَنْقُصُ بِالْمَعْصِيَةِ).

- وَأَنَّ الْكُفْرَ - أَيْضاً - يَقَعُ فِي (الْقَوْلِ، وَالْعَمَلِ، وَالْإِيمَانِ).

- وَأَنَّهُ - أَيُّ: الْكُفْرِ - أَنْوَاعٌ؛ فَمِنْهُ: (الْإِبَاءُ، وَالْإِعْرَاضُ، وَالْجُحُودُ، وَالْإِسْتِحْلَالُ، وَالنِّفَاقُ...).

- وَأَنَّهُ لَيْسَ مُحْصَوْرًا بِالْجُحُودِ وَلَا الْإِسْتِحْلَالِ...

- وَأَنَّهُ (أَصْغَرُ)، وَ(أكْبَرُ)...

... وَبِذَا - مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ - أَكُونُ قَدْ:

- نَقَضْتُ عَلَى الْمُرْجِيَّةِ بَاطِلَهُمْ..

- وَنَاقَضْتُ الْخَوَارِجَ وَضَلَالَهُمْ...

وَنَصَرْتُ السُّنَّةَ السَّيِّئَةَ - بِأَقْوَى الْحُجَجِ، وَبِلَا لَجَجٍ - وَلِلَّهِ الْحَمْدُ -.

وَلَا زَالَ أَقْوَامٌ - سَادِرِينَ!! - عَلَى مَذْهَبِ (عَنْزَةِ وَلَوْ طَارَتْ!) - سَائِرِينَ - يَقُولُونَ: مُرْجِيٌّ!

مُرْجِيٌّ!! - كُلُّ وَقْتٍ وَحِينَ! -

لَا يَمُحُّوْهَا عَنَّا - عِنْدَهُمْ! - وَلَا مَاءُ السَّمَاءِ!!!

... ﴿وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَنْتُمْ وَرَبُّكُم بَصِيرٌ﴾.

لَكِنَّهَا التَّهْمُ الْجَاهِزَةُ - غَيْرُ الْجَائِزَةِ؛ مِنْ بَابِ (اضْرَبْ وَاهْرُبْ)!!!



(١٦٤)

أدنى حد للإيمان

رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» - فِي كِتَابِ (التَّوْحِيدِ) (٧٠٧١) -، عَنْ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:

«إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ سُفِّعَتْ، فَقُلْتُ: يَا رَبِّ أَدْخِلِ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ خَرْدَلَةٌ، فَيَدْخُلُونَ، ثُمَّ أَقُولُ: أَدْخِلِ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَذْنَى شَيْءٍ».

فَقَالَ أَنَسٌ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى أَصَابِعِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى - فِي «الْبُخَارِيِّ» (٧٠٧٢) -: «فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أُمِّتِي أُمِّتِي! فَيَقُولُ: انْطَلِقْ، فَأَخْرِجْ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَذْنَى أَذْنَى مِثْقَالِ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ، فَأَخْرِجْهُ مِنَ النَّارِ، فَانْطَلِقْ، فَأَفْعَلْ».

فَأَنْتَ تَرَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ بَيَّنَّ أَذْنَى حَدِّ الْإِيْمَانِ بَيَانًا شَافِيًا كَافِيًا^(١).

(١) وَلِلْأَخِ الدُّكْتُورِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحِ الزَّهْرَانِيِّ - نَفَعَ اللَّهُ بِهِ - كِتَابٌ قَوِيٌّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ عُنْوَانُهُ: «تَرْكُ الْعَمَلِ الظَّاهِرِ، وَأَثَرُهُ فِي الْإِيْمَانِ» - مَطْبُوعٌ -.

وَمِنْ بَابِ الْفَائِدَةِ - النَّادِرَةِ - أَنْقُلُ كَلَامًا عَزِيزًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ - نَقَلَهُ =

=الأخ الزهراني في كتابه -هَذَا- (ص ٥٣-٥٤) عَنِ الْإِمَامِ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ الْمُحِبِّ الصَّامِتِ -وهو مِنْ خَوَاصِّ تَلَامِيذِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ- فِي كِتَابِهِ «إِثْبَاتُ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ» -وهو مخطوط-؛ قَالَ: «حَدِيثُ: «شَفَعَتِ الْمَلَائِكَةُ، وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، فَيُقْبَضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ لِيُخْرَجَ مِنْهَا قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا -قَطُّ- قَدْ عَادُوا مُحَمًّا» [مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

قَالَ شَيْخُنَا [يَعْنِي: ابْنَ تَيْمِيَّةَ]:

«لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ نَفْيُ إِيْتَانِهِمْ، وَإِتْنَانُ فِيهِ نَفْيُ عَمَلِهِمْ الْخَيْرِ.

وَفِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ: «يُخْرَجُ مِنْهَا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيْتَانٍ» [مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

وَقَدْ يَحْصُلُ فِي قَلْبِ الْعَبْدِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيْتَانٍ -وَلِنْ كَانَ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا-

وَنَفْيُ الْعَمَلِ -أَيْضًا- لَا يَقْتَضِي نَفْيُ الْقَوْلِ، بَلْ يُقَالُ -فِيْمَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَمَاتَ وَلَمْ يَعْمَلْ بِجَوَارِحِهِ -قَطُّ-: إِنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا؛ فَإِنَّ الْعَمَلَ قَدْ لَا يَدْخُلُ فِيهِ

الْقَوْلُ، لِقَوْلِهِ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾.

وَإِذَا لَمْ يَدْخُلْ فِي النَّفْيِ إِيْتَانُ الْقَلْبِ وَاللِّسَانِ لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ مَا يُنَاقِضُ الْقُرْآنَ».

قُلْتُ: وَقَدْ تَوَقَّيْتُ الْعَلَامَةَ ابْنَ الْمُحِبِّ الصَّامِتِ -هَذَا- سَنَةَ (٧٨٩هـ).

وَقَدْ تَرَجَّمْتُ لَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «إِنْبَاءِ الْعُمَرَاءِ بِأَنْبَاءِ الْعُمَرِ» (١/ ٣٤٤)، وَكَانَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ -فِيهِ-:

«وَيَبْيَضُ مِنْ مُصَنَّفَاتِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ كَثِيرًا، وَكَانَ مُعْتَنِيًا بِهِ، مُحِبًّا فِيمَنْ يُحِبُّهُ».

وَلِإِتْمَامِ الْفَائِدَةِ؛ فَإِنَّ هَذَا الْكِتَابَ -«إِثْبَاتُ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ»- تَحْتَ الطَّبْعِ، بِتَحْقِيقِ الْأَخِ

عَمَّارِ بْنِ سَعِيدٍ تَمَالَتِ الْجَزَائِرِيُّ.

وَيُنْتَظَرُ أَنْ يَقَعَ تَحْقِيقُهُ لَهُ فِي خَمْسِ مَجْلَدَاتٍ..

وَمِنْ الْأَخِ الْمُحَقِّقِ -نَفْسِهِ- جَزَاءُ اللَّهِ خَيْرًا -كَانَتْ- أَصْلًا- هَذِهِ الْفَائِدَةُ...

وَإِنِّي لِأَذْكُرُ -لِلتَّارِيخِ، وَالْأَمَانَةِ- أَنَّ أَوَّلَ مَنْ أَوْفَّقَنِي عَلَى هَذَا النِّقْلِ الْعَزِيزِ هُوَ الشَّيْخُ ربيع

ابن هادي -وَفَقَّهُهُ اللَّهُ-، وَذَلِكَ قَبْلَ أَكْثَرِ مِنْ خَمْسِ سِنَوَاتٍ.

وَكَنتُ -حِينَئِذٍ- فِي زِيَارَةِ عِلْمِيَّةٍ لِمَدِينَةِ (الرِّيَاضِ) -عِنْدَ بَعْضِ الْأَفَاضِلِ-، فَأَرْسَلَ لَنَا

فَضِيلَتُهُ -فَرِحًا- صُورَةً عَنْهَا -عَبْرَ (الْفَاكْسِ)-.

فَجَزَاؤُ اللَّهِ خَيْرًا، وَزَادَهُ فَضْلًا وَبِرًّا...

(١٤٣)

وأخيراً..

الوَاجِبُ عَلَى عُلَمَاءِ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ وَدُعَاتِهَا: أَنْ يَنْصَحُوا، وَيُعَاجِلُوا، وَيَسْعَوْا لِإِزَالَةِ الشُّبُهَةِ، وَجَمْعِ كَلِمَةِ السَّلَفِيِّينَ - بِكُلِّ مَا يَسْتَطِيعُونَ - مَادِّيًّا وَمَعْنَوِيًّا -.

وَالوَاجِبُ عَلَى مَنْ نَأَى عَنْهُمْ أَنْ يَكُونَ مَعَهُمْ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ الَّتِي يَقُومُونَ بِهَا، وَيُعَانُونَ - فِي سَبِيلِ الْقِيَامِ بِهَا - مِنَ الْمَشَاكِلِ وَالْمَصَاعِبِ مَا اللَّهُ بِهِ عَلِيمٌ. وَ«يُدَّ اللَّهُ مَعَ الْجَمَاعَةِ»^(١)، وَ«إِنَّمَا يَأْكُلُ الذُّبُّ مِنَ الْغَنَمِ الْقَاصِيَةَ»^(٢).

(١) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢١٦٦) وَالحَاكِمُ (٢٠١/١) وَالنَّسَائِيُّ (٤٠٢٠)، وَابْنُ حِبَّانَ (٤٥٧٧) - عَنْ عَرْفَجَةَ بْنِ سُرَيْحٍ الْأَشْجَعِيِّ -
وَفِي لَفْظٍ: «.. عَلَى الْجَمَاعَةِ».
وَصَحَّحَهُ شَيْخُنَا فِي «ظِلَالِ الْجَنَّةِ» (٨١).
(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٥٤٧)، وَالنَّسَائِيُّ (٨٤٧)، وَآحْمَدُ (٢١٧٥٨)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ (١٤٨٦)، وَابْنُ حِبَّانَ (٢١٠١) عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ.
وَصَحَّحَهُ شَيْخُنَا فِي «صَحِيحِ التَّرْغِيبِ» (٤٢٧).

وَأَهْتَبِلْهَا فُرْصَةً أَقُولُهَا لِكُلِّ أَخٍ سَلَفِيٍّ - فِي كُلِّ مَكَانٍ - :

١- أَدْعُوكَ - يَا أَخِي - إِلَى أَنْ تَضَعَ يَدَكَ فِي يَدِ إِخْوَانِكَ، وَأَنْ تُحْسِنَ بِهِمُ الظَّنَّ^(١)، وَأَنْ تَعْتَقِدَ أَنَّ فِيهِمْ مَنْ يَهْمُهُ أَمْرُ الدَّعْوَةِ مِثْلَكَ - وَأَكْثَرُ - .

٢- أَدْعُوكَ إِلَى الْجِدِّ فِي عِلَاجِ مَا جَرَى فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ مِنْ فِتْنٍ .

وَمِنْ هَذَا الْعِلَاجِ : نَقْدُ الْأَحْكَامِ وَالْقَوَاعِدِ الْمُخَالَفَةِ لِلْمَنْهَجِ السَّلَفِيِّ، وَالَّتِي تَرْتَّبَ عَلَيْهَا إِضْرَارٌ بِالدَّعْوَةِ وَالشَّبَابِ^(٢) .

(١) قال العلامة السبكي في «قاعدة في الجرح والتعديل» (ص ٥٣):

«وينبغي لك - أيها المسترشد - أن تسلك سبيل الأدب مع الأئمة الماضين، وأن لا تنظر إلى كلام بعضهم في بعض؛ إلا إذا أتى ببرهان واضح. ثم إن قذرت على التأويل، وتحسين الظن: فدوئك، وإلا؛ فاضرب صفحاً عما جرى بينهم، فإنك لم تخلق لهذا؛ فاشتغل بما يعينك، ودع ما لا يعينك. ولا يزال طالب العلم - عندي - نبيلاً حتى يخوض فيما جرى بين السلف الماضين، ويقضي لبعضهم على بعض!».

(٢) وثمة تساؤل مشروع؛ ينبغي استرعاء النظر له؛ وهو:

ما الذي يوقع الفتن بين الناس، ويفرق الدعاة، ويكبت الدعوة:

- لزوم السلامة، وأخذ الحيطة، والتأني في الحكم، وحفظ اللسان؟!

- أم التبديع، والتجريح، والقذح، والخوض، والجفاء، والعجلة؟!

الجواب واضح، والحق - فيه - لائح.

قضى الله أن البغي بصرغ أهله وأن على الباغي تدور الدوائر!

وَالْعَجَبُ: أَنَّ الرِّضَا بِالسَّلَامَةِ - عِنْدَ عَدَمِ الْقَنَاعَةِ الشَّرْعِيَّةِ - صَارَ هُوَ الْمَذْمُومُ - الْيَوْمَ - !!

٣- أَدْعُوكَ إِلَى السَّعْيِ فِي جَمْعِ الْكَلِمَةِ، وَالثَّنَاءِ عَلَى إِخْوَانِكَ -بِمَا يَسْتَحِقُّونَ-، وَالتَّصَدِّي لِمَنْ يَطْعَنُ^(١) فِيهِمْ، وَيَرْمِيهِمْ بِالتَّمْثِيلِ! وَيَصِفُهُمْ بِأَنَّهُمْ

(١) «فرحِمَ اللهُ امرءاً قَهَرَ هواه، وأطاع الإنصافَ وقواه، ولم يتعمَّد العنتَ، ولا قصَّدَ قصْدَ مَنْ إِذَا رَأَى حَسَنًا سَرَّهُ، وَعَيِّبًا أَظْهَرَهُ وَتَسَرَّهُ. وَلِيَتَأَمَّلْهُ بَعِينَ الْإِنْصَافِ، لَا بَعِينَ الْحَسَدِ وَالْإِنْحِرَافِ. فَمَنْ طَلَبَ عَيِّبًا وَجَدَ: وَجَدَ، وَمَنْ افْتَقَدَ زَلَّلَ أَخِيهِ بَعِينَ الرِّضَا وَالْإِنْصَافِ فَقَدْ فَقَدَ. وَالْكِفَالُ مُحَالٌ لَغَيْرِ ذِي الْجَلَالِ». كَذَا فِي «فَيْضِ الْقَدِيرِ» (١٣/١) -لِلْمُنَاوِي-.

قُلْتُ:

وَمَا كَتَبْتُ الَّذِي كَتَبْتُ إِلَّا أَذَاءَ لِلْوَاجِبِ، وَلَسْنَا لِسَمَلِ (الدَّعْوَةُ السَّلَفِيَّةُ)، وَدُعَائِهَا، وَحَمَائِهَا، وَأَبْنَائِهَا، وَجَمْعًا لِلْكَلِمَةِ -وَاللَّهُ يَشْهَدُ وَيَعْلَمُ-.
وَكُنْتُ مُبَالِيًا بِأَوْلِيَّتِكَ النَّفَرِ الَّذِينَ لَا يَهْدَأُ هُمْ بَالٌ إِلَّا بِاخْتِلَاقِ (الْخُصُومَاتِ)، وَصِنَاعَةِ (الْأَعْدَاءِ) -صَبَاحَ مَسَاءَ-!

وَمِمَّا عَلِقَ بِالذَّهْنِ -قَدِيمًا- قَوْلُ بَعْضِ أَئِمَّةِ السَّلَفِ: «لَيْسَ الْعَاقِلُ الَّذِي يُكْثِرُ أَعْدَاءَهُ!»
(ف-هؤلاء-) «يَبْتَغُونَ لِلْبَرَاءِ الْعَنْتَ»؛ بِمَا يَتَقَوَّلُونَ عَلَيْهِمْ، وَيَتَأَوَّلُونَ كَلَامَهُمْ، وَيَتَدَخَّلُونَ فِي مَقَاصِدِهِمْ -بِالظَّنِّ وَالتَّخْمِينِ-، وَقَوْلِ غَيْرِ الْيَقِينِ -مِنْ غَيْرِ تَثَبُّتٍ- وَلَا تَبَيِّنِ-.
وَإِنِّي عَلَى (مِثْلِ) الْيَقِينِ -وَأَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَهُ!- أَنَّهُمْ (قَدْ) يُشْهِرُونَ فِي وَجْهِ (!) سَكَكَيْنِ الشَّكِيكِ! وَخَنَاجِرِ الطَّعْنِ!! وَبَنَادِقِ التَّبْدِيعِ!!!
وَلَعَلَّهُمْ (!) يَقُولُونَ:
«هَذَا تَغْيِيرٌ مِنْهُجُهُ»!
«هَذَا يُدَافِعُ عَنِ الْمُبْتَدِعَةِ»!
«هَذَا يُسَقِّطُ الْعُلَمَاءَ»!

= «هَذَا يَطْعَنُ بِالسَّلَفِيِّينَ»!

«هَذَا يُنَاصِرُ الْحَزْبِيِّينَ»!!

«هَذَا يُقَعِّدُ قَوَاعِدَ بَاطِلَةٍ»!

«... مُبْتَدَعَةٌ»!

«... فَاسِدَةٌ»!

بَلْ (قَدْ) يُقَالُ - وَقد قِيلَ في غيري! -:

«قَوَاعِدُهُ لَمْ يَخْتَرِعْهَا أَحَدٌ حَتَّى الشَّيْطَانُ»!!

«قَوَاعِدُهُ يُمكنُ مَا خَطَرَتْ عَلَى بَالِ إِبْلِيسَ»!!

... إلى غير ذلك من (إطلاقات) ظالمة لأحكام جائرة؛ تُخَالِفُ الْحَقَّ وَأَهْلَهُ.

وَلَيْسَ يَخْفَى أَنَّ «مِنْ بَرَاهِينِ الْحَقِّ: أَنْ يَكُونَ عَدْلًا فِي مَدْحِهِ، عَدْلًا فِي ذَمِّهِ لَا يَحْمِلُهُ الْهَوَى

-عند وجود المراد- على الإفراط في المدح، ولا يَحْمِلُهُ الْهَوَى - عند تعدُّر المقصود - على نسيان

الفضائل والمناقب، وتعدد المساوي والمثالب» - كما قال ابنُ شَيْخِ الْحَرَّامِينَ - الْمُتَوَفَّى سَنَةَ

(٧١١هـ) - في «التذكيرة والاعتبار» (ص ٤٨ - بتحقيقي) -.

(فائدة): انظر في ضَبْطِ نِسْبَةِ (ابنِ شَيْخِ الْحَرَّامِينَ) - وَقَدْ أَجْهَدَنِي ضَبْطُهَا! - «تَوْضِيحُ الْمُشْتَبِهَةِ»

(١٦٥/٣) - لابنِ نَاصِرِ الدِّينِ -، وَ«مُعْجَمُ الْبُلْدَانِ» - لِيَأْقُوتَ - (٢/٢٥٢)، وَ«مُعْجَمُ الشُّيُوخِ»

(٢٩/١) - لِلدَّهْبِيِّ -.

أقول:

بَلْ (قَدْ) يَصُلُّ الْأَمْرُ (هؤلاء) الْمُجَرِّحِينَ - تَهْوِشًا، وَتَحْطِييًّا، وَتَحْطِييًّا - إِلَى أَنْ يَقُولُوا (!):

«يُدَافِعُ عَنْ سَيِّدِ قُطْبٍ»!

... كُلُّ ذَلِكَ لِأَنِّي خَالَفْتُهُمْ فِي تَبْدِيعِهِمْ وَتَضْلِيلِهِمْ لـ (بعض) مَنْ آدَيْنُ اللَّهَ - تَعَالَى - بِأَنَّهُ مُنِيَّ

ذُو أَخْطَاءٍ، وَهُمْ يَقُولُونَ: بَلْ مُبْتَدِعٌ - بَلَا تَأْنُ وَلَا اسْتِثْنَاءٌ!!

مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْإِنْكَارِ - إِنْ كَانَ وَلَا بُدَّ - أَنْ يَكُونَ مِنِّي عَلَيْهِمْ!! وَلَكِنْ...

وَلَقَدْ تَقَدَّمَ - فِي مَوَاضِعَ عَدَّةٍ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ - بَيَانُ نَقْضِ هَذَا الْإِلْتِزَامِ، وَمَا يُبْنَى عَلَيْهِ مِنْ =

=كَلَام، وَخِصَام!

وهذه -كُلُّهَا- فعائلٌ وخصالٌ لا يقومُ بها إلا أهلُ الغُلُو!

فَمَنْ وَصَفَ (هؤلاء) بِسَبَبِ غُلُوَانِهِمْ، وَتَشَدُّدِهِمْ -بِ(أفراخِ الحَدَادِيَّةِ): لَمْ يُبْعِدْ!!

وهذا الوصفُ يُشَبِّه -جَدًّا- ما قاله -في هذا الصنف!- فضيلةُ الشيخ ربيع بن هادي

-حَفَظَهُ اللهُ- في مجلسٍ لَهُ عُنْوَانُهُ «الْحُبُّ فِي اللهِ وَالِاعْتِصَامُ بِحَبْلِهِ»:

«يُوجَدُ عِنْدَ بَعْضِ الشَّبَابِ السَّلَفِيِّ شِدَّةٌ تُشَبِّهُ (الْحَدَادِيَّةَ)!!

فهذه تُتْرَكُ...».

ثم قال -في المجلس نفسه:-

«إِذَا سَقَطَ الْوَاحِدُ مِنَّا يَكُونُ أَخُوهُ لَهُ مِثْلُ الطَّيِّبِ؛ يَأْخُذُ هَذَا الْمَرِيضَ إِلَى الْمُسْتَشْفَى، يُعَالِجُهُ

بِالْعُطْفِ وَالْحِكْمَةِ.

هُنَاكَ أَنَاثٌ عِنْدَهُمْ شِدَّةٌ وَجِدَّةٌ؛ إِذَا سَقَطَ الْإِنْسَانُ: أَجْهَزُوا عَلَيْهِ -مَعَ الْأَسَفِ الشَّدِيدِ-!

ابْتَعِدُوا عَنِ هَذِهِ الشَّدَّةِ الْمُهْلِكَةِ، وَعَنِ التَّسَاهُلِ الْمَضِيعِ لِلْحَقِّ، وَتَرَاهِمُوا فِيهَا بَيْنَكُمْ، وَتَنَاصَحُوا

بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ...».

قُلْتُ:

بل (منهم) -يَا فَضِيلَةَ الشَّيْخِ- مَنْ (يُجْهَزُ) عَلَى (مُخَالِفِهِ) قَبْلَ السُّقُوطِ!! ومنهم -بالعكس!-

مَنْ يُسْقِطُهُ، تَحْسُاسًا وَتَحْجُوسًا-، ثُمَّ يُجْهَزُ عَلَيْهِ!!

هدانا اللهُ، وَإِيَّاكُمْ، وَإِيَّاهُمْ -سِوَاءَ السَّبِيلِ-.

أَقُولُ:

إِنَّ إِدْرَاكَ هَذَا الْمُنْهَجِ السَّلَفِيِّ الْوَسْطِ الْحَقِّ -فِي الْحُكْمِ بِالْبِدْعَةِ عَلَى الْأَشْخَاصِ- وَجُودًا

وَعَدَمًا؛ دُونَ غُلُوٍّ وَلَا تَقْصِيرٍ -يُحْتَاجُ لِتَقْرِيرِهِ شَدِيدَ مَعَانَاةٍ، وَكَبِيرَ صَبْرٍ؛ وَهَذَا مَا وَفَّقَنِي اللهُ

-تَعَالَى- إِلَيْهِ بَعْدَ أَنْ «مَضَتْ بِيَ الْأَيَّامُ، وَأَنْخَنَّتَنِي التَّجَارِبُ، وَهَلَكَ رِجَالُ، وَنَشَأَتْ رِجَالُ، فَرَأَيْتُ

وَسَمِعْتُ، وَرَضِيتُ وَسَخِطْتُ، وَعَلِمْتُ مِنْ أَسْرَارِ (الصَّرَاعِ) مَا لَمْ أَكُنْ أَعْلَمُ!

فَصَارَ حَقًّا عَلَيَّ أَنْ لَا أَتَلَجَّلِجَ، أَوْ أُحْجِمَ، أَوْ أُجْجِمَ، أَوْ أَدَارِيَ» -كَمَا قَالَ الْأَسْتَاذُ مُحَمَّدُ=

=شاكِر- رَحِمَهُ اللهُ- في «أَباطِيل وَأَسْأَار» (ص ١٠)- وبِهِ افْتَدَيْتُ-
فَالأَمْرُ هُدًى وَدِينٌ، وَحَقٌّ وَيَقِينٌ...

وإِنِّي لأُحَدِّثُ اللهَ- تعالى- أَنَّ الدَّعْوَةَ السَّلَفِيَّةَ لَيْسَتْ (دُكَّانًا شَعْبِيَّةً) وَلَا (بِطَاقَةِ شَخْصِيَّةٍ) وَلَا (تَابِعِيَّةً)، أَوْ (جِنْسِيَّةً)!!! وَإِلَّا: كَانَتْ مَصِيبَةً وَبَلِيَّةً!

وَحَرَّصْتُ فِي هَذَا الْكِتَابِ- سِوَاءُ فِي الْمَقَدِّمَةِ، أَوْ التَّعْلِيلَاتِ- عِنْدَ النَّقْدِ- عَلَى تَحْنُتِ ذِكْرِ أَسْمَاءِ الْأَعْيَانِ؛ حِرْصًا عَلَى أَنْ لَا أَجْرَحَ أَحَدًا، أَوْ أُسَيِّءَ إِلَى أَيِّ إِنْسَانٍ!

وَلَوْ (فَهُمْ) أَيُّ مِنَ الطَّاعِنِينَ- وَقَدْ بَدَأُوا يُنْفُثُونَ سُمُومَهُمْ عَبْرَ نَشْرَاتٍ مَكْتُومَةٍ! أَوْ مَوَاقِعَ (عَنْكَبُونِيَّةٍ)- مَعْلُومَةٍ!-: كَلَامِي، وَقَارَنُوهُ بِتَارِيخِي، وَصَبَّطُوهُ عَلَى وَاقِعِي، وَمُؤَلَّفَاتِي، وَرُدُّوْني:

لَعَرَفْتُمَا- مُوقِنِينَ- كَمْ كَانُوا لِي ظَالِمِينَ، وَلِكَلَامِي وَمَقْصِدِي مُخْرِفِينَ مُغَيِّرِينَ!!

فَمَا أَجْمَلُ مِنْ كَلَامِ أَهْلِ السُّنَّةِ- أَسْأَلُ اللهَ أَنْ يَتَوَفَّانِي عَلَيْهَا، كَمَا أَحْيَانِي عَلَيْهَا-: يَحِبُّ مُعَامَلَتَهُ بِالْعَدْلِ وَالْقِسْطِ؛ لَا بِالظُّلْمِ وَالْإِبْلَاسِ- بِإِفْلَاسٍ!

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ- فِي مِثْلِ هَذَا الْمَقَامِ- فِي كِتَابِهِ «الاسْتِقَامَةُ» (١/ ٩٢)- مُعَلِّقًا عَلَى كَلَامِ لِلْجُنَيْدِ- ائْتَقَدْتُ:-

«وَالْحَقُّ يَحْمِلُهُ حَمْلًا حَسَنًا، وَغَيْرُ الْحَقِّ يَدْخُلُ فِي أَشْيَاءٍ!».

فَ«الْاِغْتِيَارُ بِطَرِيقَةِ الْقَائِلِ، وَسِرِّيَّتِهِ، وَمَذْهَبِهِ، وَمَا يَدْعُو إِلَيْهِ، وَيُنَاطِرُ عَنْهُ».

كَمَا فِي «مَدَارِجِ السَّالِكِينَ» (٣/ ٥٢١)- لِلْإِمَامِ ابْنِ الْقَيِّمِ-.

.. مَعَ الْاعْتِرَافِ- مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ- أَنِّي أَخْطِئُ- وَغَيْرِي كَذَلِكَ-!!

فَ«كَيْفَ يُعْصَمُ مِنَ الْخَطَا مَنْ خُلِقَ ظَلُومًا جَهْلًا؟!

وَلَكِنْ، مَنْ عُدَّتْ غَلَطَاتُهُ أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ مِمَّنْ عُدَّتْ إِصَابَاتُهُ».

كَمَا قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «مَدَارِجِ السَّالِكِينَ» (٢/ ٥٢٢).

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (١٤/ ٣٨):

«وَالْإِنْسَانُ خُلِقَ ظَلُومًا جَهْلًا؛ فَالْأَصْلُ فِيهِ عَدَمُ الْعِلْمِ، وَمِيلُهُ إِلَى مَا يَهْوَاهُ مِنَ الشَّرِّ، فَيَحْتَاجُ-

دَائِمًا- إِلَى عِلْمٍ مَفْصَّلٍ يَزُولُ بِهِ جَهْلُهُ، وَعَدْلٍ فِي مَحَبَّتِهِ وَبُغْضِهِ، وَرِضَاةٍ وَغَضَبِهِ، وَفِعْلِهِ وَتَرْكِهِ،=

= وإعطائه ومنعه، وأكله وشربه، ونومه ويقظته.
فكلُّ ما يقوله ويعمله يحتاج فيه إلى علم يتأفي جهله، وعدل يتأفي ظلمه؛ فإن لم يَمَنَّ الله عليه
بالعلم المُفَصَّل والعدل المُفَصَّل ولَا كان فيه من الجهل والظلم ما يخرج به عن الصراط المستقيم». وأقول -بعد-: وليس بيني وبين الحق عدا، بل حُب -والله- وولاء..
مع التذكير -ختاماً- بما قاله سماحة أستاذنا الشيخ عبد العزيز بن باز -رحمه الله- في «مجموع الفتاوى» (٣٧٦ / ٨) -له-:

«هَذَا الْعَصْرُ عَصْرُ الرَّفْقِ، وَالصَّبْرِ، وَالْحِكْمَةِ؛ وَلَيْسَ عَصْرُ الشَّدَّةِ.
النَّاسُ أَكْثَرُهُمْ فِي جَهْلٍ، فِي غَفْلَةٍ، وَإِثَارٍ لِلدُّنْيَا.
فَلَا بُدَّ مِنَ الصَّبْرِ، وَلَا بُدَّ مِنَ الرَّفْقِ؛ حَتَّى تَصِلَ الدَّعْوَةُ، وَحَتَّى يُبَلِّغَ النَّاسَ، وَحَتَّى يُعْلَمُوا».
«فالحاجة إلى السَّاحَةِ وَالصَّبْرِ عَامَّةٌ لَجَمِيعِ بَنِي آدَمَ؛ لَا تَقُومُ مَصْلَحَةٌ دِينِيَّةٌ، وَلَا دُنْيَايَا إِلَّا بِهَا».

كما قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٢٨ / ٢٤).
قلت:

وهذه الكلمات الغاليات، العاليات: لا تتعارض -ألبتة- مع ما يمكن أن يكون قد صدر مني
-في هذا الكتاب- من بعض (حُشِين) الكلام، أو شيء من (شِدَّة) في الملام؛ فذلك -والله- من جرحي
على أن أهرق قلوب من يهأس هذا الغلو، أو يراه ويأتمس به، أو يسكت عنه؛ فضلاً عما يشجعه!

﴿لَعَلَّهُ يَذْكُرُ أَوْ يَحْشَى﴾.

فلن استمر هذا النفس -هكذا- في (الدعوة السلفية)؛ فعليها العفاء والسلام!
وكيفما كان الأمر -والحمد لله- فلم يصل (شديد) كلامي، و(حُشِين) لفظي -في أقصاه!-

إلى أن:

أُبدِع...

أو أسقط..

أو أستأصل..

=

= أو أضلل...

حتى لا يقال في -بالباطل-: أني أظعن في السلفيين!
فالسلفيون -كغيرهم من بني آدم- يخطئون ويصيبون!
فكيف يكون نقد بعض سلوكيات منهم -أو من بعضهم- طعناً فيهم!!؟
﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَنٌ عَظِيمٌ﴾...

بل إنني أرى أن السكوت عن أخطاء بعضنا بعضاً -نحن السلفيين- قد يدخلنا في مشابهة من قال الله -تعالى- فيهم -مُبَكَّنًا لهم-: ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾...

وهذه -ساعتئذٍ- الطائفة الكبرى!
نعم؛ بالرفق، واللبن، والكلمة الطيبة -ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً-، وبحسب ما سيأتي -قريباً- من كلام شيخ الإسلام -الإمام-.
وغاية ما قلته وذكرته -بمنه الله- لا يخرج عن أصول ما يُسمى -اليوم- بـ(النقد الداتي)؛ حتى لا تغرق السفينة!

وهو -كله- لا يتجاوز -بحال- ما قاله شيخ الإسلام من عذّب القول والكلام -معالجة لبعض الأحداث والحوادث- كما في «المجموع الفتاوى» (٢٨/ ٥٣-٥٤) -:
«تعلمون أن ما يجري من نوع تغليب، أو تحشيش على بعض الأصحاب والإخوان: فليس ذلك غضاظة، ولا نقصاً في حق صاحبه، ولا حصل بسبب ذلك تغير منّا، ولا بغض.

بل هو -بعد ما عومل به من التغليب والتحشيش-، أرفع قدرًا، وأنه ذكرًا، وأحب، وأعظم.
وإنما هذه الأمور هي من مصالح المؤمنين، التي يصلح الله بها بعضهم ببعض، فإن المؤمن للمؤمن كاليدين؛ تغسل إحداهما الأخرى، وقد لا ينقلع الوسخ إلا بنوع من الحسونة؛ لكن ذلك يوجب من النظافة، والنعومة، ما نحمد معه ذلك التحشيش.

وتعلمون: أننا -جميعاً- متعاونون على البر والتقوى، واجب علينا نصر بعضنا بعضاً -أعظم ممّا كان، وأشد-؛ فمن رام أن يؤذي بعض الأصحاب، أو الإخوان، لما قد يظنه من نوع تحشيش=

=عُومِلَ به: فهو الغالط!

وكذلك؛ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يَتَخَلَّوْنَ عَمَّا أُمِرُوا بِهِ مِنَ التَّعَاوُنِ وَالتَّنَاصُرِ؛ فَقَدْ ظَنَّ ظَنًّا سَوًّا ﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يَغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾.

وما غابَ عَنَّا أَحَدٌ مِنَ الْجَمَاعَةِ، أَوْ قَدِمَ إِلَيْنَا -السَّاعَةَ- أَوْ قَبْلَ السَّاعَةِ- إِلَّا وَمَنْزِلَتُهُ عِنْدَنَا -اليَوْمَ- أَعْظَمُ مِمَّا كَانَتْ، وَأَجَلُ، وَأَرْفَعُ.

وتعلمون -رضي الله عنكم-: أَنَّ مَا دُونَ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ مِنَ الْحَوَادِثِ يَقَعُ فِيهَا مِنْ اجْتِهَادِ الْأَرَاءِ، وَاخْتِلَافِ الْأَهْوَاءِ، وَتَنَوُّعِ أَحْوَالِ أَهْلِ الْإِيمَانِ، وَمَا لَا بُدَّ مِنْهُ مِنَ نَزَعَاتِ الشَّيْطَانِ- مَا لَا يُصَوِّرُ أَنْ يَعْرِى عَنْهُ نَوْعُ الْإِنْسَانِ، وَقَدْ قَالَ -تعالى-: ﴿وَمَحَلَّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ * وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٢-٧٣].

قلت:

وَلْيَعْلَمْ أَنَّ كَلَامِي -كُلَّهُ- إِنَّمَا هُوَ مُوجَّهٌ لِأَهْلِ السُّنَّةِ، وَ(لِدَعَاةِ مَنْهَجِ السَّلَفِ)، وَلِحِمَاةِ هَذِهِ (الْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ الْمُبَارَكَةِ)- إِذَا أَخْطَأَ وَاحِدُهُمْ، أَوْ زَلَّ بَعْضُهُمْ-

﴿قُلِ اللَّهُ شَهِيدُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾...

لَا يُتَّبَعُ شَقِي، وَلَا لِيَصَالَ غَيْرُ نَقِي..

لَا تُرْوَجَا لِبِدْعَةٍ، وَلَا دِفَاعًا عَنْ مُبْتَدِعَةٍ!!

﴿لَيْسَ لَكَ مِنْ هَٰذَا شَيْءٌ عَنْ بَيْنَتِي وَبَيْنَكَ مَنْ حَمَى عَنْ بَيْنَتِي﴾...

... فَلْيَتَّقِ اللَّهَ -تعالى- كُلُّ نَازِلٍ فِيهِ، وَلْيَنْظُرْهُ نَظْرَةً نَصَفَةٍ لَا تُشْوِيهِ!

مع أَنِّي على (يقين) أَنَّهُ «إِذَا تَفَرَّتِ النَّفُوسُ: عَمِيَّتِ الْقُلُوبُ، وَكَلَمَتِ الْخَوَاطِرُ، وَأُنْسَدَتْ أَبْوَابُ الْفَوَائِدِ».

كما قال العلامة أبو الوفاء ابن عقيل في «الواضح» (١/ ٥٢٨).

... فإلى الله -وحدَه- المُشْتَكِي، وَفِيهِ -سُبْحَانَهُ- خَلْفٌ -وَهُوَ الْمُسْتَعَانُ-.

أَحْزَابُ التَّمْيِيعِ!

لَأنَّ هَذَا الصَّنْفَ قَدْ جَنَى عَلَى الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ وَأَهْلِهَا جَنَایَةً كَبِيرَةً،
وَشَوْهُوهُمْ فِي أَعْيُنِ النَّاسِ^(١).

* * * * *

(١) ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ ...

﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ ...

(١٤)

وبعد...

فَمَا كَتَبْنَا هَذَا إِلَّا نَصْحًا لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ، ثُمَّ لِلْمَنْهَجِ السَّلَفِيِّ وَأَهْلِهِ؛
انْطِلَافًا مِنَ الْمَنْهَجِ الْحَقِّ؛ الْقَائِمِ عَلَى الْعَدْلِ^(١)، وَعَلَى كِتَابِ اللَّهِ، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ،
وَتَطْبِيقِ السَّلَفِ.

(١) وقال الشيخ العلامة عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب - كما في «الدُّرَرِ
السَّيِّئَةِ» (٣٤٩ / ٤) مَوْجَّهًا لِإِخْوَانِهِ -:

«... بَلَّغْنِي أَنْتُمْ اخْتَلَفْتُمْ فِي مَسَائِلَ؛ [مِمَّا] أَدَّى إِلَى التَّنَازُعِ وَالْجِدَالِ!
وَلَيْسَ هَذَا شَأْنُ طُلَّابِ الْآخِرَةِ؛ فَاتَّقُوا اللَّهَ، وَتَأَذَّبُوا بِآدَابِ الْعِلْمِ، وَاطْلُبُوا ثَوَابَ اللَّهِ فِي تَعَلُّمِهِ
وَتَعْلِيمِهِ، وَاتَّبِعُوا الْعِلْمَ بِالْعَمَلِ؛ فَإِنَّهُ ثَمَرَتُهُ، وَالسَّبَبُ فِي حَصُولِهِ.
وَكُونُوا مُتَعَاوِنِينَ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى.
وَمِنْ عِلَامَاتِ إِخْلَاصِ طَالِبِ الْعِلْمِ: أَنْ يَكُونَ صَمُوتًا عَمَّا لَا يَغْنِيهِ، مُتَذَلِّلًا لِرَبِّهِ، مُتَوَاضِعًا
لِعِبَادَتِهِ؛ مُتَوَرَّعًا مُتَأَذِّبًا، لَا يُبَالِي ظَهَرَ الْحَقُّ عَلَى لِسَانِهِ، أَوْ لِسَانُ غَيْرِهِ.
لَا يَنْتَصِرُ وَلَا يَفْخَرُ، وَلَا يَحْقُدُ وَلَا يَحْسُدُ، وَلَا يَمِيلُ بِهِ الْهَوَى، وَلَا يَرْكُنُ إِلَى زِينَةِ الدُّنْيَا».
أَمَّا «مَنْ عَرَفَ مِنْ عَادَتِهِ ظُلْمَ خَصْمِهِ؛ فَلَيْسَ يَنْبَغِي أَنْ يُكَلِّمَ، إِلَّا أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الْإِنْصَافِ».
- كَمَا قَالَ الْعَلَامَةُ أَبُو الْوَفَاءِ ابْنُ عَقِيلٍ فِي «الْوَاضِحِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» (٥١٦ / ١) -.

أَسْأَلُ اللَّهَ الْعَظِيمَ، رَبَّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ: أَنْ يُوفِّقَنَا - جَمِيعاً لِتَحْقِيقِ هَذِهِ الْمَطَالِبِ - إِنَّهُ سَمِيعٌ مُجِيبٌ -.

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ - وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ - وَسَلَّم^(١).

(١) وَلَا أَرَى - خِتَاماً لِتَعْلِيقَاتِي هَذِهِ - أَجْمَلَ مِمَّا كَتَبَهُ فَضِيلَةُ الْأَخِ الصَّدِيقِ، الْأُسْتَاذُ الدُّكْتُورُ الشَّيْخُ إِبْرَاهِيمَ الرَّحِيلِي - جَزَاهُ اللَّهُ خَيْراً - فِي رِسَالَتِهِ «النَّصِيحَةُ» (ص ٣٤-٣٥):
«وَمِنَ الْأَخْطَاءِ الشَّائِعَةِ - عِنْدَمَا يَصْدُرُ رَدٌّ مِنْ عَالِمٍ عَلَى مُخَالَفٍ، أَوْ فِتْوَى بِالتَّحْذِيرِ مِنْ خَطَأٍ - مُطَالَبَةُ كَثِيرٍ مِنَ الطَّلَبَةِ الْمُتَنَبِّسِينَ لِلسُّنَّةِ، وَالْعُلَمَاءِ، وَطَلَبَةِ الْعِلْمِ: بَيَانَ مَوْقِفِهِمْ مِنْ ذَلِكَ الرَّدِّ! أَوْ تِلْكَ الْفِتْوَى!!

بَلْ وَصَلَ الْأَمْرُ إِلَى أَنْ يُطَالَبَ طَلَبَةُ الْعِلْمِ الصُّغَارِ - بِلِ الْعَوَامِ! - بِتَحْذِيرِ مَوْقِفِهِمْ مِنَ الرَّادِّ، وَالْمَرْدُودِ عَلَيْهِ!

ثُمَّ يَعْقِدُونَ - عَلَى ضَوْءِ ذَلِكَ - الْوَلَاءَ وَالْبِرَّاءَ، وَيَتَهَاجَرُ النَّاسُ بِسَبَبِ ذَلِكَ؛ حَتَّى لَرُبَّمَا هَجَرَ بَعْضُ الطَّلَبَةِ بَعْضَ شُيُوخِهِمُ الَّذِينَ اسْتَفَادُوا مِنْهُمْ الْعِلْمَ وَالْعَقِيدَةَ الصَّحِيحَةَ - سِنِينَ طَوِيلَةً - بِسَبَبِ ذَلِكَ!

وَلَرُبَّمَا عَمَّتِ الْفِتْنَةُ الْبُيُوتَ؛ فَتَجِدُ الْأَخَ يَهْجُرُ أَخَاهُ، وَالابْنَ يَجْفُو وَالِدَيْهِ، وَرُبَّمَا طَلَقَتِ الزَّوْجَةُ، وَفُرِّقَ الْأَطْفَالُ بِسَبَبِ ذَلِكَ!

وَأَمَّا إِذَا مَا نَظَرْتَ إِلَى الْمَجْتَمَعِ؛ فَتَجِدُ أَنَّهُ انْقَسَمَ إِلَى طَائِفَتَيْنِ - أَوْ أَكْثَرَ -؛ كُلُّ طَائِفَةٍ تُكِيلُ لِلْأُخْرَى التُّهْمَ، وَتُوجِبُ الْهَجْرَ لَهَا!

وَكُلُّ هَذَا بَيْنَ الْمُتَنَبِّسِينَ لِلسُّنَّةِ؛ مِمَّنْ لَا تَسْتَطِيعُ طَائِفَةٌ أَنْ تَقْدَحَ فِي عَقِيدَةِ الطَّائِفَةِ الْأُخْرَى - وَفِي سَلَامَةٍ مِنْهَجِهَا - قَبْلَ أَنْ يَنْشَأَ هَذَا الْخِلَافُ!

وَهَذَا مَرَجَعُهُ: إِمَّا إِلَى الْجَهْلِ الْمَفْرِطِ بِالسُّنَّةِ، وَقَوَاعِدِ الْإِنْكَارِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ، أَوْ إِلَى الْهَوَى - نَسْأَلُ اللَّهَ السَّلَامَةَ - ... =

= قُلْتُ:

وَإِذَا آنَ الْأَوَانُ لَوْ قَفِيَ الْقَلَمُ مِنَ الْجَرَيَانِ، وَأَتَى وَقْتُ سُكُونِ الْقِرْطَاسِ - بَعْدَ هَذَا الْأَسَاسِ -؛
فَإِنِّي عَلَى مَعْرِفَةٍ حَازِمَةٍ لَا زِمَةَ أَنْ: «الْحَقُّ ثَقِيلٌ... وَأَنَّ الْبَاطِلَ خَفِيفٌ» - «الزُّهْد» (٤٩٩) للإمام
هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ -؛ فَلَيْسَ سَهْلًا أَخْذُهُ، وَلَا يَسِيرًا عَطَاؤُهُ..
وَمَعَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّا مَأْمُورُونَ بِبَيَانِهِ، مُلْزَمُونَ بِتَبْيِينِهِ؛ كَمَا قَالَ ﷺ: «لَا يَمْنَعَنَّ رَجُلًا هَيْبَةُ النَّاسِ أَنْ
يَقُولَ الْحَقَّ إِذَا عَلِمَهُ، أَوْ شَهِدَهُ، أَوْ سَمِعَهُ» - «السَّنَسِلَةُ الصَّحِيحَةُ» (١٦٨) - لِشَيْخِنَا الْإِمَامِ
الْأَلْبَانِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -.

وَمَا ذَلِكَ كَذَلِكَ - شَرْعًا وَدِيَانَةً - إِلَّا لِأَنَّ «لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا» - رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ: (٢١٨٣)،
وَمُسْلِمٌ (١٢٠) عَنْ النَّبِيِّ ﷺ -؛ فَوَاجِبٌ عَلَيْهِ - حَتْمٌ - حَتْمًا - الصَّدْعُ بِهِ، وَالتَّمَسُّكُ بِسَبَبِهِ - «وَلِإِنْ
كَانَ مُرًّا» - «صَحِيحُ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ» (٢٢٣٣) وَ(٢٨٦٨) -.
وَرَبُّ الْعَالَمِينَ - سُبْحَانَهُ - يَقُولُ:

... ﴿بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ. وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ﴾ - قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ، صَغِيرُهُ وَكَبِيرُهُ -.

وَمَا أَجَلٌ مَا قَالَهُ الْحَافِظُ السُّيُوطِيُّ -المتوفى سنة (٩١١هـ-) في خَاتِمَةِ كِتَابِهِ «الْإِتْقَانُ فِي عُلُومِ
الْقُرْآنِ» (٢٤٥٥/٦) - لَمَّا ذَكَرَ شَيْئًا مِنْ مَحَاسِنِ كِتَابِهِ -:

«عَلَى أَنِّي لَا أَبِيعُهُ بِشَرْطِ الْبَرَاءَةِ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ، وَلَا أَدَّعِي أَنَّهُ جَمْعُ سَلَامَةٍ!

كَيْفَ، وَالْبَشْرُ مَحَلُّ النَّقْصِ - بَلَا رَيْبٍ -؟!

هَذَا وَإِنِّي فِي زَمَانٍ (١) مَلَأَ اللَّهُ قُلُوبَ أَهْلِيهِ مِنَ الْحَسَدِ، وَغَلَبَ عَلَيْهِمُ اللَّؤْمُ حَتَّى جَرَى مِنْهُمْ
مَجْرَى الدَّمِ مِنَ الْجَسَدِ:

وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ نَشْرَ فَضِيلَةٍ طُوِيَتْ أُنَاحُ لَهَا لِسَانَ حَسُودٍ

لَوْلا اشْتِعَالُ النَّارِ فِيهَا جَاوَرَتْ مَا كَانَ يُعْرَفُ طِيبُ عَرْفِ الْعُودِ

قَوْمٌ غَلَبَ عَلَيْهِمُ الْجَهْلُ وَطَمَّهْمُ، وَأَعْمَاهُمْ حُبُّ الرِّئَاسَةِ وَأَصَمَّهُمْ.

=

= قد نكبوا عن علم الشريعة ونسوه، وأكبوا على علم الفلاسفة وتدارسوه.

يريد الإنسان منهم أن يتقدم، ويأبى الله إلا أن يزيده تأخيراً.

ويبغي العزّة، ولا علم عنده فلا يجد له وليّاً ولا نصيراً.

أتمسي القوافي تحت غير لوائنا ونحن على قوالها أمراء

ومع ذلك فلا ترى إلا أنوفاً مُسَمَّرة، وقلوباً عن الحق مُستكبرة، وأقوالاً تُصدّر عنهم

مُفتراة مُزوّرة!

كلّما هدّيتهم إلى الحق كان أصمّ وأعمى لهم، كأن الله لم يؤكل بهم حافظين يضبطون أقوالهم

وأعمالهم، فالعالم بينهم مَوْجُومٌ تتلاعب به الجهال والصبيان! والكامل عندهم مذمومٌ داخلٌ في

كفّة النقصان!

وأيّم الله، إن هذا الهُوَ الزّمانُ الذي يُلزِمُ فيه السُّكُوتُ، والمصيرُ جِلْساً من أحلاس البيوت،

ورُدُّ العلم إلى العمل، لولا ما ورد في صحيح الأخبار: «مَنْ عَلِمَ علماً فكتّمه؛ ألجمه الله بلجام

من نار».

ولله دُرُّ القائل:

إِذَا بَ عَلَى جَمْعِ الْفَضَائِلِ جَاهِداً وَأَدِمْ لَهَا تَعَبَ الْقَرِيحَةِ وَالْجَسَدُ

وَاقْصِدْ بِهَا وَجْهَ الْإِلَهِ وَنَفْعَ مَنْ بَلَغَتْهُ مِمَّنْ جَدَّ فِيهَا وَاجْتَهَدْ

وَاتْرِكْ كَلَامَ الْحَاسِدِينَ وَبَغْيِهِمْ هَمَلًا فَبَعْدَ الْمَوْتِ يَنْقَطِعُ الْحَسَدُ

وَأَنَا أَضَرُّ إِلَى اللَّهِ -جَلَّ جَلَالُهُ، وَعَزَّ سُلْطَانُهُ- كَمَا مَنْ يَلْتَمِمْ هَذَا الْكِتَابَ، أَنْ يُتِمَّ النِّعْمَةَ

بِقَبُولِهِ، وَأَنْ يَجْعَلَنَا مِنَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ مِنْ أَتْبَاعِ رَسُولِهِ، وَالْأَخْيَرِ سَعِينَا، فَهُوَ الْجَوَادُ الَّذِي لَا

يُحِبُّ مَنْ أَمَلَهُ، وَلَا يُخَذِّلُ مَنْ انْقَطَعَ عَمَّنْ سِوَاهُ، وَأَمَّ لَهُ».

قُلْتُ: وَهَذَا كَلَامُهُ قَبْلَ أَكْثَرِ مِنْ خَمْسَةِ قُرُونٍ -مِنَ الزَّمانِ-؛ فَكَيْفَ الْآنَ؟!

(تسبيح أخير) :

أرسلتُ هذا الكتاب -قبلَ طبعه- إلى
عددٍ من أهلِ العلم -وطلّابه- داخلَ

بلدنا الأُرْدُنَّ وخارجَه-؛ لأستفيدَ من ملاحظاتهم، وتوجيهاتهم، وفوائدهم:

- فكثيرون قد فعلوا؛ فاستفدتُ..

- وعددٌ قد تحوُّفوا؛ فتعجَّبتُ..

- وقليلٌ قد أحجموا؛ فسكتُ!

... ومِنَ أرسلتُ لهم الكتابَ -وهم كثير-: فضيلةُ الشيخ ربيع بن هادي

-أيدهُ اللهُ-، وشَفَعْتُ كتابي -له- برسالةٍ (خاصّةٍ)؛ أطلبُ منه -فيها-:

- أيّ ملاحظةٍ علميّةٍ على الكتاب -تقريباً أو إثراءً-.

- الظفَرُ بمُقَدِّمةٍ علميّةٍ عليه؛ تُعيّنُ على لَمِّ شَمْلِ السَّلَفِيِّينَ، وجمعِ كلمتهم،

وَضَمِّ مُنْقَرِطِ عِقْدِهِم -بالعلمِ الأمين، والرُّفْقِ واللِّين-...

مُحَرِّضاً إِيَّاهُ -وَفَقَّهُ اللهُ هُذَاهُ^(١)- على أن يتجاوبَ مع هذا المطلبِ العالي، وأنْ

(١) ومن تواضعِ الشيخِ ربيعٍ -وَفَقَّهُ اللهُ-: أَنَّهُ طَلَبَ مِنِّي -قَبْلَ أَكْثَرِ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ عَاماً- =

يكون ذلك -منه- في أقرب وقت وحين؛ لنُلحِقَ ما نرى عليه (الدليل المُنقَع) -من ملاحظاته- في الطبعة الثانية من هذا الكتاب -والله الهادي للصواب-.

قلت:

وقد انتهيتُ من كتابة هذا الكتاب -والتعليق عليه- والله المستعان -فبِئَلَ عَصِرَ يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ، الْعَاشِرِ مِنْ رَمَضَانَ (سَنَةِ ١٤٢٩ هـ).

ثُمَّ دَقَّقْتُ فِيهِ، وَتَأَمَّلْتُه -أَكْثَرَ-، وَزِدْتُ عَلَيْهِ، وَنَقَحْتُهُ: فِي مَجَالِسٍ أُخَرٍ -بعد عودتي- والفضلُ لله -من سفر العُمرة- مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، ثُمَّ شَوَّالٍ، إِلَى أَوَاخِرِ أَيَّامِ شَهْرِ ذِي الْقَعْدَةِ...

﴿اللَّهُ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ، يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ﴾...

وكتب

يَحْيَى بْنُ حَسَنِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

الحسبي الأثري

عمان - الأردن / مدينة طَارِق - حي الشهيد

= أن أكتب مقدمة لكتابه «أهل الحديث هم الطائفة المنصورة والفرقة الناجية» -وذلك قبل طبعه-، فاعتذرت؛ جَلًّا لمعرفتي موقع نفسي -فجزأه الله خيراً-...

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
فاتحة القول.....	٥
مقدمة.....	٧
بين يدي الكتاب.....	٢٣
المسألة الأولى: فتنة فلسطين -الدَّعْوِيَّةُ!-:.....	٢٣
المسألة الثانية: تأصيل (الجرح والتعديل):.....	٣٢
المسألة الثالثة: حُكْم (الجمعيات) -وما يتعلق بها-:.....	٣٩
المسألة الرابعة: العلماء (الكبار) -معنى-:.....	٥٢
المسألة الخامسة: وجوب الردّ على المخالف:.....	٦٠
المسألة السادسة: الخلاف وآثارُهُ:.....	٦٦
المسألة السابعة: البدعة والتبديد:.....	٧١
المسألة الثامنة: الامتحان بالأشخاص:.....	٩٠
المسألة التاسعة: (الجرح المفسر):.....	١٠٢

- المسألة العاشرة: القَالُ وَالْقِيلُ، وَنَقْلُ الْأَقَاوِيلِ: ١١٢
- المسألة الحادية عشرة: بين (العقيدة)، و(المنهج): ١٣١
- المسألة الثانية عشرة: (منهج الموازنات) - تفصيلاً -: ١٤١
- المسألة الثالثة عشرة: تتبُّع العثرات... مَنَقَصَةٌ: ١٤٥
- المسألة الرابعة عشرة: تَأْثِيرُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ فِي الْحُكْمِ عَلَى الْقَضَايَا وَالْأَعْيَانِ: ١٧٣
- وبعد: ١٨٢
- بداية «النصيحة» ١٨٧
- (١) هل يشترط على الجارح بيان أسباب الجرح؟ ١٩١
- (٢) المخالفة في الجرح والتعديل ٢٠٧
- (٣) بين الجرح والبدعة ٢١١
- (٤) الجرح والتعديل، وحفظ الدين ٢١٩
- (٥) طبقات أئمة الجرح والتعديل ٢٣٩
- (٦) حكم التقليد ٢٥٣
- (٧) حكم من يختار عالماً يرجع إليه في قضية معينة ٢٦٩
- (٨) هل سكوت بعض أهل العلم - أحياناً - مراعاة للمصالح والمفاسد - ؟
- أمر سائغ، أو خيانة؟ ٢٧٣

————— منجى السلف الصالح في أصول (النقد)، و(البحر)، و(النصائح) ————— ٣٢١

- (٩) هل نهي الجاهل عن الخوض في الفتن، يخالف ما جاءت به الرسل، وترده العقول؟ ٢٨٥
- (١٠) لماذا لا يتكلم كبار العلماء في بعض الأمور؟ ٢٩٣
- (١١) ليس من الإرجاء ٢٩٧
- (١٢) أدنى حد للإيمان ٣٠١
- (١٣) وأخيراً... ٣٠٣
- (١٤) وبعد... ٣١٣
- محتويات الكتاب ٣١٩

* * * * *

كلمة مُضيئة...

❖ إِنَّ الشَّدَّةَ -الَّتِي نَشَأَتْ هَذِهِ الْأَيَّامَ- لَيْسَتْ مِنَ السَّلَفِيَّةِ فِي شَيْءٍ !!!
والدَّلِيلُ: أَنَّهَا صَارَتْ سَهَامًا مُسَدَّدَةً إِلَى نُحُورِ دُعَاةِ السُّنَّةِ -بِحَقٍّ-، وَيَسْعَى
أَهْلُهَا إِلَى إِسْقَاطِ هَؤُلَاءِ الدُّعَاةِ، وَإِبْعَادِهِمْ عَنِ سَاحَةِ الدَّعْوَةِ؛ بِحُجَّةٍ أَنَّهُمْ
(مُضَيِّعُونَ)! وَهِيَ حُجَّةٌ إِبْلِيسِيَّةٌ كَاذِبَةٌ ظَالِمَةٌ!

فَصَارُوا بِهَذَا الْأُسْلُوبِ أَكْبَرَ عَوْنٍ لِحُصُومِ السُّنَّةِ وَأَهْلِهَا، عَلَى السَّلَفِيَّةِ وَأَهْلِهَا!
فَانْتَبَهَ لِلْأَلَاغِيبِ وَالْمَكَايِدِ وَالْدَسَائِسِ الَّتِي يَسْتَحْدِمُهَا حُصُومُ السُّنَّةِ -وَلَا سِيَّامَا
فِي هَذَا الْعَصْرِ-..

❖ فَإِذَا وَجَدَ أَشْخَاصٌ مُعَيَّنُونَ مَشْهُورُونَ عِنْدَ النَّاسِ بِالسَّلَفِيَّةِ، وَالدَّعْوَةِ
إِلَيْهَا، وَفِيهِمْ عُلَمَاءٌ -فِي نَظَرِ النَّاسِ-؛ فَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهُمْ مِنَ السَّلَفِيَّةِ -بِسُهُولَةٍ-!
وَهَذَا الْإِخْرَاجُ جَرَحٌ شَدِيدٌ فِيهِمْ؛ يَخْتِاجُ إِلَى أُدْلَةٍ...

❖ أَرَجُو التَّدَبُّرَ وَالتَّفَكِيرَ الْعَمِيقَ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ، ثُمَّ الْمُبَادَرَةَ بِمَا يَجِبُ اتِّخَاذُهُ
تَجَاهَ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ الْخَطِيرَةِ؛ لِأَنَّهَا انْتَشَرَتْ بَيْنَ شَبَابٍ يُسْقِطُونَ غَيْرَهُمْ، ثُمَّ يُسْقِطُ
بَعْضُهُمْ بَعْضًا!

... فتقومُ الفتنةُ، ويحصلُ الاختلافُ بين السَّلَفِيِّينَ، وتكثرُ الطُّعُونُ المتبادلةُ!
فَيَجِبُ إِطْفَاءُ هَذِهِ الْفِتَنِ؛ بِإِبْرَازِ الْحُجَجِ وَالْبَرَاهِينِ الَّتِي تُبَيِّنُ لِلنَّاسِ،
و(تُقْنِعُهُمْ) بِأَحَقِّيَّةِ تِلْكَ الْأَحْكَامِ وَصَوَابِهَا، أَوْ الْاِعْتِدَارِ عَنْ هَذِهِ الْأَحْكَامِ!